الصحافة المصرية وقضايا الفساد

الكتاب : الصحافة المصرية وقضايا الفساد .
المؤلف : د. حنان سالم
الناشر : دار مصر المحروسة
الطبعة الأولى : القاهرة ٢٠٠٣
المدير العام : خالد زغلول
مدير النشر والتوزيع : يحيى إسماعيل.
المراجعة اللغوية : عبد المنعم فهمى
الغلاف : عاصم شرف
رقم الإيداع بدار الكتب : ٢٠٠٣/٢٤٢٥

١٣ شارع قولة — إمتداد محمد محمود — عابدين — القاهرة
تليفون — فاكس : ٣٩٦٠٥٠٠

الصحافة المصرية وقضايا الفساد

دراسة تحليلية للفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٨

د/ حنان سالم

المحتويات

تقديـــم

أ.د. سمير نعيم أحمد

يكتسب العمل العلمى أهميته وقيمته ومكانته بيـــن الأعمـــال العلميـــة الآخرى لا من مدى صرامته فى الدقة المنهجية وفـــى التـــأصيل النظـــرى فحسب ولكن من طبيعة وأهمية الظاهرة التى أختارها البـــاحث موضوعـــاً لدراسته لينفق وقته وجهده من أجل استكشافها وســـبر أغوارهـــا . فـــهناك أبحاث علمية لا حصر لها التزمت الصرامة فى الدقة المنهجية ولكنـــها لـــم ترق إلى حد أن تحتل مكانة تذكر فى المجال العلمى الذى تنتمى إليه أو لدى جمهور القراء بصفة عامة إما لأنها لم تضف شيئاً جديداً للمعرفة المتوفـــرة بالظاهرة التى تصدت لدراستها أو لأنها أجريت حول موضوعـــات جزئيـــة وثانوية ومحدودة بدلاً من موضوعات جوهرية وحيوية تشغل اهتمام العلماء والباحثين والجمهور ولها الأولوية لديهم .

وقد اختارت الدكتورة حنان محمد سالم لدراستها موضوعـــاً جوهريـــاً وحيوياً يشغل اهتمام الباحثين والجمهور فى أن واحد لدراستها التى يضمـــها هذا الكتاب وأتبعت فى هذه الدراسة المنهج العلمى السليم من حيث تصميـــم البحث وتنفيذه ومناقشته ونتائجه وهو موضوع الفساد .

وترجع أهمية موضوع الفساد إلى كونه ظاهرة شديدة الخطورة علـــى المجتمع حيث يؤدى انتشاره واستمراريته إلى تحلـــل النظـــام الاجتمـــاعى وانهياره ولو على المدى البعيد كما أثبت تاريخ المجتمعات البشـــرية الـــذى شهد انهيار إمبراطوريات كانت عظمى بعد استشراء الفساد فيـــها وآخرهـــا الاتحاد السوفيتى ومن أجل ذلك يسعى كل نظام اجتماعى إلـــى محـــاصرة الفساد وتضييق نطاقه إلى الحد الأدنى ومواجهة مختلف صوره بـــالإجراءات والتشريعات اللازمة .

إلا أن النجاح فى حماية المجتمع من الفساد يعتمد بالدرجة الأولى علـــى درجة الفهم الموضوعى والعلمى لهذه الظاهرة وأبعادها المختلفة وقد اتضـــح من استعراض التراث العلمى حول موضوع الفساد أن هذا الفـــهم يختلـــف باختلاف المنظورات الأيديولوجية التى ينطلق منها من يحاولون تحقيق هـــذا الفهم أو التفسير للفساد وبالتالى تختلف الأســـاليب المقترحـــة لمواجهتـــه . فالأيديولوجيات المحافظة والليبرالية تميل إلى النظر إلى الفســـاد باعتبـــاره ظاهرة أخلاقية وتفسرها بعوامل ذاتية وجزئية وبالتالى تـــرى أن أســـلوب مواجهته تتم عن طريق نشر القيم الأخلاقية وتشديد العقوبات على مرتكبـــى الفساد ، وبينما تميل الأيديولوجيات الراديكالية إلى اعتبـــار تفشـــى الفســـاد بمثابة مؤشر على خلل فى البناء الاجتماعى يستدعى إحداث تغيرات جذريـــة

فى مختلف الأنساق الاجتماعية وبخاصة الاقتصادية والسياسية والتربوية والثقافية ويفرق هذا المنظور بين الفساد الفردى الذى يتمثل فى ارتكاب أشخاص يشغلون وظائف عامة لأفعال يعاقب عليها القانون مثل الرشوة والاختلاس والتزوير واستغلال النفوذ والتربح من الوظيفة العامة وبين الفساد المؤسسى الذى يسمح لفئات معينة من المجتمع بتحقيق مغانم شخصية أو فئوية سواء بالمخالفة للقانون أو تحت غطاء قانونى يجنبهم اكتشاف أمرهم أو عقابهم على الرغم من الضرر البليغ الذى يلحق بالمجتمع ماديا ومعنويا من جراء أفعالهم ومن أمثلة ذلك ما كشف عنه عالم الإجرام الأمريكى أدوين سذر لاند من أفعال وأسماها جرائم خاصة أو ذوى الياقات البيضاء على الرغم من أنها قانونا لا تعتبر كذلك ومن هذه الأفعال ما ترتكبه الشركات الكبرى فى دعايتها عن منتجاتها على غير الحقيقة وتجنى من وراء ذلك أرباحاً هائلة وما يلجأ إليه من اتفاقات مع البيئات الحكومية لإرساء العطاءات عليها تحت غطاء قانونى يجعل من الصعب إدانة أفعالها.

وقد استهدفت الدراسة التى قامت بها الدكتورة حنان محمد سالم استكشاف العلاقة بين التوجهات الأيديولوجية للصحافة المصرية وبين معالجة ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى من حيث تعريف الفساد وتفسيره والموقف منه والآثار الناجمة عنه وأساليب مواجهته . واختارت أربع صحف مصرية تمثل أربع توجهات أيديولوجية في المجتمع المصوى: توجه السلطة (وتمثله جريدة مايو) والتوجه الليبرالى (وتمثله صحيفة الوفد) والتوجه الإسلامى (وتمثله جريدة الشعب) والتوجه اليسارى (وتمثله جريدة الأهالى) وقامت بإجراء حصر للأعداد الصادرة من هذه الصحف فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٨ ثم قامت بتحليل مضمونات المادة الصحفية التى نشرت بها عن الفساد (التحقيقات والمقالات والأحاديث) .

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة القيمة توافقا فى معالجة ظاهرة الفساد بين التوجيهات الأيديولوجية الليبرالية والإسلامية واليسارية حيث مالت الصحف الممثلة لها إلى اعتبار الفساد ظاهرة بنائية وليس مجرد حالات فردية وركزت على خصائص الأنساق السياسية والاقتصادية وبخاصة قضية الديمقراطية بأشكالها المختلفة كما أنها أبرزت الآثار المجتمعية العامة للفساد من حيث تهديد الاستقرار السياسى والأمن الاجتماعى وتدهور الأحوال الاقتصادية واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وإضعاف قيم الولاء والأنتماء للمجتمع ، واتفقت أيضاً فى أساليب المواجهة حيث رأت أن تحقيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية على أوسع نطاق هو صمام الأمان الذى يحمى المجتمع من استشراء الفساد . وفى مقابل ذلك انفردت جريدة الحزب الحاكم (مايو) بالنظر إلى الفساد باعتباره ظاهرة فردية محدودة

تقتضى ملاحقة الأفراد المنحرفين قانونياً دون أن تتلمس أى مظهر من مظاهر الخلل البنائى كما قللت من خطورة الآثار المترتبة على الفساد . مما يقضى منا إعادة تصنيف المنطلقات الأيديولوجية التى عالجت ظاهرة الفساد إلى المنطلق الأيديولوجى للسلطة من ناحية والمنطلق الأيديولوجى للمعارضة من ناحية آخرى . إلا أن هذا الاتفاق بين المنطلقات الأيديولوجية الليبرالية والإسلامية اليسارية فى وصف الفساد واعتباره معبراً عن خلل بنائى لا يعنى بالطبع اتفاقها فى أساليب معالجة هذا الخلل أن لكل من هذه الأيديولوجيات ركائز مختلفة فيما يتعلق بطبيعة النظام الاجتماعى الذى تدعو إليه ، فالاتجاهان الليبرالى والإسلامى يرتكزان على أسس عامة مستمدة من النظام الرأسمالى بينما يرتكز الاتجاه اليسارى المصرى على أسس اشتراكية.

هذا وتعتبر الدراسة التى يضمها هذا الكتاب من الدراسات الرائدة والمتعمقة فى موضوع الفساد وتتسم بالجدية والدقة والمنهجية فضلاً عن التزام مقدمتها بالقضايا القومية وبالحس الوطنى .

وتثير الدراسة بعد تحليل نتائجها العديد من التساؤلات الهامة التى تتطلب إجراء المزيد من البحوث والدراسات لتعميق فهمنا لهذه الظاهرة التى ترى الباحثة أنها يمكن إذا لم تتم محاصرتها بإفساح المجال أمام الديمقراطية على أوسع نطاق من أجل الكشف عن أوجه الخلل البنائى الذى يمثل التربة الخصبة لنموها ، أن تعوق عملية التنمية فى المجتمع المصرى وتقدمه . وترى الباحثة عن حق أن تحقيق الديمقراطية بالمعنى الواسع للكلمة هو السبيل لإطلاق الطاقات الإبداعية للإنسان المصرى وتحقيق إنسانيته .

سمير نعيم أحمد

مقدمـــــة

شغلت قضايا الفساد كل دول العالم ، خاصة فى الآونة الأخـــيرة بعــد تزايد معدلاته ، وتورط العديد من الشخصيات فى قضايا فساد كبرى علــــى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأخلاقية .

ويُعد الفساد ظاهرة اجتماعية ، ذات أبعاد متعــــددة ومتداخلـــة بحيـــث يصعب فصلها عن بعضها البعض ، فالبعد السياسى يرتبط بالبعد الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

والفساد كظاهرة سلبية تهدد أمن واستقرار الــــدول ولا ســـيما الــدول الآخذة فى النمو ، ولا يجب التساهل معها أو قبول أى شكل من أشـــكالها ، أو أى مستوى من مستوياتها حتى ولو كان الفساد على المستوى الصغير .

ولكن ينبغى الإشارة إلى أن أمن الوطن لن يُـــهدد بحصـــول موظـــف صغير على رشوة مقدارها خمسة أو عشرة جنيهات ، وإنمــا يتـــهدد أمــن الوطن بحصول كبار المسئولين على ملايين الجنيهات أو إتاحـــة الفرصـــة لإهدار ملايين الجنيهات ، كان من الممكـــن اســـتثمارها فيمـــا هـــو مفيـــد لو أخلص القادة والمسئولين فيما يقومون به من أعمال .

وقد لوحظ فى السنوات الأخيرة فى مجتمعنا المصرى أن كل مرتكبـــى الجرائم التى تهدد الأمن القومى أو التى يظهر فيها تأكيد وإعلاء للمصلحـــة الخاصة على المصلحة العامة ، هم أشخاص يشغلون منصب هامـــة ، وذات طبيعة خاصة تمكن أصحابها إذا ما انحرفوا عن قواعدها وتحت ستار مــــن الشرعية القانونية ارتكاب العديد من المخالفات التى من شـــأنها مســـاعدتهم على تحقيق مزيد من التربح والكسب غير المشروع ، ومعظم إن لــم يكــن جميع هؤلاء الموظفين العموميين ، تتم مخالفاتـــهم واســـتغلالهم لمناصبـــهم لتذليل العقبات وتسهيل المصالح سواء قاموا بها بأنفسهم أو قام بها أشـــخاص آخرون من أقربائهم وذويهم أثناء توليهم أو شغلهم لهذه الوظائف العامة .

ويشكل هذا الكتاب دراسة علمية قامت بها الكاتبة من معالجة الصحافـــة الحزبية لقضايا الفساد فى المجتمع المصرى .

وقد استخدمنا فى الدراسة مفهوم الفســـاد للإشـــارة إلـــى قيـــام فـــرد أو مجموعة من الأفراد من الذين يشغلون وظائف عامـــة داخـــل المجتمـــع بارتكاب العديد من الأفعال الضـــارة بـــالمجتمع (مخالفـــات ، رشـــوة - اختلاس- استغلال نفوذ -محاباة -تهريب -بلطجة ... الخ) بهدف الـــتربح والكسب غير المشروع وتحقيق مصالح شخصية علـــى حســـاب المصـــالح العامة ، ولضمان سير الربح تتم كل هذه الأفعال بغطاء قـــانونى لإضفـــاء

الصفة القانونية على الأعمال الإجرامية بمختلف أنواعها ، معتمدين فى ذلك على استغلال وظائفهم العامة التى يتم شغلها بواسطة الأنتخاب أو التعيين ، وما توفره لهم من حصانة فى بعض الأحيان بالإضافة إلى الثغرات التى يمكن النفاذ من خلالها فى القانون.[ونظراً لتنوع أنماط ومستويات الفساد فقد ركزت الدراسة على مستوى الفساد المؤسسى institutional corruption وداخل هذا المستوى تم التركيز أيضاً على مجموعة من القطاعات الهامة التى تلعب دوراً مؤثراً داخل المجتمع مثل (فساد الوزراء- فساد أعضاء البرلمان -فساد مديرى الشركات والبنوك -فساد رجال الأعمال) .

ويعد هذا المستوى من الفساد جديراً بالدراسة للاعتبارات التالية :

أولاً : لأنه يرتبط بعلو المنصب وأهميته من ناحية ، فضلاً عن ضخامة العائد المادى والمكسب المتحقق الذى يمكن أن يحصل عليه شاغل هذا المنصب من جراء استغلاله من ناحية أخرى .
حيث إنه لا يزال العديد من شاغلى المناصب السياسية والإدارية العليا فى الدول النامية ينظرون إلى هذه المناصب على أنها مصدر يتيح لهم فرصاً لتحقيق الهيبة والثروة ، حتى لو تطلب ذلك استغلال هذه المناصب لتحقيق هذه المصالح .

ولا يخفى علينا أن تلك الممارسات والأفعال الضارة التى يحصل من خلالها البعض على حقوق ليست من حقهم تترك آثاراً سلبية خاصة إذا كان المجتمع لايزال يضع أولى خطواته فى عملية التنمية .

ثانياً : تعانى معظم الدول النامية ظاهرة إنفصال مؤسساتها الداخلية عن بعضها البعض ، وتعمل كل مؤسسة كما لو كانت منعزلة عن غيرها، هذا فضلاً عن حالة الضعف العام التى تعانيها تلك المؤسسات فى أدائها للمهام المنوطة بها ، وذلك لأن كل مؤسسة تعتمد على مجموعة من اللوائح والقواعد التى تنظم وتحكم سلوك القائمين بالنشاط داخل هذه المؤسسة بطريقة خاصة ، وقد تكون بعيدة عن القواعد الرسمية القانونية فى بعض الأحيان ، بحيث تراعى بل وتقدم الأولويات الشخصية على الأولويات العامة . ووفقاً لنظرية (القائد - الأتباع) فإن كل موظف يشعر بالاستقرار فى وظيفته كلما كان انتماؤه الأساسى لرئيسه المباشر وليس لمصلحة العمل .

ومن ثم يؤدى تراخى المصالح وعدم وجود رقابة موضوعية حاسمة داخل المؤسسة توضح طبيعة السلوك المنهجى (أى السلوك البعيد عن كافة صور الاستغلال للمنصب) المطلوب من العاملين إلى التأثير على سلوكهم الوظيفى ، مما يجعلهم فى كثير من الأحيان لا يلتزمون بالأخلاقيات

الإيجابية ، ولا حتى أخلاقياتهم الفردية التى قد تكـــون ذات طبيعـــة بنــاءة وإيجابية فى بعض الأحيان ، ويلتزمون بدلاً من ذلـــك بمـــا تضعـــه إدارة المؤسسة من سياسات وإجراءات تنظم العمل وتخــدم جماعــات المصـــالح داخلياً .

وللأسف فإن سمة التراخى فى المصالح المرتبطة بضعف المؤسســات فى الدول النامية ، تُعد سمة قائمة فى تلك الدول بداية من الجـــهاز الحـــاكم وصولاً لأصغر مؤسسة خدمية داخل الدولة .

وهذا الكتاب هو محاولة لفهم الأبعاد الاجتماعية لقضايا الفساد الكـــبرى فى المجتمع المصرى فى الفترة من١٩٨٥ - ١٩٩٨ مـــن خـــلال رصـــد الصحافة الحزبية (مايو -الوفد -الشعب -الأهالى) لهذه القضايا . ولمـــا كان لكل صحيفة توجه أيديولوجى خاص بها فإن معالجـــة قضايـــا الفســاد سوف تختلف باختلاف التوجهات الأيديولوجية ، إلا أن هـــذا الاختــلاف لا يلغى وجود اتفاق فى نفس الوقت ، وهذا ما سوف نوضحه من خلال هـــذا الكتاب الذى احتوى على ستة فصول وخاتمة .

الفصل الأول : بعنوان الإجراءات المنهجية للدراسة . وقد خصـــص هـــذا الفصل لبيان كافة الإجراءات المنهجية التى قامت بـــها الباحثـــة التـــى شملت أولاً : صياغة مشكلة الدراسة وأهم التساؤلات ، وثانياً : أسلوب الدراسة ، وثالثاً عينة الدراسة ومصادرها ورابعاً أدوات جمع البيانـــات وخامساً معالجة البيانات .

الفصل الثانى : بعنوان التوجه الأيديولوجى للسلطة ومعالجة صحيفة مـــايو لظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى . وينقسم هذا الفصل إلى جزأيـــن أساسيين :

الأول : ناقشنا فيه التطور التاريخى للتوجه الأيديولوجى للســلطة مـــع التركيز الشديد على سمات المرحلة التاريخية التى كنا بصـــدد دراستها (١٩٨٥ -١٩٩٨)

الثانى : تناولنا فيه معالجة صحيفة مايو لظاهرة الفساد فى مصر مـــن حيث رؤية الصحيفة للفساد وعوامل الفساد والآثار الناتجة عن الفساد وأساليب مواجهة الفساد وصورة النظام السياســـى فـــى المجتمع كما تعكسها صحيفة مايو .

الفصل الثالث : بعنوان التوجه الأيديولوجى الليبرالى ومعالجة صحيفة الوفـد لظاهرة الفساد فى مصر . وينقسم هذا الفصل إلى جزأين أساسيين :

الأول : ناقشنا فيه التطور التاريخى للتوجه الأيديولوجى الليبرالى فى مصر مع التركيز الشديد على حزب الوفد والتطورات التى طرأت عليه ، باعتباره الحزب الأساسى المعبر عن هذا التوجه الأيديولوجى ، بالإضافة إلى إسهاماته المرتبطة بالمسألة الوطنية ، وصولاً لعام ١٩٩٨ .

الثانى : تناولنا فيه معالجة صحيفة الوفد لظاهرة الفساد فى مصر من حيث رؤية الصحيفة للفساد وعوامل الفساد والآثار الناتجة عن الفساد وأساليب مواجهة الفساد وصورة النظام السياسى فى المجتمع المصرى كما تعكسها صحيفة الوفد .

الفصل الرابع : بعنوان التوجه الأيديولوجى الإسلامى ومعالجة صحيفة الشعب لظاهرة الفساد فى مصر . وينقسم إلى جزأين أساسيين :

الأول : ناقشنا فيه التطور التاريخى للتوجه الأيديولوجى الإسلامى ، بداية من النواة الأولى له والمتمثلة فى جماعة الإخوان المسلمين وما طرأ عليها من تغييرات عبر السنوات المختلفة ، ثم نشأة التحالف الإسلامى عام ١٩٨٤ مع أول انتخابات برلمانية فى عهد الرئيس " مبارك " ثم تمثيل حزب العمل وصحيفة الشعب لهذا التوجه الأيديولوجى .

الثانى : تناولنا فيه معالجة صحيفة الشعب لظاهرة الفساد فى مصر من حيث رؤية الصحيفة للفساد وعوامل الفساد والآثار الناتجة عن الفساد وأساليب مواجهة الفساد وصورة النظام السياسى فى المجتمع المصرى كما تعكسها صحيفة الشعب .

الفصل الخامس : بعنوان التوجه الأيديولوجى اليسارى ومعالجة صحيفة الأهالى لظاهرة الفساد فى مصر . وينقسم هذا الفصل إلى جزأين أساسيين :

الأول : ناقشنا فيه التطور التاريخى للتوجه الأيديولوجى اليسارى فى مصر منذ نشأته وأهدافه والمحاور الأساسية التى تنهض عليها الأيديولوجية اليسارية .

الثانى : تناولنا فيه معالجة صحيفة الأهالى لظاهرة الفساد فى مصر من حيث رؤية الصحيفة للفساد وعوامل الفساد والآثار الناتجة عن الفساد وأساليب مواجهة الفساد وصورة النظام السياسى فى المجتمع كما تعكسها صحيفة الأهالى .

الفصل السادس : بعنوان التحليل السوسيولوجى لنتائج الدراسة وقد قسمت الباحثة التحليل فى هذا الفصل إلى مستويين أساسيين :

المستوى الأول : استعرضنا فيه نتائج الدراسة التى شكلت فى مجملها انعكاساً تطبيقياً للأيديولوجية التى قمنا بدراستها وعقد المقارنة بينها ، ثم قمنا بتحليل وتفسير تلك النتائج على ضوء النظريات السوسيولوجية العامة لتفسير الفساد .

المستوى الثانى : قمنا من خلاله بتفسير نتائج الدراسة وتحليلها على ضوء الخصائص البنائية للمجتمع المصرى فى فترة تاريخية معينة ، خاصة خلال العقدين الماضيين .

خاتمة الدراسة : حددت الباحثة فى الخاتمة أهم الاستخلاصات على المستوى النظرى والمنهجى وعلى مستوى الجانب التطبيقى الخاص بتحليل مضمون الصحف المصرية (مايو -الوفد -الشعب -الأهالى) فى الليبرالية التاريخية من ١٩٨٥ - ١٩٩٨ .

وفى النهاية ترجو كاتبة هذه السطور أن تكون قد وفقت من خلال هذا الجهد المتواضع فى إثراء المعرفة العلمية المنظمة ولو بالقليل من ظاهرة من أخطر الظواهر التى تهدد أمن واستقرار الأمم والشعوب .

والله الموفق

د. حنان سالم

القاهرة - سبتمبر ٢٠٠٢

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً : صياغة مشكلة الدراسة وأهم التساؤلات .
ثانياً : أسلـــوب الدراســـة .
ثالثاً : عينة الدراسة ومصادرها .
رابعاً : أدوات جمـــع البيانـــات .
خامساً : معالجــــة البيانـــات .

أولاً : صياغة مشكلة الدراسة وأهم التساؤلات :

تنطلق مشكلة الدراسة الراهنة من مسلمتين أساسيتين :

المسلمة الأولى :

إن الفساد لا يُعد ظاهرة أخلاقية ولا ظاهرة استثنائية تتعلق بحالات فردية يمكن التعامل معها بصورة جزئية . وإنما هو ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متعددة ومتداخلة بحيث يصعب فصلها عن بعضها البعض ، فالبعد السياسي يرتبط بالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد الثقافي .

وتُعد ظاهرة الفساد نتاجا مباشرا لحالة التخلف والتبعية التي تشهدها دول العالم الثالث وما ارتبط بها من ظهور أساليب إنتاج رأسمالية مشوهة خلفت لنا تلك الطبقة الرأسمالية الطفيلية التي تعمل خارج نطاق الإنتاج الحقيقي ، خاصة بعد أن اختزلت كل القيم الإيجابية في قيمة واحدة هي المال ، وتحللت من كل انتماء قومي أو وطني وأصبح الانتماء الحقيقي للمال الذي استخدمت من أجله كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة للحصول على المال الكثير والسريع .

إن مؤسسات الفساد في الدول النامية تكاد تخلق لنفسها دولا خاصة داخل الدولة ولاسيما إن كان الفساد يبدأ من القمة لينتهي إلى القاع .

وانطلاقاً من الإطار الكلي العام لظاهرة الفساد في الدول النامية إلى الإطار الخاص الجزئي لظاهرة الفساد في المجتمع المصري ، فإن دراسة هذه الظاهرة تُعد ذات أهمية بالغة للاعتبارات التالية :

أولاً : تعتبر ظاهرة الفساد من أخطر المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمع المصري وأخذت تهدد أمنه وتقدمه ، ولا ندعي عدم وجود هذه الظاهرة عبر التاريخ ، وإنما شهدت السنوات الأخيرة ازديادا ملحوظا(*) في معدلات هذه الظاهرة ولاسيما داخل المؤسسات الهامة، فقد استطاعت فئة من الذين يعتلون مناصب ومكانات اجتماعية داخل المجتمع(**) من استغلال هذه المكانات وما يتصل بها من امتيازات

(*) شهد عام ١٩٩٧ (٥٠٠) قضية فساد سجلت في نيابة أم الدولة . (المصدر : مجلة روز اليوسف ، ع.نوفمبر ١٩٩٨)

(**) أمثال نواب مجلس الشعب (وقد أطلق على بعض منهم مسمى نواب الكيف والقروض ..) وكبار المسئولين من الوزراء ورؤساء مجالس الإدارات ورجال الأعمال .

وحصانة فى كثير من الأحيان واستباحت لنفسها حقوقا ليست من حقها الحصول عليها ، بل وقد وصل الأمر فى كثير من الأحيان لدرجة الإضرار بالأمن القومى والوطنى وإهدار المال العام وحرمان غالبية أفراد المجتمع من مجرد إشباع إحتياجاتهم الأساسية، مما أدى إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

ثانياً : تُعد ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر التى يجب أن يتصدى لها المجتمع بكل قطاعاته المختلفة لأنها تعد نتيجة وسببا فى آن واحد ، فالفساد يُعد نتيجة لطبيعة الخلل البنائى الذى أصاب المجتمع المصرى فى فترة تاريخية معينة وما ارتبط بهذا الخلل من مظاهر تتمثل فى ضعف هيبة القانون الذى يُخضع المسيئين والمنحرفين للمساءلة والمحاسبة ، وتحديد ما يجب عمله إزاء حالات الانحراف المادى والأخلاقى ، هذا إلى جانب سيطرة الطابع العائلى على معظم المؤسسات الحيوية وتقليص حجم المواجهة لظاهرة الفساد إلى مجرد تهدئة الرأى العام ، وضعف الرقابة الموجهة لبعض قطاعات السلطة داخل المجتمع .

هذا وتُعد ظاهرة الفساد سبباً للعديد من الظواهر والمشكلات الأخرى المدمرة مثل الإرهاب وشيوع قيم الفهلوة والبلطجة فى مقابل إهدار القيم الوطنية والقومية والأخلاقية ، ومن ثم تفكك العلاقات الاجتماعية ، فمع فقدان الأمل فى مستقبل آمن فى ظل مجتمع يتسم بالاستغلال والعنصرية بصفة عامة ينتشر الإرهاب والعنف بكافة صوره المادية وغير المادية كتعبير عن حالات التوتر والغليان النابعة من فقدان الشعور بالأمن على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ثالثاً : إن مجتمعنا لا يزال مجتمعا ناهضاً يسعى من أجل تحقيق التقدم والتنمية و لزاماً علينا أن نرصد العقبات التى من شأنها عرقلة مسيرة تقدمه وتنميته ومن أهم هذه العقبات ظاهرة الفساد والتى مازالت الدراسات العلمية المنظمة لها قليلة جداً ومن ثم فقد أضحت هذه الظاهرة جديرة بالدراسة والبحث .

المسلمة الثانية :

إن الأيديولوجية تُعد ظاهرة عامة ومن ثم فهى تختلف من مجتمع لآخر. فضلاً عن أن تلك العمومية لا تجعل المقارنة تقتصر على المجتمعات المختلفة بل تشمل أيضاً المقارنة داخل المجتمع الواحد حيث إنه يوجد بالإضافة للأيديولوجية المسيطرة أو الشائعة داخل المجتمع فى فترة تاريخية

معينة عدة أنواع من الأيديولوجيات . وتشهد الدول النامية بصفة عامة وجود هذا التنوع فى الأيديولوجيات ولاسيما بعد حصولها على الاستقلال ، حيث تقلصت أيديولوجية الكفاح ضد المستعمر وبرزت العديد من الولاءات الفكرية والسياسية المرتبطة بالصراع السياسى حول السلطة من ناحية ، فضلاً عن طبيعة الظروف والأوضاع العالمية والمحلية التى تشكل المناخ الملائم لتنوع وتعدد الأيديولوجيات مثل فشل تجارب التنمية ولاسيما المرتبطة بتوصيات المؤسسات الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين) وما ارتبط بها من تفكك للبنية الاجتماعية والاقتصادية داخلياً من ناحية آخرى .

ولاشك أنه حينما تختلف التوجهات الأيديولوجية للأفراد والجماعات داخل المجتمع ، فلا بد أن تختلف رؤيتهم للواقع الاجتماعى ، وما يقدمونه من تفسيرات لقضايا هذا الواقع ومشكلاته المختلفة . وتتضح هذه الرؤية من خلال المحاور الأساسية لبرنامج العمل الذى يتبناه كل حزب سياسى ويقوم من خلال هذا البرنامج بترجمة كل الأهداف والتصورات والأفكار والقيم التى يؤمن بها إلى مؤشرات فعلية يمكن قياسها والتعبير عنها فى الواقع .

وإنطلاقاً من الفكرة التى ذكرناها عن الأيديولوجية والتى مؤداها أن الأيديولوجية تُعد بمثابة الإطار المرجعى الذى يتحرك من خلاله أفراد المجتمع من ناحية ، فضلاً عن علاقة التأثير والتأثر المتبادلين بين الأيديولوجية والمجتمع من ناحية آخرى ، فإن الأيديولوجية تمارس تأثيراً واضحاً فى شتى مجالات الحياة .

واهتمت الدراسة الراهنة بتأثير الأيديولوجية فى الناحية الفكرية ومدى إنعكاس ذلك مع مناقشة قضايا ومشكلات الواقع ، ويُعد الإعلام المصرى أحد أبرز نماذج الناحية الفكرية التى تتأثر بالأيديولوجية . والإعلام بوسائله المختلفة يلعب دوراً هاماً فى تشكيل الوعى وبلورة النسق القيمى والمعرفى لدى الأفراد والجماعات داخل المجتمع فى فترة تاريخية معينة .

وقد تم التركيز على الصحافة باعتبارها أحد أهم وسائل الإعلام المؤثرة فى الجماهير ، وقامت الباحثة بتحليل عدة أنواع من الصحف المصرية والتى تتميز بأن لكل منها رؤية خاصة فى نظرتها للمجتمع وتستند هذه الرؤية إلى أيديولوجية معينة فهناك :

الصحف المعبرة عن التوجه الأيديولوجى للسلطة .
الصحف المعبرة عن التوجه الأيديولوجى الليبرالى .
الصحف المعبرة عن التوجه الأيديولوجى الإسلامى .
الصحف المعبرة عن التوجه الأيديولوجى اليسارى .

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من وجود مشكلة الأمية التى يعانى منها مجتمعنا المصرى بالإضافة إلى تنوع وسائل الاتصال الجماهيرى والتى قد يكون لإحداها جاذبية أكثر من الصحافة لدى قطاع كبير من الأفراد (مثل مشاهدة التليفزيون على سبيل المثال) إلا أن الصحافة لازالت لها تأثيرها على القارئ ، والصحافة بصفة خاصة كان لها دور بارز عبر التاريخ فى التأثير على الرأى العام ، وشحذ الهمم وتعبئة الجهود الوطنية للتصدى للعديد من المشكلات ومقاومتها ، وتؤدى الصحافة اليوم دوراً بارزاً لا يقل أهمية عما كان فى الماضى ، حيث إنها تواجه قادة الفساد وتميط عنهم النقاب . كما تعكس الصحافة بطريقة أو بأخرى أوضاع هذا المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وطبيعة التحولات التى طرأت عليها ومدى انعكاس هذه التحولات على فكر وسلوك الأفراد فى فترة تاريخية معينة .

واهتمت الدراسة الراهنة بمحاولة فهم وتفسير معالجة بعض الصحف المصرية والتى تعكس أيديولوجيات مختلفة لظاهرة الفساد على المستوى المؤسسى كبير النطاق وبصفة خاصة فى القطاعات التالية (فساد الوزراء -فساد أعضاء البرلمان -فساد مديرى الشركات والبنوك -وفساد رجال الأعمال).

وقد سعت الباحثة من خلال الدراسة الراهنة فى محاولة جادة وموضوعية للإجابة على التساؤلات التالية :

السؤال الأول :

ما رؤية الصحف المصرية (مايو -الوفد -الشعب -الأهالى) المعبرة عن التوجهات الأيديولوجية التالية (أيديولوجية السلطة - الأيديولوجية الليبرالية -الأيديولوجية الإسلامية -الأيديولوجية اليسارية) للفساد من حيث تعريفه وتفسيره وموقف الحكومة منه ؟

السؤال الثانى :

ما عوامل الفساد التى ركزت عليها الصحف المصرية (مايو -الوفد- الشعب -الأهالى) عند تناولها لأبرز قضايا الفساد المؤسسى فى القطاعات التالية (الوزراء -أعضاء البرلمان -مديرى الشركات والبنوك -رجال الأعمال) ؟ وهل هى عوامل تتعلق ببنية المجتمع المصرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أم هى عوامل تتعلق بالجوانب القيمية والأخلاقية لمرتكبى هذه الجرائم ؟

السؤال الثالث :

ما الآثار الناتجة عن الفساد التى ركزت عليها الصحف المصرية (مايو –الوفد –الشعب –الأهالى) عند تناولها لأبرز قضايا الفساد المؤسسى فى القطاعات السابق الإشارة إليها ؟

السؤال الرابع :

ما أهم أساليب مواجهة الفساد التى طرحتها الصحف المصرية محل الدراسة (مايو –الوفد –الشعب –الأهالى) بعد تناولها لأبرز قضايا الفساد المؤسسى فى القطاعات السابق الإشارة إليها ؟ وهل هى أساليب وقائية تدعو للمحافظة على الوضع القائم أم أساليب تدعو إلى التحرر من قيود الثبات وتسعى إلى إحداث تغيرات شاملة ؟

السؤال الخامس :

كيف صورت الصحف المصرية (مايو –الوفد –الشعب –الأهالى) النظام السياسى فى المجتمع المصرى من خلال تناولها ومناقشاتها لجرائم الفساد التى تم الكشف عنها فى القطاعات التى عنيت بها الدراسة ؟ هل هو نظام ديمقراطى مستقر أم نظام استبدادى شمولى ؟ وهل يجب أن يحدث التغيير فى المجتمع المصرى تدريجياً أم يجب أن يحدث التغيير بصورة جذرية ؟

ثانياً : أسلوب الدراسة :

ركزت الدراسة على عملية التحليل السوسيولوجى لوظائف إحدى وسائل الاتصال الجماهيرى ، وهى الصحف المصرية فى رصدها لإحدى الظواهر الاجتماعية والتى تُعد مشكلة فى ذات الوقت ، وهى " ظاهرة الفساد " وأسلوب تناول كل صحيفة من صحف الدراسة لهذه الظاهرة من حيث رؤيتها للفساد (تعريف الفساد –تفسير الفساد –موقف الحكومة من الفساد) وعوامله والآثار الناتجة عنه ثم أساليب مواجهته وأخيراً صورة النظام السياسى فى المجتمع المصرى كما تعكسها كل صحيفة .

ولاشك أن عملية التحليل السوسيولوجى دائما ما ترتبط بالتاريخ ، خاصة إذا كانت الفترة التاريخية المراد دراستها وهى الفترة من (١٩٨٥-١٩٩٨) فترة زآخرة بالمتغيرات والأحداث الهامة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، والتى كان لها طابع التأثير الواضح على شخصية الفرد وعلى بناء المجتمع المصرى ، هذا من ناحية ومن ناحية آخرى فإن ظاهرة الفساد تُعد نتاجاً اجتماعياً اشترك فى خلقها قوى متعددة داخلياً وخارجياً .

وتتمثل القوى الداخلية فى نمط السلطة وأسلوب الإنتاج وطبيعة القوى الاجتماعية المسيطرة (جماعات الضغط أو المصالح ذات النفوذ السياسى أو الاقتصادى) والإطار الثقافى .

أما القوى الخارجية فتتمثل فى الإطار العام الخارجي وطبيعة العلاقات التى تربط بين المجتمع المصرى والدول النامية من ناحية والنظام العالمى الجديد من ناحية آخرى ، على اعتبار أن المجتمع يُعد نقطة على خط رأسى هو التاريخ وخط أفقى هو العلاقات الدولية .

ونظراً لتعدد أبعاد ظاهرة الفساد والتى تشير فى مجملها إلى أن فهم الطبيعة الجزء لن يتأتى إلا من خلال فهم الكل الاجتماعى فى حركته وصورته التاريخية ، فإن الأسلوب التاريخى الذى يربط الحاضر بالماضى كان نقطة الآنطلاق الأساسية فى دراستنا الراهنة .

ثالثاً : عينة الدراسة ومصادرها :

تم اختيار صحف الدراسة (مايو - الوفد - الشعب - الأهالى) وأعدادها التى خضعت للتحليل بناء على " الطريقة العمدية " وذلك لسببين :

الأول : أن الباحثة تسلم منذ البداية وبناء على الشواهد الواقعية بأن كل صحيفة تم اختيارها تعبر عن توجه أيديولوجى معين وبالتالى يكون :

١-اختيار صحيفة مايو ممثلة للتوجه الأيديولوجى للسلطة .

٢-اختيار صحيفة الوفد ممثلة للتوجه الأيديولوجى الليبرالى :

٣-اختيار صحيفة الشعب ممثلة للتوجه الأيديولوجى الإسلامى .

٤-اختيار صحيفة الأهالى ممثلة للتوجه الأيديولوجى اليسارى .

الثانى : وكما يقول : " سمير محمد حسين " فى الدراسات التحليلية عن المعالجات الصحفية لبعض القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة ، يلجأ الباحث إلى اختيار صحف معينة تتميز بطابع خاص فى معالجتها الإعلامية بطريقة عمدية خشية الا تمثل تمثيلاً صحيحاً فى العينة العشوائية ، كما يختار أعدادا معينة صدرت فى أيام معينة اختياراً عمدياً لأن هذه الأعداد تناولت القضايا موضوع الدراسة التحليلية تناولاً متعمقاً مكثفاً بالمقارنة ببقية الفترة الزمنية ، وقد لا تتيح العينة العشوائية أو المنتظمة ظهور هذه الأعداد بوزنها النسبى ولهذا يختارها الباحث اختياراً عمدياً " .

(سمير محمد حسين " سنة النشر غير مدونة " ، ص ص ١٢٣-١٢٤)

وبناء على ما تقدم فقد قامت الباحثة فى البداية بعمل مسح شامل لكل قضايا الفساد التى ظهرت خلال فترة الدراسة من (١٩٨٥-١٩٩٨) ثم ركزت بطريقة عمدية بعد ذلك على أهم وأبرز قضايا الفساد المؤسسى فى القطاعات التالية (فساد الوزراء – فساد أعضاء البرلمان – فساد مدير الشركات والبنوك – فساد رجال الأعمال) والتى احتلت مساحة من الحوار والمناقشة على صفحات الصحف المصرية لما لها من تأثير واضح على المجتمع .

وقد بلغ عدد مفردات العينة (٢٠٢) وحدة شملت (١٠٩) تحقيقات و(٨٨) مقالا و (٥) أحاديث (*).

هذا وقد تم الاطلاع على كل الصحف المصرية المراد تحليلها وكذلك تم تصويرها من " دار الكتب المصرية " بالقاهرة ، وذلك خلال الفترة التاريخية من شهر يناير حتى شهر مايو عام ١٩٩٩ .

رابعاً : أدوات جمع البيانات :

وبالنسبة لأدوات جمع البيانات فقد تم الاعتماد على تحليل المضمون الكيفى باعتباره وسيلة هامة فى الكشف عن أيديولوجية الصحيفة ، وبالتالى كيفية تناولها القضايا والمشكلات من حيث العوامل والآثار وأساليب المواجهة .

هذا وقد راعت الباحثة أن يكون تحليل المضمون الكيفى للصحف المصرية مرتبطاً ارتباطاً مباشرا بمشكلة الدراسة والتساؤلات البحثية التى طرحتها لكى تكون نتائج تحليل المضمون " Content analysis" جزءا من نتائج الدراسة .

ولما كان هناك نوعان لتحليل المضمون هما : تحليل المضمون الكمى وتحليل المضمون الكيفى ويحدد الاستخدام للنوعين طبيعة الدراسة وأهدافها الأساسية ، فقد استخدمت الباحثة فى الدراسة الراهنة تحليل المضمون الكيفى " Qualitative content analysis " وذلك لأن الهدف الأساسى الذى تسعى الدراسة إلى تحقيقه من خلال الإجابة على التساؤلات الرئيسية لها ، لا يعتمد على الإجابات الكمية من خلال وثائق التحليل ومن ثم تقديم صياغة رقمية لخصائص الرسالة ، وإنما هدف الدراسة يعتمد فى الأساس على الفهم والتفسير والاستدلال ، ذلك الكل الذى يربط فى إطار واحد بين الاتجاه الفكرى ومستوى الرسالة الخاصة بقضية معينة أو ظاهرة ما ،

(*) سوف نشير إلى نصيب كل صحيفة من مفردات العينة بالتفصيل فى الفصل الخاص بمعالجة كل صحيفة لظاهرة الفساد .

الأمر الذى يجعلنا فى النهاية نقترب من محاولة تحقيق أكبر قدر من الصدق المنهجى فى فهم ظاهرة الفساد بصفة خاصة ومن ثم محاولة إثراء المعرفة العلمية بخصوص هذا الموضوع .

خامساً : معالجة البيانات :

١- بعد حصر كل أعداد الصحف المصرية المزاد إخضاعها للتحليل وفقاً للفترة الزمنية التى اهتمت بها الدراسة ، وهى الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٨(*) ، قامت الباحثة بتجميع كل الأعداد الخاصة بالعام الواحد بصورة منفردة ، وتم ترتيب هذه الأعداد وفقا لتسلسل شهور السنة وتواريخ صدور الأعداد بصورة منتظمة كى يسهل للباحثة تتبع أى قضية فساد تكون قد أثيرت ومدى التطورات التى لحقت بها .

وقد تم ذلك (أى تلك العملية) مع كل الأعوام التى خضعت للدراسة وفى كل صحيفة من الصحف الأربع (مايو - الوفد - الشعب - الأهالى).

٢- قامت الباحثة باستقراء كل قضايا الفساد التى شهدها العام الواحد بصفة عامة لكل صحيفة من صحف الدراسة . ثم ركزت بصورة عمدية على أعداد معينة لشهور معينة داخل العام الواحد لأنها انطوت على التحقيقات والمقالات الصحفية التى تناولت " موضوع التحليل " وهو " الفساد المؤسسى " فى القطاعات التالية (فساد الوزراء - فساد أعضاء البرلمان - فساد مدير الشركات والبنوك - فساد رجال الأعمال) .

٣- قامت الباحثة بقراءة متعمقة لكل " وحدات التحليل " (التحقيقات والمقالات إلى جانب بعض الأحاديث التى أجريت مع عدد من كبار المسئولين عن الفساد) التى تدور حول موضوع التحليل ، وحاولت أن تستخلص من خلالها إجابة على كل سؤال من أسئلة الدراسة ، تلك الأسئلة التى حولتها الباحثة إلى فئات كبرى أو رئيسية للتحليل فى استمارة تحليل المضمون .

٤- لقد انطوت كل فئة من فئات التحليل الرئيسية على عدد من

(*) وجدت الباحثة صعوبة فى الحصول على الأعداد المطلوبة فى بداية الثمانينيات وذلك لأن معظم الصحف الحزبية إن لم تكن جميعها كانت متوقفة ثم عادت للظهور مرة أخرى بعد عام ١٩٨٤ حين أعلن الرئيس مبارك قرار عودتها بعد فترة الحظر والمصادرة التى بدأت فى نهاية السبعينيات وشهدت قمتها فى حملة الاعتقالات الكبرى فى ٣ سبتمبر عام ١٩٨١ .

الفئات الفرعية (*).

وسوف نوضح ذلك من خلال الجدول رقم (١) والذى يتضمن فئات التحليل الرئيسية ، وكذلك فئات التحليل الفرعية على النحو التالى :

جدول رقم (١)
يوضح فئات التحليل الرئيسية والفرعية

مسلسل	فئات التحليل الرئيسية	فئات التحليل الفرعية
١	رؤية الصحيفة للفساد	- تعريف الفساد - تفسير الفساد - موقف الحكومة من الفساد(**) .
٢	عوامل الفساد	- غياب الديمقراطية الحقيقية - نظام الحكم الشمولى فى مصر - العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ - ضعف السلطة التشريعية - تقلص دور السلطة القضائية - قصور بعض التشريعات - عدم تطبيق القوانين - سهولة الإفلات من العقاب - تباطؤ الفصل فى قضايا المخالفات المنظورة أمام المحاكم - الخلل الإدارى والتجاوزات فى بعض المؤسسات - ذكاء ونفوذ المنحرفين - تدهور مستوى القيادات وانحرافهم - تعقد الإجراءات القانونية الخاصة بضبط المجرمين الهاربين - نمو طبقة الرأسمالية الطفيلية

(*) من الخطوات الهامة التى قامت بها الباحثة ، أنه قبل إجراء التحليل على العينة الأساسية للدراسة قامت الباحثة بعمل دراسة استطلاعية على عينة تم أخذها بطريقة عشوائية من صحف الدراسة الأربع (مايو – الوفد – الشعب – الأهالى) وقامت بتحليل مضمون بعض التحقيقات والمقالات التى وردت بها حول بعض قضايا الفساد المؤسسى فى القطاعات محل الدراسة بهدف استخراج أهم الفئات الفرعية التى يمكن أن تندرج تحت فئات التحليل الرئيسية ، وكانت الباحثة على علم بأن بعض هذه الفئات الفرعية التى تم استنباطها قد تستمر للنهاية أى أثناء عملية التحليل لعينة الدراسة ، وقد يتم نفى بعضها لعدم أهميته .

(**) إن كل فئة من هذه الفئات الفرعية للفئة الرئيسية (رؤية الصحيفة للفساد) قد انطوت هى الأخرى على عدد من الفئات الفرعية ، وهذا واضح تفصيلاً فى استمارة تحليل المضمون .

مسلسل	فئات التحليل الرئيسية	فئات التحليل الفرعية
٣	الآثار الناتجة عن الفساد	- إهدار المال العام - زعزعة الثقة فى نزاهة الحكم - الخلل القيمى وضعف هيبة القانون - الإحساس بالظلم وضعف قيم الأنتماء للوطن - غياب العدالة الاجتماعية - نمو الأنشطة الطفيلية على حساب الأنشطة الأنتاجية - أتساع الفوارق الطبقية
٤	أساليب مواجهة الفساد	- تطبيق الديمقراطية الحقيقية - تحقيق العدالة الاجتماعية - استقلال القضاء وتدعيم سلطاته - ضمان نزاهة الانتخابات - التأكيد على دور الرقابة الشعبية - تدعيم دور الأجهزة الرقابية وضمان استقلالها - تقديم إقرارات الذمة المالية - إعمال مبدأ الثواب والعقاب - سرعة الفصل فى قضايا الفساد وعقاب المنحرفين - حسن اختيار القادة والمسئولين - تقليص حجم البيروقراطية - تطبيق القوانين والمتابعة المستمرة لها - غلق كافة ثغرات القانون التى ينفذ منها الفاسدون - تشديد الرقابة على البنوك - تشديد العقوبة فى جرائم المال العام
٥	صور النظام السياسى فى المجتمع	- نظام ديمقراطى مستقر - نظام استبدادى شمولى - يجب أن يتغير النظام السياسى تدريجياً - يجب أن يتغير النظام السياسي جذرياً

خامساً : بعد أن تمت عملية تحليل مضمون البيانات وفقاً للتقسيم الموضوعى السابق وتوظيفها فى المكان المناسب بالنسبة لكل صحيفة ، بمعنى أن يكون قد تم الحصول على إجابات الأسئلة التى طرحتها الدراسة ، قامت الباحثة بالتعقيب على كل ما ورد فى معالجة كل صحيفة لظاهرة الفساد بداية من تعريف الصحيفة للفساد، وعلى أى اتجاه من اتجاهات تعريف الفساد (الاتجاه القانونى – اتجاه المصلحة العامة – اتجاه الوظيفة العامة – اتجاه الرأى العام) ، اعتمدت الصحيفة فى تعريفها للفساد . ثم تفسير الفساد الذى تعكسه الصحيفة وهل هو ظاهرة عالمية أم ظاهرة اجتماعية فى مصر أم مجرد حالات فردية فى مصر ، ثم كيف عكست الصحيفة موقف الحكومة من الفساد وإلى أى مدى انعكست طبيعة الأيديولوجية (محافظة – ليبرالية – إسلامية – يسارية) على كيفية معالجة الصحيفة للفساد من حيث (العوامل والآثار وأساليب المواجهة) وهل أشارت الصحيفة لكل قطاعات الفساد التى اهتمت بها الدراسة (فساد الوزراء – فساد أعضاء البرلمان – فساد مديرى الشركات والبنوك – فساد رجال الأعمال) أم أنها أهملت بعض القطاعات ؟ وهل تعاملت الصحيفة مع كل جوانب الفساد (الجانب البنائى الخاص ببنية المجتمع المصرى ، والجانب الشخصى الذى يتعلق بخصائص وسيكولوجية مرتكبى الأفعال الفاسدة) .

الفصل الثانى

التوجه الأيديولوجي للسلطة

ومعالجة صحيفة مايو لظاهرة الفساد

أولا : التطور التاريخى للتوجه الأيديولوجى الليبرالى
ثانياً : معالجة صحيفة مايو لظاهرة الفساد

(١) رؤية صحيفة مايو لظاهرة الفساد
(٢) عوامـــــل الفســـــاد
(٣) الآثار الناتجــة عــن الفســاد
(٤) أســـاليب مواجهـــــة الفســـاد
(٥) صورة النظام السياسى فى المجتمع كما تعكسها صحيفة مايو

تعقيـــــب

أولاً : التطور التاريخى للتوجه الأيديولوجى للسلطة :

بالرغم من أن الدراسة الراهنة معنية بفترة تاريخية معينة وهى الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٩٨ أى مرحلة الثمانينيات والتسعينيات ، إلا أن معالجة أيديولوجية السلطة ومحاولة التعرف على محاورها الرئيسية قد لا ترتبط بفترة معينة ، بالرغم من وجود مجموعة من السمات المميزة لكل مرحلة لأن التغيير سواء فى المجال السياسى أو المجال الاجتماعى لا يأتى طفرة واحدة، وغالباً ما تحمل كل مرحلة فى داخلها رواسب من المرحلة السابقة عليها ، حتى فى حالات التغيير الجذرى المصاحب للانقلابات العسكرية والثورات ، حيث إنه قد يتغير شكل النظام من ملكى إلى جمهورى، أو من حكومة مدنية إلى حكومة عسكرية بتوجهات ايديولوجية مناقضة لما سبق عليها ، إلا أنه يلاحظ دائماً وجود بعض العناصر عادة ما يكون لها تأثير قبل التغيير وقد تمارس نفس التأثير وإن كان بصورة أقل بعد التغيير، فحينما قامت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ تغير شكل النظام السياسى وأضحت الكلمة العليا للمؤسسة العسكرية ، لكن ظل هناك بعض من العناصر التى كان يمكن أن نطلق عليها مسمى إقطاعية قد احتلت وظائف ادارية هامة ، خاصة إذا علمنا أن التعليم قبل الثورة كان يرتبط فى الغالب بالمستوى الاقتصادى – الاجتماعى .

وعندما جاء السادات لم يغير ايديولوجية عبد الناصر مباشرة بدليل أن سياسات الآنفتاح الاقتصادى بدأت عام ١٩٧٤، وحدث تغيير بعض الشئ فيما يسمى بمراكز القوى مع الاحتفاظ ببعض العناصر التى شاركت فى ثورة يوليو فى شغل مناصب معينة .

وعندما جاء الرئيس مبارك مزج بين المرحلتين وبالرغم من أن سياسات الآنفتاح الاقتصادى لم يستفد منها سوى فئات معينة ، إلا أن الرئيس مبارك لم يعلن عن انتهاء عهد هذه السياسات ،وتبنى سياسات جديدة أو مناقضة ، وإنما فضل أن يحدث الغيير فى إطار الهيكل القائم دون القضاء عليه أو تقويض دعائمه كلياً .

أشير إلى كل ما سبق لأن الحديث عن التوجه الأيديولوجى للسلطة لا يجب أن يكون قاصراً على السلطة فى عهد الرئيس مبارك ، وإن كان التركيز الأساسى سوف ينصب على هذه المرحلة لأنها محور الدراسة الراهنة .

ولكن بجانب ذلك ينبغى الإشارة إلى لمحة تاريخية وإن كانت سريعة على أيديولوجية السلطة المصرية بداية من ثورة يوليو وصولاً إلى

المرحلة الراهنة ، وذلك على اعتبار أن تاريخ الدول والشعوب ما هـــو إلا سلسلة متصلة الحلقات ، ولا يمكن فصل حلقاتها بعضها عن البعض الآخـو، وإنما لا بد وأن يفهم الجزء الخاص فى إطار الكل العام .

وسوف تقوم الباحثة بعرض المحاور الرئيسية لأيديولوجية السلطة فـــى كل مرحلة تاريخية وتوضيح كيف أثرت تلك الأيديولوجية علـــى صياغـــة شكل معين للواقع الاقتصادى والاجتماعى المصرى فى فترة تاريخية معينة، وإلى أى مدى كان هذا المناخ مشجعاً على نمو الفساد وانتشاره أو العكـــس على اعتبار أن الفساد ظاهرة اجتماعية ترتبط بأوضاع المجتمع الاجتماعيـــة والاقتصادية والسياسية والثقافية فى فترة تاريخية معينة .

وسوف نقسم الحديث عن تطور أيديولوجية السلطة إلى ثلاث مراحـل : مـــن (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، ومـــــن (١٩٧٠ – ١٩٨١) ، ومـــــن (١٩٨١ – ١٩٩٨) .

وسوف نعتمد فى رصدنا لأهم محاور أيديولوجية السلطة فى المرحلتين (١٩٥٢ –١٩٧٠) و (١٩٧٠ – ١٩٨١) وانعكاساتها على الواقع الاجتماعى بصفة عامة وعلاقة ذلك بظاهرة الفساد بصفة خاصة من خـــلال عرضنـــا لبعض نماذج من أهم الكتابات التى تناولت تلك المراحل بالتحليل والرصد .

أما فيما يتعلق بالمرحلة الثالثـــة (١٩٨١ – ١٩٩٨) فســـوف ينصـــب اهتمامنا على عرض أيديولوجية السلطة واستخلاص أهم المحاور الرئيســـية لها من خلال برنامج الحزب الوطنى الديمقراطـــــى ، وخطابـــات الرئيـــس مبارك فى تلك الفترة .

ولاشك أن تلك المحاور الرئيسية للأيديولوجية هى التى تشـــكل رؤيـــة الحزب الخاصة للواقع الاجتماعى وتنعكس أيضاً على فهم وتفسير وعـــلاج مشكلات هذا الواقع فى فترة تاريخية معينة .

ولأن دراستنا تهتم برصد ظاهرة الفساد وكيفية معالجة الصحافة لها فى الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٩٨ على اعتبـــار أن الصحافـــة تُعـــد مـــن ابـــرز التطبيقات العملية للأيديولوجية ، فسوف نناقش فى الجزء الثانى عـــن هـــذا الفصل معالجة صحيفة مايو الناطقة بلسان الحزب الوطنـــــى الديمقراطـــى والمعبرة عن أيديولوجية السلطة لظاهرة الفساد فى مصر .

وفيما يلى سوف نناقش أولاً الملامح العامة لأيديولوجية الســـلطة فـــى مصر خلال الفترات التاريخية التى أشرنا إليها فيما سبق .

أولاً : أيديولوجية السلطة فى الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٧٠) :

عندما قامت الثورة فى يوليو ١٩٥٢ أحدثت تغييراً جذرياً فى المجتمع المصرى ، وفى احدى الدراسات للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يقول " طه عبد العاطى " : " قسمت المراحل التطورية التى مر بها المجتمع المصرى خلال الحكم الناصرى إلى ثلاث مراحل هى :

(١) المرحلة الأولى : (المرحلة الآنتقالية من ١٩٥٢ - ١٩٥٦) :

حيث اتسمت هذه المرحلة بمحاولة توطيد وتثبيت أركان النظام الجديد ، وكسب تأييد الجماهير وتطهير المؤسسات المختلفة مثل الجيش والشرطة ، وحل الأحزاب السياسية ، وقد حاول النظام خلال هذه الفترة توجيه الأنظار والدعوة إلى إقامة تنظيم سياسى واحد .

(٢) المرحلة الثانية : وهى مرحلة الديمقراطية الاشتراكية التعاونية والاتحاد القومى (١٩٥٦ - ١٩٦١) :

حيث بدأت هذه المرحلة بتأسيس الاتحاد القومى . وقد اعتبر هذا الاتحاد الإدارة الرئيسية التى تحقق للمواطنين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاشتراكية الاقتصادية ، والتى تمثل توليفة مصرية سماها البعض بالرأسمالية المقيدة ، أو الاقتصاد المختلط أو الموجه .

(٣) المرحلة الثالثة : وهى فترة التحول الاشتراكى (١٩٦١ - ١٩٧٠) :

وقد بدأت هذه المرحلة بالآنفصال عن سوريا ، وتحددت خلالها ملامح الأيديولوجية المصرية فى مجموعة من الخصائص تتمثل فى أنها أيديولوجية تؤمن بالقومية والدين ، وبضرورة إقامة الديمقراطية السليمة التى تستلزم إقامة ديمقراطية اجتماعية ، وتركز هذه الأيديولوجية على دور التنظيمات الشعبية كقنوات للمشاركة السياسية وتؤمن بالتحول الاشتراكى بوصفه طريقة ناجحة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وهى اخيراً أيديولوجية تعتقد فى ضرورة تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى دون إلغاء للملكية الفردية .

ومن أهم المقومات الرئيسية التى استندت إليها الأيديولوجية الناصرية فى انتشارها واحتلالها مكانة هامة ليس على النطاق المحلى فحسب ، بل أيضاً على النطاقين العربى والعالمى شخصية عبد الناصر الزعيم والقائد بما تميزت به من خصائص كاريزمية استطاع بواسطتها التأثير فى مجموع المواطنين وقد برزت آثار هذه الشخصية واضحة فى خطبه وتصريحاته وكتاباته ، وكذلك المواثيق الرسمية التى أصدرها .

(طه عبد العاطى (١٩٩٤) ، أماكن متفرقة)

ومن الملاحظ أن الأيديولوجية الناصرية قد استطاعت أن تظل على الساحة ما يقرب من عشرين عاماً تمتع خلالها عبد الناصر بشرعية واسعة النطاق حتى فى أحلك الظروف التى عاشتها الأمة وهى نكسة ١٩٦٧ ، فقد ازداد تمسك الجماهير به وتأييدهم له ، وربما كان حرص جمال عبد الناصر منذ بداية عهده أن يحقق الديمقراطية والتى كان يقصد بها إذابة الفوارق بين الطبقات ، وتوفير عيشة كريمة لكل مواطن ، بداية من العمل والتعليم والسكن والصحة ، فضلاً عن رغبته فى عدم تركز السلطة فى يد طبقة معينة وذلك حتى لا تظهر ديكتاتورية طبقة واحده على باقى الطبقات الآخرى قد ساهمت كل هذه التطبيقات العملية فى احتفاظ عبد الناصر بوضعه المتميز طيلة العشرين عاماً التى حكم فيها مصر .

وقد يرى البعض أن أيديولوجية السلطة فى عهد الرئيس عبد الناصر كانت ذات طابع ديكتاتورى لأنها قضت على التعددية الحزبية ، فضلاً عن مصادرة بعض الصحف المعارضة وإتاحة الفرصة للصحف الموالية له .

وتلك أمور لا يمكن إنكارها وليس دفاعاً عن أحد أو عن عهد معين ، ولكن ربما يرد العامل الأساسى فى رفضه لتلك الأحزاب ، وهو ما كانت عليه أولاً الأحزاب قبل الثورة ، حيث إن عدداً غير قليل منها كان يعبر عن مصالح(*) طبقات معينة ، وثانيا اعتراض بعض الأحزاب ولاسيما حزب الوفد على سياسات الإصلاح الزراعى وعمليات تقسيم الأراضى الزراعية على صغار الفلاحين والمعدمين ، على الرغم من أن الوفد لم يكن بعيداً عن الإلمام بالواقع المأسوى الذى يعيش فيه الفلاح المصرى قبل الثورة والذى وصفه مكرم عبيد فى " محمد السيد إدريس " بقوله [إن الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل ، ويلبسه العرى وغيره يرفل، ويضنيه العيش القذر والمأوى القذر والماء القذر والمرض القذر وغيره يتجمل ، حتى لكاد المسكين يخرج من الجنة ليدعنا ندخل] ، وهذا هو الواقع الأليم الذى جعل " مكرم عبيد " يسأل نفسه هل حقاً حققنا لمصر استقلالها فى حين أن مصر الفلاحة ومصر العاملة – وهى تكاد تكون مصر الكاملة – قد استعبدت الأرض وأصحاب الأرض ، وأى استقلال وأى كرامة لشعب قتل الفقر فيه

(*) أمثال حزب الوفد ، حزب الأحرار الدستوريين ، حزب السعديين ، حزب الكتلة الوفدية وقد لوحظ على تلك الأحزاب أنها تعبر عن مصالح طبقة معينة داخل المجتمع المصرى وهى الطبقة البرجوازية بأجنحتها المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية .
صحيح أنها أحزاب كانت تنادى بتحرير الوطن والمطالبة بالاستقلال ، إلا أن جوهرها كان محاولة للمحافظة على مصالح الطبقة التى تشكل القاعدة الاجتماعية لتلك الأحزاب وهى الطبقة البرجوازية، (وسوف نناقش ذلك بالتفصيل فى الفصل الرابع الخاص بالأيديولوجية الليبرالية)

روح الاستقلال والاعتماد على الذات فلا يكاد يجد من القوت إلا ما يتناولـه من موائد الأسياد من الفتات .

لذلك نجده يتحمس داخل مجلس النواب وهو يلقـى خطابـه بمناسـبة مناقشة مشروع الميزانية لعـام (٤٢ - ١٩٤٣) ويعلـن : [فلنعلنـها إذن صريحة يا حضرات النواب فلقد عملنا لتخليص المصرى مـن الاسـتعمار الأجنبى وقد بقى علينا أن نخلصه من الاستعمار المصرى] ، ومن يقرأ هذا التصريح الحماسى لابد أن يطرأ فى خاطره أن الوفد قد اعقبه باتخاذ حـل جذرى لإنهاء هذه المأساة التى يعيشها الفلاح المصرى ، ولتحرير الشـعب من الاستعمار المصرى كما ذكر مكرم عبيد ، ولكن موقف الوفـد[*] كـان سلبياً إزاء كل محاولة تطالب بإعادة توزيع الملكية .

(محمد السيد ادريس (١٩٨٩) ، ص ١٢٨)

الأمر الذى جعل الرئيس عبد الناصر يستشعر أن السياسات التى هـو مقدم عليها لا يمكن أن تتحقق إلا بالثورة وقيادتها ، ومن ثم كان لابـد مـن توحيد الصفوف وظهور ما سمى بهيئة التحرير والاتحاد القومى بعد إلغـاء الأحزاب السياسية .

ولكن يبقى السؤال الأساسى الـذى يطـرح نفسـه هـل اسـتطاعت ايديولوجية السلطة فى الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٧٠) بكل تلـك المقومـات الاجتماعية التى رفعت شعارها وحاولت إرساء دعائمها وتطبيقها فى الواقـع (التعليم - الصحة - الإسكان- إذابة الفـوارق بيـن الطبقـات- الاهتمـام بالفقراء ... الخ) ، ان تساهم فى تقليص الفساد الذى طالما انتشر قبل الثـورة بصورة لايمكن إغفالها ؟

الحقيقة لقد قامت الثورة للقضاء على الفسـاد ، فسـاد الملـك وفسـاد الحكومة وفساد الأحزاب وفساد الاقطاعيين الذين كانوا يسومون الناس سـوء العذاب ، ومن ثم فقد كانت مبادئ الثورة وأهدافها التى شـكلت أيديولوجيـة السلطة بعد ذلك هى الأمل الوحيد أمام الشعب ، ولذلـك حظيـت بالتـأييد الشامل من كافة القطاعات ، إلا أنه كان من الصعب أن يختفـى الفسـاد ، ربما تقلص بعض الشئ وفى بعض القطاعات ، لكنه ظهر فـى قطاعـات آخرى .

وعلى سبيل المثال وكما يشـير " عبـد الباسـط عبـد المعطـى " : " عندما أصدرت حكومة الثورة قانون الإصلاح الزراعى الأول اعتمدت فى تنفيذه على جهاز اللجنة العليا وحـده دون مشـاركة جماهيريـة ممـا أدى

[*] كانت آخر حكومة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ حكومة وفدية .

بالملاك إلى تحديد ما يحوزونه من أراضى بناء على ما يقدمونه من إقرارات جعل بعضهم يسقط جزءاً من الأرض ويحتفظ بالجيد منها ، واختار الملاك من الفلاحين اتباعاً لهم بحالات بيع وهمية ، وهناك عائلات استطاعت نتيجة لهذا أن تحتفظ بأرضها كاملة أو بمعظمها كعائلات " نوار " بالبحيرة و " الحنفى حجاز " بدكرنس ، فضلاً عن أن بعضاً من الملاك اكتفى بحساب الفدان على أساس ١٩ قيراطاً عند تأجيره ، والأمر لم يقف عند مستوى استغلال القوانين ومؤسسات تنفيذها ، بل تجاوزها إلى مؤسسات آخرى لإجهاض أهدافها .

فمثلا أحد مديرى جمعية منتجى البطاطس بدأ حياته متعهداً لتوريد الخضروات للقوات الأنجليزية ، كانت ملكيته عام ١٩٥٢ ثلاثين فداناً ارتفعت بعد إدارته للجمعية إلى ٣٠٤ أفدانة ، وأيضاً أحد مديرى أسواق الفاكهة كان يملك فى عام ١٩٥٤ (٦٠) فداناً بلغت عام ١٩٦١ (١٣٧) فداناً وحصل على قرض قدره ٥١,٧٤٦ جنيهاً ، بجانب مبلغ ٧٤,١٨٧ جنيهاً اقترضها من الجمعية التعاونية بناحية كوم الفرقاوية مركز كفر الدوار وتتجاوز البيانات الوقائع الفردية إلى آخرى جماعية "

(عبد الباسط عبد المعطى (١٩٨٥) ، ص ص ٦١ ، ٦٣)

هذا وقد لوحظ على سبيل المثال أيضاً أنه فى عهد ثورة يوليو ١٩٥٢ وقبل أن يعلن عبد الناصر عن مجانية التعليم كان التعليم مرتبطاً بالقدرة الاقتصادية ، ومن هنا كان معظم الموظفين ينتمون إلى الطبقات الحائزة على مصادر الثروة ، ومن ثم فإن إتيانهم بالفساد الإدارى ينبع من مصالحهم، وتحالفهم مع الطبقات المسيطرة ، ويشهد على ذلك التحليلات التى عنيت بقرارات هؤلاء الموظفين فى لجان فض المنازعات – وقت وجودها بالقرية المصرية وجنوحهم نحو مصالح أصحاب الأرض ، فضلاً عن أن من يعمل منهم بالجمعيات الزراعية يجهض المشاركة بمحاضر وهمية للجمعيات العمومية او يتخذ بالتحالف مع بعض أعضاء مجالس إدارات الجمعيات ما يرونه من قرارات ثم يمرون على القرويين فى بيوتهم لأخذ توقيعاتهم بل إن تحليل مضمون قرارات مجالس إدارات الجمعيات التعاونية لمنطقة برج نور الحمص – مركز أجا – دقهلية وكما يشير " عبد الباسط عبد المعطى " قد أوضح أن " حوالى ٥٠٪ من هذه القرارات تتخذ لصالح اعضاء مجلس الإدارة والموظفين ، وهذه النتائج تكاد تلتقى مع نتائج دراسات آخرى أجريت فى مناطق ريفية فى بلدان العالم الثالث حيث أوضحت هذه الدراسات أن الموظفين يمارسون الاستغلال لصالحهم ولصالح

الطبقات المسيطرة ، فهم أكثر التقاء مع الملاك فى تنفيذ القوانين وإقامة المشروعات كما انهم يعطون للعمال الأجراء أجوراً أقل مما حددته القوانين.

(عبد الباسط عبد المعطى (نفس المرجع) ، ص ص ٦٢ – ٦٣)

خلاصة القول :

لقد تركزت أهم محاور أيديولوجية السلطة فى الفترة من (١٩٥٢–١٩٧٠) فى محاولة تطوير النظام الاقتصادى – الاجتماعى المصرى بما يخدم الجماهير العريضة من ابناء الشعب والتى قامت الثورة من أجل رفع الغبن والقهر عنها ، فضلاً عن محاولة السلطة تعديل دور مصر فى المنظومة العالمية ، بحيث تتحرك مصر وتشارك من خلال دور الند والشريك المستقل وليس من خلال دور الشريك التابع مسلوب الإرادة .

وقد ترتب على هذه الأفكار فى مجملها مجموعة من الإجراءات التطبيقية فى الواقع المصرى منها :

١- التخلص من كافة القوى الإقطاعية فى محاولة لنشر العدالة الاجتماعية وإذابة الفوارق بين الطبقات .

٢- تحسين أحوال صغار الفلاحين والمستأجرين .

٣- بروز دور الدولة فى كافة الأنشطة الأنتاجية والاجتماعية (توفير فرص العمل للشباب والخريجين والاهتمام بالصحة العامة والتعليم ... الخ) .

٤- تخلصت مصر من السيطرة الأجنبية الخارجية وذلك من خلال تمصير الاقتصاد المصرى .

٥- انتشرت الثقافة المصرية والقيم الوطنية وكانت لها الصدارة فى مقابل تقلص كل أنماط الثقافة الغربية وخاصة تلك التى ترتبط بالسلوك الاستهلاكى البذخى المستفز فيما قبل الثورة .

والملاحظة الأخيرة فى هذا الصدد أنه بالرغم من الآنجازات الهائلة التى حققتها حكومة الثورة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وقدرتها على التخلص من بعض أشكال الفساد التى كانت قائمة فى بعض المجالات إلا أن ذلك لم يكن يعنى أنه قد تم القضاء عليه نهائياً ، بدليل الأمثلة التى ذكرناها فيما سبق وهذا يعنى أن الفساد سيظل موجوداً وان قدرة الحكومة والنظام السياسى الحاكم لا تقاس بالقضاء على الفساد كلياً ولكن فى كيفية التحكم فى الفساد وتقليصه إلى أدنى درجاته

بمعنى أن يتحول من ظاهرة اجتماعية إلى مجرد حالات فردية أو العكس وهذا الأخير هو ما حدث فى الفترة التى تلت حكومة الثورة وسوف يتضح ذلك من خلال عرضنا للمحاور الرئيسية لأيديولوجية السلطة فى الفترة التاريخية من ١٩٧٠ – ١٩٨١ وتأثيرها على المجتمع بصفة عامة وعلى الفساد كظاهرة بصفة خاصة .

ثانياً : أيديولوجية السلطة فى الفترة من (١٩٧٠ – ١٩٨١) :

برحيل الرئيس جمال عبد الناصر وتولى الرئيس السادات السلطة ، بدأت السياسة المصرية تنحو منحنى جديداً .

ويقول " طه عبد العاطى " : " بعد أن صدر دستور ١٩٧١ وانتصر السادات فى معركة أكتوبر ١٩٧٣ تبع ذلك إجراءات عديدة لصالح الديمقراطية بلغت قمتها بصدور قانون الأحزاب السياسية سنة ١٩٧٧ وأعلن عن تأسيس الحزب الوطنى الديمقراطى ممثلا للسلطة الحاكمة ، وقد اتصف هذا الحزب بخاصيتين أساسيتين جعلته مختلفاً عن باقى الأحزاب الآخرى وهما :

١- أنه حزب الدولة الذى أنشئ بهدف تأمين قنوات اتصال سياسية بين الدولة والمجتمع ، كما أنه يعد الوريث التنظيمى للكثير من الأدوات والهياكل والتقاليد التنظيمية للأحزاب منذ ١٩٥٢ كما أن خطابه الأيديولوجى هو خطاب الدولة الرسمى .

٢- أنه حزب لا يتميز بأيديولوجية محددة مثل أحزاب اليسار أو اليمين أو الإسلامية فأيديولوجية هذا الحزب لا تخرج عن كونها مجموعة من المفاهيم العامة الثابتة التى يتغير مضمونها ويتكيف مع تغير توجهات ومواقف الدولة . ولا يتميز الحزب الوطنى بين الناخبين بمواقف أو دعاوى أيديولوجية معينة ومتميزة ، والمفاهيم الثلاثة الرسمية للحزب (الديمقراطية والاستقرار والتنمية) هى مفاهيم عامة ليس لها مضمون ثابت، ولا يعلن حزب فى مصر عن اختلافه معها فالحزب الوطنى مندمج وظيفياً وأيديولوجياً ونخبوياً فى الدولة .

(طه عبد العاطى (١٩٩٤) أماكن متفرقة)

وقد ارتبط التوجه العام للرئيس السادات فى مجال التنمية وكما يقول " سعد الدين ابراهيم " : " بتوجهه العام فى التحالف مع الغرب وانبهاره بالتكنولوجيا الغربية ونمط الإنتاج وأسلوب الإدارة وأسلوب الحياة الغربى .

فقد انفتح على الغرب بكل قوة وسرعة وعمل على أن تكون الولايات المتحدة شريكاً كاملاً لمصر فى السلام وفى إعادة البناء والتعمير لاقتصادها وبنيتها الأساسية لذلك اعتمد نموذج السادات التنموى على النمط الغربى والمعونة والاستثمارات المشتركة الغربية والنفطية العربية ، وصدرت القوانين والتشريعات والقرارات من أجل تحقيق هذا التحول الكيفى خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٠ وهى التى يشار إليها إجمالاً بسياسة الأنفتاح " .

(سعد الدين إبراهيم (١٩٩٢) ، ص١١٩)

ولقد تمتع السادات بالمزيد من الهيمنة والنفوذ بصورة أتاحت له التفويض الكامل فى رسم السياسات الاجتماعية التى يعتقد فى أهميتها لبلوغ الأهداف وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فقد كانت السمة الغالبة هى سمو القيادة السياسية على المؤسسات .

بدليل أن مجلس الشعب وكما يقول " عصمت سيف الدولة " : " أصدر يوم ٢٥ يوليو ١٩٧٤ القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون فى شئون الاستيراد والتصدير ويستند التفويض الذى أصدره مجلس الشعب إلى المادة ١٠٨ من الدستور التى تقول لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون " . **(عصمت سيف الدولة (١٩٨٩) ، ص ١٤١)**

ولكن القرارات التى اتخذها السادات بشأن سياسة الأنفتاح وكما يقول " حسين عبد الرازق " : " كانت مجرد أوهام تهمشت على حجرة التجربة العملية والمعاناة وباكتشاف حقيقة أن هذه السياسات لا تخدم سوى مصالح نفر وقلة من العناصر الطفيلية المحلية أصحاب الملايين الجدد والاحتكارات الأجنبية " . **(حسين عبد الرازق (١٩٨١) ، ص٢٠)**

لأن الأنفتاح الاقتصادى وكما يشير " سعد الدين إبراهيم " : " فى تصور ورقة أكتوبر كان يعنى فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار المباشر غربياً كان أم أجنبياً ويجرى التركيز فى توضيح المبرر للانفتاح على عنصرين أساسين، التمويل والتكنولوجيا وهذا مبنى على التجريد الذى يتجاهل دور العوامل الاجتماعية فى التنمية وهذا المنحى يقوم على الخلط بين النمو والتنمية فى حيث أن التنمية عملية أكثر تعقيداً وعمقاً وشمولاً من النمو، إنها تتضمن القضاء على الفقر والبطالة واللامساواة ، والنمو قد يكون معناه فى الواقع مناقضاً للتنمية إذا ما صحبه ازدياد الفقر والبطالة واللامساواة " .

(سعد الدين إبراهيم (١٩٨٧) ، ص ص ٣٨٧-٣٨٨)

وهذا ما حدث بالفعل فى مصر وكما يقول " جلال أمين " : " لقد ترتب على تطبيق إجراءات الأنفتاح الاقتصادى تغيرات عميقة فى العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة وفى النظام السياسى أيضاً بحيث أصبحت كلمة الأنفتاح تثير فى ذهن المصرى العادى صوراً ومواقف وعلاقات وقيماً تختلف اختلافاً جذرياً عما اعتاد المصرى أن يراه فى الخمسينيات والستينيات" . **(جلال أمين (١٩٨٤) ، ص ٥)**

فقد أدت التشريعات المختلفة التى صدرت منذ عام ١٩٧١ وكما يقول " سمير نعيم " : " إلى فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية والعربية وأطلقت يد القطاع الخاص فى التجارة الخارجية والداخلية (التصدير والاستيراد) وكذلك فى قطاع التشييد والبناء والمضاربات ، وارتبط ذلك كله بتفاقم ما يسميه الاقتصاديون " الاقتصاد السرى " بفعل الدور الذى لعبته الشركات والأفراد الأجانب من جهة والتجار والمضاربون من جهة آخرى (العمولات والرشوة والفساد وتجارة المخدرات وتجارة العملة والتهريب الضريبى ... الخ) وارتبط بذلك كله تراجع دور الدولة فى إقامة المشروعات العملاقة التى تستوعب الأيدى العاملة ، وتحقيق التنمية الحقيقية للمجتمع المصرى تلك المشروعات العملاقة التى أولتها الثورة اهتماماً بالغاً وأولوية حتى نهاية الستينات على الرغم من الحروب التى كانت تخوضها مصر مع إسرائيل " . **(سمير نعيم (١٩٩٠) ، ص١١٧)**

هذا ولقد ساهم السياق الاجتماعى السياسى والمواتى فى السبعينيات وكما يقول " محمد حسنين هيكل " : " فى ازدياد معدلات العنف والاحتجاج ضد النظام بصفة عامة حيث يمثل العنف الممارس احتجاجاً على النظام ورد فعل لمجمل المشاكل التى واجهت المجتمع بصفة عامة ، وشريحة الشباب بصفة خاصة ، فمع تعقد الحياة الاجتماعية وانتشار الطفيلية واتساع الهوة الطبقية بين فئات المجتمع المختلفة ، وانتشار الفساد السياسى مواكباً لاتباع سياسة الأنفتاح الاقتصادى ، كل هذا أدى إلى انتشار مظاهر السخط والرفض بين صفوف الشباب على وجه التحديد ، وقادة بشكل مباشر إلى الاحتجاج على هذه الأوضاع ، ولقد كان من أبرز حوادث العنف التى حدثت واتخذت طابعاً شاملاً فى السبعينات أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧" .

(محمد حسنين هيكل (١٩٨٩) ، ص ٢٤٤)

هذا وقد ازدادت فى المجتمع المصرى أيضاً ثنائية الغنى والفقر ، وقد يضاعف من حدة التفاوت فى توزيع الدخل ، وكما يشير " سعد الدين إبراهيم" : " موجة التضخم ما بين ٢٠ و ٣٠ فى المائة سنوياً خلال السبعينات وهذا معناه أن إعادة توزيع الدخل تتم لصالح العاملين فى التجارة

الداخلية والخارجة وأصحاب الحرف والمهن الحرة وعلى حساب أصحـــاب الدخول الثابتة من الموظفين وأصحاب المعاشات " .

(سعد الدين إبراهيم (١٩٩٢) ، ص ١١٩)

وبناء عليه فقد شوهت معالم الطبقة الوسطى فى ظل سياسات الأنفتــاح وكادت تهوى فى محيط الفقراء ، ولم يعد الشباب بصفة خاصة قادرا علـــى إشباع احتياجاته الأساسية من مأكل ومأوى وعلاج ... الخ .

وكما يقول " السيد يسين " : " لقد تم خلق جيل بأكمله من المصرييــن عاجز عن ان يدبر لنفسه مسكناً مناسباً وبشروط معقولـــة لأول مـــرة فـــى التاريخ الاجتماعى المصرى لقد ساعد المجتمع نتيجة للممارسات المنحرفـــة للطبقات التى أثرت فى ظل الأنفتاح الاقتصادى على وجود ظـــاهرة تملـك الشقق بأسعار خيالية بما ترتب عليها من آثار سلبية على المجتمع المصـــرى بصفة عامة حتى أضحت فكرة البحث عن المستقبل مسألة ميئوسا منها فـــى مصر " **(السيد يس (١٩٨٢) ، ص١١)**

وعلى سبيل المثال وكما يؤكد " سمير نعيم " : " فأى خطـــة يضعـــها الزوجان لتدبير المبلغ المطلوب منهما للحصول على مسكن مصيرها الفشـل لأنه حتى بعد تدبير هذا المبلغ بعد سنوات من المعاناة سيكون الوضـــع قـد تغير ، ويطلب منهما أضعافه أى أنـــهما يجريـــان وراء ســراب لا يمكــن الإمساك به .

وهكذا يجد الشاب نفسه فى طريق مسدود لا مهرب منه إلا بإتباع أحـد طريقين إما ممارسة نشاط ما يدر عائداً سريعاً ومجزياً وإما بالـــهجرة إلـــى الخارج وخاصة إلى الدول العربية والعودة بالمال المطلوب وكلا الطريقيـن ملىء بالمخاطر ، فالنشاط الأنتاجى المشروع لا يمكن أن يدر عائدا يكفـــى للحصول على مسكن ، ولهذا فلابد من ممارسة أنشطة طفيليـــة (السمســرة والمضاربة) أو ممارسة أنشطة غير مشروعة (الرشوة والاختـــلاس) وكـل هذه الأنشطة غير متاحة لجميع الناس ، كما أن الهجرة غير متاحة للجميع ، ونتيجة ذلك كله فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج واســتبدالها بقيـم أخـــرى سلبية وضاره بعملية التنمية ، وهى قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل ، وقيمتـــة الاجتماعيـــة أو مشروعيته " **(سمير نعيم (١٩٨٣) ، أماكن متفرقة)**

ومن الأمور الخطيرة التى ارتبطت بسياسة الأنفتاح الاقتصادى وكمـــا يشير " فؤاد مرسى " : " أن هذه السياسة قد تطلبت وجود علاقـــات قويـــة وذات طابع خاص بين رأسمالية المركز والرأسمالية الجديدة فى مصر .

ونمت بالفعل رأسمالية محلية كبيرة مرتبطة فى أغلب الأحيان برأس المال الأجنبى فى الداخل والخارج ، ونظراً لطبيعة مجالات النشاط التى يفضلها رأس المال المحلى فقد ساد الرأسمالية المصرية طابع طفيلى حاد ، فهى لا تقوم على أساس تطوير الإنتاج بقدر ما تقوم على الخدمات وبالذات على التجارة والمال .

وقد دلت التجربة العملية على أن الرأسمالية المحلية الكبيرة هذه ذات الطبيعة الطفيلية لا تعبأ بتطوير الاقتصاد الوطنى ، وهى غير مبالية بإجراء التحولات الاجتماعية الضرورية حتى فى ظل اقتصاد رأسمالى عادى ، فإنه لا يعنيها إلا التعاقد على استيراد منتجات الاحتكارات العالمية وتصريفها فى السوق الداخلية ، بحيث إن أهم عملياتها ليست سوى عمليات استيراد مباشر أو غير مباشر من الخارج ، مصحوبة بتهريب رأس المال المحلى إلى الخارج فى صورة ودائع أو غير ودائع وما يستدعيه ذلك من عمليات مضاربة وتجارة فى العملات الأجنبية .

ولاشك أن هذه الرأسمالية الطفيلية هى التى تشيع الفساد فى المجتمع ، فتصرفاتها تثير التفسخ الأخلاقى والتطرف الدينى فى وقت واحد ، وهى تنشر قيمها وتفسخها على كافة الطبقات وتعمل بصفة خاصة على تضليل ورشوة الفئات الوسطى وتصدير إمكانية تحقيق مصالحها فى ظل ما سمى الأنفتاح ، ولم تستطع هذه الفئات الوسطى حتى الآن التخلص من تأثير الرأسمالية الطفيلية السلبى عليها ، وتبعاً لأسلوب هذه الرأسمالية الطفيلية فى العمل الاقتصادى ، وأسلوب السمسرة والوساطة والمضاربة ، فإن المثل العليا التى تقرها وتفرضها هى قيم ممارسات الفساد والإفساد التى لم يتورع السادات وزوجته عن المشاركة فيها .

وقد فرضت هذه الطبقة الرأسمالية رؤيتها الخاصة للديمقراطية ، ففى البداية لم تكن هذه الديمقراطية المنشودة تضمن سوى تصفية المعتقلات وحظر الحراسات وإنهاء عصر التأميمات ، ثم بعد أن أنجزت مهمتها فى توطيد سلطة الرأسمالية الطفيلية ، أصبحت الديمقراطية تعنى تأمين مزايا هذه الرأسمالية فى حرية السلب والنهب وحرية الدخول والخروج وحرية التهريب والتخريب وحرية النشاط وعدم النشاط وحرية الإعفاء من كافة الضرائب والرسوم ، مع تحميل الكادحين بها ، وتحولت الديمقراطية بالنسبة للشعب إلى ما أسماه السادات بالديمقراطية ذات الأنياب فقد صارت الفئات الطفيلية حريصة كل الحرص على وجود حكم استبدادى حتى يستمر نشاطها ولا ينفضح فسادها " . **(فؤاد مرسى (١٩٩٠)، ص ١٨، ٢١ ، ٢٢)**

خلاصة القول :

لقد تركزت أهم محاور أيديولوجية السلطة فى الفترة من (١٩٧٠-١٩٨١) فى الآنفتاح على الغرب والآنحياز الواضح للنظام الرأسمالى والعالمى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد ترتب على ذلك مجموعة من الإجراءات التطبيقية كانت انعكاساً لتلك الأيديولوجية وتركت آثاراً سلبية على المجتمع المصرى منها :

١- سعى السادات إلى الصلح مع إسرائيل الأمر الذى كلف مصر عظيم الثمن إذ فقدت مصر علاقات المودة والإخاء مع الأشقاء العرب والمسلمين ، فضلاً عن صعوبة تحديد الأصدقاء الخارجيين والذين تقلصوا فى صديق واحد هو المجتمع الأمريكى . الذى بات صاحب الكلمة العليا وأخذ يأمر فيطاع .

٢- واستكمالاً لكسب ود أمريكا قام السادات بطرد الخبراء السوفيت.

٣- تم إدماج المجتمع المصرى بناء على ما تقدم فى المنظومة العالمية من خلال دور التابع أو الخادم الأمين لمصالح الرأسمالية العالمية .

٤- تخلت الدولة عن دورها القيادى فى العملية الآنتاجية وكذلك فى العديد من المجالات والآنشطة الهامة .

٥- تم فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية ذات الطابع الخدمى وليس الآنتاجى ، وخضع الاقتصاد الوطنى لآليات السوق الحرة .

٦- تعاظم دور القطاع الخاص أمام تقلص وتراجع دور القطاع العام .

٧- ظهور طبقة الرأسمالية الطفيلية تلك الطبقة الرثة التى تعمل خارج نطاق الإنتاج ، وساهمت فى انتشار الفساد من خلال ممارساتها غير المشروعة (استغلال نفوذ – اختلاس – رشوة – تزوير – الاتجار بالمخدرات).

وبرزت على الساحة العامة أسماء لأشخاص ينتمون لمؤسسة الحكم أمثال عصمت السادات وغيره من الذين تاجروا بالوطن وبأقوات الشعب والأخطر من ذلك أنهم لم يلقوا العقاب الرادع جزاء لما قاموا به من أعمال فاسدة ، لم تتمكن يد العدالة من الإمساك بهم وخاصة بعد أن تمكن معظمهم من الهروب خارج مصر ، والأمثلة كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر توفيق عبد الحى و هدى عبد المنعم .

والسؤال هنا هل تغيرت أيديولوجية السلطة فى مصر برحيل السادات أم لا ، خاصة بعد أن ثبت بالتجربة الواقعية أن سياسات الأنفتاح ساهمت فى شيوع الفساد ؟ وهذا ما سوف نجيب عليه من خلال عرضنا للمحاور الرئيسية لأيديولوجية السلطة فى الفترة من (١٩٨١ – ١٩٩٨) .

ثالثاً : أيديولوجية السلطة فى الفترة من (١٩٨١ – ١٩٩٨) :

رحل السادات عن عالمنا فى ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ فى ظروف مأساوية للغاية ، وكانت البلاد وقتها تموج بالعديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وكلها فى مجملها إن دلت على شئ فإنما على أنه هناك خللا بنائيا وغيابا واضح المعالم للديمقراطية بكل معانيها فكراً وسلوكاً .

وتولى الرئيس مبارك السلطة وكذلك رئاسة الحزب الوطنى الديمقراطى، وشهدت مرحلة حكم الرئيس مبارك وجود تعددية حزبية وقدر من الحرية .

ويقول " طه عبد العاطى " : " عندما أجريت الانتخابات البرلمانية الأولى فى عهد مبارك سنة ١٩٨٤ ، حيث كانت المنافسة الانتخابية قوية ، قام الحزب الوطنى بعقد الاجتماعات والندوات الجماهيرية وأعلن من جديد المبادئ للحزب فى برنامجه الانتخابى والتى تتلخص فى :

١- التمسك بمبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، و ١٥ مايو ١٩٧١ وبالمكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحققت للمواطنين .

٢- التأكيد على قضية الديمقراطية فكراً وسلوكاً باعتبارها تجسد المعنى الحقيقى لحكم الشعب بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب.

٣- تطبيق مبدأ ديمقراطية الحكم وسيادة الشعب على كل مستويات السلطة الحاكمة ومن ثم يصر الحزب على تأكيد الالتزام بالشرعية الدستورية ، ذى الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة واحترام كل الآراء والاجتهادات الوطنية المعارضة وأخيراً إعمال مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء .

وخلال الثمانينيات توطدت أيديولوجية الحزب الوطنى وخاصة بعد اندماج جميع قيادات الدولة فيه وتمسك الرئيس مبارك برئاسته ، وأعلن فى كثير من خطبه أن الحزب الوطنى لا يميل إلى اليمين أو اليسار ،

بل هو حزب الوطنية المصرية ويتخذ الديمقراطية منهجاً له فـــي المســيرة السياسية وأنه يؤمن بها وأول من يطبقها " . **(طه عبد العاطى (١٩٨٤))**

ويقول " فؤاد مرسى " : " لقد حرص الرئيس مبارك منذ توليه مقـــاليد السلطة فى نهاية عام ١٩٨١ على استقرار السياسات الأساسية التى أرســاها السادات فى السبعينيات : الأنفتاح الاقتصـــادى ، والعلاقــة الخاصــة مــع الولايات المتحدة والصلح مع إسرائيل والديمقراطية الشكلية .

مع ذلك فقد أجرى عليها عديداً من التعديلات الجزئية ، كمـــا أضفـــى طابع التهدئة على أسلوب تنفيذها فأعلن تحويل الأنفتـــاح الاقتصـــادى مـــن انفتاح استهلاكى إلى انفتاح إنتاجى ، غير أن ذلك لم يغير من جوهر سياســة الأنفتاح ، بوصفها عدولاً عـــن أســلوب التنميــة المخططــة الاقتصاديــة والاجتماعية المعتمدة على الذات ، والرامية الى تحقيق الاستقلال الاقتصادى وعودة الى أسلوب النمو الرأسمالى العادى ، وأعلن العودة إلى مواقف عــدم الأنحياز ، من غير المساس بالعلاقة الخاصة مع أمريكا ، وأعلن التهدئة مــع العرب من غير العدول عن اتفاقيات كامب ديفيد أو المساس بـــالصلح مــع إسرائيل ، كما لجأ إلى تهدئة الوضع الداخلى المتوتر بالإفراج عن معتقلـــى سبتمبر والسماح بهامش من الحريات والحياة الحزبية فى ظل حالة الطوارئ التى أعلنت عقب اغتيال السادات وتطلع الجميع بالفعل إلـــى مرحلــة مـــن الأنفراج والتقاط الأنفاس " . **(فؤاد مرسى (١٩٩٠) ص ٢٦)**

وبالرغم من أن الرئيس مبارك دائماً يؤكـــد أن الديمقراطيـــة يصعـــب تحقيقها مرة واحدة ، نجده يعلن أن السنوات الأخيرة منذ أن تولـــى الســلطة وإلى يومنا هذا تشهد طفرة ديمقراطية لم يشهدها المجتمع المصرى من قبــل ويؤكد أيضاً أن الحزب الوطنى هو الحزب الوحيد القـــادر علـــى تحقيـــق الديمقراطية ، وليست الأحزاب السياسية الآخرى التـــى أســاءت اســتخدام الديمقراطية التى منحها الرئيس إياها .

وقد جاء ترتيب القضايا الرئيســـية فـــى برنـــامج الحـــزب الوطنـــى الديمقراطى والتى أعلنها الرئيس مبارك باعتباره رئيساً للحزب فى المؤتمـــو العام للحزب الوطنى الديمقراطى فى ٢٢يوليو عـــام ١٩٩٨ علـــى النحـــو التالى:

أولاً : ترسيخ الممارسة الديمقراطية .
ثانيـــاً : الاهتمام بالمشروعات التنموية الكبرى .
ثالثـــاً : إعداد الأنسان المصرى لمواجة تحديات العصر .
رابعاً : إعداد شباب مصرى لتولى مسئولية العمل الوطنـــى فـــى مختلـــف المجالات .

خامساً : الاهتمام بدور المرأة فى تنمية المجتمع والنهوض بالوطن .
سادساً : تعزيز مسيرة السلام فى الشرق الأوسط .
سابعاً : دعوة كل دول العالم للتواصل والتكامل فى آن واحد .

أولاً : ترسيخ الممارسة الديمقراطية :

أعلن الرئيس مبارك في المؤتمر العام للحزب الوطنــــى عــام ١٩٩٨ " أن البلاد قد قطعت شوطا طويلاً فى العقود الأخيرة على طريــق ترسـيخ الممارسة الديمقراطية في شتى الميـــادين ، بعــد أن توافــرت الظــروف الموضوعية لهذا التحول وتحققت متطلباته الاجتماعية والاقتصادية والثقافيــة فأصبح فى الإمكان أن تسير البلاد على هذا الطريق بخطى واثقة .

ونستم بحاجة لأن أؤكد أن هذا العهد هو أول من يؤمن بالديمقراطيـــة ، ويعتبرها من الحقوق الأساسية للمواطن وللمجتمع ككل ومـــن الضمانـــات الفعالة لحماية مسيرة العمل الوطنى وأسلوبا يعتمد عليه للتوصل إلى الحقيقـة والتعرف على الواقع والتصدى للمشاكل وإذا كانت الممارسة الديمقراطيـــة تؤدى إلى بعض السلبيات فإن هذا لا يعيب الديمقراطية وإنما يكمن العيــب فيمن يقومون بهذه الممارسات وقصور نظرتـــهم للـــهدف الأساســى مــن الديمقراطية وهو خدمة الصالح العام ، وتحقيــق التــوازن بيــن الحقــوق والواجبات لكل فئات المجتمع بصرف النظر عما تملكه من أســـباب القــوة والقدرة ، وحماية حق الأقلية فى التعبير عن آرائها وتوجهاتها .

فلا يستطيع أحد أن يزعم أنه يحتكر الحقيقة وأن كل ما يفعله منزه عــن الذل والخطأ ، وليس هنا من هو أجدر بتعميق الممارسة الديمقراطيـــة فــى واقعنا السياسى والاجتماعى من الحزب الوطنى الديمقراطى المعـــبر عــن توجهات الأغلبية ، سواء من حيث إتاحة الفرصة لكل صاحب رأى أن يعبر عن رأيه بحرية ، والتسليم بأن كل مواطن مصرى قد فطر على الولاء لبلده والاكتراث بمستقبله ومصيره ، وإدراك أن العلاج لمشاكل الديمقراطية هــو مزيد من الديمقراطية ، فالديمقراطية فى جوهرها مسئولية بقدر ما هى حــق للفرد والجماعة ، ثم إنها تتطلب فى المقام الأول توافر أقصى قدر ممكن من المشاركة الشعبية وبغير هذه المشاركة الشعبية الفعالة فى الشـــئون العامــة تكون الديمقراطية شكلاً بغير مضمون ، ومظهراً قبل الجوهر وهذا وضــــع لا نقبله ولا نرتضيه " . (**خطاب الرئيس مبارك (١٩٩٨) ص ص ١١٧-١١٨**)

ثانياً : الاهتمام بالمشروعات التنموية الكبرى :

أشار الرئيس مبارك باعتباره رئيساً للحزب الوطنــــى إلــى متابعتــه لأعمال اللجان العلمية المختلفة داخل الحزب توضح له مدى حرص القائمين

على العمل والالتزام بالصالح العام وذلك من خلال الاهتداء إلى أولويات العمل كما هى قائمة لدى القاعدة العريضة من أبناء الشعب ورفض الآنسياق وراء أولويات فئة محددة تسعى لخدمة مصالحها على حساب مصلحة المجموع .

وهنا يؤكد " الرئيس " ضرورة " الاهتمام بالمشروعات التنموية الكبرى ويأتى على رأس هذه المشروعات العملاقة مشروع تنمية جنوب الوادى الذى ينتظر أن يضيف أكثر من نصف مليون فدان إلى الرقعة المزروعة ويتضمن إنشاء تجمعات سكنية فى مناطق ظلت غير مأهولة قروناً طويلة وتفتح آفاقا جديدة أمام الأجيال القادمة من أبناء مصر العظام الذين أقاموا حضارة شامخة فى هذا الوادى المبارك وظلوا لها كراماً حافظين مدة تتجاوز سبعة آلاف عام ، فاستحقوا من العالم أجمع كل إجلال وتقدير " .

ثالثاً : إعداد الآنسان المصرى لمواجهة تحديات العصر :

جاء فى برنامج الحزب الوطنى تأكيد ضرورة " إعداد المواطن المصرى لمواجهة تحديات العصر الجديد الضارية و تلك قضية لها خطورتها وأهميتها وتتطلب جهوداً متصلة فى مجالات التعليم والبحث العلمى والتدريب وإدخال التكنولوجيا الحديثة كإحدى مفردات الحياة اليومية للفرد والجماعة وتربية النشىء فى كل أنحاء مصر وتعميق الوعى الثقافى والنهوض بالدعوة الدينية والاستمرار فى الارتقاء بالمنظومة الإعلامية ، بحيث تسهم فى بلورة وجدان الفرد المصرى وإثراء عقله فى مختلف مراحل حياته بصرف النظر عن وضعه التعليمى والاجتماعى " .

رابعاً : إعداد شباب مصر لتولى مسئولية العمل الوطنى فى مختلف المجالات :

واستكمالاً لبرنامج التنمية الشاملة التى يؤكد عليها الحزب الوطنى الديمقراطى ، يطالب الرئيس مبارك بضرورة " تشجيع الشباب على التفكير فى المستقبل ورسم صورة لمصر الجديدة القادرة على الحفاظ على دورها الريادى فى القرن القادم . وهو ما يتطلب تمكين الشباب من زيادة وعيه بقضايا الوطن والتيارات الحديثة فى العالم على امتداده ، وتوسيع نطاق مشاركته فى الحياة العامة من خلال المؤسسات الشرعية القائمة ، وتلك التى يمكن أن تستحدث فى المستقبل وحثه على اتخاذ المبادرة فى مناقشة شئون الوطن وزيادة قدرته على التعامل مع الوسائل الحديثة فى الاتصال ونظم المعلومات والأساليب التكنولوجية المتقدمة والتمكن من مفرداتها والتزود بالقدرة على القيادة فى المجالات المختلفة لأن كل هذه العناصر سوف تكون

من المتطلبات الأساسية فى إنسان العصر الجديد ، وبدونها يصبح التقدم لمواقع الصدارة أمرا بالغ الصعوبة بعيد الاحتمال .

ولكن نهيئ الشباب لأن يتزود بهذه القدرات تسعى الدولة إلى تيسير مواجهته لاحتياجاته المعيشية سواء بتشجيع إقامة المشروعات التى توافر فرص عمل كبيرة أو بتنفيذ مشروعات إسكان الشباب التى توافر له سبعين الف مسكن فى السنوات الخمس القادمة بقروض ميسرة تسدد على مدى أربعين عاما ، فضلا عن أن الشباب لا يتحمل أكثر من ٦٠٪ من تكلفة إقامة المسكن لأن الدولة توافر باقى التكلفة من حصيلة بيع الأراضى فى المدن الجديدة .

وغنى عن البيان أن الحزب الوطنى يتحمل المسئولية الأولى فى إعداد الشباب لمواجهة تلك المتطلبات فهو حزب المستقبل الذى يمثل السواد الأعظم من أبناء الشعب والمؤسسة الأولى التى تتبنى قضايا الشعب وتواجه معه مشاكل وتحدياته " .

خامسا : الاهتمام بدور المرأة فى تنمية المجتمع والنهوض بالوطن :

جاء فى برنامج الحزب الوطنى أن " المرأة نصف المجتمع وهى المدرسة الأولى لتربية النشىء وغرس القيم الصحيحة فى وجدانه ، ثم أنها تشارك الرجل فى تحمل مسئولية العمل الوطنى وتنفيذ مشروع النهضة الكبرى بالاستزادة من العلم ، والتقدم للمشاركة فى الحياة العامة لا باعتبارها ترفا أو رفاهية بل لأنها واجب والتزام وطنى مفروض على كل مواطن قادر ولا فرق فى هذا بين الرجل والمرأة .

وأننا نتقدم بهدف توفير الاحتياجات الأساسية لكل مصرى ومصرية ، لا بالتمنى والتغنى بل بالعمل الجاد والجهد الدائب والرؤية الثاقبة ووحدة الصف. فضلا عن تعزيز تماسك النسيج الاجتماعى فى مصر والحفاظ على العدالة الاجتماعية ركيزة أساسية للحكم والتزاما ينعقد عليه إجماع كل المصريين ويتقدم من أجل إتاحة فرص التعلم لكل فرد والنهوض بالثقافة والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية والاجتماعية فى كل قرية ونجع فى كل بقعة فى أرض مصر المجيدة " .

سادسا : تعزيز مسيرة السلام فى الشرق الأوسط :

ورد فى برنامج الحزب تأكيد على ضرورة " التقدم فى سياسات السلام والتغلب على العقبات القائمة فى طريقها بسبب سياسات جامدة وممارسات جائرة لايمكن أن تبنى جسورا للمحبة والتعايش بين الشعوب ، وكل ما

يترتب عليها هو توسيع الهوة التى تفصل بينها و إجهاض الأمل فى مستقبل أفضل وزرع اليأس فى النفوس ، فى وقت يتحرك فيه العالم بخطى واسعة للوصول إلى مراتب عليا فى التنمية والرخاء وتنعم فيه الشعوب بالطمأنينة والاستقرار .

وفى هذا الإطار يطالب الرئيس مبارك ويؤكد ضرورة أن تشاركنا إسرائيل فى تحمل مسئولية إقامة السلام . وأن يتخذ شعب إسرائيل الموقف الذى يتفق وخطورة الوضع الراهن وجسامة النتائج الحتمية لانهيار عملية السلام أو دخولها فى طريق مسدود .

سابعاً : دعوة كل دول العالم للتواصل والتكامل فى آن واحد :

جاء فى برنامج الحزب وكما يقول الرئيس " مبارك " : " أننا ندعو الدول التى حققت مستويات أعلى من التقدم الصناعى والتكنولوجى إلى الدخول فى حوار جاد وهادف مع الدول التى فرضت عليها الظروف قيوداً أعاقت حركتها فى هذا السبيل قرونا طويلة .

وإذا كان البعض يرفع شعارات العولمة وينادى بوحدة الجماعة الأنسانية، فجدير بهم أن يدركوا أن هذه الآمال لن تتحقق فى غيبة العدالة بين الشعوب فى أنحاء العالم المختلفة بصرف النظر عن درجة التقدم وعناصر القوة التى تمتلكها " .

(من خطاب الرئيس مبارك(١٩٩٨)ص ص ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤ ، ١٢٥، ١٢٦)

وهكذا يرى الحزب الوطنى الديمقراطى أنه الحزب القادر على نشر روح العمل والإنتاج، وأنه الحزب الوحيد المعبر عن آراء وطموحات الشعب المصرى بكل فئاته لأنه حزب الأغلبية ، الحزب الذى يسعى من خلال برنامجه التنموى إلى بناء دولة الرفاهية والاستقرار وتعميق مفهوم سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية .

ويرى أن مصر بالفعل قد استطاعت خلال السنوات الماضية أن تضع أقدامها على الطريق الصحيح وقد حان الوقت لجنى ثمار الإصلاح الاقتصادى والتحول الديمقراطى .

خلاصة القول :

لقد تركزت أهم محاور أيديولوجية السلطة فى الفترة من (١٩٨١-١٩٩٨) فى محاولة تطوير النظام الاقتصادى الاجتماعى لكى يواكب التطورات العالمية .

وعلى المستوى الاقتصادى فإن التطوير يتحقق بالتحول نحو آليات السوق الحرة وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ، والاهتمام بالمشروعات التنموية الكبرى (توشكى – شرق العوينات)

وعلى المستوى الاجتماعى فقد تركزت أهم محاور أيديولوجية السلطة فى:

١- ترسيخ الديمقراطية والحفاظ على العدالة الاجتماعية ركيزة أساسية للحكم.

٢- توفير الاحتياجات الأساسية لكل مصرى ومصرية .

٣- تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات لكل فئات المجتمع .

٤- حماية حقوق الأقلية فى التعبير عن آرائها وتوجهاتها .

٥- تدعيم المشاركة الشعبية الفعالة فى الشئون العامة .

٦- إعداد الإنسان المصرى لمواجهة تحديات العصر الجديد والتسلح بالعلم والتدريب .

٧- الاهتمام بدور المرأة فى تنمية المجتمع والنهوض بالوطن .

٨- إعلاء كلمة القانون واستنكار الفوضى وشريعة الغاب .

٩- رفض العدوان والبغى والتصدى للظلم والجور.

وعلى ضوء تلك المحاور الرئيسية لأيديولوجية السلطة فى الليبرالية من ١٩٨١-١٩٨٨ نسعى فى الصفحات التالية للتعرف على كيفية معالجة صحيفة مايو الناطقة بلسان الحزب الوطنى الديمقراطى والتى تعد من أبرز التطبيقات العملية لأيديولوجية السلطة ، لظاهرة الفساد من حيث الرؤية والعوامل والآثار وأساليب المواجهة . وأخيرا صورة النظام السياسى فى المجتمع كما تعكسها الصحيفة . وهل كانت هذه المعالجة إنعكاسا لأيديولوجية السلطة أم تناقضت معها ؟

***ثانياً : معالجة صحيفة مايو لظاهرة الفساد :**

أشرنا فى الفصل الثانى من الدراسة الراهنة (فصل الإجراءات المنهجية) إلى أن وحدة التحليل الأساسية تتمثل فى التحقيقات والمقالات الصحفية التى عالجت الفساد المؤسسى فى القطاعات التالية (فساد الوزراء، فساد أعضاء البرلمان ، فساد مديرى الشركات والبنوك ، وفساد رجال الأعمال) .

وفيما يتعلق بصحيفة مايو فقد تمت معالجة ظاهرة الفساد المؤسسى فى مصر من خلال ٣٩ وحدة شملت (٢٠تحقيقا، و١٤ مقالا، و٥ أحاديث مع رؤساء وزراء ووزراء وكبار المسئولين فى مجلس الشعب وبعض الأجهزة الأخرى) .

وسوف نحاول فيما يلى عرض نتائج تحليل المضمون الخاصة بمعالجة صحيفة مايو لظاهرة الفساد . والتى تشكل فى مجملها إجابات على تساؤلات الدراسة .

(١) رؤية صحيفة مايو لظاهرة الفساد:

اتضحت رؤية صحيفة مايو للفساد والتى تشمل الفئات الثلاث التالية :

١-١ تعريف الصحيفة للفساد.

١-٢ تفسير الفساد .

١-٣ موقف الحكومة من الفساد .

ومن خلال ثلاث تحقيقات وأربع مقالات وحديثين أحدهما كان مع رئيس الوزراء السابق د. عاطف صدقى والآخر مع مدير الرقابة الإدارية .

وقد أوضح تحليل مضمون تلك الوحدات المعالم الرئيسية لرؤية الصحيفة للفساد على النحو التالى :

١-١ تعريف صحيفة مايو للفساد :

ورد تعريف الفساد مرة واحدة فى عينة الدراسة من صحيفة مايو فى أحد المقالات .

وعرفت الصحيفة الفساد بأنه " تحايل بعض المواطنين على القانون لتحقيق منافع ومكاسب شخصية دون النظر لأى اعتبار آخر " .

(مايو ، ١٩٩٤/١/٢٤ ، ص ٦)

ومن الملاحظ على التعريف السابق تأثر صحيفة مايو بالاتجاه القانونى فى تعريف الفساد ، والذى يركز على كون الفساد مجرد انحراف عن القانون أو القواعد الرسمية فى أى مجال من مجالات الحياة المختلفة ، وقد يكون فى هذا الانحراف شكلاً من أشكال التحايل أيضاً بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة .

والجدير بالذكر هنا أن الفساد ليس فقط تحايلا على القانون ، وإنما الامتناع عن تنفيذ القانون بهدف تحقيق مآرب شخصية ، هو أيضاً من قبيل الفساد كما أن كثيراً من حالات الفساد تتم بغطاء قانونى .

١-٢ تفسير الفساد :

أكدت صحيفة مايو أن الفساد ظاهرة عالميـــة ، ولكنـــه فـــى مصـــر لا يعد مجرد حالات فردية ، وما تحاول صحف المعارضة إظهاره علــــى صفحاتها هو نوع من التلفيق ليس أكثر .

وإذا كانت الحكومة قد استطاعت من خلال أجهزتها الكشف عن بــؤر للفساد هنا أو هناك فليس معنى هذا أن الفساد فى مصـــــر يشــكل ظـــاهرة اجتماعية ، وإنما يدل على حماس الحكومة ورغبتها فى القضاء على كـــل أشكال الفساد أينما وجد .

ويتضح المعنى السابق " إن الفساد حالات فردية فى مصر " من خــلال مقال وتحقيق ورداً فى صحيفة مايو ، وعلى سبيل المثال وتحـــت عنـــوان "نحن لا نحمى الفساد" .

ذكرت صحيفة مايو رداً على مقال نُشر فى صحيفة الأحرار يتهم فيـــه " عصمت الهوارى " الحكومة بالتستر على الفســـاد الـــذى أصبـــح بمثابـــة مؤسسة داخل المؤسسة .

وقد أكدت " صحيفة مايو " فى ردها : " أن هناك فارقاً كبـــيراً بيـــن وجود حالات فساد وانحرافات فردية فى المجتمـــــع .. أى مجتمـــع وبيـــن اعتراف المجتمع بهذا الفساد والانحراف والتعامل معهما على انــــهما قـــدر مكتوب . وحكومة مصر لا تتستر أبداً على أى انحراف أو فساد ولا تعترف بالمفسدين المنحرفين ، وقانون مصر يحرم كل حالات الفساد والانحـــراف . وقضاء مصر الذى يقوم على حراسة وتطبيق القانون فوق مستوى الشـبهات ويشهد العالم كله بنزاهته ، لكن المشكلة الأبدية أن مجتمع البشـــر مجتمـــع الجماهير العريضة ليس مجتمع كل الأنماط بدرجاتها المتفاوتة ويبقى صمام الأمان فى يد المجتمع ككل بمبادئه وأخلاقه وقيمه وقوانينه ودينه ليشكل سداً منيعاً يحول دون انقضاض الفساد والانحراف على المجتمع ، وسيادة القيـــم السلبية على حياة الناس ، ومن يتتبع قضايا الفساد والانحراف الكبيرة سيجد أن الحكومة هى التى أحالت هذه القضايا إلى النيابـــة العامـــة أو المدعـــى الاشتراكى ، للتحقيق فيها وضمنت نزاهة إجراءات المحاكمة وحيادها ، وقد أعلن الرئيس " مبارك " أكثر من مرة أنه لا تستر على انحراف ولا سـكوت على فساد وليس فى استطاعة أحد مهما علا شأنه أن يتدخل فى سير قضيـــة منظورة أمام المحاكم وعندما يصدر حكم قضـــائى يصبـــح علـــى الجميـــع مسئولية التنفيذ والاحترام .

من هنا استقرت الأوضاع فى مصر ولم يعد هناك مجال لاتهام الناس بالباطل أو أخذ الناس بالشبهات لمجرد أنهم أغنياء ولكن هناك ضمانات كاملة لإجراء تحقيقات عادلة وليس هناك من هو فوق القانون أو بعيداً عنه".

(مايو ، نحن لا نحمى الفساد ، ١٩٩٢/١١/١٦ ، ص ٣)

ويقول " محمد رجب " : " بالرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية وليس مقصوراً على مصر وحدها ، فإن نسبته محدودة فى مصر ، ولا تقارن بأى دولة من دول العالم والأجهزة الرقابية فى مصر تقوم بواجبها على أكمل وجه فى ملاحقة الفاسدين وكشف المسئولين عن الفساد وتقديمهم للمحاكمة . وظهور بعض حالات الفساد لا يعنى أن النظام الإدارى فى مصر أصبح سيئاً على طول الخط ، فهناك نماذج طيبة ، تبذل الجهد والعرق وتضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار ، ومثل هؤلاء تجدر الإشارة إليهم وتشجيعهم وعدم أخذهم بجريرة الفاسدين ومجتمعنا لا يزال بخير ونسبة الأنحرافات محدودة بالمقارنة بأى دولة من دول العالم ، ولذلك لا ينبغى أن نثبط همم الجادين والعارفون ونجعلهم يرتعدون قبل اتخاذ قرارات جريئة لإصلاح المسار الإدارى أو أى أمر من شأنه رفع الأداء وتحقيق الآنجاز ولا داعى للتهويل "

(محمد رجب (تحقيق) ، مايو ١٩٩٦/١٢/٩، ص٦)

١-٣ موقف الحكومة من الفساد :

أكدت صحيفة مايو أن حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى لا تتستر على الفساد من أى نوع ، وبالرغم من أن الفساد فى مصر يُعد حالات فردية وليس ظاهرة إلا أن الحكومة دائماً يكون لها السبق من خلال أجهزتها الرقابية المتعددة فى رصد المخالفات ومواجهة الفاسدين وتقديمهم للمحاكمة .

مع الأخذ فى الاعتبار أن الحكومة تتوخى الدقة والحذر حتى لا تتهم الأبرياء جزافاً ، بل تحاول الإلمام بخيوط الفساد ثم تقديمه للمحاكمة وعرضه على الرأى العام .

وقد اتضح لنا المعنى السابق من خلال تحليل مضمون اثنين من التحقيقات واثنين من المقالات واثنين من الأحاديث التى وردت فى عينة الدراسة . وعلى سبيل المثال :

فقد أشارت " صحيفة مايو إلى أنه " لا تخلو دولة من الفساد ، لكن المهم كيف تتعامل الدولة نفسها مع هذا الفساد . إن النفس الآنسانية التى خلقها الله وألهمها فجورها وتقواها أمارة بالسوء ، والآنسان السوى هو الذى

يقومها ويهذبها ويتبع شرائع الله ليكون صالحا وبالتالى ينعكس ذلك على المجتمع كله .

والمفروض أن جميع الأجهزة فى أية دولة تضع فى مقدمة أهدافها مقاومة عناصر الفساد وهو بالضبط ما تفعله حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى من خلال عدة أجهزة فى مقدمتها الرقابة الإدارية ونيابة الأموال العامة وأقسام الشرطة والمحاكم وغيرها .

وفى كل قضايا الفساد فى مصر كانت الحكومة سباقة إلى كشفها وتقديمها للمحاكمة وكل من يثبت عليه الاتهام يحاكم وينال جزاءه . وكل من يخرج بريئاً يستمر فى أداء دوره ولا ندرى لماذا تصرخ صحف المعارضة دائماً حينما تتحدث عن الفساد؟ إن هذا ليس من العدل فى شئ لأن الأمانة تقتضى التأكد أولاً من تورط هذا المسئول أو ذاك فى الجريمة قبل اتخاذ أى إجراء يمس سمعته وكرامته .

إن مصر تحارب الفساد بكل قوة ، والحكومة هى التى تتعقب قضايا الفساد وتحقق فيها وتقدمها إلى القضاء، وما هذه القضايا التى تنشرها الصحف يومياً إلا دليلاً على نزاهة الحكم(*) .

وهل يمكن لحكومة أن تتستر على الفساد وزعيمها يعلن فى كل مناسبة أنه لا صداقة ولا قرابة فى الحكم ولا تستر على الفساد ، لأن الحكومة تؤمن بأنه لا أحد فوق القانون ولا تستر على انحراف ولهذا تحيل أية اتهامات للتحقيق .. كما أن هيئة الرقابة الإدارية تمارس دورها بحرية تامة، من أجل تطهير المجتمع من أى انحراف ، وهى فى سبيل ذلك تهتم بفحص أية شكوى من المواطنين باعتبارها مصدرا للمعلومات ، التى قد تقود إلى عملية انحرافية فتتابعها بالتحقيق حتى تصل إلى الحقيقة ، لأنها طبقا للقانون ٥٤ لسنة ٩٤ تحددت مهمتها فى حماية المال العام وممتلكات الدولة ، وبحث أسباب القصور فى العمل والإنتاج ودراسة الأسباب المؤثرة فى ظاهرة الخلل والفساد الإدارى و الوظيفى ، و بحث شكاوى وبلاغات المواطنين حول القصور فى أداء الخدمات التى تقدم للمواطنين أو طلب المعاونة للحصول على مستحقاتهم القانونية . والذين يكشفون الفساد هم مواطنون عاديون يهمهم المحافظة على بلدهم ، لهذا يسارعون للإبلاغ عن أية مخالفات تصادفهم .

(*) هذا المقال الوارد فى صحيفة مايو كان رداً على تحقيق ورد فى صحيفة الوفد تؤكد فيه الأخيرة أن جميع حكومات العالم تحاكم الفساد وحكومة مصر الوحيدة التى تتستر عليه .

وقد زادت الشكاوى والبلاغات التى تلقتها الهيئة من ٩ آلاف شكوى قبل ٤ سنوات إلى ٢٢ ألف شكوى فى العام الماضى إن هذه الزيادة تعنى انتشار الوعى بين المواطنين بأهمية مقاومة الفساد والانحراف بأية وسيلة ، ويعكس مدى اقتناعهم بأن الحكومة تكافح الفساد ولا تحميه كما تشيع بعض الكتابات المغرضة فى صحف المعارضة .

إن النظرة السريعة لحصيلة مكافحة الفساد خلال العام الماضى تعكس مدى حرص الحكومة على تطهير المجتمع من أى عنصر منحرف ، فمثلا بلغ إجمالى عدد الموظفين الذين اتخذت ضدهم إجراءات قانونية وتأديبية لارتكابهم العديد من المخالفات وجرائم المال العام حوالى ١٣٦٤ موظفاً وأحيل حوالى ٣٦٨ موظفاً إلى النيابة بسبب جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار العمد بالمال العام ، بينهم رئيس مجلس إدارة وعضو منتدب و ٨٨ مديرا عاماً . وقد لا تعرف " الوفد " أن الرقابة الإدارية تنسق مع دول من خلال اتفاقيات تعاون مع الأجهزة المثيلة فى تلك الدول وهى السويد ، بريطانيا ، الصين ، الولايات المتحدة ، جمهورية التشيك ، جمهورية السلوفاك ، هونج كونج ، فيتنام ، الأردن ، الكويت ، حيث تتلقى وترسل تحريات عن بعض الأشخاص والشركات المتهمة بالنصب والتدليس أو استيراد أغذية فاسدة غير صالحة للاستهلاك الأدمى ، والأرقام تقول إن هناك ٨٠ ألفا و٥٦٦ قضية تباشرها النيابة الإدارية وهناك ٢٧٠٠ قضية تحقق فيها نيابة الأموال العامة .

وبلغت قضايا الاختلاس والاستيلاء على المال العام التى باشرتها هيئة النيابة الإدارية ١٤٠٠ قضية خلال عام ١٩٩٣ ، وبلغ عدد قضايا الرشوة ١٩٤ والتزوير ١٣٠٠ والإهمال الجسيم الذى يؤدى لضرر جسيم ٤٥٠٠ وجرائم سلوك شخص ٥٦٠ قضية .

إن هذه الجرائم تعكس مدى الاهتمام بمواجهة الفساد ولا يستطيع أحد فى المعارضة أو غيرها أن ينكر الدور المهم الذى تضطلع به أجهزة وزارة الداخلية فى ضبط المجرمين والهاربين من القانون ، وجهودها مع جهود وزارة العدل والقضاء والتى تصب جميعاً فى إطار حرص الدولة على مواجهة الفساد أياً كان نوعه وأياً كان من يرتكبه".

(مايو،١/١١/١٩٩٥،ص٣)

وتأكيداً لدور الحكومة فى مواجهة الفساد وملاحقته كما تشير صحيفة مايو ، أجاب د. عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق عندما سأله " سمير رجب " : " تظهر بين فترة وأخرى حوادث يمكن أن نطلق عليها صفة " فساد " فهل نستطيع القول إن الفساد أصبح يمثل ظاهرة عندنا ؟

أجاب د. عاطف صدقي " الفساد فى مصر ليس أكثر من أى دولة ، بل هو أقل من معظم الدول التى لها نفس ظروفنا .. وكل أحداث الفساد تقدمها الحكومة للنيابة أو القضاء أو المدعى الاشتراكى ، والحكومة بمعناها الشامل هى الدولة والنظام الموجود وعندما نسمع عن شئ فإننا لا نسكت سواء كان هذا الشئ كبيراً أو صغيراً ، وكل الأحداث التى تنشر بالصحف نابعة من أجهزة حكومية فعندما تجد هذه الأجهزة فساداً أو تبعث إلى الوزير المختص أو لرئيس الوزراء أو لرئيس الجمهورية يتم اتخاذ إجراء فورى فيها .

نحن دولة سيادة القانون لا نستطيع اتخاذ إجراء جزافى إلا فى ضوء القانون وبواسطة السلطة التى أناط بها القانون . لكن القول بأن الفساد منتشر فى مصر – كما يصورون هنا وهناك – فإن هذا لا يزيد إن لم يكن يقل بكثير عما هو عليه فى مجتمعات مماثلة لنا .

وأؤكد أنه كقاعدة عامة .. لن نتهاون مع الفساد وهذه حقيقة ثابتة وأحد المعالم الأساسية فى عهد الرئيس " مبارك " وأنا لا اقبل فساداً من أى نوع لا أنا ولا أى مسئول آخر .. ولنا فى الرئيس مبارك القدوة والمثل " .

(سمير رجب (حديث) ، مايو ، ١٩٩١/١٢/٢٣ ، ص٣)

وفى هذا الإطار أيضاً يقول (مدير الرقابة الإدارية) : " منذ أن تولى الرئيس مبارك المسئولية أرسى دعائم النزاهة والطهارة فى أول بيان له أمام مجلسى الشعب والشورى وجاء البيان واضحاً قاطعاً على عدم السماح لأى انحراف أو استغلال وأن تكون نزاهة وطهارة اليد شرطاً أساسياً يجب أن يتوافر فى أى شخص يتولى المسئولية ، وقد اتخذ الرئيس مبارك قراره التاريخى بإعادة تشكيل هيئة الرقابة الإدارية فى عام ١٩٨٢ بعد أن ظلت متوقفة منذ عام ١٩٨٠ الكى تمارس مهامها فى الكشف عن أى انحراف إدارى والمحافظة على المال العام .

ومن منطلق هذه السياسة الواضحة للقيادة السياسية ، وحتى تمارس هيئة الرقابة الإدارية مهامها فقد سعت مع كل الأجهزة الإدارية فى إطار ضوابط دقيقة تهدف فى مجملها إلى عدم إفلات أى منحرف من العدالة وألا يؤخذ أحد بالشبهات " .

(حديث مع مدير الرقابة الإدارية – مايو ، ١٩٩٧/٨/١٨ ، ص٧)

ويؤكد " مصطفى البسيونى " موقف الحكومة الصارم من الفساد بقوله " يحسب للحكومة دائماً أنها لم تقصر يوماً فى ملاحقة الفساد وكشفه ، والدليل على ذلك عشرات الوقائع التى تم كشفها بواسطة الحكومة كان آخرها كشف

الفساد الذى أدى إلى كارثة عمارات القطامية ومدينة نصر وتحويل المسئولين عنها إلى النيابة تمهيداً لمحاكمتهم بما يستحقون من جزاء عادل .

والقيادات العليا تأتى فى طليعة كتيبة كشف الفاسدين والمفسدين بلا مجاملة لأحد فالمصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار ، أما القيادات الصغرى والمقصود بها ما تحت مدير عام فلا يمكن إعفاؤها من مسئولية وجود الفساد فى بعض المواقع .

وقد استطاعت حكومة د. الجنزورى ضرب مثال رائع فى الجرأة وكشف أوكار الفساد والتصدى له بواسطة أجهزتها المختلفة وتقديم المسئولين عنه للعدالة بلا أدنى مجاملة وهناك وقائع تؤكد هذا الاتجاه للحكومة وأى شكوى ولو بسيطة تلقى من الحكومة كل اهتمام ورعاية ويتخذ بشأنها الإجراء المناسب والحاسم بعد التأكد من جديتها " .

(مصطفى البسيونى (تحقيق) الحكومة هى التى تكشف الفساد وتواجهه بالحق والعدل ، مايو ، ١٩٩٦/١٢/٩ ، ص٦)

ويقول " رضا سيف الدين " : " لقد انتهى عصر الذين يتغنون ويعزفون على وتر انهم من المسنودين الذين لا يستطيع أحد أن يواجههم أو أن يمنع مخالفاتهم ، لأنه فى عهد النور لا حماية لأحد من هؤلاء والكل أمام القانون سواء والدولة بكل أجهزتها تقف بالمرصاد لمن يحاول التلاعب بالنصوص أو الالتفاف حولها فيكفى بلاغ عن أى مخالفة مهما كانت بسيطة كى تتحرك كل الأجهزة فوراً لكى تحقق وتلاحق وتكشف الهالة التى يضعها البعض حول نفسه من لاشىء " .

(رضا سيف الدين (تحقيق) عصرك أيها المسنود ، مايو، ١٩٩٦/١٢/٢٣ ، ص٦)

وأخيراً تؤكد " صحيفة مايو أنه : " لا مكان بيننا لمن يتهاون فى اداء عمله أو يتخاذل فى مواجهة الفساد أو يغمض عينيه عن المخالفات ، ومن يقصر فى حق نفسه وحق الوطن لابد أن يدفع الثمن لأن الدولة مصممة على ملاحقة الفساد وقطع دابر المتهاونين من خلال إجراءات فعالة ورادعة والتصدى بحزم لتسيب صغار الموظفين ، وواجب كل مواطن ألا يسكت عن خطأ وأن يبادر بالإبلاغ عنه فالإيجابية تساعد على المواجهة والسلبية مشكلة تؤدى إلى تفشى المشاكل " **(مايو ، ١٩٩٦/١٠/١٤، ص٦)**

وهكذا يتضح لنا من خلال العرض السابق لرؤية صحيفة مايو للفساد أنه عبارة عن تحايل على القانون ، هذا من حيث التعريف .

أما عن تفسيرها للفساد فهو ظاهرة عالمية لا يخلو منها أى مجتمع من المجتمعات ، وبالرغم من ذلك فالفساد فى مصر لا يشكل ظاهرة ،

بل هو مجرد حالات فردية لا يمكن أن تمثل خطورة على أمن واستقرار المجتمع ، بالدرجة التى تصورها صحف المعارضة حينما تتناول حالات الفساد ، نظراً للطريقة الفعالة والحاسمة التى تتعامل بها الدولة مع تلك الحالات . أما عن موقف الحكومة من الفساد فقد أكدت الصحيفة أن حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى لا تتستر على فساد أيا كان شكله أو نوعية مرتكبيه ، لأن مصر دولة لا يعلو فيها أحد فوق القانون ، فالنزاهة وطهارة اليد أساس اختيار المسئولين ، ومن يثبت تورطه فى فساد ، لا تتهاون الحكومة فى تقديمه للمحاكمة وذلك من خلال الجهود المتواصلة التى تقوم بها الأجهزة الرقابية الحكومية والقضاء المصرى هو الفيصل فى النهاية فى قضايا الفساد ، إما بتبرئة ساحة المتهم أو إدانته والحكم عليه .

(٢) عوامل الفساد :

أشارت صحيفة مايو لعوامل الفساد المؤسسى فى القطاعات التالية [فساد الوزراء – فساد أعضاء البرلمان – فساد مديرى الشركات والبنوك– فساد رجال الأعمال] فى ستة تحقيقات ومقالين ، وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحدات أن عوامل الفساد تتمثل فيما يلى :

٢-١ تباطؤ الفصل فى قضايا المخالفات المنظورة أمام المحاكم .

٢-٢ الخلل الإدارى والتجاوزات فى بعض المؤسسات .

٢-٣ ذكاء ونفوذ المنحرفين .

٢-٤ قصور بعض التشريعات .

٢-٥ سهولة الإفلات من العقاب .

٢-١ تباطؤ الفصل فى قضايا المخالفات المنظورة أمام المحاكم :

أشارت صحيفة مايو فى تحقيقين إلى أن سرعة الفصل فى القضايا المنظورة أمام المحاكم تُعد مطلباً هاما للجميع ، لأن بطء التقاضى مشكلة تؤدى إلى مخاطر كثيرة منها إضعاف أمل المظلوم فى الحصول على حقه ، وإتاحة الفرصة للظالم كى يتحايل على القانون ويفلت من العقاب .

ويؤكد " مصطفى البسيونى " هذا المعنى بقوله : " إن المحاكم مكدسة بالملايين من الدعاوى التى يطول الفصل فيها إلى سنوات وسنوات . والسبب فى ذلك يرد إلى وجود غابة من القوانين المتشابكة والمتنافرة تعطل المصالح وتضاعف من خسائر أصحاب الحقوق والمظالم . لذلك فالعديد من البشر يفضل تجرع مرارة الظلم بدلاً من الدخول فى متاهات التقاضى . والأمر يحتاج لوقفة حاسمة فالعدالة البطيئة ظلم فادح . ونحن فى أشد

الحاجة إلى غربلة القوانين التى عفا عليها الزمن ولا تتواكب مع المرحلة التى تعيشها مصر . ويجب أن تبادر وزارة العدل بإعداد مشروعات قوانين تمنع هذا التضارب وتسد الثغرات التى ينفذ منها هواة التحاليل لإطالة الوقت وإضاعة الحقوق لدرجة أن ٧٥٪ من الشعب يضيع وقته وجهده أمام المحاكم والنيابات لمتابعة القضايا والدعاوى المختلفة لهم أو عليهم " .

(مصطفى البسيونى ، العدالة البطيئة ظلم فادح ، مايو ، ١٩٩٧/١٢/٣ ،ص٨)

وعلى سبيل المثال وكما تشير " نجوى عبد الهادى " : " فقد نتج عن طول مدى التقاضى فى مخالفات رجال الأعمال فى مجال الإسكان زيادة المخالفات (عدم بناء جراجات – زيادة الارتفاعات عما ورد فى التراخيص – عدم تأمين المبنى ضد الحريق) ، وتسكين الأدوار المخالفة بالأهالى لتغيير شكل المخالفة الى مضمون اجتماعى فالمواطنون كثيراً ما يشترون الأدوار المخالفة بقصد تمليك هذه الشقق وتصبح المواجهة ليست بين الحكومة والمخالفين ولكن بين الحكومة والساكن الجديد " .

(نجوى عبد الهادى ، آلاف المخالفات فى البناء ، مايو ، ١٩٩١/٩/٩ ، ص٥)

٢-٢ الخلل الإدارى والتجاوزات فى بعض المؤسسات :

أشارت صحيفة مايو إلى هذا العامل مرتين فى مقال وتحقيق ، والمرة الأولى حينما ظهر على لسان وكيل اللجنة الدينية بمجلس الشعب تأكيد على " أن الفساد يجب محاربته بكل الوسائل لأنه ظاهرة إجرامية وعلينا النظر إليها من هذا المنطلق وليست ظاهرة عامة تشمل أفراد المجتمع بأسره . ويعد الخلل الإدارى وعدم الأنضباط من قبل بعض الجهات الإدارية هو السبب وراء انتشار الفساد ". **(مايو ، ١٩٩٤/١/٢٤ ، ص٦)**

والمرة الثانية عندما آثار " يوسف سعداوى " إلى : " أن من أبرز نماذج الخلل الإدارى ما يحدث داخل بعض البنوك التى انتشر فيها الفساد . ولأن البنوك تُعد مؤسسات هامة لأنها تقوم بدور خطير فى المجتمع ، فإن الخلل فيها لها أثار سلبية جسيمة وهذا ما أكده خبراء الاقتصاد الذين ارجعوا كل الانحرافات والتجاوزات التى تحدث فى البنوك إلى غياب الرقابة وقلة الخبرة الائتمانية لدى بعض العاملين بالبنوك ، فضلاً عن انحراف بعض المسئولين والمستثمرين " .

(يوسف سعداوى ، القروض من غير ضمانات لأصحاب الحظوة ، مايو ، ١٩٩٦/٥/٦ ،ص٥)

٢-٣ ذكاء ونفوذ المنحرفين :

ورد ذكر هذا العامل فى تحقيقين من عينة الدراسة .

فقد أشار رئيس قسم الرشوة واستغلال النفوذ بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة إلى " أن قضايا الفساد تعتبر من أصعب القضايا وخاصة فى حالة إثباتها لأن مرتكبيها غالباً يتمتعون بمناصب ونفوذ بالإضافة إلى الذكاء، وبالتالى يأخذون الحيطة التامة لإخفاء الجرائم " .

(صلاح فضل وآخرون ، لا فرق بين صغير وكبير ، مايو ، ١٩٩٤/١/٢٤ ، ص٧)

وقد استطاع المنحرفون عن مافيا البنوك التحايل على القوانين والاستيلاء على أموال الدولة بضمانات وهمية دون تحديد المسئولية ، وصلت فى بعض الأمور إلى مجرد ورقة يقدمها صاحب الحظوة فيصرف بموجبها الملايين التى تفوق المسموح به والمتعارف عليه فى القوانين المصرفية والنتيجة الطبيعية لهذه التصرفات ضياع أموال الدولة " .

(مايو ، ١٩٩٦/٥/٦ ،ص٥)

٢-٤ قصور بعض التشريعات :

أشارت صحيفة مايو فى واحد من التحقيقات الواردة فى عينة الدراسة إلى أن هناك بعض القوانين بها من الثغرات ما يتيح للمنحرفين أو بعضهم الإفلات من العقاب . ويقول " مصطفى البسيونى " : " كثيراً ما يتردد بين رجال القضاء مثل مشهور هو أنه من الأفضل أن يفلت عشرة مذنبين من العقاب بدلاً من أن يُظلم برىء واحد .

ومن هذا المنطلق فقد ينجح بعض المذنبين ممن تقدمهم الأجهزة الرقابية فى الإفلات من الأحكام القضائية الرادعة إما لثغرات ارتأتها المحكمة فى الإجراءات أو فى التحريات ، وهنا لا يكون الإفلات ناتجاً عن التلفيق وإلصاق التهم بقدر ما هو ناتج عن الثغرات القانونية .

وتشير د. فوزية عبد الستار رئيسة اللجنة التشريعية بمجلس الشعب إلى أن وقائع الفساد ترجع إلى وجود قصور فى بعض التشريعات ، ومنها قانون الإدارة المحلية الذى يحتاج لتعديل اساسى ، وكذلك قوانين الإسكان والبناء " .

(مصطفى البسيونى وآخرون ، محاربة الانحراف واجب والبخور الفاسد مرفوض ، مايو ، ١٩٩٤/١/٢٤، ص٦)

٢-٥ سهولة الإفلات من العقاب :

تمت الإشارة إلى هذا العامل مرة واحدة فى أحد التحقيقات ، وفى هذا الإطار يقول " يوسف سعداوى " : " بالرغم من تعدد الأجهزة الرقابية على المال العام بهدف منع التلاعب والمتاجرة بالوظيفة العامة ، إلا أن هناك كثيراً من حالات الانحراف والفساد تستطيع الإفلات من العقاب والمسئولية. حيث اتسعت دائرة الكسب غير المشروع ، ولم يعد يقف عند المال الذى يحصل عليه العامل نتيجة سلوك مخالف لنص قانونى عقابى أو للآداب العامة للمهنة فقط ، وإنما لسهولة الإفلات من العقاب والمسئولية " .

(يوسف سعداوى ، مايو ،١٩٩١/١١/١١ ،ص٥)

وهكذا يتضح لنا أن تعريف صحيفة مايو للفساد بأنه " تحايل على القانون " وكذلك تفسيرها له على أنه مجرد حالات فردية قد انعكس أولاً على العوامل التى صاغتها الصحيفة للفساد ، والتى وضحت لنا من خلال تحليل المضمون فقد كانت هذه العوامل مرتبطة بشكل واضح بهذا التعريف، فخرجت لنا العوامل تركز على قصور التشريعات وسهولة الإفلات من العقاب نتيجة الثغرات الموجودة بالقانون ، فضلاً عن ذكاء المنحرفين . وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن هناك تسلسلا منطقيا فى معالجة صحيفة مايو للفساد مرتبطا بتوجهها الأيديولوجى .

والسؤال هل سيظل هذا الترابط الذى يعكس أيديولوجية السلطة قائماً حتى نهاية المعالجة ؟ هذا ما سوف يتضح من خلال عرض الآثار الناتجة عن الفساد وكذلك أساليب المواجهة وأخيراً صورة النظام السياسى فى المجتمع كما تعكسها الصحيفة .

(٣) الآثار الناتجة عن الفساد :

أشارت صحيفة مايو للآثار الناتجة عن الفساد المؤسسى فى القطاعات محل الدراسة فى تحقيقين ، وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحدات إن هناك أثر واحد أشارت إليه الصحيفة وهو :

٣-١ إهدار المال العام :

وقد ورد فى عينة الدراسة إشارة إلى نموذجين فقط من قضايا الفساد التى ارتبطت بإهدار المال العام .

والنموذج الأول ينحصر فيما قام به عبد العال دخيل رئيس مدينة فوه السابق وكما ورد فى تحقيق " أحمد عبد الدايم " : " فقد تم تشكيل لجنة لفحص جميع أعمال مجلس المدينة والجمعيات الخاصة والمشروعات ،

وجاء فى تقرير اللجنة أن جمعية استصلاح فوة مدينة لحساب مشـــروعات مجلس المدينة بمبلغ مليون و ٧٣١ ألفا و١٨٤ جنيها .

وهذا يعتبر عجزا فى الميزانية العامة لمجلس المدينة ، كما جـاء فـى التقرير أنه تم شراء سيارات ملاكى بأموال المشروعات وتأجيرها لبعـض الجهات والوحدات المحلية بالمحافظة ، وتبلغ قيمة ثمـن هـذه السـيارات ٢٣٦ ألفا و ٣٠٠ جنيه .

وكشف تقرير اللجنة أن هناك السـيارة رقـم ٢٥١٩٤٨ بيجـو ٥٠٤ ملاكى الاسكندرية مؤجرة لحساب مفتش الداخلية وإدارة البحـث الجنـائى بمديرية أمن كفر الشيخ . كما ورد بالتقرير أن هناك سيارة مسـلمة لأحـد أقارب رئيس المدينة السابق وكان يعمل بمديرية أمن كفر الشيخ ولما انتقـل إلى مديرية أمن الدقهلية أخذ السيارة معه .

وأشار التقرير إلى أن هناك سيارة مرسيدس قيمتها لا تقل عـن ٢٠٠ الف جنيه سلمت إلى شركة كفر الشيخ الوطنية للأمن الغذائى وفـاء لمبلـغ ١٨ ألف جنيه !! وذلك سداد لمديونية أسهم تخـص الجمعيـات وأعضـاء مجلس الإدارة وذلك على حساب المشروعات المخصصة لمجلس مدينة فوة.

وكشف التقرير عن أنه تم بيع العديد من السيارات إلى كبار المسـئولين بالمحافظة من مشروع تمليك السيارات بفوة وأسرع بعض كبار المسـئولين خشية افتضاح أمرهم بالسداد ولكن بعضهم لم يسدد هذه المديونيات .

كما جاء بالتقرير أن هناك العديد من الاستراحات والقصور والشاليهات التى تكلفت ملايين الجنيهات مثل استراحة المشـتل والمعديـة والقصـابى وجزيرة قيريط وأرض الهوكسة المملوكة " لوزير داخلية " سابق وأقيمـت هذه الاستراحات على حساب مشروعات الوحدة المحلية لمركز ومدينة فوة".

(أحمد عبد الدايم ، مايو ، ١٩٩١/٩/٣٠ ،ص٥)

والنموذج الثانى لإهدار المال العام الوارد فى عينة الدراسة يتمثل فـى تلك القضية التى أصدر فيها المستشار رجاء العربى النائب العام قرارا بمنـع المهندس أحمد أبو الوفا رئيس مجلس إدارة شركات ستيا وفستيا والعامريـة للمنسوجات والملابس الجاهزة من السفر لاتهامه فى مخالفات مالية كبـيرة بلغت حوالى ثلاثين مليون جنيه .

وكان المهندس أحمد أبو الوفا وفقا لما ورد فى تحقيق " عبـد العزيـز حميدة " : " قد استطاع سرقة المال العام وتحويله إلـى جيوبـه الخاصـة وجيوب العائلة والمحاسيب ، وتم كشف كل مخالفاته بعد إحالتـه للمعـاش حيث إن مكافأة نهاية الخدمة والتى كان مقدارها٥٨٥ ألف جنيه قد كشـفت

عن مخالفات بـ ٣٠ مليون جنيه ، ومما يدعو للضحك والأسى في نفس الوقت أن المذكور كان يحصل على راتب شهرى ١٠ آلاف و ١٠٠ ألف جنيه حوافز سنوية .

ومن نماذج فساد أحمد أبو الوفا :

* تسهيل حصول العميل خالد فوزى الخطيب السابق لابنة أبو الوفا على خيوط قطنية من إنتاج الشركة فى الوقت الذى كانت فيه الشركة فى حاجة ماسة إلى هذه الخيوط بالإضافة إلى بيع صفقة تى شيرت لنفس العميل بالسعر المحلى وقيامه بتصديرها لحسابه والاستفادة من فرق السعر وقد توقف هذا العميل عن السداد ورصيد مديونيته حوالى نصف مليون جنيه وصدرت ضده أحكام .

* منح ائتمان للعميل مدحت فاضل شقيق زوجته وتسهيل حصوله على خيوط قطنية عالية الجودة مخصصة للتصدير كانت تباع نقداً ، وأخذها العميل بنظام الأجل وبأسعار البيع المحلية ، وفى نفس الوقت كانت الشركة تشترى هذه النوعية من الخيوط نقداً وبجودة أقل من الشركات الآخرى .

* خصص لأسرته ٥ سيارات ملاكى فآخرة قيمتها ٣/٤ مليون جنيه من حساب الشركة بالرغم من تقاضيه بدلات انتقال من فستيا والعامرية .

وجدد مبنى الإدارة وقام بشراء أثاث له قيمته ثلاثة ملايين جنيه قبل انتهاء أعمال التجديد بحوالى عام ، بينما كان يرفض شراء قطع غيار للماكينات أو مواد الصباغة اللازمة للإنتاج .

* سخر مجموعة من العاملين بالشركة لبناء قصر له بمنطقة عجيبة بمحافظة مطروح ونقل الأسمنت والأحجار اللازمة للبناء من الاسكندرية إلى مطروح بإشراف أحد العاملين بالشركة واستغرق البناء ٨ شهور استأجر خلالها شقتين على حساب نادى ستيا لتخزين احتياجاته وإقامة مبيت العمال وتكلفوا إعاشة قدرها ٩٤ الفاً . وخصص سائقاً من الشركة بسيارة نصف نقل لقضاء احتياجات أسرته اليومية خلال إقامتهم الصيفية هناك ، علاوة على ٣ سائقين ملاكى ويتم الصرف على الجميع من نادى ستيا .

* خصص المهندس ابو الوفا سبعة من العاملين بشركة فستيا للعمل بمصنع كابريس المملوك لزوجته بصفة منتظمة منذ عام ١٩٨٨ ، ويتقاضون من فستيا أجورهم والتى بلغت خلال تلك الفترة حوالى ٤٥٤ألف جنيه شاملة الحوافز والمكافآت ، وتخصيص السيارة رقم ٧١٥ نقل اسكندرية المملوكة للشركة لنقل منتجات المصنع للعملاء ضمن شحنات خاصة بالشركة وتبلغ التكلفة ٩٦ ألف جنيه وتعيين عدد من المستشارين بشركة فستيا لخدمة مصالحه ومصالح أسرته " .

(عبد العزيز حميدة ، ابو الوفا ، لماذا اصدر النائب العام قرار بمنعه من السفر ، مايو ، ١٩٩٧/١/٢٧ ، ص٧).

وهكذا يتضح لنا مدى الخطورة التى يمكن أن تترتب علـــى الأعمـــال الفاسدة التى تستهدف إعلاء المصلحة الخاصة على المصلحة العامة .

وبالرغم من أن الإشارة إلى آثار الفساد وردت فى نموذجين فقط مـــن عينة الدراسة وتبلورت فى أثر واحد هو " إهدار المال العام " إلا أن تحليـــل مضمون هذين النموذجين يكشف عن مـــدى الإضـــرار بمصـــالح القـــاعدة العريضة من أبناء الشعب المصرى ، نتيجة لسرقة أموالهم بطـــرق كثـــيرة غير مباشرة ، يترتب عليها فى النهايـــة أن تســـتأثر أقليـــة معينـــة بكافـــة الامتيازات المقرونة بالمال الحرام ، فى مقابل عجز الغالبيـــة عـــن إشـــباع احتياجاتها الأساسية بالطرق المشروعة .

(٤) أساليب مواجهة الفساد :

وردت أساليب مواجهة الفساد فى ستة تحقيقات واربع مقالات من عينـــة الدراسة لصحيفة مايو ، وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحـــدات أن أساليب مواجهة الفساد المؤسسى فى القطاعات محل الدراسة تتمثل فيمـــا يلى :

٤-١ سرعة الفصل فى قضايا الفساد وعقاب المنحرفين .

٤-٢ حسن اختيار القادة والمسئولين .

٤-٣ تقليص حجم البيروقراطية .

٤-٤ إعمال مبدأ الثواب والعقاب .

٤-٥ تطبيق القوانين والمتابعة المستمرة لها .

٤-٦ غلق كافة ثغرات القانون التى ينفذ منها الفاسدون .

٤-٧ تدعيم دور الأجهزة الرقابية وضمان استقلالها .

٤-٨ تقديم إقرارات الذمة المالية .

٤-٩ التأكيد على دور الرقابة الشعبية .

٤-١ سرعة الفصل فى قضايا الفساد وعقاب المنحرفين :

ورد ذكر هذا الأسلوب مرتين فى مقال وتحقيق من عينة الدراسة .

وقد أشارت " صحيفة مايو " إلى : " أن الحسم والجراءة والشجاعة فـــى اتخاذ القرار المناسب هى أمور كفيلة بهزيمة جماعات الفساد ، لأن البـــطء فى ضرب المفسدين يتيح لهم الفرصة ولبطانتهم فـــى التغلغـــل بالمؤسســـة أو الهيئة أو الوزارة بنفوذهم القوى والاستفادة بشتى الطرق . ومن هنا فـــأى

مسئول على قمة إدارة معينة لابد أن يتسلح بالشجاعة والقدرة علـــى اتخـــاذ القرار الحاسم بلا رجعة أو تردد ، وعليه أن يتخلص فـــوراً مـــن بطانـــات السوء الذين سيعتبرون ثورة هذا المسئول على الفســـاد ومقاومتـــه للبـــاطل موجهاً ضدهم ، وبالتالى يبذلون كل جهدهم لمقاومته لضمان الاستمرار فـــى مواقعهم يظلمون ويفسدون بلا رقيب .

والمسئول الواعى فى هذه الحالة هو الذى لا يتردد ولا يـــتراجع فـــى سبيل القضاء على الباطل وإحقاق العدل مهما كلفه ذلك من جهد أو معانـــاة فى مواجهة تيار منتفعى الفساد ، والجرأة المطلوبة هنا لمواجهة الفســـاد لا تعنى العنف والتسرع ولكن تعنى إصدار القرار المدروس دون الأخـــذ فـــى الاعتبار أى مجاملة أو حرج ، والنظر للصالح العام فقط كمعيار لإصـــدار القرار . وتعنى الجرأة أيضاً الحسم وعدم إتاحة الفرصة لبطانات السوء فـــى استغلال مواقعهم والتأثير على صاحب القـــرار ، وكذلـــك مقاومـــة الظلـــم ومحاربة الفساد وبكل الطرق مهما كانت النتائج " .

(مايو ، ١٩٩٧/٢/٣ ،ص٨)

وفى إطار الاهتمام بعنصر السرعة وعدم التباطؤ فى مواجهة الفســـاد يؤكد " مصطفى البسيونى " : " ضرورة إنشاء محاكم خاصـــة للبـــت فـــى جرائم الاحتيال على البنوك وتوفير الكوادر المتخصصـــــة فـــى العمليـــات التجارية حتى يتم حسم هذا الأمر بسرعة وبالتالى يكـــون فيـــها ردع لمـــن تسول له نفسه الضحك على البنوك وهو مطمئن أن بطء التقاضى ســـيمكنه من الإفلات أو تدبير أمره بعد فترة طويلة ، الأمر الذى يشكل خسارة علـــى البنك ، هذا فضلاً عن ضرورة إنشاء شركات لضمان المخاطر كما هو متبع فى أنحاء العالم فهذه الشركات تحل محل العميل عند التعثر فى الفساد " .

(مصطفى البسيونى ، حرامية البنوك ، ١٩٩٦/٦/١٠ ،ص٥)

٤-٢ حسن اختيار القادة والمسئولين :

ورد ذكر هذا الأسلوب فى تحقيقين من عينة الدراسة .

وفى هذا الإطار يقول " مصطفى البســـيونى " : " إن العمـــل فـــى أى منصب يحتاج مديرا على قدر من الكفاءة والإخلاص والتفانى ، فالوقت لـــم يُعد متاحاً للتهاون والتقصير وعدم القيام بالواجبات ، فنحن أحوج ما يكـــون إلى إدارة فعالة تواكب كافة التحديات الداخلية المتمثلة فى إنجـــاز المرحلـــة الثانية من عملية التحرر الاقتصادى . والخارجية بعد انتهاء فـــترة الســـماح المعطاة لنا من اتفاقية التجارة الدولية المعروفة بالجات . ويجب عـــزل أى

رئيس أو مدير يتهاون أو يتنصل من مسئوليته أو يلقى بالتبعة على غيره من صغار المرؤوسين وضرورة الحسم فى تطبيق مبدأ للثواب والعقاب " .

(مصطفى البسيونى ، خيال المآتة منصب الضعفاء ، مايو ، ١٩٩٧/١/٢٠ ،ص٦)

ويؤكد " يوسف سعداوى " : " ان محاربة الفساد يجب أن تبدأ بحسن اختيار القيادات فى أى موقع اختياراً صحيحاً وعلى قاعدة من الشرف والنزاهة . لأن القضاء على الفساد لا يتأتى إلا بتغيير الآنسان نفسه إلى الأحسن من خلال القدوة ، وخلق المثل الأعلى فى كل اوجه الحياة واختيار الكوادر الإدارية على أسس الأمانة والقوة بمعانيها الواسعة ، قوة الشخصية وقوة الإرادة ولابد أن يتحلى المدير بالمقومات السابقة ليكون قدوة لمرءوسيه، منضبطاً فى عمله متحلياً بالأمانة والشجاعة والحسم فى اتخاذ القرار والضرب على أيدى المفسدين ومكافحة الفساد بكافة صورة من خلال تطبيق القوانين تطبيقاً موضوعياً " .

(يوسف سعداوى ، أبداً لن يسود الباطل ، مايو ، ١٩٩٧/٢/٣ ،ص٨)

٤-٣ تقليص حجم البيروقراطية :

ورد ذكر هذا العامل فى تحقيق ومقالين من عينة الدراسة .

فقد أشار " مصطفى البسيونى " إلى : " ان البيروقراطية لها دور فى شيوع الفساد وذلك على اعتبار أنها تقتل أى حماس لمن يضطر للتعامل مع الجهات الحكومية سواء من المواطنين أو المستثمرين . ونظراً لصعوبة الإجراءات يلجأ المواطنون إلى أساليب ملتوية أو غير مباشرة لإكساب محرراتهم صفة شبه رسمية .

هذا فضلاً عن أن تعامل الموظف غالباً ما يتم بالصلف السلطوى والنظرة المتعالية لأصحاب الشأن وطالبى الخدمة ، وعدم الاكتراث بمصالح ووقت طالب الخدمة ، وعدم الأنضباط فى المواعيد وتكرار طلب المستندات والأوراق فى مرات متفرقة كان يمكن طلبها جملة واحدة ، وعدم الدقة احياناً فى تحرير البيانات مما يترتب عليه اضرار كثيرة لذوى الشأن " .

(مصطفى البسيونى ، مايو ، ١٩٩١/٢/١٨ ، ص٢)

هذا وتؤكد " صحيفة مايو " على لسان رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى: " ان آفة العمل الإدارى فى مصر ، البيروقراطية وعدم المرونة الكافية أو الفهم الكافى لطبيعة العمل من جانب بعض القيادات الصغيرة والمتوسطة ، الأمر الذى يؤدى إلى تعطيل مصالح الشعب والإضرار بالاقتصاد الوطنى .

و أكد على أن قرارات الرئيس دائماً تعيد الأمور إلى نصابها الصحيح الأمر الذى يؤكد حرص الرئيس الدائم على سيادة القانون ، ودفع الجهاز الإدارى إلى المضى قدماً نحو مزيد من العمل الخلاق من أجل المصلحة العامة وحل مشاكل المواطنين " . (مايو ، ١٩٩٦/١٠/١٤ ، ص٦)

ولكى يتم القضاء على البيروقراطية تؤكد " صحيفة مايو " : " ضرورة أن يتحقق ما يلى :

* القضاء على كافة الإجراءات التى تعقد وتعطل مصالح المواطنين ، ووضع طلبات المواطن وخطوات الموضوع المطلوب إنجازه فى لافتة واضحة بكل الوحدات الإدارية حتى يعرف المواطن المطلوب منه ويقدمه للموظف ويأخذ منه الرد فى موعد محدد .

* إعطاء الثقة وتفويض الموظفين فى اتخاذ القرارات دون خوف حتى لا تتركز السلطة فى يد مسئول واحد بعبارة آخرى التخلص من المركزية الإدارية وتمركز السلطة ، والعمل بمبدأ توزيع السلطة والتفويض والتوكيل حتى يقوم كل ذى تخصص بالعمل الذى يناسبه ، وحتى لا تتركز كل خيوط اللعبة الإدارية فى يد واحدة .

* تحسين أحوال الموظف بما يمكنه من إنجاز عمله بيسر وإتقان ، حتى يتسنى بعد ذلك محاسبتهم على أى خطأ او تجاوز ، وإعمال كل القوانين واللوائح بشأن الضرب بيد من حديد على كل موظف يحاول استغلال نفوذه ومركزه فى استغلال حاجات المواطنين وابتزازهم " .

(مايو ، ١٩٩٦/٦/٣ ، ص٧)

٤-٤ إعمال مبدأ الثواب والعقاب :

ورد ذكر هذا الأسلوب فى تحقيق ومقال من عينة الدراسة .

ولما كانت السنوات الأخيرة قد شهدت زيادة ملحوظة فى فساد البنوك ، الذى تورط فيه العديد من كبار المديرين وكذلك رجال الأعمال والمستثمرين، نجد إشارة فى عينة الدراسة من الصحيفة لكيفية مواجهة هذا الفساد .

وفى هذا الإطار يقول " مصطفى بسيونى " : " إن حوادث النصب والاحتيال الأخيرة فى البنوك والتى تم فيها الاستيلاء على ما يربوا من ٣ مليارات جنيه تؤكد أن الأمر فى حاجة إلى وقفة جادة لاستئصال مواطن الداء قبل استفحاله وتأثيره على الاقتصاد الوطنى فلا يعقل أن تضيع هذه الأموال على الدول نتيجة فساد شرذمة قليلة تتولى الأمر فى البنوك

وشركات قطاع الأعمال . ويؤكد مجموعة من الخبراء المصرفيين على أن الاستيلاء على أموال البنوك الذى تم فى الفترة الأخيرة ليس مرجعه بالدرجة الأولى عدم وجود ضوابط وضمانات فى البنوك ، فهذا الأمر بلا شك متوفر وقائم ، ولكن الذى حدث جاء بعد تسرب بعض الفاسدين إلى البنوك فجعلوها مرتعاً خصباً لفسادهم ونهبهم المال العام واستخدموا فى ذلك سياسات إجرامية قائمة على الرشاوى وهو الأمر الذى يجب على كافة الجهات الرقابية ملاحقته وتطهير الجهاز المصرفى قبل أن تستفحل الظاهرة وتؤدى إلى خسائر فادحة " .

(مصطفى البسيونى ، حرامية البنوك ، مايو ، ١٩٩٦/٦/١٠ ،ص٥)

وتؤكد " صحيفة مايو " : " على أهمية إعمال مبدأ الثواب والعقاب بهدف محاربة الفساد وإيتاء كل ذى حق حقه ولا يهم هنا الجهة التى ستنفذ ذلك الهدف ولكن الأهم أن نخلص النية فى تحقيق الهدف المنشود وهو خدمة الصالح العام " . **(مايو ، ١٩٩١/٧/٢٢ ، ص٥)**

٤-٥ تطبيق القوانين والمتابعة المستمرة لها :

ورد ذكر هذا الأسلوب مرة واحدة فى تحقيق لـ " يوسف سعداوى " وفى هذا الإطار يقول : " إن القانون وحده لا يكفى لضرب الفساد ، ولكن التطبيق الفورى والمتابعة المستمرة للقرارات أهم ضمان . فالقرار بدون متابعة كأنه لم يصدر والمتابعة تكشف المفسدين والذين يعطلون قضايا ومصالح المواطنين ، وتكشف أيضاً كل من يحمى فساداً أو يسعى لمزايا شخصية " . **(يوسف سعداوى ، مايو ، ١٩٩٧/٢/٣ ،ص٨)**

٤-٦ غلق كافة ثغرات القانون التى ينفذ منها الفاسدون :

ورد ذكر هذا الأسلوب مرة واحدة فى تحقيق لـ " مصطفى البسيونى " وفى هذا الإطار يقول : " إن مواجهة حالات السطو على المال العام فى شركات قطاعى الأعمال تتطلب غلق كافة الثغرات التى ينفذ منها منعدمو الضمير ، وإحكام الرقابة على الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة لتقوم بدورها داخل الشركات فى محاسبة المسئولين من أى انحراف وإبلاغها أولا بأول للأجهزة الرقابية المختصة كالجهاز المركزى للمحاسبات والرقابة الإدارية ونيابة الأموال العامة وغيرهم .

ويجب أن تقوم وزارة قطاع الأعمال باعتبارها صاحبة رأس المال فى ظل القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بمراقبة المشتريات والمخزون والمبيعات والعطاءات وأعمال اللجان الخاصة بالعقود والمشتريات والتأكد من اتخاذ الإجراءات الموضوعية التى تناسب ظروف العمل وتتفق مع القواعد العامة،

وأحكام السوق طبقاً للعرض والطلب دون وجود أى شبهة من التجـــاوزات فى التقدير أو شبهة الحصول على عمـــولات مـــن الداخـــل أو الخـــارج ، ويتطلب ذلك فحص العروض المقدمة من الموردين ومتابعة أسس اختيـــار أنسب العروض ، والتأكد من وجود مزايا جوهرية تبرر تفضيـــل العـــرض الذى وقع الاختيار عليه " .

(مصطفى البسيونى ، كيف نحمى قطاع الأعمـــال مـــن الحبـــاكين ، مـــايو ، ٢٨/١٠/١٩٩٦ ،ص٦)

٤-٧ تدعيم دور الأجهزة الرقابية وضمان استقلالها :

ورد ذكر هذا الأسلوب مرة واحـــدة وفـــى نفـــس التحقيـــق الســـابق لـــ " مصطفى البسيونى " وفى هذا الإطار يقول بناء على آراء مجموعة من خبراء المالية ومسئولى الشركات : " إن حماية شركات قطاع الأعمال مـــن الحباكين يتطلب بالإضافة لاختيار القيادات الإداريـــة ذات الســـمعة الطيبـــة والمعروفة بالنزاهة والأمانة ، ضرورة وضع الأنظمة المحاسبية والإداريـــة التى تكفل الرقابة الذاتية داخل كل شـــركة وأن تقـــوم الأجـــهزة الرقابيـــة الخارجية بدورها كاملاً دون مواربة فى الرقابـــة الصارمـــة علـــى كافـــة الشركات ، وتقديم المتهاونين للعدالة بصورة فورية . ويجب ضـــرب بـــؤر الفساد بشدة ، وعدم انتظار أحكام القضاء فى هذا الشأن ويكفى أن نتأكد مـــن خلال التقارير والتحريات الجادة الصادرة من الأجهزة الرقابية من الشـــكوك حول شخص ما ، وبسرعة يجب أن يتم إبعاد أصحاب الشبهات من مواقعهم ثم بعد ذلك تقديمهم للمحاكمة " .

٤-٨ تقديم إقرارات الذمة المالية :

وفى نفس التحقيق لـــ " مصطفى البسيونى " يؤكد أهمية هذا الأسـلوب فى مواجهة الفساد بقوله : " يجب أن يلتزم جميع المسئولين فـــى مجـــالس الإدارة بتقديم إقرارات الذمة المالية سنوياً ، وليس كـــل ٥ ســـنوات لبيـــان التغييرات التى تحدث فى دخولهم وثرواتهم وتبرير أسبابها أولا بأول بـــدلا من الأنتظار حتى الخروج من العمل ، ثم تتيح ما سبق أن حصلوا عليه مـــن عمولات أو رشاوى ، وكذلك لابد وأن يكون اختيارهم بناء على تحريـــات دقيقة ومستفيضة ومتابعة التدرج الوظيفى والتنقلات بين الوظائف المختلفـــة والسيرة الذاتية والعلاقات بالرؤساء والمرءوسين وذلك بالإضافة إلى الكفـــاءة والتميز فى العمل الذى يعتبر عنصراً أساسياً لا يمكن الإخلال به " .

٤-٩ التأكيد على دور الرقابة الشعبية :

وفى نفس التحقيق السابق أيضاً يؤكد " مصطفى البسيونى " على هـــذا الأسلوب فى مواجهة الفساد بقوله : " يجب أن تكون هناك رقابة شعبية مـــن خلال اللجان النقابية والجمعية العمومية للحفاظ على المال العام ، وأن تتـــم عمليات المناقصات والمزايدات فى النور وبعد الإعلان الكافى عنـــها فـــى الجرائد وبشروط واضحة وغير مبهمة .

إن حماية شركات قطاع الأعمال من السرقة ليس أمراً مستحيلاً إذا تـــم تغيير المفاهيم السائدة لدى البعض بعدم الاقتراب من بعض الاشخاص تحـــت أى ظروف ، فالجميع يجب أن يتساووا ولا حماية لأحـــد علـــى حســـاب المصلحة العامة . مع الوضع فى الاعتبار أن كل المسئولين بلا استثناء فـــى كافة القطاعات المالية يجب أن يراقبوا ، ولابد من زيادة الاهتمام بتقـــارير وملاحظات الجهاز المركزى التى يبديها على بعض رؤساء الشركات ، كمـا أن رأى المنظمات النقابية العمالية يجب أن يكون لـــه التقديـــر المناســـب ، وهذه الإجراءات لا تمس الشرفاء العاملين فـــى إدارة الشـــركات المختلفـــة ولكنها إبراء لذمتهم المالية أمام الشعب " .

(مصطفى البسيونى ،كيف نحمى قطاع الأعمال من الحباكين،مايو ،٢٨/١٠/١٩٩٦)

من الملاحظ أنه نتيجة لتركيز صحيفة مايو على الفساد المؤسسى فـــى قطاع [مدير الشركات والبنوك] بصورة واضحة فى مقابل قلة الحديث عن فساد رجال الأعمال وانعدام الحديث عن فساد الوزراء وأعضاء البرلمـــان . فقد خرجت لنا أساليب مواجهة الفساد مرتبطة ارتباطاً واضحاً بهذا القطاع ، وإن كان من الممكن تعميم هذه الأساليب علـــى كـــل القطاعـــات المختلفـــة لمواجهة الفساد بها ، إلا أن صحيفة مايو فى طرحها لهذه الأساليب كـــانت تخص هذا القطاع [فساد مديرى الشركات والبنوك] بصفة محددة .

(٥) صورة النظام السياسى فى المجتمع كما تعكسها صحيفة مايو :

أكدت صحيفة مايو من خلال أربع مقالات وحديث من عينة الدراســـة على أن النظام السياسى المصرى " نظام ديمقراطى مستقر " ويشهد المجتمع المصرى عصر سيادة القانون ونزاهة الحكم ، فضلاً عن الخطى الثابتة التى تخطوها مصر فى طريق الديمقراطية وحرية الرأى والفكـــر تلـــك المـــيزة الأساسية فى عهد الرئيس مبارك .

ولكى تتضح تلك الصورة الخاصة بالنظام السياسى لابد مـــن الإشـــارة لبعض ما ورد فى صحيفة مايو .

وفى البداية أشارت " صحيفة مايو " إلى : " أن الحزب الوطنى يتميز كحزب وسط بأنه لا يميل إلى الثورة على الأوضاع القائمة ولكن يميل إلى التطوير نحو الأحسن بالاستعانة بمبدأ التدرج فى التنفيذ تجاه تصحيح الأوضاع مع أخذ القدوة كأساس لأحداث التغيير وهذا يتمشى ويتوازى مع الأخذ على يدى المسئ وإجزال العطاء والثواب لمن يحسن " .

(مايو ، ١٩٨٥/٣/١١ ،ص٥)

وتؤكد " صحيفة مايو ": " أن المجتمع المصرى بخير ونسبة الآنحرافات محدودة بالمقارنة بأى دولة من دول العالم . ولقد نجحت الحكومة بامتياز فى الحصول على ثقة المواطن لقيامها بعدة مهام أساسية حازت اعجابه وتقديره :

أولاً : إتباع أسلوب المصارحة فى كل شئ ، فأصبح المواطن لديه وعى كبير بما تقوم به الحكومة من أجله ومالا تستطيع القيام به نتيجة الظروف والمتغيرات .

ثانياً : الدور الكبير الذى تقوم به الحكومة فى كشف الفساد والمفسدين وتقديمهم للمحاكمة بلا مجاملة أو مداراة فالمصلحة العامة فوق كل اعتبار وهذه المهمة بذاتها أدت إلى زيادة قدر الثقة فالمواطن يهمه قبل كل شئ أن يسود العدل ويطبق مبدأ الثواب والعقاب على الجميع فهذه الأمور تساعده على تحمل الأعباء أو المشاكل الوقتية حتى تصل جميعاً إلى بر الأمان .

ثالثاً : إن الحكومة تراعى فى كافة ما تتخذه من قرارات وإجراءات مصلحة المواطن محدود الدخل تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية العليا وهذا بلا شك أدى إلى زيادة الثقة والآنتماء للوطن دفع العديد من المواطنين فى كافة المرافق لمواجهة الفساد وتزويد الجهات الرقابية بما لديهم من معلومات عن أى حالات للانحراف واستغلال السلطة والنيل من الاقتصاد الوطنى وهذه الأمور بلا شك تعزز دور الحكومة الفاعل فى ملاحقة الفساد وكشف المسئولين عنه وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة " . (مايو،١٩٩٦/١٢/٩،ص٦)

ولأن النظام السياسى كما ترى الصحيفة نظام ديمقراطى فمن الطبيعى أن تكون مواجهة أى مشكلة فى المجتمع عملية من السهل التحكم فيها ، بشرط ألا يساء استخدام هذا الحق الديمقراطى بصورة خاطئة فى التشهير بالمجتمع ، وهذا ما يحدث من قبل صحف المعارضة وكما ترى صحيفة مايو أن المعارضة تكثر الكلام فى قضايا الفساد ، وما كان يجب أن يكون

التصدى للفساد بهذه الكيفية فى مجتمع آمن مستقر ، تسعى القيادات فيه للحفاظ على حرمات الناس وسمعة الوطن ولاسيما فى الخارج .

وقد أعلن نواب مجلس الشعب رفضهم لمحاولات التشهير والنيل من سمعة المجتمع المصرى وأفراده تحت ستار محاربة الفساد لأنها دعوة حق يراد بها باطل ، فهى تلحق أكبر ضرر بمصر وسمعة أبنائها فى الخارج .

وفى هذا الإطار تؤكد " صحيفة مايو " على لسان بعض النواب أن : " الفساد جزء من الظاهرة الإجرامية وموجود فى كل دول العالم ، وان العبرة بقدرة المجتمع على محاربة وردع المفسدين وهو ما يحدث منذ أن تولى الرئيس مبارك المسئولية .

ومؤسسات الدولة بما فيها مجلس الشعب تمارس دورها فى الرقابة على أعمال الحكومة وكشف أى وقائع للفساد دون مبالغة وتشهير لأن الدستور نص على حماية حرمات الناس .

وتقول د . " فوزية عبد الستار " رئيسة اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ، " لا أحد يقبل انتشار الفساد ولكن يجب ألا تحاط وقائع الفساد بنوع من المبالغة فى تصويرها لأن ذلك من شأنه تشويه الحقائق وإعطاء فكرة سيئة وغير حقيقية عن واقع المجتمع المصرى ويؤدى إلى ضرر بالغ بسمعة مصر وأبنائها بالخارج ، ولذلك يجب ان تلتزم الصحف بصدق الكلمة لأنه لا يجوز تحت دعوة محاربة الفساد إلحاق الضرر بالمجتمع كله خاصة ان الفساد ليس بدعة بل هو موجود فى جميع دول العالم بلا استثناء".

(مايو ١٩٩٤/١/٢٤ ، ص٦)

وفى مصر لا تستر على أى انحراف أو فساد لأن مصر تعيش أزهى عصور الديمقراطية وليس أدل على ذلك من قيام رئيس الجمهورية " حسنى مبارك " بحل مجلس الشعب بعد استفتاء الجماهير على ذلك .

وقد اتضح هذا المعنى من مقال " على الدالى " والذى يؤكد فيه أن " التفسير الصحيح لقرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على حل مجلس الشعب هو أن الديمقراطية فى مصر تتعمق يوماً بعد يوم وتكتسب مزايا جديدة ولا تتجرد أو تقف عند شاطئ . والدفع لصدور هذا القرار كما قال الرئيس مبارك هو أن قانون الانتخابات الجديد فيه مزايا افضل بالنسبة للديمقراطية لذلك فلا يجوز حرمان السلطة التشريعية من هذه المزايا .

والذين يتابعون مواقف الرئيس مبارك منذ ان تولى الحكم يلاحظون ان الرئيس حريص فى كل مواقفه السياسية على تأصيل الديمقراطية وإعطائها

دفعة للأمام ، يؤكد ذلك أن أحدا من أصحاب الرأى مهما تجاوز فى نقده أو حتى لجأ إلى التشهير والافتراء لم يتعرض للردع أو المساءلة ، ولم يحدث طوال حكم مبارك ان صودرت جريدة ولم يقع بطش لأى قلم كما كان يحدث فى مصر قبل " مبارك ". مما يؤكد حرص " مبارك على الديمقراطية وتعميقها على الدوام " .

(على الدالى ، التزوير فى أوراق التاريخ ، مايو ، ١٩٨٧/٢/٩ ، ص٧)

وإذا كانت صحف المعارضة ترى ان الحكومة تتستر على الفساد ، وخاصة الذى يتورط فيه كبار المسئولين فهذا خطأ لأن كل ما فى الأمر أن الحكومة لا تأخذ الناس بالشبهات مع الإشارة إلى أن اختيار المسئولين وخاصة السياسيين يتم وفق أسس ومعايير كثيرة لا تنحصر فى الخبرة والكفاءة و إنما تتركز فى الأساس على حسن الخلق .

وقد اتضح هذا المعنى السابق من خلال تأكيد " صحيفة مايو " : "ان المسئولية الوزارية مسئولية سياسية وطنية ، وليست وظيفة ومن ثم فإن القيادة العليا عندما تختار المسئولين عن الحكم لا تتوخى فيهم الخبرة العلمية والفنية فحسب وإنما تكون القاعدة الأساسية و الرئيسية فى الاختيار هى تمتعهم بالأخلاق العالية والقيم السلوكية الفردية والقدرة[*].

وواقع الحال فى مصر يشهد ان كل المسئولين فى القيادة العليا يتسمون دوماً إلى جانب الكفاءة والخبرة بأخلاق مرموقة والذى ينظر فى أعمالهم يسترعيه دأبهم وعملهم المتواصل بصورة تستغرق كل أوقاتهم حيث يواصلون الليل بالنهار .

والحكم فى مصر لا يأخذ الناس بالشبهات ولا يلتفت إلى الشائعات وكيد الاتهامات بالكذب وآثارة الجوانب الشخصية وتصويرها على غير الواقع لأن ذلك خيانة للحكم والحاكم وعسف بالولاء الوطنى الذى يجب ان يتسم به اى مواطن . وينبغى الإشارة إلى أن حوادث الفساد فردية ولا تكاد تذكر ويتم تقديم المسئولين عنها للقضاء ، لآن الحكم لا تيسير على أحد ويكون الفيصل للقضاء وما ينشر فى صحف المعارضة ما هو إلا شائعات كاذبة هدفها آثارة البلبلة بدون دليل قاطع الأمر الذى يخرجها عن كافة الأعراف و الأسس الديمقراطية ، فالفرد لا يجب ان يؤخذ إلا بالدليل اليقينى الحاسم و الحازم وهذه قاعدة عدل " .

(بعض أعضاء مجلس الشعب فى حديث لصحيفة مايو ، ١٩٩٧/٨/١٨ ، ص ٧)

---

[*] هذا الحديث الوارد فى صحيفة مايو رد على الاتهامات التى وجهتها صحيفة الشعب للوزير السابق حسن الألفى و إعلانها عن تورطه فى العديد من جرائم الفساد

و هكذا يتضح أن صورة النظام السياسى فى المجتمع المصـــرى فـــى صحيفة مايو (نظام ديمقراطى مستقر) كانت انعكاساً واضحاً لأيديولوجيـــة السلطة فى الفترة من ١٩٨١-١٩٩٨ والتى تركزت أهم محاورها الرئيســية فى تأكيد أن المجتمــــع المصــرى يســعى إلـــى ترســيخ الديمقراطيـــة ، و الحفاظ على العدالة الاجتماعية باعتبارها ركيزة أساسية للحكم ، و إعـــلاء كلمة القانون و استنكار الفوضى و شريعة الغاب ، وأخيراً رفض العـــدوان و البغى و التصدى للظلم والجور.

تعقيـــب

فى البداية لابد من الإشارة إلى أن الرئيس مبارك قد ادخـــل بعــض التعديلات على السياسات التى وضعها سلفه الرئيس السادات ، لعل أبرزهـا تعدد الأحزاب السياسية ، و إصدار الصحف المعبرة عن لسان حـال تلـك الأحزاب .فضلاً عن انه بدأ عهده بالمهادنة مع القوى السياسـية المختلفـة وذلك بالإفراج عن المعتقلين فى حملة ٣ سبتمبر عام ١٩٨١ ، وذلك بـهدف تأمين النظام السياسى .ونستطيع القول بأن صحف المعارضة قد استطاعت ان تعبر فى صحفها بحرية كما تشاء ، وقد وصل الأمر فـى كثـير مـن الاحيان إلى نقد ومهاجمة الحزب الحاكم نفسه وكذلك رئيس الوزراء .

وعلى سبيل المثال وكما تشير " ثناء عبد الله " : " ففى نقـد الحـزب الحاكم قيل انه يحصل على امتيازات مالية وعينية لا حصر لها ، ويفـرض على التجار ورجال الأعمال إتاوات مالية فى أوقات الانتخابـات . وعمليـا فإن الحزب يخرق القانون الذى يمنع تلقى تبرعات من شخصيات معنويـة ولا يدفع الحزب مليماً للحصول على مقار .

فبعد استيلائه على معظم مقار الاتحاد الاشتراكى ثم حـزب مصـر ، يوسع هذه المقار بالاستيلاء على مراكز الشباب و أجـزاء مـن المـدارس الحكومية والمساجد التى يحولها إلى مقار للشياخات كما هو الحال فى معظم أحياء القاهرة . هذا إلى جانب استغلال الوطنى (الحاكم) وسائل الإعـلام الرسمية دون دفع مقابل مالى واستغلال الدولة من سياسات وموظفين فـى وقت الانتخابات .

وفى نقد رئيس الوزراء قيل ان الدكتور " عـاطف صدقـى " أصـدر قراراً بتعيين ثلاثة من العاملين بوزارة المالية أحدهم فى الجمارك والأخران فى الديوان العام وذلك فى منصب مدير عام بالمخالفة لأحكام القانون رقـم (٥) لسنة ١٩٩١ والذى يقضى بأن يتقدم من يريد شغل هذه الوظيفة بطلـب وان يجتاز الدورة التدريبية التى تقام ويقدم بحثا بتطوير الوظيفة وهـذا لـم يحدث .

وهناك أيضاً أمثلة ومواقف للمعارضة يعتد بـها ، ففـى عـام ١٩٩١ اتهمت المعارضة عدداً من أعضاء مجلس الشعب بالاتجـار بـالمخدرات ، وقد أدان القضاء ثلاثة منهم وأسقطت عضويتهم فى المجلس " .

(ثناء فؤاد عبد الله (١٩٩٧) ، ص ص ١٣١-١٣٤)

ولو تساءلنا هل هذا التحول الذى شهدته الفترة التاريخية مـن ١٩٨١- ١٩٩٨ والذى يعكس اختلافاً فى التوجهات الأيديولوجية للسلطة فـى تلـك

الفترة عن الفترة السابقة عليها يعنى اكتمال تجربة الديمقراطية فى مصر أو المضى بخطى ثابتة من اجل اكتمالها ، مما يمكن ان يكون له أثر واضحاً على النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، وأيضاً على فهم وتفسير مشاكل الواقع الاجتماعى بما فيها الفساد ؟

والإجابة على هذا التساؤل تشمل الآتى :

أولاً : أن التجربة الديمقراطية فى مصر هى تجربة مازالت فى المراحل الأول من نموها . والتعددية الحزبية مجرد ستار لإضفاء الشرعية على نظام الحكم فقط ، بدليل أنه لم يحدث تداول للسلطة بالطرق السلمية حتى الآن كما يحدث فى الدول الديمقراطية المتقدمة ، هذا ومازال النظام الحاكم هو صانع القرار الأول فى كل شئ والتعددية الحزبية هى مجرد صمام لأمن وحماية النظام السياسى .

ثانيا : بالنسبة للنواحى الاقتصادية والاجتماعية ، فينبغى الاعتراف بأن دائرة الأنفتاح قد اتسعت ، واتسعت معها قوة وثروة ونفوذ الآنفتاحيين والطفيليين الذين استفادوا من سياسات الإصلاح الاقتصادى أو بتعبير أدق التحول الليبرالى وقد كان لذلك بالغ الأثر فى اتساع الفوارق الطبقية والإضرار بالقاعدة العريضة من أبناء الفئات الوسطى ، فضلاً عن فئات الشعب الكادحة الذين يعانون عدم القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية .

و لاشك أن مثل هذه السياسات التى اتسمت بها الفترة التاريخية من ١٩٨١-١٩٩٨ على كافة المستويات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و التى تعكس أيديولوجية السلطة فى تلك الفترة قد أثرت على معالجة القضايا و المشاكل الأساسية فى المجتمع .

و فى هذا الإطار يقول " حسن نافعة " : " إن ممارسات النظام الحاكم فى معالجة عظائم الأمور قد افتقدت للرؤية السياسية الشاملة ، و غرقت فى التفاصيل الصغيرة على حساب القضايا الكلية ، فساد منطق المحافظة على أمن النظام على حساب منطق المحافظة على أمن الوطن . و هو المنطق الذى أدى إلى معالجة حالات الفساد كحالات فردية ، و ليست كظاهرة اجتماعية أفرزها نظام سياسى معين أدى إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين ، وعودة ظهور الصحف الحزبية دون معالجة القضية الأشمل وهى قضية الديمقراطية .

(حسن نافعة – كتاب الأهالى (١٩٨٧) ، ص ٢٢٧)

و لقد جاءت معالجة صحيفة مايو لظـــاهرة الفســاد انعكاســا واضحاً لأيديولوجية السلطة التى تؤكد أمن و استقرار المجتمــع المصــرى وأنه يخطو نحو الأمام على كافة المســتويات الاجتماعيــة و الاقتصاديــة والسياسية، و من ثم فقد فسرت الصحيفة الفساد على انــه مجــرد حــالات فردية ذات أبعاد شخصية وبيئية وليس ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد بنائية .

وفيما يلى سوف نناقش معالجة صحيفة مايو لظاهرة الفساد فى مصر ، والتى اتضحت لنا من خلال تحليلنا لمضمون عينة من صحيفة مايو والتــى تناولت قضايا الفساد .

وفى البداية ينبغى الإشارة إلى نقطة غاية فى الأهمية وهــى أنــه قــد لوحظ على صحيفة مايو فى اهتمامها بقضايا الفساد ، أنها قد أهملت الفســاد المؤسسى فى قطاعات (الوزراء – اعضاء البرلمان) فلم يرد تحقيق واحــد فى الصحيفة تحاول من خلاله مناقشة اى قضية تكون قد أثيرت حول وزيــر او عضو برلمان ، حتى فى الأوقات التى كانت تتجه فيها صحف المعارضة بحملاتها ضد فساد اى مسئول . وكانت صحيفة مايو تــبرر صمتــها بــأن النظام لا يأخذ الناس بالشبهات ، وان دقة التحرى وصدق الأدلة هو معيــار الحكم الأساسى ، إن لم يكن الوحيد على من يثبت تورطــه فــى الفســاد . وعندما تورط أحد وزراء الداخلية السابقين فى قضية الفساد الشــهيرة فــى مدينة فوة والتى سهل فيها عبد العال دخيل مدير المدينة أعمال الفساد لعــدد من الشخصيات البارزة واصبح من الصعب بل ومن المستحيل التعتيم علــى تلك الأعمال ، أشارت الصحيفة إلى تلك القضية وعرضت أساليب اســتغلال عبد العال دخيل لمنصبه فى تكديس الثروات الحرام ، ولكن فــى المقــابل اكتفت الصحيفة بالإشارة المبهمة دون ذكر أسماء أو تفاصيل عن تورط أحد الوزراء السابقين .

وبالرغم من أن عام ١٩٩١ شهد إدانة عدد من أعضاء مجلس الشــعب فى الاتجار بالمخدرات إلا ان الصحيفة لم تلق الضوء على الذيــن تمــت إدانتهم وسقطت عضويتهم لمعرفة سبب ارتكابهم لتلك الجرائــم ، وكيفيــة مواجهه مثل هذه الأمور ، وخاصة فى مؤسسة سياسية من المفــروض ان سمعتها وهيبتها التى هى سمعة ونزاهة وهيبة الوطن بأكمله. فضلاً عــن ان الذين يخضعون لأحكام هذه المؤسسة التشريعية وقوانينها لابد ان يتســلحوا بالنزاهة و الشرف و حسن السمعة و السلوك ، التى طالمــا أكــدت عليــها الصحفية فى اختيار المسئولين . و عندما شرعت صحيفة مايو فى الاهتمــام بقضية نواب المخدرات كان الاهتمام منصباً على محاولة فهم لمــاذا خــرج تقرير د. فوزية عبد الستار رئيسة اللجنة التشريعية بمجلس الشعب لصــالح

بعض نواب المخدرات و تعلن فيه براءتهم ، التى اعتبرتها بمثابة نصر ليس للنواب و إنما لصالح العدالة .

و يتضح ذلك من خلال الحديث الذى أجرته صحيفة مايو مع " د. فوزية عبد الستار " و التى أعلنت فيه " أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته لأن الشك يفسر دائماً لصالح المتهم و الإدانة تنبنى على الجزم واليقين لا على الظن و الاحتمال و الناس لا تؤخذ بالشبهات ، و ما قدمته وزارة الداخلية و هى سلطة تنفيذية ليس لها الحصانة و الاستقلال ، فى حين أن الحكم فى هذه القضايا الخطيرة لابد ان يستند على أحكام صادرة من المحاكم ، هذا بالإضافة إلى أنة لم يصدر أى حكم بإدانة أى من هؤلاء الأعضاء فى جريمة من الجرائم التى أشيع صلتهم بها كما لم يتبين أى دليل قاطع على صلتهم بهذه الجرائم ، و من ثم لا يوجد سند لإسقاط عضوية اى عنهم " .

(كمال الدين حسين ، لهذه الأسباب كتبت تقريرى لصالح نواب المخدرات ، مايو ١٩٩١/٩/٩ ، ص٨)

و كذلك الحال فى قضية النائب توفيق زغلول الذى صدر ضده حكم محكمة السجن ثلاث سنوات لاتهامه بتقاضى رشوة مقدارها ٥ الآف جنيه ثم صدر حكم بعد ذلك ببراءته و تناولت صحيفة مايو " قصة حياته مع الشرف و الأمانة ، و محاربة الانحراف حتى دبرت له مافيا الفساد التهمة المحكمة ، و التى بسببها رفعت عنه الحصانة بالرغم من انه لا يزال عضو فى الحزب الوطنى بل انه أحد المؤسسين له منذ السبعينات " .
(انظر ، مايو ، ١٩٩٧/١/٢٧ ،ص٦)

و فى مقابل قلة أو انعدام اهتمام صحيفة مايو بالفساد المؤسسى فى قطاعات (الوزراء و اعضاء البرلمان) اهتمت الصحيفة بمناقشة بعض قضايا الفساد المؤسسى فى قطاعات (مديرى الشركات و البنوك – وإشارة بسيطة لرجال الأعمال) .

و قد اتضح من خلال المعالجة تركيز الصحيفة بصفة دائمة على تبرئة ساحة النظام السياسى من أى شبهة أو تقصير فى مقابل تأكيد نزاهة الحكم ، و من ثم جاءت المعالجة لقضايا الفساد تركز على مجموعة من المحاور الأساسية على النحو التالى :

١ – مصر بلد ديمقراطى مستقر .

٢ – الفساد ظاهرة عالمية و فى مصر مجرد حالات فردية .

٣ - تلعب صحف المعارضة دوراً فى ترويج الشائعات حول موضوع الفساد .

٤ - لم تدخر الدولة جهداً فى محاربة الفساد .

* **و فيما يتعلق بالمحور الأول (مصر بلد ديمقراطى مستقر) :**

فقد لوحظ من خلال تحليل مضمون عينة الدراسة من صحيفة مايو لظاهرة الفساد ان معالجة الصحيفة كانت انعكاساً واضحاً لأيديولوجية السلطة التى تؤكد أننا نعيش أزهى عصور الديمقراطية والدليل هو السماح لصحف المعارضة بالكتابة كيفما تشاء دون ان يقصف للكاتب قلم أو تغلق صحيفة لكونها معارضة للنظام الحاكم .

وتؤكد الصحيفة أن سر أمن واستقرار المجتمع المصرى إنما يكمن فى نظام حكم الرئيس مبارك بصفة خاصة ، وقدرته على التحاور مع أصحاب الفكر والخبرة .

وفى حديث " ليوسف والى " فى صحيفة مايو يشير إلى ما سبق بقوله : ان الرئيس مبارك لا ينفرد باتخاذ القرارات ولا حتى الإيحاء بها لاحترامه للمتخصصين فى المجالات المختلفة ، بل ان الرئيس نفسه لا يحب عبارة حسب توجيهات الرئيس .

أما عن كون معظم القرارات المصيرية تخرج من الحزب الوطنى ، فذلك لأنه حزب الجماهير وعليه فإن اتخاذ القرار يتم وفق الأغلبية ووفق المصلحة العامة . وذلك على العكس من المعارضة التى تحاول كسب الرأى العام على حساب مصلحة البلد ، ويستمر فى تأكيده عدم انفراد الحاكم بالسلطة معلناً ان الحزب قد يساعد الحاكم فى حل كثير من المشاكل ، والحزب يضطلع أساساً بمهمة توعية الجماهير بالقرارات الهامة التى تستهدف الصالح العام قبل صدورها و أثناء تنفيذها ، وهذا هو حال أى نظام حزبى معمول به فى كل مكان فى العالم وأى حزب يملك الأغلبية يشكل الحكومة ، ويرسم السياسات فلو ان الحكومة لا تتمتع بالأغلبية لاستعانت حينئذ ببعض الأحزاب لتشكيل حكومة ائتلافية ، والتى قد تتمتع فيها أحزاب الأقلية أحيانا بالمناصب الرئيسية فى الحكومة مثلما يحدث فى ألمانيا ، إذ نجد وزيرى الداخلية والزراعة من حزب واحد . والأمر مختلف عندما تصبح الحكومة مالكة للأغلبية ، فهى تتحرك فى إطار سياساتها وبرنامجها الذى انتخبت من أجله وهنا لا أرضية لمن يقول حينئذ بأن الحزب الحاكم يسيطر على كل شئ ، فلو أن المعارضة ملكت الأغلبية لتبنت سياستها وطبقت برنامجها " . (مايو ، ١٩٨٥/٣/١١)

* **وفيما يتعلق بالمحور الثانى (الفساد ظاهرة عالمية وفى مصر مجرد حالات فردية) :**

فقد أكدت صحيفة مايو ان الكشف عن بعض حالات الفساد والتى تتم غالباً من قبل الحكومة وتتولى أجهزة الرقابية التحرى والبحث عنها ، ثم الفصل فيها بواسطة القضاء المصرى المستقل الذى لا سياده فيه إلا للقانون لا يعنى ان الفساد فى مصر أصبح ظاهرة اجتماعية ، تستوجب الخوف والقلق لأنها مجرد حالات فردية يقوم بها شرذمة من المنحرفين ، ضعفاء النفوس ومعدومى الضمير . والفساد ظاهرة عالمية وليست مصر استثناء من الدول ، بل ان مصر تشهد أقل معدلات للفساد بالمقارنة بالدول الأخرى سواء المتقدمة منها أو دول العالم الثالث .

وكون الفساد ظاهرة عالمية فوجوده لا يشكل خطورة ، لأن المهم هو الكيفية التى تتعامل بها الحكومات مع الفساد . وفى مصر تقاوم حكومة الحزب الوطنى أى فساد أو انحراف ، بل إن القيادة السياسية ممثلة فى شخص الرئيس مبارك والذى يعلن دائماً عن انه لا تستر على فساد أوانحراف و لا سيادة إلا للقانون ، ومن هنا تلاحق الحكومة الفاسدين والمنحرفين و تضرب على أيديهم حتى يكونوا عبرة لغيرهم ممن تسول لهم أنفسهم وتغويهم على الانحراف .

* **وفيما يتعلق بالمحور الثالث (تلعب صحف المعارضة دوراً فى ترويج الشائعات حول موضوع الفساد) :**

أكدت صحيفة مايو أن صحف المعارضة هى التى تهول من حجم الفساد ، وتجعله ظاهرة اجتماعية بل والأخطر عن ذلك أنها تعلن ان الحكومة تتستر على الفساد الذى صار بمثابة دولة داخل الدولة وتقوم صحف المعارضة بإشاعة جو من البلبلة ونشر الأباطيل للتشويش على عملية الديمقراطية تلك التى ينعم بها المجتمع المصرى ولا سيما فى عهد الرئيس مبارك .

ويؤكد ما سبق " على الدالى " بقوله : " إن المعارضة فى سبيل الوصول إلى السلطة سوف تلجأ ليس للتزوير فقط وافتعال القضايا الوهمية ، ونشر الإشاعات و الأباطيل لزعزعة ثقة الناس فى الحزب الحاكم ، بل سوف تلجأ المعارضة - بل قد لجأت إلى تحريك قوى الإرهاب باسم الدين و محاولة إعطائها الشرعية فى الوجود كحركة سياسية قائمة بالفعل كما هو واضح من تكثيف الحملة على الحكومة دفاعاً عن هذه القوى الإرهابية الدموية ، ونشر اخبار المسجونين من المجرمين القتلة أعضاء هذه التنظيمات والزعم بأنهم يواجهون التعذيب فى السجون " .

(على الدالى ، مايو ، ١٩٨٥/١/٧ ، ص١١)

هذا وتؤكد صحيفة مايو أيضاً ان صحف المعارض هى من أسـباب الفساد ان لم تكن تمارسه بنفسها لأنها أحزاب بلا قاعدة شعبية وتسعى بكـل الوسائل والأساليب الملتوية للوصول للحكم ، وتحاول ان تخلع فسادها علـى الحكومة مدعية ان التزوير هو وسيلة الحزب الحاكم فى السلطة . وهى فـى حقيقة الآمر بهذا الإدعاء الكاذب تحاول تغطية فشلها فى جـذب الجماهير لترشحها .

وقد جاء هذا المعنى السابق واضحاً فى حديث لوزير الداخلية السـابق "زكى بدر " لصحيفة مايو قائلا : " موضـوع تزويـر الانتخابـات مـادة مستهلكة، الهدف منها الآثارة وقد تكون أسلوباً لتغطية العجـز واحتمـالات الفشل ، ولا يمكن فى ظل المناخ الديمقراطى الذى نتحدث عنه أن نصـدر أحكاما مسبقة قبل أن نعيش التجربة ، ولابد ان يعلم الجميع أن أجهزة الدولة وجميع مؤسساتها الدستورية حريصة على ان تأتى نتائج أية انتخابات معبرة عن إرادة الجماهير وليست هناك مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لأى فـرد أو لأية مؤسسة فى ان يتحقق غير ذلك " . **(مايو ، ١٩٨٧/٢/٩ ، ص١٢)**

هذا ويقول " سمير رجب " : " إن قادة المعارضة منغمسون فى البحـث عن شتى الوسائل التى تمكنهم من تحقيق مصالحهم الذاتية ، ويتحدثون عـن معاونة الشعب فى حين ان الملايين العديدة من الجنيهات لا تكفى طموحاتهم المادية ويثيرون الشباب على غير أساس فإذا ما جـاءت سـاعة الاختبـار العملى كانوا هم أول ما يهربون من أرض الواقع " .

(سمير رجب ، مايو ١٩٨٧/٣/٢٠ ، ص٥)

وتؤكد " صحيفة مايو " أن : " الصحف الحزبيـة اعتمـدت فـى تحريرها على الأخبار الملفقة والأكاذيب التى تستند إلى سياسة الغمز واللمز والتجريح الشخصى وهى سياسة لفظتها صحافة العالم منذ زمن طويل ، ولا جدال ان السبب يرجع إلى أن عصر الرئيس مبـارك اخـذ علـى عاتقـه ضرورة توفير كل مقومات الحرية للصحافة القومية و الحزبية ، ويكفـى ان الرئيس يعلنها دائماً صريحة ومدوية طالما أنا موجود فلن أتدخل فيما يكتـب فى الصحافة " . **(مايو ، ١٩٨٧/١٢/٢١ ، ص٥)**

*** وفيما يتعلق بالمحور الرابع (لم تدخر الدولة جُهداً فـى محاربـة الفساد) :**

أكدت صحيفة مايو انه يحسب للحكومة دائماً جهدها فى الكشـف عـن الفساد والتصدى له من خلال الأجـهزة الرقابيـة التـى تواصـل عملـها بلا انقطاع من أجل الكشف والتصدى عن بؤر الفساد . فهناك عدة أجـهزة

تقوم بدورها الرقابى مثل الجهاز المركزى للمحاسبات ، والجهاز المركـزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والجهاز المركـزى للتنظيـم والإدارة وجـهاز المدعى العام الاشتراكى ، والرقابة الإدارية ... الخ وكلها جهات حكوميـة تؤدى دورها بلا تكاسل أو إهمال .

وعندما وجهت صحيفة مايو السؤال التالى للسيد " كمال حسن علـى " رئيس الوزراء الأسبق : ان البعض يرى ان سياسة الأنفتاح الاقتصادى قـد خلقت طائفة من الطفيليين كادت تؤثر على المسيرة الاقتصادية بـل كـادت تخلق فوارق كبيرة بين الجماهير و أثرت بدرجة كبيرة عليهم ، و الشـباب يرون هذه الطائفة تكسب الملايين دون أن تبذل أى جهد ، فـهل تـرون أن وجهة النظر هذه فيها شئ كثير من المبالغة أم أنها تتفق مع الواقع؟

فأجاب " السيد كمال حسن " : " لاشك ان هذه الطبقة نشأت مع الأنفتاح مستغلة أولى خطوات الأنفتاح ، و لكن الحكومة منتبهـة تمامـا لمحاربـة الانحراف و الفساد ، و أيضاً الوسطاء الذين لا يعملون شيئاً سوى الكسـب و لهذا حرصت الحكومة على أن تحول بين أولئك الوسطاء و الاتجار فـى أقوات الشعب " . (مايو ، ١٩٨٥/١/٧ ، ص٣)

خلاصة القول :

لقد جاءت معالجة صحيفة مايو لظاهرة الفساد تطبيقاً عمليـا للتوجـه الأيديولوجى للسلطة ، و الذى يؤكد على ثبات المجتمع وأمنه و اسـتقراره ، ونزاهة الحكم و كذلك الحكومة . و قد اهتمت الصحيفـة بعـرض بعـض حالات الفساد التى استفحلت فى بعض مؤسسات الدولـة فـى القطاعـات [مديرى الشركات و البنوك – ورجال الأعمال] إلا أن باقى القطاعات التى اهتمت بها الدراسة أيضاً [الوزراء – اعضاء البرلمان] لم تلـق الاهتمـام المطلوب ، و ذلك حرصاً من الصحيفة على تأكيد ما تدعيه و تعلن عنه بين الحين و الآخر من اهتمام النظام الحاكم و الحكومة بكل أجهزتها بمقاومـة الفساد ، لأن المجتمع المصرى يشهد أزهى عصور الديمقراطية بالقدر الـذى لم ينعم به اى عصر من العصور .

فضلا عن سيادة القانون و حرص المسئولين خاصة فى المنـاصب السياسـية المهمـة علـى راحـة المواطنيـن ، و توفـير الأمـن والاستقرار لمجموع الشعب المصرى .

** ** **

الفصل الثالث

التوجه الأيديولوجي الليبـرالي

ومعالجة صحيفة الوفد لظاهرة الفساد

أولا : التطور التاريخى للتوجه الأيديولوجي الليبرالي

ثانيا : معالجة صحيفة الوفد لظاهرة الفساد

(١) رؤية صحيفة الوفد لظاهرة الفساد

(٢) عوامـــــل الفســـــــاد

(٣) الآثار الناتجــة عـــن الفســـاد

(٤) أســـاليب مواجهـــــة الفســـاد

(٥) صورة النظام السياسى فى المجتمع كما تعكسها صحيفة الوفد

تعقيــــب

أولاً : التطور التاريخي للتوجه الأيديولوجي الليبرالي :

مثل التوجه الأيديولوجي الليبرالي العديد من الأحزاب السياسية التى ظهرت فى البدايات الأولى للقرن العشرين فى مصر ، متأثرة بالعديد من المتغيرات العالمية أهمها التنوير والثورة الصناعية ونشوء طبقة البرجوازية العالمية ، تلك التى ارتبطت بشكل معين لنمط الإنتاج .

وسوف نشير إلى هذه العوامل بصورة واضحة فى وقت لاحق من هذا الفصل ، وقد عبر عن هذا التوجه فى مصر مجموعة من الأفراد الذين تربطهم أصول اجتماعية مشتركة وتوجهات فكرية متقاربة ، لأن معظم ممثلى هذا الاتجاه كانوا عن الرأسمالية المصرية بجناحيها الزراعى فى الريف والصناعى فى الحضر وإن كان للأول تأثير أكبر وأوضح من الأخير.

وقد خرجت معظم أفكار هذه الأحزاب الليبرالية تؤكد مبادئ الوطنية والديمقراطية والحرية الاقتصادية وخاصة للمصريين ، فضلا عن عظيم اهتمامهم بالقضايا الكبرى وأهمها التحرر من المستعمر الأجنبى معتمدين فى ذلك على النسيج الاجتماعى القوى للمجتمع المصرى الذى يتعايش فيه المسلمون والأقباط ، ومن ثم فقد كانت مبادئ الوحدة الوطنية من أهم ما ركزت عليه الأحزاب الليبرالية [حزب الوفد - حزب الأحرار الدستوريين - حزب السعديين - حزب الكتلة الوفدية] وسوف ينصب اهتمامنا فى هذا الفصل على حزب الوفد دون غيره كممثل للتوجه الأيديولوجي الليبرالي وذلك لعدة اعتبارات أهمها أنه يعد الحزب الأول الذى عبر عن هذا التوجه ، فضلا عن الدور التاريخى الذى لعبه حزب الوفد فى فترة تاريخية معينة بشأن المسألة المصرية وعلاقاتها الخارجية .

وعن النشأة التاريخية لحزب الوفد يقول " عبد الخالق لاشين " : " لقد جرت عدة محاولات لتأريخ ظهور الوفد المصرى فى نوفمبر ١٩١٨، ساهم فيها كثير من الكتاب والساسة والباحثين مصريين وأجانب ، ألقت فى مجموعها المزيد من الضوء على هذا الحدث بشكل أو بآخر غير أن الكثير من تلك المحاولات نظرت إليه باعتباره حدثا منفصلا بعيدا عن السياق العالم لحركة التاريخ المصرى وبصفة خاصة خلال فترة الحرب الأولى ، وربما يكون الافتقار إلى المادة التاريخية سببا جوهريا لتلك النظرة الضيقة التى أسفرت عنها تلك المحاولات ، غير أنه من العسير علينا أن نتقبل الرأى الذى حاول أن يفرق بين ما يعتقد أنه أمران مختلفان هما : فكرة قيام الوفد المصرى من ناحية ، ثم وضع مصر بعد الحرب والمطالب التى

يرغب المصريون فى الحصول عليها من بريطانيا ، ذلك لأنهما يشكلان معا طرفين لقضية واحدة لا يمكن تجزئتها ، فما الوفد أولا وأخيرا سوى تجمع التف بغرض بحث هذه المسألة والتصدى لها ، الأمر الذى يدعو إلى القول بأنه لم يكن سوى أسلوب ووسيلة لتحقيق هذه الغاية يمكن أن تتعدد وتختلف فى آن واحد " . **(عبد الخالق لاشين (١٩٧٥) ، ص ١٢٠)**

ويقول " أحمد زكريا " : " إن الوفد كان ذا طبيعة ثنائية ، فهو يعتبر نفسه ممثلا للحركة الوطنية أو للأمة المصرية بأكملها ، وقد نظمت بهدف تحقيق الاستقلال سواء بالمفاوضات أو بالنضال ، وهو فى ذات الوقت حزب سياسى ينافس الأحزاب الأخرى للوصول إلى السلطة وممارسة شئون الحكم.

وفيما يتعلق بالطبيعة الأولى ، فيلاحظ أنها ظلت سمته الأساسية خلال فترته الأولى (١٨ - ١٩٢٣) ، بينما برزت طبيعته الثانية عندما خاض الانتخابات البرلمانية (٢٣ - ١٩٢٤) على أساس حزبى ومن ثم تأليفه للوزارة الشعبية الأولى عام ١٩٢٤ حينئذ بدأ الوفد مرحلة جديدة تماما ، وإن كان فى ظل قيادة ظلت تؤكد دوما على صفته الأولى كهيئة وطنية ، بينما كانت ممارساته السياسية العملية تفصح عن طبيعته الحزبية .

وبعبارة آخرى لقد نص قانون الوفد على أنه الناطق بلسان الأمة المصرية ، وأنه يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم فى الهيئة النيابية ، وأن وكالته تتعلق بتحقيق الاستقلال التام ، ومن هنا استمر لعقود من السنين ، لأن المسألة التى فوض من أجلها بقيت دون حل ، الأمر الذى اكسب الوفد مع مرور هذه العقود سمات مميزة جديدة ، انعكست بطبيعة الحال على شكله وبنائه الاجتماعى .

وبرغم ذلك كان الوفد يعتبر نفسه " الأمة المصرية " وأنه ليس مجرد حزب ، بل هو المدافع عن مصالح الأمة والحامى لحرياتها ، والمطالب باستقلالها ،وكان سعد زغلول يقول " إننى لست رئيس حزب بل وكيل أمة " وفى انتخابات عام ١٩٢٥ أعلن أن الوفد يدخل الانتخابات ليس كحزب بل كوكيل عن الأمة ، ومن هنا لقب رئيس الوفد " بزعيم الأمة " وبيته " بيت الأمة " ومع ذلك فقد كان سلوك الوفد الانتخابى من حيث برامجه وتنظيماته ودعايته قائمة على أساس حزبى " .
(أحمد زكريا الشلق(١٩٩٥)، ص ص٥٠ -٥١)

هذا وقد لوحظ أن البنية الاجتماعية لقيادة الوفد كانت تنتمى بشكل أساسى إلى طبقة كبار الملاك بجناحيها الزراعى والرأسمالى ومن الطبقة

الوسطى ، خاصة الأفندية من أصحاب المهن الحرة والبرجوازية الصغيرة ، ولم يكن فيها من يمكن اعتباره منتميا للطبقة الدنيا ، أو ممثلا للفلاحين والعمال .

وعن خصائص البنية الاجتماعية لقيادة الوفد يقول " أحمد زكريا " : " عند تأليف الوفد فى البداية نص قانونه على ضرورة أن يختص كل عضو بنفقاته الخاصة من سفر وإقامة ، كما نص على أن يختار أعضاء اللجنة المركزية من ذوى المكانة والخبرة ، وواضح أن ذلك لن يتوافر إلا لذوى المقدرة المالية من أغنياء المجتمع من كبار الملاك وأبنائهم .

ومن المعروف أن هيئة الوفد التى تألفت فى نوفمبر عام ١٩١٨ كانت تتألف من سبعة أعضاء كانوا جميعا من كبار الملاك الزراعيين (الذين أصبح سعد زغلول منهم منذ توليه الوزارة قبيل ثورة ١٩١٩) وعندما وسع سعد من دائرة الوفد ليكون اكثر تمثيلا للأمة ضم سبعة أعضاء آخرين كان منهم ستة من نفس الطبقة العليا ، و٤ من كبار الملاك الزراعيين و ٢ من كبار الملاك أيضا لكنهما من الجناح الرأسمالى الصناعى وهما " إسماعيل صدقى و حافظ عفيفى " .

وجاء تكوين اللجنة المركزية العليا للوفد لقيادة الثورة(*) يضم ٤٣ عضوا كان عدد كبار الملاك والرأسمالية منهم ٣٦ عضوا أى بنسبة ٨٣,٣٪

ولما خرجت الجماعة التى الفت حزب الأحرار الدستور بينه فيما بعد وكانت تضم عناصر من كبار الملاك والرأسماليين بشكل أساسى عامى ١٩٢١ ،١٩٢٢ وظلت عناصر كثيرة من نفس الطبقة تشكل قطاعا هاما ومؤثرا فى قيادة الوفد ، ورغم أن هناك من يعتبر أن خروج عناصر مثل إسماعيل صدقى وحافظ عفيفى وعبد الخالق مدكور يمثل خروجا لعناصر الرأسمالية الكبيرة عن الوفد إلا أن هذه العناصر كانت لها صفة مزدوجة ، باعتبارهم ملاكا كبارا ورجال صناعة وتجارة فضلا عن بقاء نسبة عالية فى القيادة الوفدية من نفس الطبقة .

وخلال انتخابات ٢٣ - ١٩٢٤ كانت هيئة الوفد العليا تضم ٢٧ عضوا كان منهم ١٣ من كبار الملاك ، إما من أولئك الذين تكونت ملكيات أسرهم منذ أواخر القرن التاسع عشر وكانوا من العمد والمشايخ أو أبنائهم أو من سكان المدن الذين ازدادت ملكياتهم فيما بعد .

(*) ثورة ١٩١٩

فمن الفئة الأولى تبرز أسماء حسن الباسل ، المصرى السعدى ، حسين هلال ، محمد علوى الجزار ، ومراد الشريعى ، ومن الفئة الثانية سعد زغلول ومكرم عبيد وسنيوت حنا وجورج خياط وواصف غالى وإبراهيم راتب وعطا عفيفى وفخرى عبد النور .

أى أن نسبة كبار ملاك الأراضى فى قيادة الوفد بلغت ٤٨,١٪ بينما بقية النسبة تنتمى للطبقة الوسطى من متوسطى الملاك أو من عناصر الطبقة الوسطى الحضرية ، رغم صعوبة التمييز بين الفئتين وذلك لأن الكثيرين منهم يجمعون بين الصفتين : ملاك متوسطين وافندية ، بالإضافة إلى أن عناصر من هؤلاء الآخرين من ذوى أصول ريفية ولا يملكون أرضا لها أهمية إلى جانب ذوى الأصول الحضرية منهم .

وفى أوائل الثلاثينيات عندما حدث الآنشاق(*) المعروف فى أوآخر عام ١٩٣٢ والذى أقيل واستقال فيه من هيئة الوفد عشرة أعضاء ضم الوفد إلى هيئته ١٢ عضوا جديدا كان منهم أربعة من البرجوازية الكبيرة سواء من كبار الملاك أو الرأسماليين وهم محمود الأتربى ، أحمد حمدى سيف النصر، محمد الشناوى ، وإبراهيم سيد أحمد وإن كان الثالث يجمع الصفتين معا أما الرابع فهو كبير تجار الاسكندرية ورئيس لجنة الوفد المركزية بها".
(أحمد زكريا (١٩٩٥) ، ص ص ٥١-٥٣)

ولا شك أن لسيطرة كبار الملاك والرأسماليين على حزب الوفد أثارها فى توجيه سياسته وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات التى كانت تطرح لإصلاح أوضاع الملكية وغيرها مما يتصل بالأوضاع الاجتماعية .

ولذلك فإن دعوى تمثيل الوفد للأمة عند قيامه وكما يقول " عبد الخالق لاشين " : " كانت فى الواقع صيحة بغير مضمون حقيقى ، ذلك لأنه لا يستطيع أحد أن يدعى تمثيل الوفد لبقية طبقات الأمة وخاصة اعرضها وأكبرها حجما ، ونعنى بها طبقتى الفلاحين والعمال ، أو بمعنى آخر طبقة عمال الزراعة والصناعة والحرف المختلفة .

وكل ما يمكن إثباته هو أن الوفد حتى هذا التاريخ كان بمثابة تجمع وطنى أو جبهة وطنية مثلت فيه عناصر الأمة المختلفة وليس طبقاتها وشغل نفسه بالمطالب السياسية ولم يلق بالا للمطالب الاجتماعية فكان هذا مصدر قوة الوفد وضعفه فى آن واحد " . **(عبد الخالق لاشين ، ص ص ١٦٥-١٦٦)**

(*) حدث انشقاق فى حزب الوفد الكبير ونتج عنه عدد من الأحزاب الأقلية ذات التوجه الليبرالى أيضا وهم (حزب الأحرار الاشتراكيين ، الهيئة السعدية ، والكتلة الوفدية) وكانت هذه الأحزاب تضم علية القوم على كافة المستويات الاقتصادية والثقافية .

وقبل أن نشير إلى طبيعة الملامح الرئيسية لبرنامج الوفد قبل ثورة يوليو لابد أولا ان نلقى الضوء على مصادر الفكر الليبرالي فى مصر .

وقد لوحظ أن هناك ثلاثة مصادر أساسية تكون منها هذا الاتجاه الفكرى فى حزب الوفد ويشير " محمد السعيد إدريس " إلى هذه المصادر الثلاثة على النحو التالى :

١-المناخ الفكرى السائد فى مصر فى مطلع القرن العشرين .

٢-الأصل البرجوازي للقيادة الوفدية .

٣-قيادة الوفد للحركة الوطنية فى المطالبة بالاستقلال .

اولا : المناخ الفكرى السائد فى مصر فى مطلع القرن العشرين :

ساد فى مصر فى مطلع القرن العشرين مناخ فكرى ازدهر بتفاعل التيارات الفكرية المختلفة بعد أن فتحت مصر أبوابها على مصراعيها أمام المؤثرات الأوروبية بعد وقوعها تحت الاحتلال البريطانى ، ففى ربع القرن السابق على الحرب العالمية الأولى ازدهرت الثقافة المصرية التى عرفت تشارلز داروين ونيتشة واوجست كونت والقصاصين الروس ودعاة المذهب النفعى ، هذا بالإضافة إلى الكتاب الفرنسيين فى عهد الاستنارة من أمثال فولتير وروسو وكوندياك ومنسكيو وكذلك سيجموند فرويد وجوستاف لوبون وغيرهم من المفكرين الأوروبيين ، وقد لعب هؤلاء المفكرون دورا هاما فى الدعوة للقيم والتقاليد الليبرالية وفى غرس أسس منهج التفكير العلمى فى المناخ المصرى واتخذت دعوتهم فى أغلب الاحيان طابعا علميا فى آن واحد .

ثانيا : الأصل البرجوازى للقيادة الوفدية :

يتبين من دراسة التركيب الاجتماعى للوفد أنه يحمل ملامح البرجوازية الوطنية فى الدول المستعمرة وشبه المستعمرة ، تلك الملامح التى تختلف عن ملامح البرجوازية المحافظة فى الغرب ، من ناحية أن ملامح الأولى تحمل مضمونا وطنيا تحرريا ، بينما تحمل ملامح الثانية مضمونا استعماريا، على أنه من الضرورى التفرقة فى البرجوازية الوطنية بين ثلاثة أجنحة رئيسية وفقا لتزايد حدة ونوعية التناقضات بين مصالحها ومصالح القوى الاستعمارية المختلفة فكلما زادت حدة هذه التناقضات كلما ازدادت ثورة هذا الجناح أو ذاك من أجنحة البرجوازية الوطنية ، وكلما قلت التناقضات وبرزت فى الأفق ملامح المصالح المشتركة كلما أصبحت أكثر ابتعادا عن مصالح الجماهير .

وفى هذا الإطار يمكن تحديد ثلاثة أجنحة مميزة داخل البرجوازية الوطنية هى :

١- الجناح اليمينى المتهادن مع المصالح الأجنبية ، وهو جناح البرجوازية الكبيرة الذى تزيد نسبة الارتباطات والمصالح المشتركة بينه وبين النظام الاستعمارى .

٢-. الجناح الثورى الذى يمثل البرجوازية الصغيرة والمطحونة ، وهو أقرب فى مستوى المعيشة من معيشة الطبقات الشعبية وهو بالتالى أشد ثورية .

٣- بين الجناحين الرئيسيين سالفى الذكر يوجد جناح وسط ، ولو تساءلنا أين موقع الوفد الأيديولوجي بين أجنحة التيارات الرئيسية للبرجوازية الوطنية ؟

نستطيع من واقع تحليل الأصول الطبقية للقيادة الوفدية أن نقول إن موقع الوفد الأيديولوجي هو الوسط تماما بين الاتجاه البرجوازى المحافظ والاتجاه الديمقراطى الثورى .

إنه يمثل الاتجاه البرجوازى الديمقراطى الليبرالى وهو اتجاه إصلاحى يحاول فك التناقضات بين كبار الملاك والفلاحين أو بين الرأسماليين والعمال بما يحفظ استقرار النظام ويزيد من كفاءته ، ويدعم من إمكاناته فى استيعاب الحركات الرافضة عن طريق التشريعات الاجتماعية والاقتصادية الإصلاحية .

فهو لا ينظر إلى الجماهير نظرة استعلائية ، ولكنه يحرص دائما على أن يكون قيادة لها وأن يحصل دائما على تأييدها ، ويدفعها للثورة وقتما يريد ويضبط إيقاع حركتها عندما يكون الرجاء فى الحركة الهادئة السليمة .

وهو يسعى إلى الاستقلال التام ومن ثم فهو يعادى الاستعمار ، وتتعارض بالتالى مصالحه مع مصالح النفوذ الاجنبى ، وليست هناك روابط مصلحية قوية بينه وبين المستعمر ساعد على ذلك غلبة كبار الملاك على قياداته ووجود قطاع واسع من الطبقة البرجوازية الصغيرة التى تنتمى مصالحها فى الغالب إلى مصالح الجماهير ، وغياب عنصر البرجوازى الكمبراودور داخل الوفد وإن وجد فهى عناصر قليلة غير غالبة ولا تؤثر بفعالية على حركته .

والوفد هنا على العكس من حزب الأمة ورجاله الذين كونوا حزب الأحرار الدستوريين فهذا الحزب كان يمثل مصالح الطبقة البرجوازية الكبيرة من كبار الملاك وكبار الرأسماليين دون تمثيل للطبقة البرجوازية

المتوسطة ، فقد كانوا يعتقدون أن الأمة لا تتكون من الأفراد بل تتكون من العائلات والأعيان وبالتالى هم رؤساء العائلات وهم يمثلون الأمة .

ثالثا : قيادة الوفد للحركة الوطنية فى المطالبة بالاستقلال :

كانت هناك علاقة قوية بين تصميم الوفد على المطالبة بالاستقلال وبين التأييد الشعبى الجارف له فطالما كان الوفد على قيادة الحركة الوطنية وكان يرفع شعارات التحرر والاستقلال ويتمسك بالحقوق الوطنية ولا يفرط فيها كان الشعب كله معه يؤيده ويسانده ويضحى من أجله ، حدث هذا فى ثورة ١٩١٩ التى تفجرت فيها الروح الوطنية بمجرد اعتقال سعد زغلول ورفاقه، ثم تفجرت فى عام ١٩٣٥ لنظرة الوفد فى المطالبة بعودة الدستور والحياة النيابية التى كان الشعب يعرف أنها السبيل الوحيد لعودة الشعب إلى الحكم كى يعاود جهاده فى طلب الاستقلال ، ولقد كانت سياسة التطرف الوطنى هى مبدأ الوفد منذ تكوينه وحتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ وطوال تلك الفترة الممتدة منذ عام ١٩١٨ وحتى إبرام تلك المعاهدة عام ١٩٣٦ لم يحس الوفد بحاجة إلى البحث عن تأييد الشعب له ، فلقد كان الشعب معه تلقائيا يسانده ويؤيده دائما فى كل انتخابات نيابية .

وفى ظل هذا المناخ لم يحس الوفد بأن ليبراليته قد حالت بينه وبين الشعب لأن الشعب كان يريد الاستقلال وكان يعطى لواءه لمن هو قادر على حمله وطالما كان الوفد قادرا على تحمل هذه المسئولية كان له تأييد الشعب ومساندته ، ومن ثم فقد كانت هذه القيادة من جانب الوفد للحركة الوطنية عاملا أساسيا من عوامل ترسيخ اتجاهه الليبرالي الديمقراطى ولم يحس أنه بحاجة إلى أى تغيير فى ذلك الاتجاه كى يحظى بتأييد الشعب .

(محمد السعيد إدريس (١٩٨٩) ، ص ص ٨٧-٩٥)

وعن طبيعة برنامج الوفد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ والصعوبات التى واجهته فى إعداد هذا البرنامج يقول " محمد صابر عرب " : " يبدو أن ظروف نشأة حزب الوفد الكبير المرتبطة بالقضية الوطنية التى استطاع الوفد أن يجعل منها محور عمله السياسى ونجح فى أن يوحد صفوف المصريين من خلال شعارات حماسية الهبت مشاعرهم برغم اختلاف انتمائهم الطبقى عامل أساسى لم يتح للوفد فرصة إعداد برنامج ديمقراطى يتناسب والاجماع الكبير الذى حظى به سعد ورفاقه ، ولذا لم تكن قضية البرنامج من بين المسائل المبدئية التى عنيت بها الأحزاب المصرية لدرجة أن حزبين من الأحزاب التى انشقت على الوفد (السعديين والكتلة الوفدية) لم يريا ضرورة لوضع برنامج لهما مكتفين بأن برنامجيهما يتلخصان فى

التمسك بالمبادئ الوفدية التى ساهما فى إرسائها منذ عهد سعد زغلول " .
(محمد صابر (١٩٩٥) ، ص ١٣٥)

وهكذا يتضح لنا أن موضوع البرنامج لم يكن محل اعتبار أو اهتمام من قبل قادة الوفد القديم .

وفى هذا الإطار يقول " محمد السعيد إدريس " : " فى خطاب لسعد زغلول فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ تحدث سعد عن موضوع البرنامج السياسى للوفد الذى أثيرت حوله التساؤلات فى تلك الفترة أوضح قائلا : " يقولون أين برنامجكم ؟ فنقول نحن لسنا بحزب ، وإنما نحن وفد موكل عن الأمة يعبر عن إرادتها فى موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام ، فنحن نسعى لهذه الغاية وحدها ، وإنى أعدكم إن شاء الله عند بلوغها أن أتنحى عن العمل فلا تروننى أعمل ولا تسمعونى أتكلم... أما المسائل الداخلية ، هل يكون التعليم إجباريا ؟ هل يكون مجانا أو بمصاريف ؟ هل يجب فى الأمور الاقتصادية أن تكون هناك فوائد على الدين ؟ ... إلخ ، فهذه أمور اترك الأمر فيها لمن هو أعرف منى بها ، وأما فيما يتعلق بالاستقلال فنحن أمة لا حزب ومن يقول إننا حزب يطالب بالاستقلال يكون مجرما .

ومن الطريف أن قضية وجود الوفد واستمراره قد أثيرت فى أعقاب التوقيع على معاهدة الصداقة والتحالف عام ١٩٣٦ ، فقد كثر الحديث عن دعوى استمرار الوفد طالما أن مهمته قد انتهت بتحقيق الاستقلال وكانت هذه الآثارة من جانب المعارضة بالطبع ، لكن الوفد وعلى لسان زعيمه مصطفى النحاس أعلن أن الوفد هو أمين الأمة وبقائه رهن بتنفيذ المعاهدة وحمايتها وكان من الطبيعى أن يغير الوفد من موقفه بعد ذلك بالنسبة لموضوع البرنامج لكنه لم يفعل وظل هكذا حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢". **(محمد السعيد إدريس ، ص ٨٣)**

إلا أن ذلك لا ينفى كليا وجود بعض المحاولات المتواضعة من قبل قيادة الحزب من أجل وضع مجموعة من الأسس والمبادئ العامة فى شكل برنامج يعبر عن أيديولوجية الحزب وخاصة بعد صدور دستور ١٩٢٣.

وفى هذا الصدد يقول " محمد صابر عرب " : " تعد سنة ١٩٢٣ البداية الحقيقية لاهتمام الأحزاب بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية حيث قبلت غالبية الأحزاب العمل بدستور ١٩٢٣ مما أتاح الفرصة لحزب الوفد لكى يتولى الحكم فى أول انتخابات وفقا لدستور ١٩٢٣ ولذا فقد أتيح له أن يلتقط أنفاسه ولعلها كانت بداية لكى يعيد الحزب صياغة برنامج يتناسب والمتغيرات التى ألمت بالقضية المصرية وقدم سعد زغلول لأول مرة

ما أسماه " بروجرام " الحزب حيث نص فيه على الاهتمام بالتعليم وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية ، واللافت للنظر أن كثيرا من القضايا لم يقدم لها الوفد رؤية تتناسب وأهميتها كقضية الفلاحين مثلا الذين اسهموا بشكل رائع فى ثورة ١٩١٩، إلا أن برنامج الوفد لم يتطرق إلى مشاكلهم ولم يقدم حلا يتناسب وحجم مشاكلهم التى فاقت كل الطبقات الاجتماعية الأخرى ، ولم يعمل الوفد فى ظل الوزارة الشعبية الأولى (١٩٢٤) على إصدار تشريعات تنهض بالفلاحين أو تحميهم من بطش طبقة كبار الملاك وإنما تركت أوضاع الفلاحين رهنا بمشيئة كبار الملاك .

ولعل حرص الوفد على إرضاء طبقة كبار الملاك بحكم تأثيرها فى الريف المصرى قد حال دون إصدار تشريعات تعيد للفلاح المصرى قدرا من إنسانيته التى أهدرت خلال سنوات القهر الطويل .

أما القضايا العمالية فلم تشغل حيزا هاما فى برنامج حكومة الوفد(١٩٢٤) على الرغم من المكانة التى تبوأها العمال منذ ثورة ١٩١٩ التى خرجوا منها أكثر وعيا بقضاياهم القومية والمهنية ، وراحوا يدافعون عن حقوقهم بوسائل تنظيمية كالاتحادات والنقابات ، ثم تطورت حركتهم بتنظيم إضراب فى جميع أنحاء البلاد تميز بالعنف لدرجة أن احتل العمال بعض المصانع مما دفع حكومة الوفد(١٩٢٤) إلى إخلاء المصانع بالقوة ، وقدم زعماء العمال للمحاكمة وقد لفت هذا الحادث نظر الوفد إلى خطورة ترك الحركة النقابية بعيدة عن نفوذه ولذا كان تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال بزعامة عبد الرحمن فهمى فى مارس (١٩٢٤) .

حتى المرأة المصرية لم يعمل الوفد على تبنى قضيتها من خلال برنامجه بما فى ذلك حق النساء فى الانتخابات أو العمل على وضع تشريع يحقق مصالح المرأة ويصون حقوقها بل لم تكن قضية المرأة من بين القضايا التى عنى بها الوفد فى الوقت الذى كانت فيه المرأة المصرية قد قطعت شوطا كبيرا فى ميدان العمل بداية من ثورة ١٩١٩ ومرورا بالمؤسسات الاجتماعية والخيرية التى لعبت فيها المرأة دورا هاما فى العشرينيات والثلاثينيات مثل " المرأة الجديدة " و " مبرة محمد على " و " تحسين الصحة " إضافة إلى العديد من العيادات والمستشفيات والمدارس وملاجئ الأيتام فى شتى أنحاء البلاد .

وعموما فان الوفد لم يعمل على وضع سياسة اجتماعية تعبر عن مطالب الطبقات الاجتماعية المختلفة بما يتناسب والمتغيرات التى أحدثتها ثورة ١٩١٩ ولا يمكن للحكومة أن تمثل كل طبقات المجتمع إلا إذا

وضعت فى أولويات برامجها إعادة التوازن فى الخريطة الاجتماعيــة بمــا يحقق المصلحة لكل المجتمع.

واذا كانت حكومات الوفد المتعاقبة قد بدأت تدرك بشكل ملحوظ العلاقة بين الظروف الاجتماعية وحركة التنمية الاقتصادية ، ومن ثم بدأ الخطـاب السياسى للوفد يتسم بقدر من الموضوعية في محاولة جادة لصياغة برنــامج اجتماعى واقتصادى يتناسب وتطلع الشعب المصرى الى الوفد ، إلا أن اقدام الملك فاروق على العبث بالدستور وإقالة الحكومات الوفدية كلما اتيحت لــه الفرصة كان فى مقدمة الأسباب التى أعاقت البرنامج الاقتصادى الاجتماعى للوفد .

(محمد صابر عرب ، تحرير رووف عباس حامد (١٩٩٥)، ص ص ٥٣١ - ١٦٢)

وبناء على ما تقدم يمكــن القــول بــأن التطــور التــاريخى للتوجــه الأيديولوجى الليبرالي متمثلا فى حزب الوفد انقسم الى مرحلتين :

المرحلة الأولى: خاصة بالوفد القديم والذى نشأ فى أعقاب الحرب العالميــة الأولى وخاصة في عام ١٩١٨ وكان ارتباط ظهور الوفد القديــم بالمســألة الوطنية عاملا أساسيا فى عدم تحديد المحاور الرئيسية للأيديولوجية الوفــد وخاصة المعبر عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى ينبغى التعبــير عنها في شكل برنامج حزبي يوضع موضع التنفيــذ ويكــون فــي صــالح الجماهير بصفة عامة . إلا أن ما حدث كــان عكـس ذلـك لان الـهدف الأساسى الذى كان يشغل بال قيادة الوفد القديم وحتــى قبيــل عــام ١٩٥٢ والذى تم التعبير عنه في قانون الوفد الصادر عام ١٩١٨ قد انطوى علــى عنصرين أساسيين للأيديولوجية الوفدية في تلك الفترة :

أولا: السعى من أجل الاستقلال ، وثانيا : النجاح فــي توحيــد إرادة الجماهير المصرية باعتبارها الدعامة الأساسية لسلطة الوفد الــذى أعتــبر نفسه الممثل الوحيد للأمة ، وكما سبق وأشرنا فإن سعد زغلول كان يــردد أنه زعيم للامة وليس زعيم لحزب سياسى وإن كانت الانتخابات البرلمانيــة الأولى لعام ١٩٢٤ أوضحت عكس ذلك كما أوضحت زيف ادعاء الوفد بأنه يمثل كل المجتمع ، لان الوفد كان بمثابة تجمــع انصــهرت فيــه مختلــف عناصر المجتمع من الطبقتين العليا والوسطى ، ولم يكــن لطبقــة العمــال والفلاحين أى وجود في بنية الوفد.

وقد حاولت حكومات الوفد المتعاقبة الاهتمــام بسياســات الإصــلاح الاجتماعى ومحاولة وضع برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية إلا أنــه كان دائما برنامجا ضعيفا ولا يعبر عن مصالح أغلبية المجتمع ، ومن ثم فقد كانت أول خطوة قام بها جمال عبد الناصر بعد ثورة يوليــو ١٩٥٢ إلغــاء

الاحزاب السياسية وعلى رأسها حزب الوفد ، لاسيما وأن هــذه الاحــزاب كانت بمثابة معوق لتنفيذ سياسات الثورة وخاصـــة فيمـا يتعلـق بتحقيـق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتى رأى جمال عبد النـاصر أنــها لــن تتحقق إلا من خلال مجموعة من التغيرات كــان مــن أبرزهـا سياسـات الإصلاح الزراعى وإعادة تقسيم الأراضى الزراعية على الفقراء والمعدميـن من فلاحى مصر ، وبالطبع مثل هذه السياسات كانت تتناقض مـع أهـداف حزب الوفد وسياسته الإصلاحية التى كان يرى دائما ويؤكد أنها ينبغـــى أن تتم بعيد عن المساس بممتلكات البرجوازية المصرية، ومن ثم فقــد اختفــى الوفد من على المسرح السياسى طوال عهد عبد الناصر .

المرحلة الثانية : ترتبط بالوفد الجديد الذى جرت عدة محــاولات لإعادتــه للحياة السياسية مرة أخرى.

ويقول " ماريوس ديب " : " ان أول محاولة من جانب الوفد لمعـــاودة الظهور كانت عام ١٩٧٨ وكان قد قضى عليها فى مهدها على يد الســادات الذى كان يخشى الشعبية الجماهيرية المفاجئة لحزب الوفد الجديـد ، وبنــاء على ذلك قرر زعماء حزب الوفد الجديد عندئذ تجميـد أو وقـف حزبــهم السياسى ونجح السادات أيضا فى يونيو ١٩٧٨ فـى حرمـان الشـخصيات القيادية فى حزب الوفد الجديد التى كانت نشطة سياسيا فى فترة ماقبل عـــام ١٩٥٢ من حقوقها السياسية ". **(ماريوس كامل ديب (١٩٨٧) ، ص ٢٨٠)**

وبعد وفاة الرئيس السادات فى أكتوبر عــام ١٩٨١ وتولــى الرئيـس مبارك السلطة تغيرت الحياة السياسية في مصر ، وقد تــم الإفـراج عــن زعماء الوفد مع غيرهم من الذين تم اعتقالهم فى حركــة ٣ ســبتمبر عــام ١٩٨١ ، وصدر حكم قضائى لصالح حزب الوفد بممارسة نشاطه السياسى.

وفى هذا الإطار يقول " عصام فوزى" ":" بصعود مبارك الــذى أبـدى مرونة عقلانية أكثر كثيرا من سلفه عاود الوفد من جديد محاولتــه لإقنــاع النظام بأهمية توسيع نطاق اللعبة الديمقراطية لتستوعب حزبا كبيرا يتــداول السلطة مع الحزب الوطنى وكانت ثمة إشارات واضحة لذلــك فــى خطــة " فؤاد سراج الدين "التى ألقاها فى الاحتفال بذكرى سعد زغلول ومصطفــى النحاس فى ٢٣ أغسطس ١٩٨٣ ، ذلك الاحتفال الذى كان إعلانا عن عـودة الحزب وفى هذا السياق جاءت الخطبة مليئة بعبارات الغزل لنظام " مبـارك" وجديته وطهارته وانتهت بمطالبته بأن يظل كرئيس للجمهورية بعيـدا عــن التدخل لصالح أى من الحزبين وتركهما يحلان مشاكلهما فى سلام.

وبالفعل كان هناك قدر أكبر من المرونة أبداها " مبارك " فى التعامل مع حزب الوفد الجديد بعد أن عاد للساحة السياسية بحكم قضائى ، وأيضا بعد أن صدر حكم آخر برفع العزل السياسى عن إبراهيم فرج وفؤاد سراج الدين فى فبراير ١٩٨٤ ، لكن ذلك لم يكن يعنى اقتناع مبارك بفكرة الحزبين الكبيرين ، فظلت تلك الفكرة مرهونة بمناورات الوفد وقدرته على توسيع جماهيريته بحيث يجبر الحكم على قبولها .

وفى هذا الإطار يمكن فهم الأسباب وراء سعى الوفد إلى إجهاض كل التحالفات التى أقامها مع أحزاب المعارضة الآخرى ، فلم يكن يستهدف من وراء تلك التحالفات سوى الضغط على الحكم واستيعاب جماهير الأحزاب لخلق وهم باتساع نفوذه الجماهيرى ، وبمجرد أن يتحقق الهدف من وراء ذلك يدخل الوفد المعارك الحاسمة منفردا كى يكسب منفردا .

وليس هناك ما يمنع ان يجرب بعض التحالفات الطويلة نوعا مع قوى هو فى حاجة ملحة إليها ، بالضبط كما حدث فى انتخابات ١٩٨٤ ، أول انتخابات يخوضها الحزب فى ظل شروط القائمة النسبية .

فلم يكن للوفد أن يغامر بسمعته ويوضع تحت احتمالات المكسب والخسارة ، وهناك قوة صاعدة ذات نفوذ جماهيرى عارم ولكنها فى أمس الحاجة إلى غطاء شرعى يسمح لها بدخول الساحة الانتخابية والصعود إلى المجلس التشريعى ، فكان اللقاء بين الوفد والإخوان المسلمين الذى نرى أنه لم يكن شاذا تماما فوفد ١٩٨٤ ليس هو قطعا وفد الثلاثينيات والأربعينيات أى ذلك الحزب الليبرالي الذى يمثل بليبراليته وعلمانيته الطرف النقيض لثيوقراطية الإخوان المسلمين ، أما من لم يستطع استيعاب تلك الحقبة فعليه أن يرحل وهذا ما فعله كل من إبراهيم طلعت ود. فرج فوده و د. لويس عوض و د. محمد أنيس الذين لم تنسجم مبادئهم الليبرالية الأكثر أصالة مع النزوع العملى والبراجماتى لدى سراج الدين فأثروا الانسحاب .

ولم يكن صعبا على الحزب أن يتخلص من آثار ذلك التحالف بعد أن حقق غرضه ووصل إلى البرلمان وخاصة بعد أن راقب رجاله سير المعركة جيدا وأدركوا بل تيقنوا من إمكان دخول المعارك الانتخابية التالية بمفردهم دون عون من أحد ، فالعائلات الوفدية التقليدية أثبتت قدرتها على إدارة الانتخابات بنجاح كما كانت تفعل قديما ، والقوة الاقتصادية للقاعدة الاجتماعية للوفد لم تعد محل شك وأجهزة الدعاية وخاصة الجريدة تمتلك إمكانيات فنية عالية أثبتت قدرتها على استقطاب الناخبين ، إذن فما الحاجة إلى تحالفات قد تقطع شعرة معاوية التى حرص الحزب على مدها مع مؤسسة الرئاسة ".(**عصام فوزى – تحرير احمد عبد الله(١٩٩٠)،ص ص ٧-٩٨)**

ومن المعروف وكما سبق وأشرنا أن الوفد قد تحالف مع الإخوان المسلمين فى عام ١٩٨٤ ولما كانت انتخابات هذا العام مشكوكا فى صحتها فقد صدر قرار رئيس الجمهورية حسنى مبارك بحل مجلس الشعب ، ولما كان الوفد قد اطمأن أثناء الانتخابات من قدرته على المنافسة بمفرده فقد كان ذلك من الأسباب الرئيسية التى دعت الوفد إلى فض التحالف مع الإخوان وقرر الوفد عدم الاشتراك مع أى حزب من أحزاب المعارضة وقد ظهر ذلك بوضوح فى انتخابات عام ١٩٨٧ وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على المحاور الأساسية للبرنامج الذى تقدم به الوفد . ذلك أن البرنامج الذى قدم فى عام ١٩٨٤ قد روعى فيه قيمة التحالف مع الإخوان ومن ثم كانت قضايا الشريعة الإسلامية من أهم القضايا التى تصدرت البرنامج بعد قضية الحريات لكن الوضع اختلف فى عام ١٩٨٧ .

والجدير بالذكر أن رغبة الوفد فى عدم التحالف مع أى من الأحزاب المعارضة لا يلغى إمكانية وجود نضالات مشتركة وإن تمت بطرق غير مباشرة مثل اهتمام الأحزاب جميعها بقضية الحرية والديمقراطية والمطالبة بها .

ويؤكد ذلك " عصام فوزى ": بقوله " إن أى نجاح يتحقق فى قضية الديمقراطية سيكون فيه مكسب للوفد أولا وأخيرا إذ يقربه من مقاعد الحكم سواء كان تعديل الدستور أو تعديل قوانين الانتخابات أو إنهاء العمل بقوانين الطوارئ فكل تلك القوانين فى نظر القائمين على الحزب تخلق مناخا سياسيا غير مستقر يهز ثقة المستثمرين الكبار ، أى يهز مصالح القاعدة الاجتماعية للحزب ، كما أن من حق بقية القوى السياسية ان تضمن تلك المطالب مضامين اجتماعية مغايرة لما يستهدفه الوفد ، حتى ولو كانت تلك المضامين راديكالية تنشد حق الجماهير الفقيرة فى التعبير عن مصالحها وتكوين أحزابها فالوفد يؤمن بأن الصراع المعلن أفضل كثيرا من ذلك المستتر " . **(عصام فوزى ، مرجع سابق ، ص ٩٨)**

وقبل أن نشير إلى المحاور الرئيسية لبرنامج الوفد الجديد ينبغى أن نلقى الضوء على البنية الاجتماعية للوفد الجديد .

ويقسم " ماريوس كامل " بنية الوفد الجديدة إلى ثلاث فئات أساسية على النحو التالى :

أولا : هناك الوفديون القدامى ، أولئك الذين ينتمون إلى عائلات وفدية قديمة، ومن نماذج هذه الفئة نجد فؤاد سراج الدين وعائلته وأيضا إبراهيم فرج وآخرون .

ثانيا : هناك أبناء الأعيان الذين كانوا إما مستقلين أو منتمين لأحزاب سياسية أخرى فى العهد الملكى ، ووجدوا فى حزب الوفد الجديدة أداة لمشاركتهم السياسية ومن نماذج هذه الفئة رجل القانون البارز الدكتور. وحيد رأفت و الدكتور. إبراهيم دسوقى .

ثالثا : أما الفئة الثالثة فتمثل الجيل الجديد من الوفديين الذين انضموا للحزب بسبب برنامجه السياسى والاقتصادى الذى من شأنه إذا ما وضع موضع التنفيذ أن يخدم مصالح جماعات عديدة ، مثل المحامين وغيرهم من المهنيين ورجال الأعمال والمقاولين والتجار ، والنماذج عديدة لهذه الفئة مثل عبد الحميد حشيش والدكتور. نعمان جمعة ومصطفى شردى و كرم زيدان واحمد طايع .

وربما كان ممكنا للمرء القول بأن هذه الجماعات تمثل أساسا المصالح الطبقية التى جسدها حزب الوفد الجديد منذ بدايته " .

(ماريوس كامل ديب (١٩٨٧) ، ص ص ٢٨٣-٢٨٤)

ولقد أشرنا فى بداية حديثنا عن ظهور الوفد الجديد إلى انه نظرا للظروف السياسية التى شهدتها البلاد وخاصة فيما يتعلق بقوانين الانتخابات ، فقد لجأ الوفد إلى التحالف مع الإخوان المسلمين مستغلا الشعبية الواسعة النطاق للإخوان فى تحقيق بعض المكاسب ، وقد كان لهذا التحالف تأثير واضح على برنامج الوفد عام ١٩٨٤ .

أما فى عام ١٩٨٧ حينما انفصل الوفد عن الإخوان ، فقد كان لهذا الآنفصال أو التحول أثرا كبيرا على ترتيب ووزن القضايا التى ركز عليها الحزب فى حملته الانتخابية لعام ١٩٨٧ ، والسنوات التى تلت ذلك حتى نهاية التسعينيات ، فقد كانت الأولوية معقودة على قضيتين أساسيتين هما : قضية الحريات العامة والهجوم على الحزب الوطنى والتشهير بسياساته .

وجاء ترتيب القضايا فى برنامج الوفد الجديد على النحو التالى :

أولا : الحريات العامة .
ثانيا : قضية الموقف من الحزب الوطنى .
ثالثا : قضايا الفساد .
رابعا : القضايا الاقتصادية .
خامسا : قضية الشريعة الإسلامية .
سادسا : قضايا السياسة الخارجية .

(برنامج الوفد لأعوام ١٩٨٧، ١٩٩٦،١٩٩٨)

أولا : الحريات العامة :

كان لتلك القضية ، قضية الحريات العامة الأولوية فى الحملة الانتخابية للوفد حيث قامت صحيفته بإفراد العديد من التحقيقات والمقالات الصحفية واستطلاعات الرأى لتأكيد موقف الحزب كما احتلت نفس القضية مكانة بارزة فى خطب رؤساء الحزب خلال الفترات المتعاقبة .

ففى مؤتمر الاسكندرية ١٩٨٧/٣/٣١ أكد " سراج الدين " فى (عصام فوزى) ضرورة تعديل الدستور وأن الدستور الذى يطلبه الشعب ويجب أن تضعه جمعية تأسيسية يشتمل على المبادئ الأساسية التالية:

١- طريقة اختيار رئيس الجمهورية ونائبه بالآنتخاب العام المباشر من بين المرشحين .
٢- التأكيد على المسئولية السياسية الوزارية الكاملة وليست المسئولية الوزارية الصورية .
٣- منح مجلس الشعب سلطة كاملة فى شأن الميزانية العامة للدولة وإدخال ما يراه من تعديلات عليها .
٤- عدم الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل فى الحكومة والقطاع العام .
٥- عدم جواز تشكيل محاكم استثنائية لمحاكمة المواطنين ولا ولاية للمحاكم العسكرية إلا على العسكريين .
٦- وجوب تخلى رئيس الجمهورية ونائبه عن عضوية رئاسة الأحزاب السياسية أثناء توليهما لمنصبهما .
٧- احترام حقوق الآنسان وحريته الأساسية وعقيدته الدينية .
٨- إطلاق حق تكوين الأحزاب دون قيد أو شرط .
٩- إطلاق حق إصدار الصحف .
١٠- حرية الانتخابات ونزاهتها ومعاقبة كل من يتعدى أو يشارك فى الاعتداء على حرية الانتخابات أو يتدخل فى تزييف إرادة الناخبين بالأشغال الشاقة على ألا تسقط الجريمة بالتقادم .

(عصام فوزى ، برنامج الوفد(١٩٩٠) ، ص ص ١٠١-١٠٤)

وقد كانت هذه المطالب التى تشكل ابرز محاور الأيديولوجية الليبرالية الوفدية انعكاسا لرؤية رؤساء الوفد للواقع الاجتماعى .

ففى الخطاب السياسى الذى ألقاه " فؤاد سراج الدين " أمام قيادات الوفد بالإسكندرية عام ١٩٩٦ أعلن أنه " غير صحيح أننا نعيش أزهى عصور الديمقراطية والواقع أننا نعيش على هامش الديمقراطية . إن مصر تعيش فى

حكم شمولى فردى فى ظل دستور ٧١، ولن نيأس من المطالبة بالديمقراطية والإصلاح السياسى الدستورى .

والوفد يستطيع إصلاح الأحوال الاقتصادية والسياسية ، أما الحالة الأخلاقية فهى الشئ الوحيد الصعب والذى يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين ".

(زكريا فكرى - رزق الطرابيشى ، الوفد ١٩٩٦/١٢/١٩، ص ٣)

هذا وقد أكد " يس سراج الدين " فى رده على بيان الحكومة الصادر فى عام ١٩٩٨ أن " الإصلاح السياسى أساس كل إصلاح لأنه يعنى احترام الإرادة الشعبية من خلال انتخابات نزيهة حرة بدون قانون الطوارئ الذى فرض على البلاد منذ ١٦عاماً ، كما يعنى إلغاء القوانين الاستثنائية التى قيدت الأحزاب والنقابات ، كما قيدت حرية الأفراد ، ويجب تعديل الدستور الحالى الذى يقيد سلطة مجلس الشعب فى مراقبة الميزانية وسحب الثقة من الحكومة " .

(محمود أغلاب -جهاد عبد المنعم ،الوفد ١٩٩٨/٣/١٢،ص٤)

ثانياً : قضية الموقف من الحزب الوطنى :

يقول " عصام فوزى " : " كان الوفد ينظر للحزب الوطنى باعتباره غاصباً للسلطة كامتداد لسلطة يوليو أو حكم العسكر ومن الطبيعى إذن أن يكون الوفد أكثر أحقية بالسلطة منه باعتباره حزب الأمة أو الممثل الكلاسيكى للرأسمالية المصرية والأدرى بمصالحها ، ومن هنا كان هجوم الوفد على الحزب الوطنى قضية مثارة دائماً ، وفى سياق ذلك أكدت صحيفة الوفد على مسئولية الحزب الوطنى ومرشحيه عن استيراد الأغذية الفاسدة وارتفاع الأسعار والأزمات المعيشية ، وإذا كانت صحيفة الوفد قد لعبت دوراً هاماً فى التشهير بسياسات الحزب الوطنى فإن رئيس الحزب قد حرص فى المواجهات المباشرة مع الجماهير فى المؤتمرات على أن يعلن أنه لا يوجه نقده إلى مبارك باعتباره رئيساً للجمهورية وإنما يدعوه للتخلى عن موقعه كرئيس للحزب الوطنى باعتباره رئيساً لكل المصريين وليس لحزب واحد " (عصام فوزى ، (١٩٩٠)، ص ص ١٠١-١٠٤)

ثالثاً : قضايا الفساد :

أشار "يس سراج الدين " أثناء إلقاء بيان الوفد أمام مجلس الشعب عام ١٩٩٨ إلى " أن ما تحيله الحكومة من قضايا الفساد إلى النيابة العامة لا يزيد على نقطة فى محيط من حجم الفساد الذى ينخر فى الجهاز الإدارى وأكد أن الروتين والبيروقراطية يساعدان على استفحال الفساد وفتح مجالات الرشوة واستغلال النفوذ ، كما ان تقييد سلطات الجهاز المركزى للمحاسبات

والرقابة الإدارية يشجع على الفساد ، وحذر من طغيان موجة الفساد حتى الإدارة العليا ، وتسلله إلى سوق المال والبنوك وتخصيص الأراضي مما يؤدى إلى اهتزاز الثقة وتردد المستثمرين وانصرافهم إلى الاستثمارات الطفيلية غير الجادة ، وأشار إلى فساد بعض البنوك وارتكاب مخالفات جسيمة تتعلق بعدم الحصول على ضمانات كافية مقابل القروض وكذلك تمييز ومجاملة بعض العملاء ، وقال إن رجال الأعمال يجب أن يعملوا لصالح الوطن ويتفادوا الإغراق وتهديد الاقتصاد القومي وأن تكون المنافسة بينهم شريفة كما قال الرئيس مبارك " .

(محمود غلاب – جهاد عبد المنعم ، الوفد ١٩٩٨/٣/١٢ ، ص٤)

رابعاً : القضايا الاقتصادية :

يقول " عصام فوزى " : " لم يغير حزب الوفد من موقفه من القضايا الاقتصادية إذ استمر يدعو على صفحات جريدته وفى مؤتمراته الانتخابية وملصقاته إلى توسع الحرية الممنوحة للقطاع الخاص وتأييد الانفتاح والاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية ، وتخفيض النفقات الحكومية فى القطاع العام . ويقدم الحزب حلولاً للمشكلات الاقتصادية تقوم بشكل أساسى على منح القطاع الخاص دوراً أكبر فى إدارة الشئون الاقتصادية ومن ثم يجب تشجيعه وإزالة العوائق التى تعترض سبيله "

(عصام فوزى (١٩٩٠) ص ص ١٠١-١٠٤)

هذا وقد أكد " يس سراج الدين " أثناء إلقاء بيان الوفد أمام مجلس الشعب عام ١٩٩٨ : " أن التحول نحو الاقتصاد الحر يتطلب إصلاحاً إدارياً عاجلاً لأن الإصلاح التشريعى وحده لا يكفى ولابد من رفع كل العقبات أمام الاستثمار ولابد من الشفافية واستكمال البنية الأساسية " .

(محمود غلاب – جهاد عبد المنعم ، الوفد ، ١٩٩٨/٣/١٢.ص ٤)

خامساً : قضية الشريعة الإسلامية :

يقول " عصام فوزى " : " تراجع موقع قضية الشريعة الإسلامية فى قائمة الوفد لانتخابات ١٩٨٧ وما تلا ذلك عما كانت عليه فى انتخابات ١٩٨٤ ، وكان ذلك انعكاسا واضحاً لفض تحالف الوفد والإخوان .

لقد كانت الشئون الدينية تحتل الموقع الثانى فى ترتيب قضايا البرنامج الانتخابى لحزب الوفد عام ١٩٨٤ ، لكن الملاحظ أن الوفد قد عدل موقفه بمجرد انتهاء التحالف فى ١٩٨٧ حيث عاد ليؤكد على شعار " الدين لله والوطن للجميع " باعتباره الضامن للوحدة الوطنية ، وكما عاد ليخاطب

الأقباط المصريين الذين كانوا دائما أحد مرتكزاته الهامة لموقفه الليبرالي منهم ، لكن لم يكن من الممكن التراجع الصريح عن مطلبه السابق بتطبيق الشريعة الإسلامية وإنما تغيرت نبرة الخطاب حيث أكد على أن الوفد لا يعارض تطبيق الشريعة الإسلامية وأنه يؤمن بأن الشريعة مصدر للتشريع (وليست المصدر الأساسى كما كان يطرح فى عام ١٩٨٤) .

سادساً : قضايا السياسة الخارجية :

كانت السياسة الخارجية فى ذيل القضايا التى اهتم حزب الوفد بإبرازها سواء فى صحيفته أو مؤتمراته أو ملصقاته . وإذا ما أثيرت فإنها تثار ضمن ما تضمنه برنامج ١٩٨٤ الذى نص على أن كامب ديفيد قد أصبحت منعدمة من أساسها وغير ذات موضوع ، وإلى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وأنه لا يجوز لإسرائيل أن تطالب مصر بتنفيذ التزاماتها فى معاهدة السلام ، بينما هى لا تخدم التزاماتها فيها وعادةً ما كان يشار إلى ضرورة عودة العلاقات المصرية العربية والالتزام بسياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابى كما كانت دعاية الوفد فى هذه القضايا تركز على العلاقات المصرية السودانية وضرورة التكامل .

(عصام فوزى (١٩٩٠) ص ص ١٠١-١٠٤)

وبناء على ما تقدم يمكننا القول بأن القاعدة الاجتماعية لأى حزب من الأحزاب السياسية هى المسئولة عن طبيعة الأيديولوجية التى يتبناها هذا الحزب ، ومن ثم تحدد طريقة عمله وتنظيمه وكذلك رؤيته للواقع الاجتماعى بكل ما يتضمنه من جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية. والجدير بالذكر أن عدداً غير قليل من الأحزاب تعمل لصالح جماعات وفئات معينة أو على الأقل تمثلها . وقد كان حزب الوفد نموذجاً لذلك ففى بداية ظهوره دافع عن حقوق كبار الملاك من الزراعيين وكذلك الرأسماليين الصناعيين ولم يقدم الحزب على اتخاذ أية سياسات من شأنها الاقتراب بالضرر من مصالح هؤلاء ، وكانت كل الإجراءات التى يتخذها الحزب دفاعا عن مصالح هؤلاء الرأسماليين ، ومن ثم فقد خلت سياسات الحزب من الاهتمام بباقي شرائح وفئات المجتمع وخاصة من العمال والفلاحين.

ولم يختلف الوفد الجديد عن الوفد القديم لا في طبيعة الانتماءات الاجتماعية ولا في الأهداف العامة للحزب والتي تؤكد دائما علي الليبرالية في كل المستويات السياسية وكذلك الاقتصادية . وقد برزت الأخيرة بصورة واضحة في حرص قادة حزب الوفد علي تدعيم دور القطاع الخاص في التنمية ، فضلا عن الموافقة علي برنامج الخصخصة.

خلاصة القول :

لقد ركزت أهم المحاور الرئيسية للأيديولوجية الليبرالية في مصر ممثلة في حزب الوفد في:

١-التأكيد علي أهمية الحريات العامة (حرية الانتخاب وضمان نزاهة هذه العملية وضمان معاقبة كل من يتعدى على هذه النزاهة - حرية العقيدة - حرية القضاء - حرية السلطة التشريعية - حرية تكوين الأحزاب وإطلاق حرية هذه الأحزاب فى إصدار الصحف - إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات مثل قانون الطوارئ) .

٢-الموافقة على برنامج الخصخصة ، وتأييد الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية فى الاستثمارات الداخلية .

٣-التأكيد على دعم الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط باعتبارهما عنصرى الأمة

٤-التأكيد على دور مصر الريادى فى الوطن العربى .

٥-مواجهة قضايا الفساد .

وعلى ضوء تلك المحاور الرئيسية للأيديولوجية الليبرالية، نسعى فى هذه الصفحات التالية للتعرف على كيفية معالجة صحيفة " الوفد " الناطقة بلسان حزب الوفد ، والتى تُعد من أبرز التطبيقات العملية للأيديولوجية الليبرالية لظاهرة الفساد من حيث الرؤية والعوامل والآثار وأساليب المواجهة وأخيراً صورة النظام السياسى فى المجتمع كما تعكسها الصحيفة ، وهل كانت هذه المعالجة انعكاسا للأيديولوجية الليبرالية أم تناقضت معها ؟

ثانياً : معالجة صحيفة الوفد لظاهرة الفساد :

تناولت صحيفة الوفد ظاهرة الفساد المؤسسى فى مصر فى القطاعات التالية [فساد الوزراء - فساد أعضاء البرلمان - فساد مديرى الشركات والبنوك - وفساد رجال الأعمال] من خلال ٥٤ وحدة شملت (٢٦تحقيقا و٢٨ مقالا) .

وفيما يلى نعرض لنتائج تحليل المضمون الخاصة بمعالجة صحيفة الوفد لظاهرة الفساد .

(١) رؤية صحيفة الوفد لظاهرة الفساد :

اتضحت رؤية صحيفة الوفد للفساد والتى تشمل الفئات الثلاث التالية :

١-١ تعريف الصحيفة للفساد .

١-٢ تفسير الفساد

١-٣ موقف الحكومة من الفساد .

من خلال ثلاث مقالات وثمانية تحقيقات وفيما يلى نشير لذلك.

١-١ تعريف صحيفة الوفد للفساد :

عرفت صحيفة الوفد الفساد كما سيتضح بأسلوب يجمع بين اتجاه الوظيفة العامة واتجاه المصلحة العامة فى تعريف الفساد . وقد ورد ذكر تعريف الفساد فى صحيفة الوفد مرة واحدة فى أحد المقالات وجاء نص التعريف على النحو التالى . " الفساد هو قيام بعض الأشخاص بالقفز فوق كل اللوائح والقوانين والتشريعات مما مكنهم من إضاعة حق الدولة فى الملايين والمليارات وذلك بمساعدة البعض من الذين استغلوا مواقعهم الوظيفية الحكومية أسوأ استغلال لتسهيل عمليات التربح السريع ، مما أدى إلى تحولهم إلى معاول هدم بدون النظر إلى العواقب أو الخسارة التى يتحملها المجتمع وإلى أى مدى يطاح بمصالح وطنية فى هذه الظروف التى تحتاج أن يؤدى الجميع فيها ما عليهم من واجبات بل ومن المستوجب الإفاضة فى العطاء " (صحيفة الوفد ،١٩٩٤/١/٢٠، ص٧)

١-٢ تفسير الفساد :

أشارت صحيفة الوفد إلى الفساد باعتباره ظاهرة اجتماعية ، تضرب بجذورها فى كافة المجالات داخل المجتمع المصرى وأن لهذه الظاهرة بُعدا تاريخيا .

وقد اتضح هذا المعنى من خلال مقالين وثلاثة تحقيقات .

وفى هذا الإطار يقول " محمد عصفور " : " الفساد ليس وليد العصر الراهن وإنما هو ظاهرة تاريخية تعمقت أبعادها وتجددت ملامحها فى العصر الحديث ولاسيما منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ثم برزت فى عهد السادات الذى يمكن أن يقال عنه إنه كان مؤسسة للفساد والإفساد ، وقد مارس السادات نفسه وأفراد أسرته الفساد فأخذوا يعيثون فى الأرض فساداً واهمين أن مصر ضيعة تركها لهم آباؤهم وهم لها وارثون" .
(محمد عصفور ، الوفد ، ١٩٨٧/١٠/٢٩ ، ص٧)

وإذا كان الرئيس مبارك يردد دائماً وكذلك كبار المسئولين أن الفساد ظاهرة عالمية ، وليس فى مصر وحدها ، فيجب الإشارة وكما يقول " عبد الستار الطويلة " : " إلى أن الفساد موجود بشكل محدود على نطاق القمة فى أكثر البلاد عراقة فى الديمقراطية . ففى اليابان وفى بريطانيا وفى الولايات المتحدة الأمريكية يكشف من حين لآخر عن قضايا فساد تورط فيها مسئولون كبار ورجال أعمال أغنياء جداً . فقد تم الكشف عن فساد مارسه رئيس وزراء اليابان ووزراء بريطانيون وولى عهد هولندا ونائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية . لذلك لا يثير الدهشة أن يوجد فى مصر أو فى أى بلد آخر قضايا فساد تتناول حتى بعض كبار المسئولين خصوصاً إذا كان يكشف عنها النقاب ، إذ معنى ذلك الكشف هو الاتجاه الحقيقى نحو محاربة الفساد . لكن المواطن الأمريكى أو الإنجليزى أو اليابانى أو الفرنسى لا يشاهد يومياً أو كل ساعة ممارسة علنية للفساد تدخل فى صميم حياته اليومية وتخترق عظامه حتى النخاع " .

(عبد الستار طويلة ،الفساد فى مصر ليس ظاهرة محدودة،الوفد،١٩٩٥/٥/٩،ص٥)

إن صحيفة الوفد تحاول الإشارة إلى أن وجود الفساد كظاهرة عالمية أمر لا يمكن إنكاره وقد لا يشكل الفساد خطورة فى بعض المجتمعات ، إذا ما عوقب المنحرفون وهنا يتم حصر الفساد وتقليصه إلى أدنى مستوياته ، وهذا ما يحدث فى الدول الديمقراطية لكن الفساد فى مصر أصبح بمثابة أسلوب حياة يتعامل معه المواطن المصرى وكأنه أمر طبيعى .

وعلى سبيل المثال يقول " سيد عبد العاطى " : " أنه بعشرة أو بعشرين جنيها يمكنك أن تبعث الموتى من القبور، وتميت أحياء وتشترى وتبيع فى أملاك الغير . وبنفس المبلغ يمكنك أن تهرب من التجنيد أو أن تغلق ملف جرائمك إلى الأبد ، وبنفس القيمة يمكنك إعدام ميت أو خلق شخص آخر ليس له وجود ، أو تسجيل ابنك الذى هو من صلبك على البطاقة العائلية لشقيقك أو أحد جيرانك ، أما إذا كنت إرهابيا مطلوبا إعدامه فيمكنك بهذا المبلغ الضئيل استخراج شهادة ميلاد جديدة تحمل اسم شخص آخر لتتمكن من الهروب خارج البلاد ، ويستخدم تجار المخدرات والقتلة شهادات الوفاة(*) المزورة لغلق ملفاتهم الإجرامية " .

(سيد عبد العاطى – تزوير الموت بالفلوس،الوفد ، ١٩٩٨/١/٢٢،ص٣)

(*) استخرجت صحيفة الوفد تصريحاً بدفن وكيل وزارة الصحة د. محمد على حسين شمة، كما استخرجت له أيضاً شهادة وفاة رغم أنه مازال على قيد الحياة يمارس عمله حتى لحظة نشر تحقيق سيد عبد العاطى وكانت هذه محاولة عملية من صحيفة الوفد للبرهنة على سهولة عملة التزوير . (المصدر : صحيفة الوفد ١٩٩٨/١/٢٢، ص ٣)

ولقد انتقل المفسدون من العبث بعالم الأحياء إلى العبث بعالم الأموات فمثلاً من المعروف أن الطب الشرعى يمثل حلقة رئيسية ومكملة لسير العدالة ، فإذا كان تقرير الطبيب الشرعى خطأ سيكون الحكم الذى يصدره القاضى مستنداً إلى هذا التقرير بكل آسف خطأ أيضاً .

وفى هذا الإطار يقول " أسامة هيكل " : " لقد وصلت أيدى العابثين والمجرمين بالفعل إلى الطب الشرعى . ولقد بلغ الفساد فى مشرحة زينهم مداه فالجثث تتبدل والعينات تفسد بفعل فاعل والأدلة الجنائية فى القضايا تضيع ، وهناك جثث غير مطلوب تشريحها تتمزق بالمشرط بدلاً من جثة أخرى مطلوب تشريحها ، والأخطر من هذا الفساد تستر المسئولين عليه . ان ما يحدث داخل المشرحة أمر واقع وثابت فى مستندات رسمية حررها الأطباء الشرعيون أنفسهم ، فقد اكتشف الشرفاء منهم هذا العبث ورفعوا به مذكرات للمستويات الأعلى ولكنها آثرت الصمت والسلامة ".

(أسامة هيكل ، مشرحة زينهم دولة داخل دولة ، الوفد، ١٩٩٨/٢/٥ ،ص٣)

إذن ليست المشكلة فى وجود الفساد ولكن المشكلة الحقيقية فى الكيفية التى تتعامل بها الحكومات مع الفساد أيا كانت مستوياته ونطاقه .

١-٣ موقف الحكومة من الفساد :

أما عن موقف الحكومة من الفساد فقد أشارت صحيفة الوفد من خلال تحليل مضمون بعض ما ورد من تحقيقات إلى أن الفساد مسئولية الدولة ، وأن الحكومة تتستر عليه ، ومظاهر هذا التستر هى :

- التساهل مع بعض الأفراد من ذوى النفوذ .
- عدم معاقبة المنحرفين وتقديمهم للعدالة .
- التلاعب بالقوانين والتشريعات لصالح فئة معينة .
- وضع العقبات أمام نشر تقارير الفساد .

وقد عبرت صحيفة الوفد عن ذلك من خلال ستة تحقيقات نشير لبعض ما ورد فيها على النحو التالى :

يقول " سيد عبد العاطى " : " إن العالم يحاكم الفساد-مهما كان موقعه ويقدم المتورطين للمحاكمة ، ولكن حكوماتنا تتستر على الفساد وتحميه والدليل أنه فى السويد قررت السلطات القضائية إجراء تحقيق قضائى مع "مونا ساهلين" نائبة رئيس الوزراء لارتكابها مخالفات مالية وكانت " مونا " قد استخدمت البطاقة الائتمانية الممنوحة بحكم موقعها الحكومى فى أغراض شخصية .

وفى فرنسا واجه " الآن كارينيون " وزير المواصلات السـابق أمـام إحدى المحاكم عقوبة السجن عشرة أعوام لاتهامه بالفساد .. اتهمته المحكمـة بأنه حصل على هدايا وخدمات تصل إلى ٤,٣مليـون دولار مقـابل عقـد تخصيص المياه فى مدينة " جرينوبل " أثناء رئاسته لبلدتها ، وكان الوزيـر السابق قد اعترف بقبول بعض الهدايا من أصدقائه ولكنه نفى كونها مقـابل عقد المياه فى عام ١٩٨٩ .

وفى بلجيكا قررت إحدى لجان البرلمان إحالة " ويلى كلايس " أميـن عام حلف الأطلنطى إلى المحكمة بتهمة التورط فى فضيحـة فسـاد عـام ١٩٨٨ ، وقد وجه المدعى العام إليه تهمة التورط فى فضيحة تزوير وتلقـى رشاوى قيمتها ٦,١ مليون دولار مقابل توقيع عقد للحكومة البلجيكية لشـراء طائرات قيمتها ٣٣٥ مليون دولار أثناء توليه منصب وزير الاقتصاد وكانت اللجنة البرلمانية قد أجرت تحقيقات استمرت ٦ساعات مع " كلايس " كمـا قررت استمرار التحقيقات فى قضية " جى كويم " وزير الدفـاع البلجيكـى لتورطه فى فضيحة أخرى ، وفيما يتعلق بـ " ويلى كلايس " فقد تم عزلـه من منصبه تمهيداً لمحاكمته .

وفى بنجلاديش بدأت المحاكمة الرسمية للرئيس السابق " محمد حسـين إرشاد " بتهمة الفساد ، ويواجه إرشاد تهم إساءة استخدام منصبـة الرسـمي فى تبديد ٧٥٠ ألف دولار أمريكى من أموال الدولة . وفى أيرلندا كشـفت الحكومة الأيرلندية عن تورط وزير الدفاع " هوج فينى " فى فضيحة مالية ، واعترف وزير الدفاع الأيرلندى باستغلال نفوذه لصالح بعض الشركات وتـم تقديم هوج للمحاكمة .

وتحاكم فرنسا رئيس وزرائها بتهمة استئجار شقة لابنه بتخفيض ٣٠٪.

لكن ماذا يحدث فى مصر ، إن الفساد من أخطر القضايا التى تواجـها مصر الآن ، إن ملفات الجهاز المركزى للمحاسبات وتقارير هيئة الرقابـة الإدارية وأجهزة الأمن العليا تؤكد ذلك . ورغم ذلـك لـم يقـدم مسـئول للمحاكمة ، فلا يوجد قانون لمحاكمة الوزراء والمحافظين ، واذا كان بعـض المسئولين أو صغار المسئولين تم تقديمهم إلى المحاكمة فـإن جميـع هـذه القضايا إما حُفظت أو صدرت لها أحكام بالبراءة .. ليس لأن المتهم بـرئ ، ولكن لأن الاستمرار فى التحقيقات سيفضح مسئولين كبـارا فـى السـلطة شركاء لهم .. ومن هنا يتم حفظ قضايا الفساد ، وأصبح القانون يطبق علـى أفراد الشعب فقط ، أما أصحاب الجاه والسلطان وأصحاب النفوذ فهم فـوق القانون . والدليل على ذلك ماذا فعلت الحكومة تجاه المتهمين فـى فضيحـة

"لوسى ارتين" ؟ ولماذا لم يتم التحقيق معهم فى التهم الموجهة إليهم ؟ كل ما فعلته حكومة الحزب الوطنى أنها " كفت على الخبر ماجور" وتركت الناس يضربون أخماساً فى أسداس يطلقون الشائعات لتصيب مسئولين كباراً فى السلطة ، لماذا تسترت الحكومة على تلك الجريمة البشعة ؟ . وماذا فعلت الحكومة ضد تجار اللحوم والأغذية الفاسدة التى أكلها الشعب المصرى فرغم أن القائمة السوداء ضمت أسماء شركات كبرى وإثارة بمتلكها بعض أبناء كبار المسئولين بالدولة ، إلا أن القضية حُفظت برمتها ولم يقدم واحد للمحاكمة ولم يستقيل وزير واحد بسبب هذه الفضيحة .

وماذا فعلت الحكومة تجاه كبار رجال الدولة المتورطين فى قضية شركات توظيف الأموال والذين حصلوا على أموال كبيرة نظير تسهيل بعض الأعمال فيما سمى بكشوف البركة ورغم أن هذه الكشوف موجودة لدى أجهزة الأمن إلا أنه لم يتم التحقيق مع وزير واحد من المتورطين أو مع مسئول ؟

وماذا فعلت الحكومة مع " عايد سليمان أبو سبيل " عضو مجلس الشعب المتهم بتجارة المخدرات والذى تم إسقاط عضويته من مجلس الشعب، إن الحكومة لم تقدمه للمحاكمة رغم إدانته بتجارة وتهريب المخدرات .

وماذا فعلت الحكومة مع المستشار " صلاح عطية " محافظ البحيرة والمتهم باستغلال نفوذه وإيقاف القطار التوربينى فى محطة طنطا بالمخالفة لكل القوانين ؟ هل تمت محاكمته ؟ هل تمت معاقبته ؟ لم يحدث هذا أوذاك.

وماذا فعلت الحكومة مع نواب القروض الذين استغلوا سلطانهم فى الحصول على قروض من البنوك بدون ضمانات انهم مازالوا طلقاء ولم يستطع أحد الاقتراب منهم ؟ وماذا فعلت الحكومة مع حيتان الأراضى وحيتان الشقق ؟ .. إن فرنسا تحاكم رئيس وزرائها لأنه استأجر شقة لابنه بتخفيض ٣٠٪ فقط ولم يستول عليها أو يحصل عليها مجاناً !! وفى مصر كم من وزير يحصل على أكثر من شقة مجاناً وكم من محافظ يستخدم نفوذه فى الحصول على أراضٍ بأسعار زهيدة وكم من مسئول كبير يحصل على فيلا بأسعار رمزية .. إن لسان الوزراء بفايد شاهد على ذلك وقرية مراقيا بالساحل الشمالى أيضاً خير شاهد على ذلك ".

(سيد عبد العاطى،العالم يحاكم الفساد وحكومتنا تتستر عليه، الوفد ١٩٩٥/١٠/٢٦،ص٥)

وتؤكد صحيفة الوفد أن الحكومة لا تتستر على الفساد فحسب بل وتتهاون فى معاقبة المجرمين والمنحرفين .

وفى إطار ذلك يقول " سامى أبو العز " : " خلال شهر واحد من عام ١٩٩٤ استطاع مجموعة من الوزراء فى بعض المجالات الهامة والحيوية الإدلاء بتصريحات هامة عن معرفة بؤر الفساد دون عمل أى شئ " .

فمثلاً قال وزير التموين د. أحمد جويلى إن لديه كشوفاً بأسماء المفتشين الذين يتلاعبون بأقوات الناس ، وقال إنه يحذرهم ويهددهم إذا لم يستقيموا كما ناشد الوزير باقى المفتشين عدم فبركة المحاضر ضد أصحاب المحلات والتجار .

وقال وزير الصحة السابق د. على عبد الفتاح مهدداً مافيا اللحوم المستوردة التى تطعم المصريين لحوماً فاسدة إن لديه كشوفاً بأسماء أعضاء هذه المافيا وإنه يحذرهم إذا لم يتراجعوا .

وكذلك وقف د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال مهدداً مافيا الأسمنت بأن لديه كشوفاً كاملة بأسماء أعضاء مافيا الأسمنت الذين يتحكمون فى أسعاره ويخفونه وقت ما يريدون ليحققوا ملايين الجنيهات أرباحاً حراماً . وقال الوزير إنه سيعلن أسماء المافيا وإنه سيضربهم فى مقتل وقال أيضاً أنه أصدر تعليمات باستيراد ٢ مليون طن أسمنت حتى يفسد الأسمنت الموجود لدى المافيا وينهى احتكارها فى الأسواق .

وكان وزير الإدارة المحلية د. محمود شريف قد وجه تحذيرات شديدة اللهجة لرؤساء الأحياء الذين تدور حولهم الشبهات وقال الوزير إنه سيحولهم إلى النيابة .

ويقول " سامى أبو العز " بالرغم من أن الوزراء الأربعة أكدوا أن لديهم كشوفاً بأسماء هؤلاء الفاسدين ، وواضح أنهم يعرفون الفاسدين حق المعرفة ، لم يتقدم أحد الوزراء ببلاغ إلى النائب العام ضدهم . لقد كان واضحاً تماماً أن الفاسدين ارتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون وواضح أن الوزراء الأربعة يعرفون هذه الجرائم حق المعرفة ، ويعرفون أيضاً أن هناك عقوبات فى القانون كفيلة بمحاكمة هؤلاء وردعهم وردع غيرهم .

إن سلوك هؤلاء الوزراء يتعارض مع القانون الذى جعلهم أمناء على مصالح الشعب وإن التستر على الجريمة يعتبر جريمة والتستر على المتهم يشكل جريمة إخفاء متهم ، وإذا كان هذا شأن المواطن العادى فما بال المسئول وصاحب السلطة الذى يتعين عليه بل من أول واجباته وأهم مسئولياته أن يحارب الجريمة ويحارب الفساد .

(سامى أبو العز،الحكومة تحارب الفساد بطلقات فشنك،الوفد،١٩٩٤/٩/٢٢، ص٣)

وتؤكد صحيفة الوفد أن الحكومة لا تتستر على الفساد فقط أو تتهاون معه ، بل إن الفساد الكبير لا يخرج إلا من الحكومة نفسها ، لأن كبار المسئولين يستغلون صلاحيات أدوارهم الوظيفية أو قربهم من ذوى النفوذ والسلطان لتسهيل ممارساتهم غير المشروعة واختراقهم للقوانين .

ويشير لذلك " سيد عبد العاطى " من خلال عدة نماذج لأشخاص بارزين استغلوا مواقعهم ونفوذهم فى الكسب غير المشروع ، وسوف نشير إلى حالتين فى هذا الصدد . فمثلاً وكما يقول سيد عبد العاطى " يُعد عبد الخالق المحجوب شقيق رئيس مجلس الشعب السابق واحداً من بين هؤلاء الذين ضربوا بالقانون عرض الحائط وداسوا بأقدامهم عليه ، فهو يمتلك مع شريك له برجاً بالزمالك وحررت له ١٢ قضية مخالفة بسبب تجاوز الارتفاعات المسموح بها ، ومع ذلك فهو داس على القانون واستأنف الأعمال الموقوفة بقرار رقم ٥٤ لسنة٩٢ المحرر فى ١٩٩٢/٧/٣ ، حيث قام بصب الدور الـ١٣ فوق الأرضى ولم يقم بتنفيذ حكم الإزالة والمعلن به بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٢ والصادر عن محكمة البلدية .

هذا وقد استطاع " صبحى وهدان " رئيس جمعية صقر قريش للإسكان وعضو مجلس الشعب بالحزب الوطنى ، هذا الرجل السهران على راحة الشعب والحريص على مصلحة الوطن يعد واحداً من بين هؤلاء الذين داسوا القانون بأقدامهم فالرجل قام ببناء عدد كبير من الوحدات السكنية بمنطقة شيراتون المطار لكنه خالف القانون والتراخيص وتجاوز الارتفاعات المسموح بها ، أو رفض سداد ٥ ملايين جنيه قيمة المخالفات التى حررتها ضده نيابة البلدية والأغرب من ذلك أنه وهو عضو مجلس الشعب حزب وطنى رفض تنفيذ قرار أصدرته محافظة القاهرة بضرورة تحويل كل الأدوار السفلى من تلك العمارات التى أنشأها إلى جراجات لكنه رفض ذلك وقام بتحويلها إلى محلات تجارية باعها تمليكاً ثم جاءت المحافظة تطالب مالكيها بالطرد " . **(سيد عبد العاطى ، الوفد ، ١٩٩٢/١٠/٢٩، ص٣)**

وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على شعور المنحرفين بالأمان وهم يخترقون القوانين لأنهم على علم وثقة تامة من تهاون الحكومة معهم وعدم ملاحقتهم أو معاقبتهم إذا لزم الأمر .

ومن أبرز مظاهر تستر الحكومة على الفساد وكما اتضح من تحليل بعض ما ورد فى عينة الدراسة قيام الحكومة بإصدار قوانين تخدم قلة فاسدة وبالطبع يكون ذلك على حساب مصلحة الشعب .

وفى هذا الإطار يقول " سيد عبد العاطى " لقد تلاعبت الحكومة فى قانون تنظيم المبانى فرغم أن القانون يشتمل على العقوبات الرادعة لمواجهة

أى مخالفة ، إلا أنها أجازت وأباحت التصالح للمبانى المخالفة فى الارتفاعات والغريب بل والمذهل أن أعضاء مجلس الشعب أنفسهم هم الذين طالبوا بوضع هذه المادة فى قانون الإسكان لتنفيذ مصالحهم الشخصية بعد أن طالبوا بمد العمل بها ثلاث مرات .

إن قانون التصالح مع المخالفات(*) قد وصل المجتمع المصرى إلى العديد من الكوارث لأن مجلس الشعب عندما أصدر ذلك القانون عام ١٩٨٣ كان يريد أن يتم التصالح خلال ٦شهور من صدور القانون ، وانتهت مدة الـ٦ شهور ولكن أعضاء مجلس الشعب طالبوا بمد العمل بهذا القانون عاماً ونصف عام آخر وتمت الموافقة بالفعل وخلال هذه المدة ارتكبت أبشع المخالفات(**) . وقد تم مد العمل بهذا القانون مرة أخرى حتى عام ١٩٨٧ بناء على طلب أعضاء مجلس الشعب وكأنهم يقولون للناس صراحة (روحوا خالفوا) ، وبالرغم من انتهاء العمل بهذه المادة عام ١٩٨٧ ولم تجدد بعد ذلك ، ورغم هذا تتم عمليات المخالفة تحت سمع وبصر المسئولين" .(**سيد عبد العاطى ، الوفد ، ١٩٩٢/١١/٢٦، ص٥**)

ومن مظاهر تستر الحكومة على الفساد أيضاً وكما تشير لذلك عينة الدراسة أن الحكومة تخشى فتح تقارير وملفات الفساد التى اكتظت بها مكاتب الجهاز المركزى للمحاسبات والرقابة الإدارية وإدراج مكاتب مباحث الأموال العامة .

وفى هذا الإطار يقول " سيد عبد العاطى " إن الحكومة تخشى كشف المفسدين وتقديمهم إلى المحاكمة لما ارتكبوه من جرم فى حق الوطن ، وهى أيضاً تفرض حصاراً صارماً لمنع تسرب هذه التقارير إلى صحف

(*) عندما وافق مجلس الشعب على قانون التصالح للمخالفات ، كان للمخالفات البسيطة باستثناء ٤ حالات لا مجال فيها للتصالح وهى : (١) المبانى التى تشكل خطرا على الأرواح والممتلكات . (٢)أن يتضمن المبنى خروجاً على خط التنظيم . (٣) مخالفة زيادة الارتفاعات عن المحدد قانوناً . (٤) مخالفات تعديل الجراجات إلى منافع أخرى .(المصدر : صحيفة الوفد - أعداد متفرقة من شهر نوفمبر ١٩٩٢)

(ملحوظة : كل المخالفات كانت فى هذه الاستثناءات ؟!)

(**) من النماذج الصارخة للمخالفات بعد إضافة مادة التصالح فى قانون الإسكان ، قيام أحد الأشخاص يدعى النشرتى ببناء برج سكنى فى الزمالك مخالفاً ليس فى الارتفاعات فقط ولكنه فى الخروج عن التنظيم أيضاً . فقد حصل النشرتى على ترخيص ببناء ١١ طابقاً ولكن بقدرة ارتفع بالبرج ليصل إلى ٢٣ طابقاً أى أن عدد الطوابق المخالفة أكثر من المصرح ببنائها ولكى يضمن النشرتى عدم وجع الدماغ ، منح وزير داخلية سابق ٥ شقق باعها الوزير بالطبع لناس أقاربه ، حتى لا يضع نفسه موضع الشبهات واحتفظ بواحدة منها فقط ، ورغم عشرات القضايا التى صدرت ضد النشرتى صاحب العضلات القوية إلا أنه تحدى القانون وهدد أحد رجال القضاء بالنفى .

(**المصدر : تحقيق سيد عبد العاطى السابق ١٩٩٢/١١/٢٦**) .

المعارضة ، أما نواب الشعب فهم أيضا يغضون البصر عن فتح هذه الملفات وكشفها تحت قبة البرلمان والسبب واضح فغالبيتهم كما نصت تقارير محكمة النقض جاءوا بالتزوير والبلطجة ، فكيف إذن يفضحون ممارسات وفساد الحكومة التى تسترت على وجودهم داخل مجلس الشعب . إن إخفاء تقارير وملفات الفساد يضع الحكومة فى دائرة الاتهام بالتستر على الفساد ، مما أدى إلى انتشاره وتوغله فى المجتمع المصرى وعلى كل المستويات الأمر الذى يهدد الأمن القومى للبلاد " .

(سيد عبد العاطى ،ملفات الفساد فى بير الحكومة ، الوفد، ١٩٩٧/١١/٦، ص٣)

(٢) عوامل الفساد :

أشارت صحيفة الوفد لعوامل الفساد المؤسسى فى القطاعات التالية [فساد الوزراء -،فساد أعضاء البرلمان - فساد مديرى الشركات والبنوك - وفساد رجال الأعمال] من خلال إحدى عشرة مقالة وخمسة تحقيقات ، وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحدات أن عوامل الفساد تتمثل فيما يلى :

٢-١ العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ .

٢-٢ نظام الحكم الشمولى .

٢-٣ غياب الديمقراطية الحقيقية .

٢-٤ تعقد الإجراءات القانونية الخاصة بضبط المجرمين الهاربين.

٢-١ العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ :

ورد ذكر هذا العامل فى تسع مقالات وثلاثة تحقيقات . وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحدات ، أن هناك العديد من قضايا الفساد التى اتهم فيها كبار المسئولين الذين أساءوا استخدام السلطات المخولة لهم بهدف تحقيق مصالح شخصية . وإذا كان شكل القضايا يختلف باختلاف المجال والشخص القائم بالفساد ، إلا أن المضمون دائماً ما يكون واحدا وهو غلبة النوازع والمصالح الشخصية على المصالح العامة وتحقيق مكاسب غير مشروعة . ومن أشهر قضايا الفساد التى لعبت فيها العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ دوراً كبيراً ورصدتها صحيفة الوفد قضية النقد الأجنبى التى تم تفجيرها فى عام ١٩٨٥ والتى ضاع بسببها ما يزيد على ٥٠٠ مليون جنيه على خزانة الدولة .

وفى هذا الإطار أشارت صحيفة الوفد إلى أن " هيئة الرقابة الإدارية قد كشفت عن تورط اثنين من كبار المسئولين فى تلك القضية

وهما رفعت بشير وكيل وزارة الاقتصاد للنقد الأجنبى فى ذلك الوقت وعبد الخالق المحجوب وكيل المدير العام بنفس الإدارة . وقد استغل كل منهما السلطات الممنوحة له وتلاعبا فى قضايا النقد على نحو أضر بالمال العام ، فضلاً عن مخالفة العديد من القوانين لعل أبرزها مخالفة قانون النقد رقم ٩٧ لسنة١٩٧٦ " . **(صحيفة الوفد ، ١٩٨٥/١٢/٢٦، ص٣)**

وأشارت الصحيفة إلى " قيام وزير الداخلية السابق زكى بدر وولده أحمد زكى بدر ومجموعة من كبار المسئولين فى محافظة كفر الشيخ (مدير مصلحة الأمن العام - مدير أمن كفر الشيخ - مدير إدارة البحث الجنائى) بمحاربة صغار الصيادين فى بحيرة البرلس فى أرزاقهم وطردهم من أراضيهم مستغلاً سلطاته ونفوذه أسوأ استغلال فى قهر الصيادين وإجبارهم على الإذعان لرغباته . وتمكن الوزير السباق بمساعدة كبار المسئولين من إنشاء جمعية لاستصلاح الأراضى على الورق ، وحرر هذا الورق فى المكاتب المغلقة دون اعتبار للمصائر والأرزاق ولا للحقوق والأوضاع القانونية التى تترتب على مضى الزمن والإقامة الدائمة ولا للاعتبارات الإنسانية التى ترفض انتزاع اللقمة من أفواه هؤلاء الصيادين وأسرهم .

ومن النماذج البارزة لاستغلال النفوذ فى هذه القضية ما قام به " عبد العال دخيل " رئيس مدينة فوة من إنشاء جمعية تحت اسم جمعية فوة لاستصلاح الأراضى ، ثم فتح باب المساهمة وعندما عجز الأهالى عن إقناعه بتركهم وحالهم عرضوا عليه أن يكونوا من المساهمين فى الجمعية حتى لا تتشرد كل هذه الأسر ، ولكن حاكم مدينة فوة صمم على رفضه وقال لهم إن زكى بدر ورجاله قادمون فى الطريق ، وقد وصل الأمر بالمسئولين إلى تهديد الأهالى وإرهابهم ووضعوا أمامهم خيارين إما أن يرحلوا عن هذه الأرض وبسرعة تجنباً للمشاكل أو ستلفق لهم قضايا جنائية خطيرة فى حالة رفضهم إخلاء الأرض " . **(الوفد،١٩٨٧/١١/١٩،ص٧)**

ومن النماذج الواضحة للعلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ ما قام به مدير عام (*)الإسكان السابق بمحافظة القاهرة والذى كان يشغل فى الوقت ذاته رئيس اللجنة الدائمة لإزالة المخالفات . ويقول " سيد عبد العاطى

(*) المهندس رضوان محفوظ إبراهيم - وبالرغم من أنه بدأ حياته لا يمتلك سوى مرتبه إلا أنه فى فترة وجيزة استطاع تحقيق ثروة طائلة مكنته أولاً من شراء منزل بـ٥٠ ألف جنيه ثم فيلا بـ١٥٠ ألف جنيه وقام بتحويلها إلى عمارة سكنية غير مطابقة للمواصفات القياسية .
(المصدر : الوفد ، ١٩٩٦/١١/٧)

وكمال عمران " : " لقد قام هذا المدير بشراء فيلا بحى مصر الجديدة ثم قام بتحويلها إلى عمارة بدون ترخيص بعد أن أستولى على المساحات الخضراء المحيطة بالفيلا متحدياً بذلك كل القوانين .

وعندما قام أحد سكان الفيلا التى تحولت إلى عمارة ببلاغات إلى حى مصر الجديدة والجهات المختصة بالمخالفات التى ارتكبها مدير عام الإسكان صاحب العقار خوفاً من انهياره فوق رؤوس السكان . إلا أن الساكن فوجئ بحى مصر الجديدة يقوم بتجنيد مهندسيه لتحرير مخالفات مبان ضد هذا الساكن مجاملة لمدير عام الإسكان ، وعندما توجهت مهندسة تابعة لحى مصر الجديدة لعمل معاينة لتلك المخالفات بناء على شكوى نشرت لهذا الساكن فى جريدة الوفد بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١ فوجئت المهندسة بمدير عام الإسكان يحتجزها داخل عمارته المخالفة ويسبها ويهددها بالفصل ولم يمكنها من أداء عملها بل استغل نفوذه ونقلها بالفعل من مدير عام بحى مصر الجديدة إلى موظفة بقسم الكمبيوتر " .

(سيد عبد العاطى وكمال عمران ، الوفد ، ١٩٩٥/١١/٧، ص٥)

هذا ويؤكد سيد عبد العاطى أنه " بالرغم من وجود قوانين كثيرة رادعة للفساد والمفسدين لكنها لا تطبق لأن السلطة التنفيذية انغمست فى الفساد حتى أذنيها فهناك عشرات من قضايا الفساد لكبار المسئولين ممن استغلوا مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية على حساب المصلحة العامة وأهدروا المال العام وكشفت عنهم الصحف ومع ذلك لم يحاسب أحد ، بل إن الدولة أصبحت تتستر على الفساد وتحميه حتى استشرى فى المجتمع ونما فى كل القطاعات وأصبحت الغالبية العظمى من العاملين فى الأماكن المختلفة والإدارات يستثمرون مواقعهم للحصول على الرشاوى وهم يفعلون ذلك ليس بعيداً عن علم رؤسائهم ولكن بعلمهم .

إن فضيحة ملياردير مدينة نصر أو أخطبوط مدينة نصر تستر عليها كبار رجال الدولة فهذا الرجل لم يحقق كل هذه الثروة فى يوم وليلة بل على مدى سنوات فأين كانت أجهزة الدولة ؟ وأين كان المسئولون ؟ إنها قضية كشفت لنا عن ظاهرة انتشار الفساد الإدارى والفساد الحكومى والتسيب الشديد والإهمال الجسيم مما أدى إلى استفحال خطر الجريمة وأعمال البلطجة والاعتداء على المال العام وإهدار حقوق الشعب لقد أصبح فى ظل الفساد كثير من المجرمين فى مأمن عن المساءلة أو المؤاخذة أو العقاب بفضل علاقتهم المشبوهة ببعض ذوى السلطة والنفوذ .

إن جريمة ملياردير (*) مدينة نصر هى مسئولية مشتركة لكل من علـــم بها ولم يبلغ لأن ما حدث هو خيانة للواجب الوظيفى " .

(سيد عبد العاطى ، الفساد يبدأ من المجالس المحلية، الوفد، ١٩٩٤/١/٦،ص٥)

والجدير بالذكر أن العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ تحتل مســـاحة كبيرة فى كل قطاعات الدولة وإن اختلفت من مكان لآخر فهو اختلاف فـــى الدرجة وليس فى النوع .

وقد شهدت السنوات الأخيرة وخاصة من عام ١٩٩٦ : ١٩٩٨ تفشـــى جرائم البنوك(**) والمؤسف أن يكون المستفيدون من تلك الجرائم أو الذيـــن سهلوا القيام بها مسئولون كبار فى البنوك ، وقد يصل الحال بـــــهم لدرجـــة مدير بنك وقد استطاعوا تحقيق ثروات ضخمة بطرق غير مشروعة .

٢-٢ نظام الحكم الشمولى :

ورد ذكر هذا العامل مرة واحدة فى تحقيق لـــ سامى أبو العز وفى هذا الإطار يقول نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد " إن نظامنــــا السياســـى شمولى بوليسى وليس فيه من مظاهر الديمقراطية إلا حرية التعبـــير عـــن الرأى فى الصحف وحتى هذا الحق نجده مقصوراً على المنتمين للأحـــزاب

(*) هذا الملياردير هو فوزى السيد الرجل الذى يمتلك ٨٥برجاً فى مدينة نصر وتقدر ثروتـــه بمـــا يزيد على مليار جنيه وقد تمكن بمساعدة المهندسين العاملين بالإدارة الهندسية بحى مدينة نصـــر أن يتحايل على القانون ويقيم أبراجاً مخالفة للقانون وتمكن ببعض الأموال أن يشترى الموظفين بالشهر العقاري ووزارة الكهرباء ومصلحة المياه وأن يتهرب من ١٠٠ مليـــون جنيـــه قيمـــة الضرائـــب والمخالفات المستحقة عليه ، وقد وقف وراءه كبار المسئولين وتستروا عليه .
(المصدر : الوفد ، ١٩٩٤/١١/٦)

(**) **ومن أبرز جرائم البنوك على سبيل المثال وليس الحصر :**

١- قيام مدير بنك بسرقة ٢٢ مليون جنيه وهرب ، وكشفت التحقيقات أنه تلاعب فـــى أرصـــدة ٤٠عميلا . (الوفد ، ١٩٩٨/٩/١٤) ص ١)
٢- استولى أشقاء مدير بنك على ٨ ملايين جنيه بدون ضمان . (الوفد،١٩٩٧/٣/١٨،ص١)
٣- استولى مراقب حسابات فى بنك مصر اكستريور على ٢٥ مليون جنيه من أمـــوال العمـــلاء وهرب إلى ايطاليا (الوفد ،١٩٩٨/٩/١٥،ص١)
٤- استغل مدير بنك رئيسى بوسط القاهرة وظيفته واستولى على ملايين الجنيهات وقد تضخمـــت ثروته (من سيارات وعقارات وأراض) كما اعترف بامتلاكه أوراقا ماليـــة فـــى البورصـــة قيمتها ٩ملايين جنيه (الوفد، ١٩٩٦/١٢/٢٤ ، ص١)
٥- تضخمت ثروة مدير عام قسم القروض ببنك فيصل الإسلامى والتى بلغت ١٠ ملايين جنيـــه (الوفد ، ١٩٩٦/١٢/١١،ص١)
٦- اختلس ٧ مسئولين ببنك القاهرة ٥,٨مليون جنيه بالتزوير . (الوفد،١٩٩٣/١١/١٠،ص١)
٧- استولى رئيس قسم بأحد البنوك الوطنية على ٦٠ألف جنيه مستغلا موقعه الوظيفى كمســـئول عن أذون الصرف بالبنك .(الوفد ، ١٩٩٦/١١/٢٦ ،ص٣) .

السياسية الذين يجدون مكاناً فى صحف الأحزاب للكتابة فيها . أما إذا حاول أى مواطن التعبير عن رأيه بالحديث إلى الناس أو فى صورة بيان يوزعه عليهم فإنه يتعرض للقبض عليه وحبسه بعديد من التهم التى تستند إلى قانون الطوارئ .

فنظامنا السياسى لا يفهم وغير مستعد لإجراء انتخابات حرة نظيفة ، مثل التى حدثت حتى فى بلدان العالم الثالث مثل جنوب إفريقيا وباكستان والأردن . ونظام الحكم لا يقبل الانتخابات النظيفة لأنه يرفض فكرة تداول السلطة ، وليس من حق أى معارض أن يفكر فى أى كرسى من كراسى السلطة التى يحتكرها الحاكم وأعوانه ، وأخطر ما نعيش فيه فى حياتنا السياسية هو الاستمرار فى تطبيق قانون الطوارئ وهو ليس كما يدعون ينحصر تطبيقه على جماعات العنف، وإنما يمتد إلى كل المواطنين حيث يطبق نظام الحبس المطلق الذى تأمر به النيابة ويتم التجديد أمام النيابة ، وكل ذلك يهدد حرية المواطن ، وفى مثل هذا الإطار الاجتماعى يشيع الفساد بل ويصبح التلاعب بالقوانين أمراً ميسوراً فى يدى المسئولين الذين باستبدادهم يخلقون المناخ الملائم لنمو الفساد وتوغله فى كل مجالات الحياة"

(سامى أبو العز ، ماذا تبقى من الديمقراطية ، الوفد ، ١٩٩٤/٧/٧ ،ص٣)

٢-٣- غياب الديمقراطية الحقيقية :

ورد ذكر هذا العامل مرة واحدة فى مقال لـ " كاميليا شكر " وقد أشارت إلى : " أن غياب الديمقراطية يعتبر من أول الأسباب التى تقف خلف الفساد . فمن الثابت أنه كلما زادت الحريات وتوافرت الممارسات الديمقراطية سهل كشف الفساد من بدايته ، وأمكن الوصول إلى المفسدين ومن يقفون وراءهم ، وذلك يجعل المفسدين والفاسدين يفكرون بدل المرة آلاف المرات قبل الانزلاق فى دروبه .

فى حين أن المناخ الذى تُصادر فيه الحريات المشروعة وتغيب عنه الديمقراطية الحقيقية المتكاملة سرعان ما تتولد فيه مراكز قوى ليصبح همها الأول إحكام القبضة على الأمور ووضع القيود تلو القيود حتى يتسنى بناء صرح من البيروقراطية ، وحاجز يصعب اختراقه أو النفاذ منه إلا عن طريقهم وبمساعدتهم ، وهنا تصبح الأجواء هى المناسبة لتوالد صور الفساد، وتكون التربة صالحة لتشعب جذوره وامتدادها فى كل الجهات والمواقع ويسهل تخريب الذمم تحت إلحاح الحاجة أو سعياً وراء الربح والتربح السريع ، ويبقى المفسدون متمادين فى غيهم ولا يتصورون أنه فى يوم من الأيام ستصل إليهم أيادى العدالة لتكشفهم وتعاقبهم . لقد أصبح الفساد يغوص فى الضروريات الحياتية ووصل إلى قطاعات حيوية بالنسبة

للمواطن كالإسكان واستيراد الأغذية الفاسدة التي لا تصلح للاستهلاك الآدمي.. والكثير الذى يضاعف من المعاناة ويباعد بيننا وبين السير في طريق الإصلاح المرجو والمرتقب " .

(كاميليا شكر، جذور الفساد ، الوفد ، ١٩٩٤/١/٢٠ ، ص٧)

٢-٤ تعقد الإجراءات القانونية الخاصة بضبط المجرمين :

ورد ذكر هذا العامل مرة واحدة وفى أحد التحقيقات .

ومن المعروف أن هناك مجموعة من الإجراءات القانونية التى تحكم عمل جهاز الإنتربول فى ضبط المجرمين الذين يهربون خارج مصر .

وفى هذا الإطار يقول " صابر شوكت " : " إن من أهم هذه الإجراءات أنه يتحتم أن يكون هناك حكم قضائى نهائى صادر بسجن المتهم الهارب ، ويكون صادراً قبل هروبه وليس غيابياً. ومن الملاحظ أن جميع اللصوص الهاربين مثل توفيق عبد الحى وهدى عبد المنعم ومحمود طاحون والسعد عليهم أحكام ابتدائية وليست نهائية ،لذلك فلن يستطيع الإنتربول المصرى القيام بضبطهم بأى حال وجميع المسئولين عندنا يعرفون ذلك .

يضاف لما سبق أنه لا توجد اتفاقيات بين مصر ودول العالم لتسليم المجرمين الهاربين سوى مع خمس دول أوروبية فقط ، وجميع اللصوص الذين هربوا من مصر يعرفون ذلك ويلجأون إلى دول العالم ماعدا هذه الدول الخمس ويلجأ الإنتربول المصرى إلى أسلوب صعب مع بقية دول العالم التى يتواجد بها الهاربون ليتخطى الإجراءات القانونية التى تعوق عمله وهو أسلوب " المعاملة بالمثل " أى ينتظر الصدفة التى تجعل الدولة التى يقيم بها أحد المجرمين الهاربين من مصر أن يكون لديها مجرم هارب إلى مصر ويقيم فى مصر وتريد تسليمه فتلجأ إلى المبادلة ، وقد جربت مصر هذا الأسلوب مع ألمانيا التى يقيم فيها توفيق عبد الحى ويقيم مشروعات اقتصادية كبيرة هناك وتمكن جهاز الأمن المصرى من تحديد الاسم المستعار الذى يحمله فى جواز سفره الذى يتحرك به هناك ومن المرشدين السريين تم تصويره وتحديد مقر إقامته ، وقام الإنتربول المصرى بإخطار الإنتربول فى ألمانيا بهذه البيانات ، وأخطر الألمان مصر ببيانات تهمهم والحكم النهائى الصادر ضده ، وكانت الصدمة فى البحث عن حكم نهائى يكون صادرا ضد توفيق عبد الحى فلم نقع إلا على حكم قديم من ميناء البصل بالإسكندرية ولكنه ليس نهائياً ، وفشلت هذه الصفقة التى تسلمت فيها ألمانيا متهمها ، ونحن لم نتسلم توفيق عبد الحى بعد أن قبضوا عليه لمدة ٦٠يوماً على ذمة الأمن المصرى بلا جدوى .

وهكذا فإن الإجراءات القانونية تمنع القبض على هؤلاء اللصوص الذين نهبوا الملايين من الضحايا المساكين وليس سراً أن أغلبهم معروف مكانهم واصبحوا نجوما(*) فى عواصم العالم التى يعيشون فيها بالمشروعات الاقتصادية التى أقاموها بملايين الجنيهات التى تمكنوا من تهريبها وينعمون بها هناك ، وجميع المسئولين فى مصر يعلمون ذلك أيضاً وأنه لن يتم القبض على هؤلاء بأى حال من الأحوال ،.ولكنهم يقدمون برشامة مسكنة للضحايا يعلقونها على شماعة تكليف الإنتربول بضبط المتهم الهارب من مصر فى كل مرة تحدث فيها كوارث هروب اللصوص الكبار "

(صابر شوكت ، الوفد ، ١٩٩٢/١/٩ ، ص٣)

وهكذا يتضح لنا أن عوامل الفساد التى صاغتها صحيفة الوفد قد جاءت متفقة مع تعريفها للفساد . لقد تأثرت الصحيفة باتجاه الوظيفة العامة والمصلحة العاملة، ولأن استغلال الوظيفة العامة هو المدخل الرئيسى لمعظم حالات الفساد وخاصة على المستوى الكبير ، فقد احتلت العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ الصدارة فى قائمة عوامل الفساد فى عينة الدراسة من صحيفة الوفد .

ولأن الاستغلال بصفة عامة والاستغلال الوظيفى بصفة خاصة لا ينمو إلا في ظل مناخ اجتماعى معين يتسم بعدة خصائص سلبية ، فقد أشارت عينة الدراسة الى بعض من هذه الخصائص من أبرزها أن النظام السياسى يتسم بالشمولية وغياب الديمقراطية الحقيقية ، فضلا عن ضعف الرقابة وإحكام السيطرة على المجرمين الهاربين أولا داخليا قبل هروبهم وثانياً خارجيا بعد تسللهم وهروبهم بأموال المصريين إلى الخارج . مع العلم بأن كثيرين من المتورطين فى قضايا الفساد الكبرى سواء تم كشف النقاب عنهم أو لا يزالون بعيداً عن العدالة يقومون بتهريب أموالهم خارج البلاد ويظلون هم بالداخل دون أن يُكشف أمرهم لفترات طويلة .

(٣) الآثار الناتجة عن الفساد :

أشارت صحيفة الوفد للآثار الناتجة عن الفساد المؤسسى فى القطاعات التالية [فساد الوزراء - فساد أعضاء البرلمان - فساد مديرى الشركات والبنوك - وفساد رجال الأعمال] من خلال أربعة تحقيقات وأربع مقالات

(*) لقد استطاعت هدى عبد المنعم على سبيل المثال والملقبة بالمرأة الفولاذية أن تمتلك فندقا فى باريس، وهذا على سبيل المثال بالطبع وليس الحصر وذلك بأموال من نصبت عليهم من المصريين .

من عينة الدراسة ، وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحـــدات أن الآثار الناتجة عن الفساد تتمثل فيما يلى :

٣-١ إهدار المال العام .

٣-٢ زعزعة الثقة فى نزاهة الحكم .

٣-٣ الخلل القيمى وضعف هيبة القانون .

٣-٤ الإحساس بالظلم وضعف قيم الانتماء للوطن .

٣-٥ غياب العدالة الاجتماعية .

٣-١ إهدار المال العام

تؤكد صحيفة الوفد أن من أبرز الآثار الناتجة عن الفساد المؤسسى في مصر إهدار المال العام ، وضياع المليارات والتى لوحظ أنها لا تتم من قبل أفراد عاديين وإنما من قبل شخصيات بارزة ومسئولة . وقد اتضح ذلك من خلال ثلاثة تحقيقات من عينة الدراسة .

وعلى سبيل المثال وكما يشير "ناصر فياض " : " فقد حدث فى العشر سنوات الماضية أكبر سرقات لأراضى الدولة بالقاهرة والمحافظات والاعتداء جاء من كبار المسئولين حتى وصل للأفراد العاديين ، وتؤكد البيانات أن ٩٠عضواً من أعضاء مجلسى الشعب والشورى استولوا على أراضى الدولة وأن ٢٢٪ من الأراضى التابعة للدولة أستولى عليها ضباط الشرطة وأن ١٩٪ من تلك الأراضى استولت عليها قيادات الحكم المحلى والجهات السيادية وخاصة أعضاء مجلسى الشعب والشورى مستغلين فرصة تواجدهم كنواب فى البرلمان ويؤكد " ناصر فياض " أن هذه قضية خطيرة لأنها تتعلق بهيبة الدولة وقدرة أجهزتها ، ولكن من الواضح أن الحكومة فى غفلة وسبات عميقين فالاحياء العشوائية قامت معظمها تحت بصر الحكومة وعلى أراضيها ، بل أن الضوء الأخضر أعطى لبعض الشخصيات بسرقة أراض مملوكة للدولة والحكومة هى نفسها تعطى قدوة سيئة فى الالتزام بالقانون " .

(ناصر فياض، المال السايب فى أملاك الدولة ، الوفد ،١٩٩٤/٣/١٠ ،ص٣)

هذا وقد لوحظ أن هناك العديد من نماذج الفساد التى شهدتها شركات قطاع الأعمال وشركات القطاع العام وترتب عليها إهدار للمال العام ولعل

من أبرزها ما حدث داخل الشركة المصرية للملاحة البحرية من سلب ونهب وتخريب للمال العام ، وقد استشرى هذا الفساد حتى وصل للنخاع .

ويشير " سيد عبد العاطى " إلى هذه الشركة يقول : " بعد ٣٠ عاماً من تأميمها وبعد أن كانت تمتلك أسطولاً يضم أكثر من ٥٠سفينة وعبارة وبعد أن كانت تحتكر نقل البضائع والركاب من وإلى مصر ونقل ١٠٠ألف حاج كل عام ، وبعد أن كانت تحقق للدولة موارد مالية تفوق عشرات الملايين من الجنيهات ، أصبح أسطول الشركة جثة هامدة : ٢٦ سفينة فقط عاملة و١٧ سفينة تحولت إلى خردة وليس فى قدرة الشركة نقل راكب واحد بعد أن توقفت جميع رحلاتها .

لقد تمت عمليات سلب ونهب وتدمير لأسطول الشركة لحساب شركات أخرى وبدأ الأسطول العملاق ينهار سفينة وراء الأخرى ، واضطرت الشركة فى مارس١٩٨١ إلى بيع عشر سفن بحجة أن تشغيلها كان يسبب خسائر فادحة للشركة . وتم بيع السفن العشر على أنها خردة وكان هناك ثلاث سفن وهى (بنها وطنطا واليمن) تم إصلاحها وانفقت عليها أموالا كبيرة وقبل أن تدخل السفن الثلاث الخدمة مرة أخرى قررت الشركة بيعها،وفاز بالسفن الثلاث " سالم عبد الرازق سالم " صاحب العبارة المنكوبة " سالم اكسبريس " وكانت قصة بيع السفن الثلاث غريبة فقد وافقت الشركة على بيع السفن بثمن أقل من ٥٠٪ من السعر الأساسى الذى كان محدداً للبيع . فقد تم بيع السفينة "طنطا" بمبلغ ٣٢٥ ألف دولار، والسفينة "بنها" بمبلغ ٣٢٥ ألف دولار والسفينة "اليمن" بمبلغ ٤٠٠ألف دولار ، وقد أعترف رئيس مجلس إدارة الشركة فى ذلك الوقت بأن الشركة اضطرت لبيع السفن الثلاث بهذا الثمن لأنها كانت تحقق خسائر للشركة تتراوح ما بين ٢و٣ ملايين جنيه سنوياً وكان إصلاح السفينة الواحدة فى الحوض الجاف يتكلف ١٠٠ ألف جنيه .

ولكن ماذا فعل سالم عبد الرازق بالسفن الثلاث التى اشتراها من الشركة المصرية للملاحة البحرية والتى قال عنها رئيس مجلس الإدارة إنها تحقق خسائر فادحة للشركة تتراوح بين ٢-٣ ملايين جنيه سنوياً ؟ . لقد استطاع سالم عبد الرازق شراء السفن الثلاث بمليون و١٥ ألف دولار وقام بإصلاحها وتحويلها من سفن تعمل بالبخار إلى سفن تعمل بالديزل ، وقام بتشغيل هذه السفن فى خطوط تصل إلى موانئ شمال أوروبا وهى نفس الخطوط التى كانت تعمل بها وقام بتغيير أسمائها لتأخذ مسلسل " سالم " وأصبح يكسب من ورائها ملايين الدولارات حتى استطاع شراء عشر سفن أخرى .وقد أعدت لجنة تقصى الحقائق بمجلس الشعب تقريراً عن

الانحرافات والمخالفات المالية والإدارية بالشركة المصرية للملاحة البحرية، وقد وصت اللجنة بإعادة النظر فى القيادات الرئيسية وكانت المفاجأة عندما قرر مجلس الإدارة الجديد على عكس ما جاء فى توصيات تقصى الحقائق التى وافق عليها مجلس الشعب بالإجماع إذ قام بترقية بعض القيادات إلى درجات المدير العام وغيرها من الدرجات القيادية فى نفس الإدارات التى يعملون بها . وقد لوحظ أن الشركة قامت باستئجار العبارة (سندباد) عام١٩٨٨ حتى عام ١٩٩١ بإيجار يومى ٦٢٥دولارا بتكلفة ثلاث سنوات ما يعادل ٢٠مليوناً و ٥٣١ ألف جنيه فى الوقت الذى تتحجج إدارة الشركة بأنها لا تملك ثمن إصلاح السفن والعبارات المعطلة وكان يمكن شراء عبارة بنفس الثمن بدلاً من الايجار ، والأكثر غرابة أن أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للملاحة البحرية يعملون فى نفس الوقت كأعضاء مجلس إدارة للشركات الملاحية الاستثمارية ويحصلون على مكافآت مالية ضخمة من الشركات الاستثمارية .

(سيد عبد العاطى،أخطبوط الفساد فى أسطول النقل البحرى ،الوفد، ١٩٩٥/١/٣٠،ص٥)

وفى إطار مسلسل إهدار المال العام تؤكد عينة الدراسة من صحيفة الوفد أن أبسط أنواع الفساد هو السرقة والاختلاس وأخطر أنواعه الإهمال والتسيب ، لأن هذا النوع يصعب فيه ضبط اللصوص ويسهل تحديد الجريمة والضرر .

ويشير " جمال شوقى " إلى بعض نماذج لإهدار المال العام الناتج عن التسيب والإهمال وغياب المسئولية ويقول : " هذا ما حدث فى شركة سينا للفحم التى تمتلكها الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية وهى شركة قطاع عام وتتبع وزارة الصناعة . وقد أهدر كبار المسئولين فى هذه الشركة أموالا تقدر بـ ٥٠٠ مليون جنيه من المال العام من خلال التسيب والإهمال ، وبعض منها هدايا لشركات أجنبية تقوم بتوريد معدات فحم المغارة.ولم يعاقب أحد عن هذا التسيب إلا أن الصدفة لعبت دورها فى هذه الفضيحة الكبيرة والتى انتهت بعزل رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة سينا للفحم " .

(جمال شوقى ، إهدار المال العام وقنوات الأنفاق الحرام ، الوفد ، ١٩٩٧/٥/١٥، ص ١١)

٣-٢ زعزعة الثقة في نزاهة الحكم :

ورد ذكر هذا الأثر مرة واحدة فى أحد المقالات التى تضمنتها عينة الدراسة .

وفى هذا الإطار تمت الإشارة إلى " أن للمفسدين فى أجهزة الدولة والقطاع العام ضرراً جسيماً على المجتمع جميعه ، ووجودهم يهدد السلام الاجتماعى ويهدر مبدأ السيادة الشعبية وسيادة القانون ، وإن خطر مافيا الفساد أشد على كيان الدولة من الملايين التى ينهبونها سنوياً أنهم يلوثون ضمير النظام الحاكم ويسقطون هيبته، ويدفعون اليأس إلى نفوس المواطنين وبصفة خاصة يدمرون نفوس الشباب ويدفعونه إلى الضياع فى المخدرات والجريمة ، أو إلى الإرهاب فهذا الشباب يعيش اليوم مطحوناً فى مجتمع يمارس عليه القهر السياسى ، ويحرمه من حقه المشروع فى العمل ومن حقوقه الطبيعية فى الزواج وفى تشكيل أسرة ، حيث تمنعه أزمة الإسكان والمستغلون لها من ذلك ، بينما يقرأ فى الصحف كل يوم عن نهابى الملايين بالعشرات والمئات من البنوك والذين تصدر قرارات بحظر نشر التحقيق الخاص بها ، دون مبررات مقبولة ثم تختفى ملفات التحقيقات دون معرفة كيفية التصرف فيها وهل طالت يد القانون النهابين واللصوص من عدمه ، كما يشاهد هؤلاء الشباب فى وسائل الإعلام عشرات المرتشين ومستغلى النفوذ ، راكبى السيارات الفاخرة متمتعين بالفيلا والشقق فى القاهرة والساحل الشمالى وعلى شواطئ البحر الأحمر ويتصرفون فى المجتمع باعتبارهم صفوة الخلق فى الزمان والمكان . ويرون ذلك المجتمع الاستهلاكى الاستفزازى الذى يتباهى فيه الفاسدون بعدد السيارات وعدد الشقق التى وفروها لأولادهم . وهم الذين قد تم تعليمهم وتربيتهم بواسطة أهلهم بشق الأنفس وبقوا متعطلين لسنوات دون عمل ، ويطلب منهم بمنتهى الاستهتار أن يبتعدوا عن أعمال الحكومة وأن يشقوا طريقهم- وهم لا يملكون مع أهلهم شيئاً سوى الشهادة التى حصلوا عليها ، ويفتحوا مشروعات قطاع خاص ، بل إنه يستفز هذا الشباب بشدة نوعية ومستوى الأفراح التى يعدها هؤلاء الفاسدون الذين يعرفهم الجميع إلا أجهزة الرقابة ويد القانون لأولادهم بمناسبة زواجهم وأعياد ميلادهم وهؤلاء الشباب لا يجدون حجرة فى مقبرة خالية لكى يتزوج فيها "

(الوفد ، ١٩٩٦/٨/٣١، ص٥)

٣-٣ الخلل القيمى وضعف هيبة القانون :

ورد ذكر هذا الأثر مرة واحدة فى مقال لـ" محمد عصفور " وفى هذا الإطار يقول : " إن أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد والإفساد هو ذلك التخلل الذى يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع ، وسيادة حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره ، واتساع نطاق مفعوله فى الحياة اليومية المصرية ، إذ نجد أن الرشوة والعمولة والسمسرة أخذت تشكل تدريجياً مقومات نظام الحوافز الجديد الذى لا يجاريه نظام آخر. وتدريجياً تصبح الدخول الخفية الناجمة عن الإفساد والفساد التى تأخذ شكل رشوة وعمولات وسمسرة دون جهد إضافى ودون عرق وكد هى الأساسية ، التى تفوق أحياناً فى قيمتها الدخول الرسمية مما يجعل الفرد يفقد الثقة بقيمة عمله الأصلى . وبالتالى يتقبل نفسياً فكرة التفريط التدريجى فى معايير أداء الواجب الوظيفى والمهنى والرقابى ، وفى غمار كل هذا يفقد القانون هيبته فى المجتمع ، لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون وقتل القرارات التنظيمية فى المهد . وإذا تأكد للمواطن العادى المرة تلو المرة أن القانون فى سبات عميق وأن الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة والصارخة لأمن المجتمع الاقتصادى والاجتماعى فلابد للمواطن العادى أن يفقد الثقة بهيبة وسلطان القانون فى المجتمع ، وتصبح مخالفة القانون هى الأصل واحترام القانون هو الاستثناء . وهكذا تضيع الفواصل بين المال العام والمال الخاص ويتم الخلط المتعمد بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ، وتنهار كل الضوابط التى تحمى مسيرة المجتمع من الفساد وتنهار كل القسم والمثل التى تعلى من شأن المصلحة العامة " .

(محمد عصفور ، دولة ينخرها الفساد حتى النخاع ، الوفد، ١٩٨٧/١١/٢٦ ،ص٨)

٣-٤ الإحساس بالظلم وضعف قيم الانتماء للوطن :

ورد ذكر هذا الأثر فى تحقيق واحد من عينة الدراسة . وقد تمت الإشارة إلى أن كبار المسئولين فى الدولة يعلنون دائما وفى كل المناسبات أنه لا تستر على فساد أو انحراف وأنهم يناشدون جميع المواطنين سرعة الإبلاغ عن أى فساد . وكذلك تعلن الحكومة هى الأخرى عن أنه لا تستر على فساد " وتطالب المواطنين بالمشاركة فى القضاء على الفساد ، إلا أن ذلك لن يحدث لأن المواطن المصرى يعتقد أن الفساد سببه الحكومة .

وفى هذا الإطار يقول " سامى أبو العز " : " إن قضية الإبلاغ عن الفساد مرتبطة بقضية انتماء المواطن المصرى سواء للمجتمع أو الحكومة وأن الانتماء عليه مائة علامة استفهام فهناك نوع من الانفصالية بين الحكومة كتنظيم سياسى والشعب الذى تقع عليه كل المآسى .إن الإنسان

المصرى يحب وطنه لكن الحكومة جعلت هذا الإنسان يحب بمرارة وهـــذه ليست طبيعته لأنه سباق . لكن أعماقه من الداخل بها رفـض كبـير تجـاه الحكومة ، والقاعدة العامة فاقد الشئ لا يعطيه . والمواطن فقد حق المواطنة وحق الاختيار ، والسبب الحكومة والعلاج ان يشترك المواطـــن مشــاركة إيجابية فى تحديد مصيره .

والحكومة هى التى جعلت المواطنين يحجمون عن الإبلاغ عن قضايــا الفساد ، لقد بدأت جريدة الوفد فى إثارة موضوع شــركة الأمــن الخاصــة المسماة (يسكو) والتى قام بتأسيسها قيادات وزارة الداخلية حال وجودهم فــى الخدمة وعلى رأسهم وزير الداخلية عبد الحليم موسى ونجله ضابط الشـرطة منذ نوفمبر ١٩٩٢ وبالرغم من المخالفــات القانونيــة والدسـتورية التــى صاحبت إنشاء هذه الشركة . فإن أحدا في الحكومة المصريــة لـم يحـرك ساكنا فكيف يصدق المواطنون مناشدة الرئيس الإبلاغ عن الفساد ، إن هــذا مثل حى واحد يجيب على سلبية المواطنين الناتجة عن يأسهم من الحــالات التى يتقرر الحديث فيها عن الفساد ، والحكومة البليدة لا تتحرك فالمشــكلة ليست فى المواطن المصرى وسلبيته وإنما في الحكومة.

ويؤكد " سامي أبو العز " أن امتناع الأفراد عن الإبلاغ عن الفساد يـود إلى معاملة رجال الضبط للمبلغ أو من يمكن أن يطلق عليه الشاهد ، وهــذه المعاملة يتوقف عليــها كثـير مــن الأسـباب السـلبية يمكـن تحديدهــا بـــ ٦٠٪ على الأقل أسباب هذه الظاهرة فالمبلغ يحتاج إلى عدة أمور منــها حمايته من المبلغ ضده ، وفى حالات أخرى عدم ذكر اسمه نهائيا حيـث إن المبلغ يرغب في هذه الحالات عدم الظهور علـــى مســرح الأحـداث،لأن المفسدين أو مرتكبى الجرائم منهم حاليا أشخاص من ذوى النفوذ ، وبالتــالى يحتــاج مــن يتقــدم الــى الشــهادة أو الإبــلاغ إلــي الحمايــة الكاملــة ولأسرته ، كما ان المبلغ يخشى من الثأر من أهل المبلغ ضده أو أسـرته ؛ و الخطورة تكمن فى المعاملة التى يتلقاها المبلغ أو الشاهد من رجال الضبط فغالباً ما يحجز الشاهد وقد يصل الحجز الى ٢٤ ساعة وان كان لا يطلــق عليه حجز , و إنما بحجة التأكد من البلاغ أو انتظار المســئولين ليسـمعوا بلاغه و أسباب أخرى تجهد المبلغ , و تعطله عن أعماله حتى انه قد يصـل فى بعض الاحيان إلى الندم على التقدم بهذا البلاغ " .

(سامى أبو العز , مطاردة الفساد بأمر الرئيس،الوفد،١٩٩٤/٢/٣، ص٣)

٣-٥ غياب العدالة الاجتماعية :

ورد ذكر هذا الأثر مرة واحدة فى مقال من المقالات التى شملتها عينة الدراسة .

و لاشك انه نتيجة لأن الفساد يعنى حصول بعض الناس على حقوق ليست من حقهم ان تغيب العدالة الاجتماعية و ينقسم أفراد المجتمع إلى قسمين مختلفين فى الطموحات و الأهداف و يصبح هناك فرق واضح بين من يملكون و من لا يملكون أو الأغنياء و الفقراء .

و من المعروف ان لغياب العدالة مظاهر كثيرة لعل من أبرزها مشكلة المحسوبية والتى يقول عنها " سعيد النجار " : " إنها من أبرز صور الفساد ومن الأمراض التى نمت و ترعرعت في ظل غياب الديمقراطية ، وقد بلغت أخيراً أبعاداً خطيرة مما يقضى على مصداقية الدولة وإحساس الناس بالعدالة خصوصاً الشباب الذين يرون كيف تتفاوت الحظوظ ليس تبعاً لما يتمتع به الشخص من كفاءة وقدرات ، ولكن بناء على صلاته أو صلات أسرته الاجتماعية والسياسية .

وأننا نرى يوماً بعد يوم كيف يتعاظم هذا المرض وكيف يؤدى إلى استبعاد اكثر الناس كفاءة من الحصول على حقهم المشروع وملء وظائف الدولة بأبناء الأسماء اللامعة والمعروفة بصرف النظر عن أحقيتهم وملاءمتهم لما يعهد إليهم من مسئولية ولا يخفى ما ينطوى عليه ذلك من مخاطر اجتماعية وسياسية واقتصادية " .

(سعيد النجار ، أولوية الديمقراطية، الوفد، ١٩٩٤/١/٦ ،ص٥)

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأنه لا غرابة فى ظل هذه الظروف التى تتميز بعدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية ، وتشوه الديمقراطية أن ينشأ لدينا جيل مستهتر غير منتم لشئ ولا يعبأ بالصالح العام ، بل قد تتولد لديه رغبات تدميرية قد تكون موجهة نحو الذات ونحو الآخر ، ولكنها غالباً ما تكون موجهة نحو الآخر ويتخذ ذلك أشكالاً متعددة ، أهمها زيادة معدلات العنف اللفظى والمادى ، وهذا الأخير الذى قد يصل فى كثير من الأحيان لمستوى القتل وإرهاب الناس كما هو واضح فى حالات العنف السياسى و البلطجة . وكل ذلك يعد نتيجة مباشرة لمجتمع الاستغلال الذى تغيب فيه العدالة الاجتماعية ويتنامى فيه لدى الأفراد الإحساس بالظلم والحرمان .

(٤) أسباب مواجهة الفساد :

أشارت صحيفة الوفد إلى أساليب مواجهة الفساد المؤسسى فى القطاعات التالية [فساد الوزراء - فساد أعضاء البرلمان - فساد مديرى الشركات والبنوك - فساد رجال الأعمال] من خلال ثمانية مقالات وخمسة تحقيقات ، وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحدات .

أن أهم أساليب مواجهة الفساد تتمثل فيما يلى :

٤-١ تطبيق الديمقراطية الحقيقية .

٤-٢ ضمان نزاهة الانتخابات

٤-٣ استقلال القضاء وتدعيم سلطاته .

٤-٤ تدعيم دور الأجهزة الرقابية وضمان استقلالها .

٤-٥ تشديد الرقابة على البنوك .

٤-٦ تشديد العقوبة فى جرائم المال العام .

٤-٧ سرعة الفصل فى قضايا الفساد وعقاب المنحرفين .

٤-٨ حسن اختيار القادة والمسئولين .

٤-٩ التأكيد على طلب المجرمين الهاربين للخارج .

٤-١٠ الحفاظ على كرامة الوظيفة العامة .

٤-١١ تقديم إقرارات الذمة المالية .

٤-١٢ تقليص حجم البيروقراطية .

وفيما يلى سوف نشير الى كل أسلوب من هذه الأساليب بشىء من التفصيل .

٤-١ تطبيق الديمقراطية الحقيقية :

وردت الإشارة إلى هذا الأسلوب فى مقال وتحقيق من عينة الدراسة.

وفى هذا الإطار يقول " محمد حامد " : " ليس ثمة حلول تبدو معقولة ومقبولة لمواجهة الفساد سوى الديمقراطية ، وأهم اركانها انتخاب أعضاء مجلس الشعب انتخاباً سليماً ليعبروا عن إرادة الشعب وسيادته الحقيقية ، وحتى تنطلق الرقابة السياسية السليمة على كل نشاط السلطة التنفيذية فى جميع مستوياتها وفى كل اجهزة الدولة والقطاع العام ، وبذلك يمكن تعرية

مراكز القوى سياسياً ويمكن كشف هذه الجرائم التى ترتكب فى حق الشعب وردعها وتقديم المسئولين عنها للمحاكمة بتأييد من ممثلى الشعب ومن الرأى العام .

كذلك يجب إطلاق حرية الصحافة وتأمينها من الخوف من العقاب وبصفة خاصة الصحافة الحزبية حتى تكشف هذا الفساد دون خوف أو وجل وتقوم بتحقيقها بموضوعية ونزاهة عرضه على الرأى العام بحيث يكون طبيعيا ، وأن يقوم أعضاء مجلس الشعب من خلال قراءة تحقيقات الصحف بالتقدم بطلبات الإحاطة والأسئلة والاستجوابات للحكومة واحترام الرأى العام الذى سوف يتابع باهتمام عملية التطهير " .

(محمد حامد ، الوفد ، ١٩٩٦/٨/٣١ ، ص ٥)

ويشير" أسامة هيكل " إلى : " أن تحقيق العدالة السياسية في مصر من الأساليب الهامة لتحقيق الديمقراطية والتقليل من حجم الفساد الذى تشهده الساحة البرلمانية. حيث إن مصر تشهد نوعا من الاحتكار السياسى ممثلا في سيطرة حزب على حساب أحزاب أخرى ، وتعطى إليه كل الحقوق والامتيازات ويتمتع بكل وسائل الإعلام والصحف القومية . وبنظرة على الانتخابات الأمريكية الأخيرة ظهرت أجلى صور الديمقراطية ، وأستبعد الرئيس السابق بوش واختير كلينتون وفق هوى الناخبين ، و تمت الانتخابات بصورة حيادية تامة و بروح رياضية حقيقية ، ولم تحدث مخالفة واحدة وهذه هى الديمقراطية .

ولكن بمقارنة الوضع في مصر نجد أننا بلد يدعى الديمقراطية فهل يستطيع أحد أن يرشح نفسه أمام رئيس الجمهورية ؟ بالطبع لا يملك أحد هذا فطريقة اختيار رئيس الجمهورية خاضعة بصورة مطلقة لهوى الحزب الحاكم لأنه يسيطر على مجلس الشعب المسئول عن ترشيح رئيس الجمهورية للاستفتاء .. وهى طريقه فى ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب . فمجلس الشعب بتشكيله تابع للحزب الوطنى ولن يسمح بمرشح آخر وغياب العدالة السياسية يساوى ديمقراطية صماء عمياء لا لون لها ولا طعم ".

(أسامة هيكل ، الديمقراطية محبوسة خلف الأسوار،الوفد ،١٩٩٢/١٢/٣١،ص ٣)

٤-٢ ضمان نزاهة الانتخابات :

أتضح من تحليل بعض ما ورد في عينة الدراسة من صحيفة الوفد أن مصر تعانى عدم شرعية الإطار العام الذى تتم فيه العملية الانتخابية بداية من التصويت حتى فرز الأصوات وإعلان النتائج التى غالبا ما تكون مزورة . لأن جداول الانتخابات غالباً تضم أسماء مواطنين انتقلوا الى

رحمة الله وآخرين هاجروا من مصر وآخرين غيروا مواقع انتخابهم ، بـل إنه قد أضيفت أسماء وهمية لا وجود لها كمحاولة لتزييف الانتخابات ، ومن ثم فإن ضمان نزاهة الانتخابات يعد من الأساليب الهامة لمواجهة الفساد .
وفي هذا الإطار يقول " عاطف البنا " أستاذ القانون الدستورى : " إن الأصل فى الدول الديمقراطية أن الانتخابات العامة لها أهمية كبرى لأن الشعب له رأى حقيقى في اختيار حكامه وممثليه والرقابة عليهم وفى صنع القرار.

ومن أهم مظاهر الديمقراطية أيضا إمكانية تداول السلطة والرقابة عليها ، ولكن في مصر يعد هذا أمراً خيالياً ولذلك ينصرف الناس عن الانتخابات التى لا تؤثر فيها أصواتهم وتجرى لمجرد إعطاء شكل ديمقراطى ، ويتجه الناس لأمر له مصداقية مثل انتخابات النوادى ، وتحول اهتمام الناس من السياسة إلى الرياضة حيث يستطيعون إحداث تغيير وتكون أصواتهم ذات تأثير .

ويعلل عاطف البنا انصراف الناس عن الانتخابات العامة لسبب آخر هو ضعف إحساس المواطنين بنزاهة وحيدة الانتخابات السياسية وإن الانتخابات غير السياسية أكثر نزاهة ولذلك يقبل الناس على انتخابات النوادى والنقابات ونوادى هيئات التدريس وكلها تخلو من التزوير ، والأخطاء فيها فردية وقليلة ولا تجرى للحصول على نتيجة معينة حسب هوى الحكومة ، ويتزايد فيها شعور المواطن بأهمية صوته ولذا يحرص الناخب فيها على الحضور والتصويت ، أما إذا أحس الناخب بضياع صوته أو بمشاركة الموتى والمسافرين له في اختيار المرشحين فسوف لا يشارك ، لأن النتيجة ستخرج مليئة بعدة تسعات متجاورة لتأييد جانب الحكومة فلا يفكر الناخب في التوجه لصندوق انتخابى مزور قبل أن يدلى بصوته ، إن المواطن المصرى ليس سلبياً وإنه مشارك بشرط إحساسه بجدوى صوته ".

(عاطف البنانى ، أسامة هيكل ، الوفد ، ٣١ /١٢/١٩٩٢، ص ٣)

٤-٣ استقلال القضاء وتدعيم سلطاته :

وردت إشارة في عينة الدراسة إلى أهمية دور القضاء النزيه في استقرار الأوضاع داخل المجتمع ، ومن هنا يجب أن يكون للقضاء المصرى وضعه المستقل عن كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية وألا يكون خاضعاً لأى منهما.

وفي هذا الإطار يقول مستشار " أحمد مكى " : " إن استقلال القضاء وتدعيم سلطانه هو الحجر الأساسى في بناء حركة الإصلاح السياسى و هو

أمر لا يلقى الاهتمام الكافى سواء من الحكام أو المحكومين ، فدعم السلطة القضائية هو دعم لإحدى سلطات الدولة ، ويثبت دعائمها ويقيمها على الأساس الوحيد الصحيح للدولة وهو العدل، كما أن دعم السلطة القضائية يعين الحاكم على مراقبة أتباعه وأعوانه فلا يستشرى بينهم الفساد ، تحسبا لأن تمتد إليهم يد القضاء . والفساد هو أخطر ما يهدد نظم الحكم خاصة فى عصور التضخم الأقتصادى ، و لذلك نرى مراكز القوى و المنتفعين من أصحاب النفوذ و المنحرفين نراهم خصوماً لاستقلال القضاء بطول التاريخ وعرض الدنيا و خصوصاً لان كبرياءهم يمنعهم من أن يخضعوا لما يخضع له سائر الناس بينما أصحاب الرأى والمتطهرون و الضعفاء هم أنصار استقلال القضاء " . (الوفد ، ٢٧ /١٩٩٢/٢ ، ص ٥)

٤ – ٤ تدعيم دور الأجهزة الرقابية و ضمان استقلالها :

أشارت صحيفة الوفد من خلال أحد المقالات الواردة فى عينة الدراسة الى : " أهمية تدعيم دور الأجهزة الرقابية بالأعداد الكافية من الأعضاء والوسائل الفنية من جهة ، و أن يدعم استقلالها قانوناً من جهة أخرى من السلطة التنفيذية ، إذ كيف تراقب الهيئة الرقابية هذه السلطة وهى خاضعة لها . و الأفضل أن تتبع الرقابة الإدارية وما يماثلها من أجهزة الرقابة رئيس الجمهورية بصفته رئيساً للدولة و أن يعين وزيراً لرئاسة الجمهورية يكون هو حلقة الوصل بين تلك الأجهزة الرقابية و رئيس الجمهورية بصفته رئيساً للدولة ، و يجب كذلك أن يضبط أداء اجهزة الرقابة بالتعاون مع أجهزة الرقابة الداخلية التى يجب أن تنشأ و تعمم فى كل الوزارات والمصالح ، و هيئات و شركات القطاع العام حيث لا تكفى اجهزة الرقابة الخارجية وحدها فى أداء هذه المهمة ، بل يتعين أن تنشأ أجهزة للتفتيش والمتابعة و الرقابة الداخلية تابعة للرئيس الأعلى لكل جهة سواء الوزير المختص مباشرة أو رئيس الهيئة أو الشركة ، فهذه الأجهزة الداخلية تستطيع داخل الموقع أن تحصل على البيانات و المعلومات عن الفساد و بصفة خاصة حالات استغلال الوظيفة و التربح منها ، بصورة أيسر لوجودها فى الموقع بعيدة عن اجهزة الرقابة الخارجية. و يجب إلغاء النصوص القانونية التى تعوق أجهزة الرقابة عن أداء واجباتها دون تعطيل للإنتاج أو تدخل فى إدارة العمل ويجب أن يتم كذلك محاسبة من يتجاوز عملية الرقابة الى التدخل فى الإدارة تأديبياً بل جنائياً فى الحالات الجسيمة التى تضر بالمصلحة العامة أو بالاقتصاد القومى فلا يمكن أن يدار المال المملوك للشعب إدارة حسنة دون رقابة داخلية و خارجية حازمة .

(الوفد ، ٣١ /٨/ ١٩٩٦ ، ص٥)

٤-٥ تشديد الرقابة على البنوك :

أثارت القضايا الخاصة بالحصول على قروض من البنوك بضمانات وهمية العديد من التساؤلات حول التسهيلات الائتمانية التى تمنح لبعض الأفراد و دور البنوك فى هذه التسهيلات . و من ثم فقد وردت إشارة فى واحد من التحقيقات التى تضمنها عينة الدراسة إلى ضرورة تشديد الرقابة على البنوك.

و فى هذا الإطار تقول : " نفين ياسين " : " لقد فقدت أربعة من البنوك الرئيسية ١ ,٤ مليار جنيه خلال العامين الماضيين فقط بسبب القروض ذات الضمانات الوهمية و قد بدأت سلسلة القروض من البنوك بالضمانات الوهمية أو غير الكافية منذ عهد توفيق عبد الحي الذى حصل على ٣٠ مليون جنيه من البنوك لتمويل صفقات الأغذية الفاسدة خلال السبعينيات وقد هرب لليونان عند افتضاح أمره ، و هو الآن يعيش فى ألمانيا و يمتلك العديد من الشركات هناك ، و لم يرجع مليماً واحداً لهذه البنوك .

ثم جاءت هدى عبد المنعم التى جمعت ما يقرب من ٤٥٠ مليون جنيه من المواطنين لإقامة مشروعاتها السكنية على ارض مملوكة للدولة قرب شيراتون المطار ، و قد حصلت على ما يماثلها تقريباً من البنوك بضمان هذه الأرض لتمويل مشروعاتها ، و حينما انكشف الأمر هربت للخارج هى الآن تعيش باليونان و تمتلك اكبر الشركات و المصانع هناك و قد فشلت كل محاولات إرجاعها وادعت أنها قامت بتسوية كل مديونياتها داخل مصر .

و بدأت السلسلة فى التزايد بحصول أشرف السعد على ٦٦ مليون جنيه من البنوك و هروبه للخارج دون تسديد أى جزء منها . تلاهم جورج حكيم المليونير الهارب الذى اقترض الملايين من البنوك و هرب خارج البلاد وخلال الشهور الماضية ظهرت قضية نواب القروض و المتهم فيها ٤ من اعضاء مجلس الشعب ومجموعة من رجال الأعمال و رؤساء البنوك ، حيث توالت المفاجآت فى هذه القضية التى ما زالت منظورة أمام القضاء ، فقد أكد الشهود أن المتهمين قدموا ضمانات وهمية للحصول على قروض من البنوك بلغت ٧ مليارات جنيه. و لم تكن قضية نواب القروض هى نهاية سلسلة النهب و السلب من البنوك ، فقد اصدر جهاز الكسب غير المشروع قرار بحبس مدير فرع أحد البنوك بالقاهرة ١٥ يوماً بسب تضخم ثروته بطريق غير مشروع مستغلا فى ذلك وظيفته . فقد أثبتت تحريات هيئة الرقابة الإدارية أن المتهم استغل وظيفته كمدير للبنك فى منح قروض بدون

ضمانات كافية وصلت الى ١٠٠ مليون جنيه كان نصيبه منها ٧ ملايين جنيه.

و من هنا كانت أهمية تشديد الرقابة على البنوك التى تتمثل فى رقابة داخلية و رقابة خارجية ، الرقابة الداخلية هي الجهة الرقابية المكونة من داخل البنك نفسه ، أما الرقابة الخارجية فتتمثل فى الجهاز المركزى للمحاسبات و البنك المركزى و الذى يعتبر السلطة الرقابية الأولى على هذه البنوك قبل أى جهة أخرى .

(نفين ياسين ، قروض البنوك لمن ؟، الوفد ، ١٩٩٧/١١/٦ ، ص ١٠)

و بصفة عامة لابد أن يكون البنك على ثقة من مقدرة العميل على السداد فى الأوقات المحددة ، فضلا عن الاهتمام بتتبع النشرات التى يصدرها البنك المركزى و بها أسماء العملاء العاجزين عن السداد ، حتى لا يتورط بنك جديد فى إقراضه مبالغ جديدة بدون علم بطبيعة وضعه المالى. أما إذا وقع المحظور فلابد من سرعة اتخاذ الإجراءات القانونية التى من أهمها التحفظ على ممتلكات العميل لضمان سداد قيمة الديون .

٤-٦ تشديد العقوبة فى جرائم المال العام :

من المعروف أن التستر على الجريمة يشكل جريمة ، وكذلك فإن التهاون مع المجرمين اخطر لأنه بمثابة غطاء يحمى الفساد وينميه . ومن هنا ظهر فى عينه الدراسة التأكيد على أهمية تشديد العقوبة ولاسيما فى جرائم المال العام ، تلك الجرائم التى تؤثر تأثيرا بالغا على عملية التنمية .

وقد ورد ذكر هذا الأسلوب (تشديد العقوبة فى جرائم المال العام) فى تحقيق واحد من عينة الدراسة . وفى هذا الإطار يقول " سيد عبد العاطى ": " لقد انتشرت فى مصر فى السنوات الأخيرة جرائم سرقة المال العام بشكل خطير وكان ابرز هذه القضايا قضية عبد الوهاب الحباك الذى سلب ونهب ٢٣ مليون دولار (٧٨ مليون جنيه مصرى) من أموال الشعب وأودعها في بنوك سويسرا وبعد أن تم كشفه عرضت أجهزة الدولة عليه رد هذه الأموال التى نهبها نظير عدم تقديمه للمحاكمة وتركه إلى حال سبيله .

والجدير بالذكر أن في مصر مئات الآلاف من هذا (الحباك) الذين سرقوا ونهبوا أموال الشعب ولكن لم تصل إليهم يد العدالة . أو أن الأجهزة الرقابية لم يصدر إليها الضوء الأخضر لفتح ملفاتهم وكشف أمرهم وفضحهم . ومن هنا لابد من تشديد العقوبة للصوص المال العام ولا تصالح معهم . وقد أكد سيد عبد العاطى أهمية هذا الطلب ردا على ما أثير حول وجود اتجاه فى قانون الإجراءات الجنائية الجديد يتم إعداده فى

وزارة العدل بأن يتم التصالح فى جرائم المال العام . بمعنى إذا سرق لص أمال الشعب ثم كشف أمره ورد تلك الأموال لا يعاقب ولا يقدم للمحاكمة . وإذا تم ذلك فهو يعد كارثة بكل المقاييس لأن عدم مثول المتهم أمام القضاء للمحاكمة يشكل امرا خطيرا ودلالته اخطر ، لأنه يؤدى إلى إهدار أموال طائلة وهى أموال الشعب وليست أموال الذين يفصلون القوانين ويضعون قوانين لحماية المنحرفين . إن هذا الاتجاه الجديد لن يمنع الجريمة بل سيزيد من جرائم المال العام إلا أن المبدأ المعروف والمسلم به فى السياسة العقابية أن العقوبات يجب أن تكون اكبر واشد من حجم الجريمة وذلك بهدف الردع لأن فى مثل هذه القضايا إما أن يفلت اللص ولا تثبت الجريمة أو على العكس يمسك بتلابيبه، فإذا افلت فإنه يكون قد استولى على أموال الشعب ، وإذا امسك به يرد الأموال ولا يخسر شيئا . والقانون الجديد الذى يسمح بالتصالح فى جرائم سرقة المال العام يهدر مبدأ القانون و مبدأ المساواة . لأن الشخص الذى يختلس من الخزينة جنيهات قليلة يقدم للمحاكمة بينما الشخص الذى يأخذ عمولة ٣٠ مليون دولار نقول له : هات الفلوس ثم نتركه ، وفى هذا تشجيع على السرقة والاختلاس والحصول على عمولة .

(سيد عبد العاطى،التصالح فى جرائم المال العام ، سرقة،الوفد ١٩٩٦/١٠/٣ ص٣)

٤-٧ سرعة الفصل فى الفساد وعقاب المنحرفين :

ورد ذكر هذا الأسلوب فى مقالين من عينة الدراسة .

و فى هذا الإطار جاء التأكيد على انه " كثيرا ما ينشر فى الصحف عن قضايا الفساد ، ثم يفاجأ الناس بأن احدا لا يقدم للمحاكم أو يطول أمد القضية إلى وقت غير معلوم ، حتى اصبح مألوفا الآن أن يردد الكتاب والصحفيون بل و المواطنون العاديون معنى محددا يذكرونه فى عبارات مختلفة، و هو أن الحكومة تترك للصحف حرية نشر قضايا الفساد للتنفيس عن النفس فقط ثم تطنش عليها بعد ذلك ، أو قولوا ما تشاءون و نحن سنفعل ما نشاء . مع أن قضايا الفساد تنخر فى المجتمع و تسبب خسارة فادحة له لا تقل عن الخسارة التى تسببها جرائم عصابات التطرف الإرهاب، لذلك لابد من إصلاح الجهاز القضائى وسرعة الفصل فى قضايا الفساد" **(الوفد ، ١٩٩٥/٥/٩،ص٥)**

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد تمت الإشارة فى أحد المقالات الى ضرورة " أن تتوافر للوزير المختص فى كل القطاعات كل الإمكانيات والمبادرات فى عزل الموظف أو المسئول المنحرف و لا يتم إلقاء كل العبء على السلطة القضائية أو أحد فروع النيابة لان السلطة القضائية عاجزة عن أن تتولى عملية التطهير و التغيير و المحاسبة السريعة فذى

القضاء العادى وحــده (٥ ملايين قضية) و لـدى القضـاء الإدارى (٦٥ مليون قضية) ، فضلا عن أن القضاء لا يمكن أن يحل محـل الإدارة التنفيذية فى مسئولياتها فى متابعة العمل وملاحقة المخطئ و استبعاد غـير النزيه من العاملين بأسرع وقت ممكن ، و أيضا السلطة القضائيـة متخمـة بالقضايا من كل نوع ، و بطيئة الفصل فى الدعـاوى بأنواعـها المختلفـة و يترتب على كل ذلك التسيب والاستهتار من العاملين المنحرفيـن لعجـز القانون عن مواجهتهم بالسرعة الواجبة . ومن هنا لابد من منـح الوزيـر سلطة إصدار القرارات اللازمة واستبعاد وعزل الموظفين المنحرفيـن أيـا كانت درجتهم " .

(الوفد ، ١٩٩٤/١١/١٠ ، ص٣)

٤-٨ حسن اختيار القادة والمسئولين :

ورد ذكر هذا الأسلوب فى مقال واحد من عينة الدراسة .

ولاشك أن وجود أشخاص أكفاء مشهود لهم بالاستقامة والنزاهة يلعـب دوراً فى حسن إدارة المؤسسة أيا كانت اقتصادية أو سياسة ، ومن ثم يقلـل من حجم الانحرافات أو المتاجرة بالوظيفة العامة .

وهذا ما حرصت محكمة القيم على المطالبة به ولاسيما فـى أعقـاب قضية النقد الاجنبى الشهيرة التى اتهم فيها وزير الاقتصاد واثنين من كبـار المسئولين فى الوزارة . وفى هذا الإطار يشير " محمد عصفور " إلـى مـا جاء فى توصيات محكمة القيم من أنها : " من منطلق الأمانـة والمسـئولية تهيب بألا يتولى أمر الاقتصاد(*) إلا أشخاص مشهود لهم باستقامة القصـد . فضلاً عن العلم والخبرة حتى لا تكون مقدرات الشعب فـى مـهب الريـح تعصف بها حيث تشاء .

وناشدت المحكمة المسئولين ألا يتولى المناصب الاقتصادية ذات الأثـر أشخاص لهم علاقات وتعاملات فى سوق المال ، حتى لا تتغلب عليه طبيعة البشر فيستخدمون سلطاتهم المخولة لهم لحسابهم وحتى تنـأى بالمنـاصب وشاغليها عن مواطن الشبهات ولا يكون الحقـل الاقتصـادى والمصرفـى مرتعاً لتبادل المجاملات على حساب المصلحة القومية ، وتـنزه القـرارات والتصرفات عن الهوى ، إذ تبين من ملف الدعوى (الخاص بقضية النقـد الأجنبى) أن وزير الاقتصاد قبل توليه الوزارة كفـل بعـض الاشـخاص وحصل على تسهيلات ائتمانية ، وأن هناك تعاملات لشركات تسـهم فيـه

(*) بالقياس ينبغى ألا تقتصر تلك التوصيات على الاقتصاد بل يجب أن تشمل كافة مجالات الحياة لأن فى ذلك ضماناً لحسن أداء العمل بصورة موضوعية بعيداً عن استغلال الوظيفة العامة .

زوجته وبعض أقاربه مع مصارف ، وشاب تلك المعاملات ثمة تجـــاوزات واستمرت تلك التجاوزات بعد توليه الوزارة " .

(محمد عصفور ، القضاء يدين فساد الدولة ، الوفد ، ١٩٨٧/١٠/٢٩ ،ص٧)

٤-٩ التأكيد على طلب المجرمين الهاربين للخارج :

ورد ذكر هذا الأسلوب فى مقال واحد من عينة الدراسة.

ومن المعروف أن معظم الهاربين بأموال الشعب إن لم يكن جميعهم لـم يعودوا إلى أرض الوطن بل إنهم استثمروا أموالهم الحرام فى الدول التـــى فروا إليها مساهمين فى دفع عجلة التنمية فى تلك الدول للأمام ، وفى مصـر للخلف . هذا فضلاً عن الشعور بالإحباط والأسى الذى ألم بالمصريين الذيـن فقدوا مدخراتهم .

ومن هنا جاء التأكيد فى عينة الدراسة علـــى أهميـة طلـب هـؤلاء المجرمين ومعاقبتهم . وفى هذا الإطار يقول " : " ابو الـــيزيد المتيـت " : " أن كل دولة تريد أن تتخلص من المجرمين الفارين إليها ، حفاظـــاً علـــى أمنها و حسن سمعتها لدى الدول أخرى ، يجب أن تسعى الى تسليمهم ، إمـا إلى الدول المعتدى عليها التى وقعت الجريمة على أرضــها أو تلـك التـى أصابها الضرر المباشر من الجريمة حتى و لو لم تكن قـــد وقعـت علـــى أرضها . و تسلم المجرمين له إجـراءات و قواعـد ، و مــع ذلـك فمـن المتعارف علية دولياً أن مبدأ السيادة لا يسمح للدولة بأن تسلم رعاياها لدولـة أخرى حتى و لو عن جرائم وقعت خارج أرضها . كذلك لا يجـوز تسـليم المجرمين السياسيين لأن الجرائم السياسية لها طابع خـــاص متمـيز عــن الجرائم العادية ، و حتى لا تتخذها الدول ذريعة للقبض على خصوم حكامها السياسيين فالجريمة السياسية جريمة فكر و مبـــادئ و تســليم المجرميــن العاديين قد يكون بموجب اتفاقات بين الدول ، و التسليم فى هذه الحالة يكون حسب شروط الاتفاقية وعن نوعية الجرائم المتفق عليها. وقد يكون التســليم اختياريا يخضع للسلطة التقديرية للدولة المطلوب إليها التسليم ، ولا يشـترط التسليم أن يكون لتنفيذ عقوبة جنائية ، بل يكفى أن يكون للمحاكمة ، ودائمـا تراعى الدول التى ليست بينها معاهدات أو اتفاقيات بشأن تسليم المجرميـــن مدى خطورة الجريمة التى وقعت والمراد التسليم من أجلها. والجرائم التـــى وقعت من هؤلاء الفارين من مصر تسمح للســلطات المصريـة المطالبـة بتسليمهم حتى ولو لم يكن بين مصر وهذه الدول اتفاقيـــات بشـأن تســليم المجرمين ، إنها جرائم معاقب عليها فى جميع تشريعات دول العـالم ، وذات خطورة اجتماعية واقتصادية ومن ثم فسوف لا تجد السلطات في مصــر أى

صعوبة في طلب تسليم المجرمين الهاربين لأنه لم يعد لدى الشعب القـــدرة على تحمل المزيد من هذه الظاهرة الاجتماعية "

(أبو اليزيد المتيت ، الهاربون بأموال الشعب ، الوفد ، ١٩٩٧/١٢/٣،ص٦)

٤-١٠ الحفاظ على كرامة الوظيفة العامة :

جاء فى أحد مقالات الدراسة تأكيد على أنه : " لا يسـوغ للموظـف العام أن يقبل هدية أو منحة أو مكافأة من أى جهة كانت غير الجهـة التـى يعمل بها سواء كانت الجهة المانحة وطنية أو أجنبية وسواء كـانت جهـة رسمية أو مجرد شخص طبيعي أو معنوى لأن هذا الأمر يتصـل اتصـالا وثيقاً بضمان الوظيفة العامة والموظفين العموميين ، ولأن في ذلـك أيضـا ضماناً للبعد بالوظيفة العامة عن مواطن الشبهات والحفاظ علـى إحاطتـها بسياج النزاهة والترفع عن قبول المنح والهدايا والمكافآت حتـى لا تكـون باباً لإفساد الذمم وتشكل ضغطاً على الموظف العام" .

(الوفد ،١٩ /١٩٩٦/١٢ ،ص١٣)

٤-١١ تقديم إقرارات الذمة المالية :

وردت الإشارة إلى هذا الأسلوب فى مقال واحد من عينة الدراسة.وفـى هذا الإطار يؤكد " عبد الستار الطويلة " على ضرورة : " التزام كل مسـئول بتقديم كشف بثروته وثروة أبنائه للرأى العام . ويجـب أن تصـدر بيانـات محددة وواضحة عن عمل ونشاط كل من تتهمهم الإشاعات فمن حق الشعب أن يعرف " .

(عبد الستار الطويلة،الفساد فـى مصـر ليـس ظـاهرة محـدودة ،الوفـد، ١٩٩٥/٥/٩،ص٥)

٤-١٢ تقليص حجم البيروقراطية :

وفى نفس المقال السابق يؤكد " عبد الستار الطويلة " ضـرورة إلغـاء كثير من اللوائح والقوانين التى تعقد مصالح الجمهور ، ويجب أيضا نشـر البيانات واضحة عن كيفية قضاء الحاجات من كل مرفق و محاسبة كل مـن يتقاضى رشوة بشدة ".

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن الأساليب التى طرحتها عينة الدراسة من صحيفة الوفد لمواجهة ظاهرة الفساد المؤسسى فى القطاعات التى عُنيت بها الدراسة ، قد جاءت متسقة في كثير من جوانبها مع محاور الأيديولوجية الليبرالية الوفدية ، والتى أشرنا إليها فى بداية هذا الفصل. والتـى تركـزت بصفة خاصة في التأكيد على أهمية الحريات العامة، ومن ثم جـاء تطبيـق

الديمقراطية الحقيقية ، وضمان نزاهة الانتخابات، وكذلك استقلال القضـــاء ، وتدعيم دور الأجهزة الرقابية وضمان استقلالها وفاعليتها من أهم أســـاليب مواجهة الفساد التى أشارت إليها عينة الدراسة .

(٥) صورة النظام السياسى في المجتمع كما تعكسها صحيفة الوفد :

انعكست صورة النظام السياسى في المجتمع فى عينـة الدراسـة مـن صحيفة الوفد من خلال مقالين ، وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلـك الوحدات أن السياسى المصرى نظام ديمقراطى من الناحية الشكلية ، ولكنـه فى حقيقة الأمر نظام إستبدادى شمولى ، حيث الانفراد بالحكم و السـيطرة من قبل حزب واحد هو الحزب الوطنى الديمقراطى .

ولهذه الصور الشمولية يلخصها المستشار " مصطفى الطويل " بقولـه : " نحن نهوى تمجيد الأشخاص لدرجة التأليه ، ويرى البعض منا أن تمجيـد الشخص هو أسرع الطرق للوصول إليه ، وبالتالى الحصول على رضائـه ونعمه وهذا الداء ليس مقصوراً علينا وإنما هو شامل لأغلب شعوب العـالم الثالث ،ويرجع السبب في تفشى هذا الداء الى غياب شمس الحريـة ونـور الديمقراطية عن هذه الشعوب ، فحكام هذه الدول هـم الحـاكمون بـأمرهم المتصرفون فى شئون رعيتهم فإن شاءوا منحوا وإن شاءوا منعوا. ونظـرا لغياب الحرية والديمقراطية عن هذه الدول ولأجيال بعيدة ، ومنذ أن كـانت تقع تحت الاحتلال فقد اعتادت هذا الداء ولم يعد مقصورا على تمجيد الحكام فقط ، وإنما شمل كل رئيس في عمل .

وعلى سبيل المثال ففى مصر لا يخلوا خطاب لمسـئول كبـير إلا إذا أشاد بالحاكم وأرجع نجاح العمل أو تنفيذه الى حكمته وفطنته وكذا نجـد أن أى خطاب لمرؤوس المسئول الكبير أو وزير أو محافظ لا يخلو من الإشـادة بهم وبأعمالهم مستعملاً عبارة "(بناء على تعليمات السيد الوزير أو السـيد المحافظ) كما أنه لا يخلو مجال يجمع فيـه بيـن رئيـس ومـرؤوس إلا والمرؤوس فيه يمجد رئيسه وهكذا فلا تمر مناسبة أو حتى بدون مناسـبة إلا ويمجد المرؤوس فيها رئيسه .

ويرتبط بهذا الداء عملية مسح الرؤساء السابقين فإذا انتهت مدة عمـل أحدهم وخاصة إذا كان سبب انتهاء العمل هو الوفاة انتهت معه أعماله مـهما كانت عظمتها وأياً كان حجمها عملاً بالمقولة السائدة (مات الملـك عـاش الملك).

أما الدول المتقدمة فهم لا يعرفـون الغنـاء ولا المديـح ولا التمجيـد للأشخاص لأنهم يعلمون تماماً أن الأشخاص زائلون وأوطانهم وشعوبهم هى

الباقية ، فكل من يعمل يراعى الله وضميره وبلده فى عمله ، وبعد ذلك نفسه لذلك فإن هذه الشعوب هى التى تصدرت دول العـــالم فـــاحتلت الصفـــوف الأولى منها ".

(مصطفى الطويل ، الرئيس والمرؤوس ، الوفد ، ١٩٩٧/١٠/٢٩، ص٧)

إن النظام السياسى المصرى فى عينة الدراسة هو نظام الحكم المطلـــق للحاكم الفرد الذى يأمر فيطاع وحوله بطانة ســيئة مـــن المعـــاونين الذيـــن يشكلون الحزب الوطنى حزب المنتفعين .

وفى هذا الإطار يقول " أحمد أبو الفتح": " لقد نشأ هذا الحزب مع حركة يوليه التى غيرت من المفاهيم التى تقوم عليها الأحزاب وجعلـــت الملتفيـــن حول الحاكم هم صائدو المنافع والمغانم. والمجتمع المصرى المسئولية فيـــه لأولى الأمر عما يحدث داخل البلاد من أزمات ومشاكل، فالكل يتهرب مـــن حمل الأمانة ومشقة المسئولية لتحقيق أمن المجتمع وحماية حقوق أفـــــراده. فالمسئولون أمام أى عاصفة يتبادلون الاتهامات ودرء الشبهات عن أنفســـهم، إن المجتمع الديمقراطى لا يتخاذل فيه مسئول عن التزاماته ومسئوليته عـــن أى شئ حتى ولو بصورة غير مباشرة .

ففى فرنسا اضطر الرئيس ميتران رئيس الدولـــــة (ســابقا) ورئيـــس الحزب الاشتراكى أن يطلب من السكرتير العام لحزبه وهو فى نفس الوقـــت رئيس الجمعية الوطنية وكان الرئيس ميتران قد أسند إليه رئاسة الحكومـــة ، وبالرغم من ذلك أضطر الرئيس ميتران أن يطالب " لوران فـــابيس " بـــأن يقف موقف الاتهام أمام أعلى محكمة دستورية لأنة أثناء رئاسته للحكومـــــة قدم أطباء دما " ملوثا لعدد من المصابين بسيولة الدم . و فابيس لم ينـــهب و لم يستغل أن النفوذ و هو اعز من يعتز بهم الرئيس ميتران فقد كلفه برئاســة الحكومة ، و هو لم يبلغ سن الأربعين و مع ذلك لمجرد أنة أثنـــاء رئاســـته للحكومة قدم أطباء دماً ملوثا لبعض المحتاجين للدم قرر الرئيـــس ميـــتران تقديمه للمحاكمة هو ووزير الصحة. و نحن فى مصر أمام إتهام وزير لأحد المسئولين الكبار بنهب [*] ٢٨٠ مليون جنيه و لا يتحرك من يطولهم الاتـــهام و لارئيس الحكومة و لا أى مسئول للتحقيق فى النهب الخطير " .

(أحمد ابو الفتح ، أسئلة للرئيس ، الوفد ، ١٩٩٢/١٢/٣١، ص٣)

[*] فى عام ١٩٩٢ اتهم وزير التموين وقتها د.أبو الدهب وزير الزراعة د. يوسف والـــى بنـــهب ٢٨٠ مليون جنيه ، فضلاً عن مسئوليته عن الغلاء فى بعض المنتجات الأساسية ، (المصـــدر : الوفد ١٩٩٢/١٢/٣١)

وبناء على ما تقدم فإن النظام السياسى المصرى فى صحيفة الوفد هـو نظام شمولى استبدادى ، وحكومته غير جديرة بالثقة ، ولذلك فمن الصعب أن تعمل لصالح الشعب ، لاسيما وأنه قد تم اختيارها بأساليب غير مشروعة في ظل غياب الديمقراطية الحقيقية التى تسمح بتداول السلطة بالطرق بين الأحزاب ، من خلال عملية انتخابية نزيهة ، يعبر من خلالها كل مواطن مصرى عن رغبته ومشاركته الحقيقية فى اختيار من ينوب عنه ويدافع عن حقوقه تحت قبة البرلمان .

تعقيب :

جاءت معالجة صحيفة الوفد لظاهرة الفساد انعكاسا وضحـا وتطبيقا عمليا لأيديولوجيتها الليبرالية . ولأن لصحيفة الوفد موقفا معينا من ثورة يوليو ١٩٥٢ وهو الرفض ، وان كان بصورة غير معلنة لتضمن الصحيفة التأييد وخاصة فى فترات الانتخابات التى أعقبت عودة الصحيفة للظهور مرة أخرى عام ١٩٨٤ . إلا أن ذلك لم يلغ نظرتها الحقيقية للثورة وزعيمها الذى تعتبره ديكتاتور السلب والنهب وبطل الهزائم التى منيت بها البلاد . وان الدعائم التى أرساها و المتعلقة بمركزية السلطة هـى التـى جعلت الحكومات المتعاقبة تفعل كل الموبقات دون أن تشعر بالذنب بل على العكس ترى الحكومة دائماً أنها فوق مستوى الشبهات ، ويسعى المسئولون دائماً لدرء الشبهات عن أنفسهم وتبرئة ساحة النظام بصفـة مستمرة . وتؤكـد صحيفة الوفد أن هذا الوضع لم يكن قاصراً على حكومات الثورة وحدها ، وإنما امتد عبر التاريخ ليشمل الحكومات فى الوقت الراهن وهذا هو ما دفع الصحيفة للتأكيد على أن الفساد وخاصة على النطاق الكبير هـو مسئولية الحكومة بل إنها تتستر عليه .

هذا وقد تناولت صحيفة الوفد الفساد المؤسسى بكل قطاعاته التى عنيت بها الدراسة الراهنة (فساد الوزراء - فساد اعضاء البرلمان - فساد مديرى الشركات والبنوك - فساد رجال الأعمال) ولم تحاول الصحيفة التعامل مع قضايا دون غيرها ، فنشرت على صفحاتها قضايا فساد الـوزراء وفساد اعضاء البرلمان بنفس الكيفية التى نشرت بـها فسـاد مديـرى الشـركات والبنوك وفساد رجال الأعمال .

وأهم ما يمكن أن نستخلصه من تحلينا لصحيفة الوفـد هـو حرصـها الشديد على التأكيد على معنى واحد دارت حوله معالجتها لظـاهرة الفسـاد المؤسسى فى مصر وهو غياب الديمقراطية الحقيقيـة ، والـذى اعتبرتـه الصحيفة السبب الرئيسى وراء كل المشاكل ومنها الفسـاد وخاصـة فسـاد الكبار الذى يهدد الأمن القومى .

وقد استخلصنا أهم المظاهر الأساسية لغياب الديمقراطية فى العناصر التالية :

١- أحادية الحكم فى مصر .

٢- الانتخابات المزيفة .

٣- عدم وجود قانون لمحاسبة الوزراء و المحافظين .

* وفيما يتعلق بالعنصر الأول (أحادية الحكم فى مصر) فقد أكدت صحيفة الوفد أن المجتمع المصرى يشهد نوعاً من التكافؤ فى الحقوق والفرص السياسية .

والدليل على ذلك وكما يقول " أحمد أبو الفتح " هو : " أن يرأس رئيس الدولة حزب السلطة ، فهو يحضر اجتماعات الحزب ولجانه ويشرف على كل أمور الحزب مع أن المفروض و هو يرأس مصر التى تقوم فيها أحزاب مختلفة أن يتخلى عن كل نشاط حزبى . و قد كان الرئيس ميتران خير دليل على ذلك فمنذ تولى رئاسة فرنسا لم يحضر أى اجتماع للحزب الاشتراكى الذى كان يرأسه و لم يلق طوال ١١ سنة خطابا أو حتى كلمة يؤيد بها الحزب الاشتراكى فى صراعه مع الأحزاب الأخرى . والرئيس يعين رئيس الحكومة و الوزراء ، و الحكومة تصنع مجلس الشعب و طبعاً تصر على أن تكون الأغلبية الكبرى من اعضاء حزب الرئيس ، و هذا المجلس الذى صنعته الحكومة هو الذى يختار أو يرشح و يؤيد المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية .

و هكذا توجد تركيبة لا فكاك منها و هى تضمن باستمرار السيطرة على كل السلطات ، و مجلس الشعب الذى صنعته الحكومة هو الذى يوافق بل يتبارى فى سرعة الموافقة على القوانين التى تصنعها الحكومة حتى ميزانية الدولة يتم بحثها و الموافقة عليها بسرعة مذهلة .

و الرئيس الذى هو فى نفس الوقت رئيس حزب السلطة يعين المحافظين و السفراء و اعضاء المجالس البلدية ورؤساء تحرير الصحف ، و بذلك يتمتع بالولاء الكامل و التأييد المطلق من الصحف و المجلات وكذلك الإذاعات للراديو أو التلفزيون .

و العمد تعينهم الحكومة ووصل حب السلطة إلى النزول بالجامعات و كلياتها إلى مستوى المدارس الأولية إذ صنعت الحكومة قانوناً يلغى حق الأساتذة فى انتخاب العمداء و جعلت بأمر الوزير ، و سبق أن صنعت قانوناً لتصل إلى التسلط على النقابات و تعيين مجالس إدارتها".

(أحمد ابو الفتح ، الوفد ، ١٩٩٤/٧/٧ ، ص٣)

باختصار يمكن القول بأن النظام السياسى المصرى لا يوجد فيه تـداول بالطرق السلمية ، و كل ما يحدث هو أن مصر تقع فى قبضة جهة وحيـدة تسيطر على مقاليد الأمور وهى الحزب التابع لرئيس الجمهورية ، والـذى يتم من خلاله اختيار الرئيس دون أن يكون له منافس فى ذلك . ومـن ثـم تختفى حقوق الجماهير فى اختيار من ينوب عنهم ، وذلك بغـرض إحكـام الدائرة السياسية التى من خلالها يتم صنع الحكومة ومجلس الشـعب وفقـاً لهوى الحزب الحاكم وتأكيداً على مبدأ استمرار كل السلطات والصلاحيـات لهذا الحزب .

ولاشك انه يدعم تلك العملية السياسية المغلقة علـى الحـزب الحـاكم مجموعة من القواعد والإجراءات القانونية لعل أهمـها قـانون الطـوارئ وقانون حماية الجبهة الداخلية فضلاً عن كل القوانيـن المقيـدة للحريـات العامة، والتى طالما أكدت صحيفة الوفد مـن خـلال المحـاور الرئيسـية لأيديولوجيتها الليبرالية ضرورة إلغائها ، حتى يشهد المجتمع المصرى حالـة الاستقرار والتوازن المرتبطة بنمو الديمقراطية الحقيقيـة ، لا الديمقراطيـة الشكلية أو الصورية .

* وفيما يتعلق بالعنصر الثانى (تزييف الانتخابات) أكدت صحيفة الوفـد أن الأمر لم يعد قاصراً على شراء الأصوات وتزييف إرادة الغالبية العظمـى من المواطنين ، بل إن الانتخابات أصبحت الآن تتمتع بخصائص جديدة لعل إبرازها صراع المليونيرات على كرسى البرلمان ، ويستند هؤلاء على مـا لديهم من ثروات وأموال طائلة ينفقون منها ببذخ شديد يصل إلى السفه مـن أجل دخول البرلمان .

وفى هذا الإطار يقول "سامى ابو العز : " توجـد فـى كـل الـدول الديمقراطية قواعد تشريعية تحكـم تمويـل الأحـزاب وتمويـل المعركـة الانتخابية. والوضع عندنا فى مصر هو أن هذه القواعد إن وجدت تنطبـق على غير اعضاء الحزب الحاكم الذى يعلو بحكم انفـراده بالسـلطة علـى اللوائح والقوانين . وظاهرة شراء الأصوات ظاهرة قديمة وموجودة فى كـل مكان إلا إنها تختلف من حيث الأسلوب والحجم ، وإذا كانت قد وصلت فـى مصر إلى هذا المستوى وأخذت هذا الأسلوب الفج فإن السبب يرجـع إلـى انحراف العملية نفسها فلا يصدق أحـد أن الانتخابـات تعـبر عـن إرادة المحكوم، ولكنها تعبر عن إرادة الحاكم ، وبالتالى فإنها تفقد قيمتها كوسـيلة لتداول السلطة فلا يبقى لها من دور إلا أن تكون صفقة لشغل مقعـد مـن مقاعد المجلس النيابى ، بين أنصار الحزب الحاكم بغيـة أن يمكنـهم هـذا

المقعد من تحقيق أهداف لا دخل لها بالدور الأساسى لعضو المجلس النيابى وهو سن القوانين وممارسة الرقابة على الحكومة .

إن عملية تزييف الانتخابات وشراء الأصوات والإنفاق البذخى الذى تستغل فيه إمكانات وأموال الدولة لصالح الحزب الوطنى ليست بالظاهرة الجديدة فقد بدأت هذه العملية على يد النبوى إسماعيل عام ١٩٧١ حيث أخذ على عاتقه إسقاط جميع مرشحى المعارضة الذين حل المجلس السابق بسبب معارضاتهم لاتفاقية كامب ديفيد ، وقد استعمل ذلك الأمر فى الانتخابات التالية لأعوام ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٠ ومما زاد الطين بلة أن الأحكام القضائية التى صدرت لصالح اعضاء الوفد عام ٨٧ لم تنفذ برغم كونها أحكاما نهائية ، وبذلك أصبحت البلطجة واستعمال المال والعنف من سمة هذه الانتخابات على أيدى وزراء داخلية لم يقدروا المخاطر التى تهدد أمن الوطن ، نتيجة تدخلهم فى الانتخابات وسماحهم بأعمال البلطة من جانب مؤيدى الحزب الوطنى وانعكس ذلك على إحجام الكثيرين ممن فيهم الكفاءة والشعبية عن دخول الانتخابات واصبح الملعب مفتوحاً أمام أصحاب الملايين وترتب على ذلك أن انقلبت النيابة عن الآمة إلى عمل استثمارى ، تحدده المصلحة الخاصة للمرشح ومن تم خرق القوانين والاعتداء على المال العام ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد استطاع العديد من النواب تحقيق ثروات طائلة خلال فترة نيابتهم بعد أن كانوا تحت الصفر " .

(سامى ابو العز،صراع المليونيرات على كرسى البرلمان،الوفد ١٩٩٥/١٠/٥،ص٣)

وينبغى التأكيد على أن عنصر المال حين يتدخل فى اللعبة السياسية ليس بالضرورة أن يكون الهدف الرئيسى هو وصول صاحب المال إلى مكان صنع القرار ، وإنما قد يتدخل المال للتأثير على صانعى القرار، بمعنى أدق أن يتم الانحراف بصانعى القرار عن الطريق الصحيح وذلك بهدف صياغة قرارات من شأنها الحفاظ على مصلحة صاحب المال وهو بعيد تماماً عن السياسة .

ومن الملاحظ أن هذه العملية (تدخّل المال فى صنع السياسة) لا تشهدها مصر وحدها ولا حتى دول العالم الثالث فقط وإنما تشهدها الدول الديمقراطية المتقدمة .

وعلى سبيل المثال يقول " محمد حسنين هيكل " : " إن هناك كثيراً من القضايا فى المجتمع الأمريكى فى انتظار البت فيها – وبعضها على وشك أن يقتحم طريقه إلى الساحة السياسية ، وربما للمساءلة القانونية مثل القضية المتفجرة للأموال المتدفقة خصوصاً من الخارج على الحملات الانتخابية الرئاسية ، وهذه قضية لها حساسية خاصة ، لأنها فى المحصلة النهائية

تعنى أن القرار الرئاسى الأمريكى يمكن أن يكون مطروحاً فى السوق . معرضاً لإغراءاته ، مفتوحاً لانحرافاته ، وهذه قضية بالغة الخطورة . ولقد نشرت بالفعل أرقام مثيرة عن تبرعات أوروبية لحملة انتخابات " كلينتون " و" دول " واكثرها بالطبع كان لحملة " كلينتون "

وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، فلقد نشرت التبرعات التالية من الشركات البريطانية وحدها – وهى موجهه إلى حملة كلينتون " .

ب . أ . ت للصناعات ٧٣٠.٠٠٠دولار جلاكسو ويلكوم ٦٨٠ الف دولار برايس ووتر هاوس ٣٩٠.٠٠٠ ب ب ٣١٥ زنيكا ٢٣٠.٠٠٠ " .

(محمد حسنين هيكل ، (١٩٩٨) ، ص ص ٢١٣ – ٢١٤)

وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن المال يعد من العناصر الهامة والبارزة لشراء النفوذ والتأثير على القرارات الهامة ليس على المستوى المحلى فحسب بل وعلى المستوى الدولى أيضاً . والكارثة الحقيقية أن التصرفات الفاسدة تلقى قبولاً واسع النطاق لدى بعض الساسة بل ويتم تشجيعها فى كثير من الأحيان .

* وفيما يتعلق بالعنصر الثالث (عدم وجود قانون لمحاسبة الوزراء والمحافظين) أكدت صحيفة الوفد أن الدلائل تشير إلى أن المحافظين فى مصر فوق المساءلة بعيدون عن طائلة القانون فلا يوجد فى مصر قانون لمحاكمتهم . فوظيفتهم ليست وظيفة إدارية محكومة بنظام تأديبى وإشراف سياسى من الحكومة ، ولا هى وظيفة سياسية تنظمها أحكام الدستور وتخضع للمسئولية السياسية والسيادة الشعبية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فالوزير المحافظ يعمل معاملة الوزراء وقانون محاكمة الوزراء معطل منذ ٣٧ عاماً وتحديداً منذ أيام الوحدة بين مصر و سوريا ليضيع معه أمل المصريين فى محاكمة وزرائهم أو القصاص منهم إذا اخطأوا وبقى تعطيل القانون جزءاً من شبكة الأمان التى يحيط بها النظام رجاله .

وفى هذا الإطار يشير " سامى ابو العز " : إلى أن المسئولية السياسية للوزراء قائمة أما المسئولية الجنائية فهى غائبة لأن الوزير لا يعاقب أو هكذا يحدث فى مصر ، الأمر الذى يجعل جرائم الحكومة بصفة خاصة تفلت من العقاب .

و لمزيد من التوضيح يفرق سامى ابو العز بين كل من المسئولية السياسية و المسئولية الجنائية على النحو التالى :

أو لا : فيما يتعلق بالمسئولية السياسية و هـي عبارة عـن مسـئولية اعضاء الحكومة و أيضا مسئولية رئيس الجمهورية عـن وضـع و تنفيـذ الخطط و السياسات المتعلقة بالصالح العام القومـي فـي إطـار الشـرعية الدستورية و القانونية ، و تمتد هذه المسئولية أيضا فـي النظـام القـانوني المصرى إلى من يشارك من المواطنين بجهده فى الدعوة أو تجميع أوتنظيـم غيره من الأحزاب السياسية ، أو ما يماثلها مـن التجمعـات البشـرية ذات الطابع الخدمى العام و السياسى التى تسهم فى النشـاط السياسـي للشـعب لتحقيق الديمقراطية و كفالة الشرعية و التقدم بالوطن اقتصادياً و اجتماعيـاً . و هذه المسئولية مسئولية دستورية تقررها نصوص الدستور بالنسبة لرئيـس الجمهورية ولأعضاء الحكومة و يقصد به رئيس مجلس الوزراء و نوابـه والوزراء ونوابهم لأن لهؤلاء جميعاً سواء رئيس الجمهورية بصفته رئيسـاً للسلطة التنفيذية أو رئيس مجلس الوزراء أن يشتركوا فى وضـع السياسـة العامة للدولة وهم مسئولون عن الإشراف على تنفيذها بما يحقق المصلحـة العامة للشعب فالحكومة هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ولذا فـإن كل عضو فى الحكومة يقسم عند تعيينه على احترام الدستور والقانون وهـو واجب حماية الشرعية الدستورية وأيضا يلتزم بأن يحافظ الجمهورى وهـو جزء من الشرعية الدستورية ومن أهم واجباته أن يحـافظ علـى اسـتقلال الوطن وسلامة أراضيه ويشمل كل ذلك التزامه حسب القسم بـأن يرعـى مصالح الشعب رعاية كاملة ومن هنا يتحدد تعريـف المسـئولية السياسـية لهؤلاء المسئولين السياسيين . وهذه المسئولية تجد سندها أيضا وتأصيلها فى المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية حيث انه من واجبات الخليفـة رئيـس الدولة الإسلامية رعاية مصالح الرعية وإقامة أركان الدين ودفـع الضـرر ومنع الظلم وإقامة العدل وكفالة التضامن بين أفراد المجتمع فى الخير ودفـع الشر بحيث لا يتحقق ضرر أو ضرار .

والمسئولية السياسية للوزراء منصوص عليها فـي المـادة ١٢٦ مـن الدستور بحيث تقرر أن الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسـة العامة للدولة ، وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته ومن حق المجلـس أن يقرر سحب الثقة من الوزير بعد استجواب يقدم ضده وبناءً علـى اقـتراح عشر أعضاء المجلس ، ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس ويـترتب على سحب الثقة أن يقدم الوزير استقالته إلى رئيس الجمهورية وفقاً للمـادة ١٢٨ من الدستور ونظراً لأن الغالبية المطلوبة تكون من الحزب الحاكم فإنه يصعب توافر هذا الشرط لكى يجبر الوزير على الاستقالة .

أما المسئولية الجنائية فإن المادة ١٥٩ من الدسـتور تنـص علـى أن لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقـع

منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها ويشترط لصدور هذا القرار أن يتم بناء على اقتراح يقدم من خمس أعضاء المجلس على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام إلا بثلثى الأعضاء جميعاً وتكون محاكمة الوزير وإجراءاتها بالعقاب الذى يوقع بناء على قانون يصدر فى هذا الشأن طبقاً للمادة ١٦٠ من الدستور . ولقد صدر حكم من محكمة الجنايات فى قضية ويستنج هاوس التى اتهم فيها وزير الكهرباء السابق المهندس أحمد سلطان وفى قضية صفقة طائرات البوينج التى اتهم فيها أحمد الوزراء السابقين .

فالقضاء العادى يختص بمحاكمة الوزراء طالما طبقت عليهم إحدى مواد قانون العقوبات فى حين أن الدستور قد نص فى مواد أخرى على أن جهات قضائية معينة تختص دون غيرها بالمحاكمة فى أمور معينة ، وبذلك يستبعد الاختصاص العادى والولاية العامة للقضاء فى شأنها ، وبناء على هذا التفسير نظرت هاتان القضيتان أمام القضاء العادى وأصدرت فيهما حكمها بالبراءة . وبناء عليه فإن عدم إصدار قانون خاص بمحاكمة الوزراء يعطل تطبيق محاكمتهم أمام محكمة خاصة بهم تتناول جرائم منسوبة إليهم إن كانت منصوصا عليها فى قانون العقوبات أو جرائم ذات صبغة سياسية تتعلق بأعمال الوزراء ولا مانع من معاقبة الوزراء أمام القضاء العادى إذا كان المنسوب إليهم يشكل جريمة طبقاً للقوانين القائمة - لأنه فى ظل غياب قانون خاص يحاكم الوزراء يمكنهم الإفلات من المساءلة الجنائية عن الأفعال السياسية الخاطئة والمخالفة لإحكام الدستور .

(سامى أبو العز،جرائم الحكومة لماذا تفلت من العقاب الوفد،١٩٩٤/١١/١٠،ص١٠)

خلاصة القول

لقد ظهر حرص صحيفة الوفد فى أكثر من موقع على التأكيد على أهمية الديمقراطية الحقيقية : ديمقراطية تداول السلطة بالطرق السلمية ، وديمقراطية تكافؤ الفرص والمساواة فى الحقوق والواجبات ، الديمقراطية التى تضمن محاسبة الكبير والصغير وتفعيل المساءلة لكل مواطن بغض النظر عن طبيعة منصبه .

والديمقراطية ليست معناها حرية الكلام والتعبير فى صحف المعارضة، لأنه لا يجوز الخلط بين حرية الكلام والحق فيه ، وبين المشاركة فى صنع القرارات المصيرية التى تخص حياة المواطن المصرى، وذلك لن يتأتى إلا بالديمقراطية الحقيقية التى تضمن وصول صوته لمن يريد ، أن يمثله دون تزييف ، والديمقراطية التى تدعم سحب الثقة من الوزراء إذا أخطأوا وأهملوا فى أداء أعمالهم . وأخيراً فى استقلال القضاء ، وأن يكون للمجلس النيابى المنتخب بالطرق الشرعية النظيفة حق الرقابة

على شئون الحكم والسلطة التنفيذية وتوجيه المسار لما هو حق فـــى خدمـــة الصالح العام . لأنه فى مثل هذا المناخ الذى تتوافر فيه تلك الشروط الســابقة لن يكون الفساد ظاهرة اجتماعية وإنما يصبح مجرد حالات فرديـــة يمكـــن التعامل معهما والسيطرة عليها .

وهكذا يمكن القول بأن معالجة صحيفة الوفد لظـــاهرة الفســـاد كـــانت تطبيقاً عملياً لأيديولوجيتها الليبرالية ومحاورها الرئيسية التى أشـــرنا إليـــها فيما سبق ولم تتناقض معها .

** ** **

الفصل الرابع

التوجه الأيديولوجى الإسلامى

ومعالجة صحيفة الشعب لظاهرة الفساد

أولا : التطور التاريخي للتوجه الأيديولوجي الإسلامي

تعود البدايات الأولى لنشأة هذا التوجه الأيديولوجي إلى جماعة الإخوان المسلمين تلك الجماعة التي تأسست على يدى الشيخ " حسن البنا " فى الإسماعيلية بمصر فى مارس ١٩٢٨ .

و تقول " ريشارد ميتشل " لقد بدأ حسن البنا فى وقت مبكر من شبابه الارتباط الطويل بمنظمات تهتم بالفضيلة و البعث الروحى للإسلام ، كما نمى فى الوقت ذاته حسه القوى بالنواحى العلمية و كان لذلك كله صداه المباشر فى إحساسه بالزعامة ، هذا الإحساس الذى تطور فيما بعد على نحو فعال (ريتشارد مستشل(١٩٨٥) ص٧) حيث جعل من الشيخ حسن البنا شخصية كاريزمية مؤثرة فيمن حوله داخل مصر و خارجها .

و يرى البعض أن هناك مجموعة من العوامل الخارجية و الداخلية قد ساهمت فى نشأة جماعة الإخوان المسلمين . وفى ذلك يقول " صلاح الإمام" لقد تأسست جماعة الإخوان المسلمين كرد فعل لإنهاء الخلافة الإسلامية فى تركيا على يد مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣ (عامل خارجي) ورد فعل للتفسخ الاجتماعى الذى كان سائداً فى مصر فى ذلك الحين ، حيث الاحتلال .. والسراى .. و الاحزاب .. و الإقطاع (عامل خارجى) .

(صلاح الإمام (غير معلن عن سنة النشر ، ص ٤١)

و يؤكد " حيدر طه " أن جماعة الإخوان المسلمين كانت تواقة إلى توسيع نطاق الدعوة خارج مصر فكان انطلاق الدعاة إلى البلدان الغربية – خصوصا سوريا و فلسطين و الأردن و السودان أهدافا لأولئك الدعاة .

و كان البنا قد وضع موجهات فكرية – سياسية أكثر منها أيديولوجية – تركز على أن الإسلام الذى يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنا من أركانه ، و يعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد ، فالإسلام حكم و تنفيذ كما هو تشريع و تعليم ، و كما هو قانون و قضاء ، لا ينفك واحد منها عن الآخر .. وان الإسلام عبادة و قيادة و دين ودولة وروحانية و عمل ، و صلاة و جهاد ، و مصحف و سيف ولا ينفك واحد من هذين عن الآخر .

(حيدر طه ، ١٩٩٣ ، ص١٧،١٩)

أما عن حجم و عضوية جماعة الإخوان ، كمؤشر لبنائها الاجتماعى ، ويشير " أحمد زكريا " إلى أنه ينبغى : " التأكيد أولا على ملاحظة هامة مفادها أن الجماعة افتقرت إلى سجلات دقيقة ومنظمة للعضوية شأنها فى ذلك شأن بقية الأحزاب المصرية مما يحول دون إعطاء تقدير واضح

أو محدد عن حجم الجماعة ثم أن الأرقام التى أوردها الباحثون حتى الآن هى أرقام تقديرية على وجه العموم . و الملاحظ إن الجماعة التى بدأت بشعبة عام ١٩٢٨ ،ارتفع عدد شعبها إلى ثلاثمائة بعد عقد من الزمان ، ثم بلغت نحو ألفى شعبة عام ١٩٤٩ ، ويلاحظ كذلك أن عدد أعضائها بلغ خلال فترة ذروة نجاحها (٤٦ – ١٩٤٩) نحو نصف مليون عضو عامل، ومثلهم – أو يزيد من المنتسبين والمتعاطفين ، وبالتالى فلم تبالغ مصادر الجماعة كثيراً حين أفادت بأنها تتحدث باسم مليون مصرى ، وان كان حجمها قد تضاءل بعد عام ١٩٤٩ ، نتيجة صراعها مع الحكومة وإجراءات تصفيتها ومصرع مرشدها العام ، حيث انخفضت عضويتها بشكل ملحوظ ، فقدرت شعبها بين ١٥٠٠ – ١٧٠٠ شعبة تضم نحو ٣٠٠ ألف عضو بعد قيام ثورة يوليو .

ويمكن تفسير هذا الحجم الكبير نسبياً – بتأثير دعوتها الدينية ، ومنهج وأسلوب الداعية ، فضلاً عن تفاقم أزمة مصر الاجتماعية وتردى أحزابها التقليدية منذ بداية الحرب العالمية الثانية ، كذلك فإن قواعد عضويتها ، التى وضعها المؤتمر الثالث (١٩٣٥) وعدلت بلائحة (١٩٤٥) أتاحت الفرصة للشباب للانضمام إلى الجماعة على نطاق واسع ، فسمحت لمن بلغ الثامنة عشرة أن يصبح عضواً كما تحدد اشتراكاً شهرياً أو حتى سنوياً كشرط للعضوية ، واكتفت بمجرد وعد ممن ينضم إليها بأن يدفع مبلغاً شهرياً – دون تحديد كاشتراك للعضوية ، وأن يدفع القادرون ما استطاعوا لصندوق الزكاة ، أما غير القادرين فقد أعفوا تماماً من أية التزامات أو اشتراكات وقد أتاح ذلك للفقراء والمعدمين الذين استجابوا بحسهم الدينى الفطرى لدعوة الجماعة ، أن ينخرطوا فى عضويتها من أوسع الأبواب ، وهذا يدل كذلك على طبيعة الفئات الاجتماعية التى ميزت بنية الجماعة " .

(أحمد زكريا الشلق – تحرير رؤوف عباس(١٩٩٥)، ص ص ٨٤–٨٥)

ويؤكد " أحمد زكريا " أيضاً على أن : " الجماعة فى سنواتها الأولى ، بحكم نشأتها فى صفوف العمال نجحت فى اكتساب تأييد قطاعات منهم ، إلا أن مبادئها وتنظيماتها الأولى جاءت خلواً من الإشارة إلى حقوقهم وأوضاعهم ، بشكل خاص حيث كانت تتحاشى الدخول بشكل مباشر فى النشاط السياسى ، أو الدخول فى معارك جانبية مع القوى السياسية والفكرية الأخرى ، وهى بعد لم تستو على عودها .. فضلاً عن أن هناك من يرى أن الجماعة كانت رؤيتها شمولية ترفض التحليل الطبقى ومن ثم اقتصر اهتمامها على إظهار الشعور بالاستياء لما يعانيه العمال من الفقر والجهل والمرض واضطهاد أصحاب الأعمال ، وحث الرأسماليين على إقامة الشركات لتشغيل العاطلين منهم ، وقد صور أحد العمال فى " النذير"

عام١٩٨٣ أن انضمامه للجماعة يرجع إلى خلو مناهج الأحزاب السياسية القائمة الاهتمام بقضايا العمال مما جعلهم نهباً للرأسماليين والسياسيين . وكان البنا يشجع على انضمام العمال إلى الجماعة ، وقد دعا انصاره في إحدى خطبه بأن يكثروا من أصحاب الأيدى الخشنة ويعنى بذلك العمال والحرفيين ممن يعملون بأيديهم . ولكن أمر الجماعة مع العمال اختلف في نهاية الحرب الثانية خاصة مع احتداد أزمة مصر الاجتماعية انذاك ، ومع اكتساب الجماعة قوة وتأثيراً جعلها تتنافس بشدة فى كسب ولاء الجماهير مع القوى السياسية الشعبية الجديدة ، فكسبت مزيداً من قطاعات العمال إلى صفوفها ، وجعلت تتبنى قضاياهم وتفتح صحفها لكتاباتهم وتفرد لهم مع الفلاحين قسماً خاصاً فى جهازها التنظيمى ، يمضى على قدم وساق مع قسم المتعلمين من أرباب المهن الحرة والموظفين . وهكذا شقت دعوة الإخوان طريقها بين الطبقة الدنيا وكسبت قطاعات عريضة من العمال والفلاحين ، ثم اتجهت أكثر إلى الطبقة الوسطى بفئاتها وشرائحها المختلفة وأفسحت قيادة التنظيم لعناصرها المتعلمة ، ثم ما لبثت فى أواسط الأربعينيات أن عاودت الإهتمام بالعمال مع عطف افلاطونى على الفلاحين ، فشكلت عضوية هؤلاء وأولئك وتأييدهم للجماعة ، عنصراً فى بنائها الاجتماعى على وجه العموم " .

(أحمد زكريا الشلق (١٩٩٥) ، ص ص ٨٧-٨٨)

ومن أهم المبدئ التى تبلورت فى برنامج الإخوان المسلمين قبل عام ١٩٥٢ وكما يشير لذلك " محمود متولى " : " التأكيد على الغاية والوسيلة التى من أجلها أسست تلك الجماعة والتى تمثلت فى أن الإخوان المسلمين هيئة " إسلامية جامعة " تعمل لتحقيق الأغراض التى جاء من أجلها الإسلام الحنيف وبما يتصل بهذه الأغراض من :

(أ) شرح دعوة القرآن الكريم شرحاً دقيقاً يوضحها ويردها إلى فطرتها وشمولها ويعرضها عرضاً يوافى روح العصر ويرد عنها الأباطيل والشبهات .

(ب) جمع القلوب والنفوس على هذه المبادئ القرآنية وتجديد آثارها الكريمة فيها وتقريب وجهات النظر بين الفرق الإسلامية المختلفة .

(ج) تنمية الثروة القومية وحمايتها وتحريرها ، والعمل على رفع مستوى المعيشة .

(د) تحقيق العدالة الاجتماعية والتأمين الاجتماعى لكل مواطن والمساهمة فى الخدمة الشعبية ومكافحة الجهل والمرض والفقر والرذيلة وتشجيع أعمال البر والخير .

(هـ) تحرير وادى النيل والبلاد العربية جميعاً والوطن الإسلامى بكل أجزائه من كل سلطان أجنبى ومساعدة الأقليات الإسلامية فى كل مكان وتأييد الوحدة العربية تأييداً كاملاً والسير إلى الجامعة الإسلامية.

(و) قيام الدولة الصالحة التى تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عملياً وتحرسها فى الداخل وتبلغها فى الخارج .

(ز) العمل بإنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية ودينية وعلمية والمساجد والمدارس والمستوصفات والملاجئ ... الخ وتأليفها للجان لتنظيم الزكاة والصدقات لأعمال البر والإصلاح بين الأفراد والأسر والمقامرة. وإرشاد الشباب إلى طريق الاستقامة وشغل وقت الفراغ بما يفيد وينفع بإنشاء أقسام مستقلة طبقاً للوائح وتتفق مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجماعات الخيرية وأعمال البر وتسجيلها بوزارة الشئون الاجتماعية " .

(محمد متولى ، (١٩٨٠) ،ص ص ٢٢٠-٢٢٢)

وهكذا يمكن القول بأن جماعة الإخوان المسلمين وخاصة فى عهد مرشدها الأول الإمام " حسن البنا " قد استطاعت أن تبلور لنفسها أيديولوجية معينة التف حولها الكثير من جماهير الشعب المصرى وخاصة فئاته العريضة من مثقفى ومتعلمى الطبقة الوسطى بسبب إيمانهم بمبادئ الجماعة التى تدعو للعدالة الاجتماعية وتقريب الفوارق بين الطبقات ، فضلاً عن دعوة الإصلاح الدينى التى كان المجتمع فى أشد الحاجة إليها نظراً لطبيعة الظروف الاجتماعية والثقافية ومظاهر التغريب التى شهدها المجتمع المصرى فى تلك الليبرالية . وما ارتبط بها من ظهور مثالب أخلاقية واجتماعية كثيرة . هذا وقد كانت جموع العمال والفلاحين التى انضمت إليها ترى فى أهدافها دفاعاً عن مصالحهم ، هذا فضلاً عن إيمانهم الفطرى الذى كان يدفعهم إلى التمسك بالمبادئ الدينية التى لم تتخل عنها الجماعة باعتبارها الأمل والملاذ . ولما كانت جماعة الإخوان تشكل جبهة قوية داخل المجتمع المصرى وأصبح لها دور واضح فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية ، فقد صارت فى وقت قصير بمثابة دولة داخل الدولة مما جعلها تصطدم فى البداية بالنظم القائمة (الأحزاب - والقصر- وأيضاً الاستعمار) .

وينطوى تاريخ جماعة الإخوان المسلمين على صراع دام مع السلطة الرسمية قبل الثورة وبعدها . ويقسم " حيدر طه " هذا الصراع إلى مرحلتين أساسيتين :

وفى " **المرحلة الأولى** " بلغ الصراع مبلغا جــرت فيــه الانفجــارات والاغتيالات كأنها سلسلة مترابطة الحلقات ، بدأت مـــن شـــرارة وانتـــهت بحريق ، ففى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر محمود فـــهمى النقراشـــى باشـــا – رئيس الوزراء – قرارا بحل جماعة الإخوان المسلمين بتهمة سعيها لقلـــب نظام الحكم بالقوة المسلحة . وقد شملت مذكرة قرار الحل ثلاثة عشر اتـــهاما بأعمال العنف التى ارتكبتها الجماعة ابتداء من سنة ١٩٤٢ بتكويـــن فريـــق الجوالة كهيئة عسكرية تهدف لقلب نظام الحكم ، إلى الاتهام بـــاللجوء إلـــى إرسال خطابات تهديد لبعض الشركات والمحال التجارية لابتزاز أموالها وقد بلغ الصدام ذروته فى حادثين " الأول " حينما قام طالب فى الثالثة والعشرين من عمره (عبد المجيد أحمد حسن) بإطلاق رصـــاصتين علـــى رئيـــس الوزراء محمود فهمى النقراشى وأرداه قتيلا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ .

أما الحادثة الثانية فكانت فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ عندما تلقى الشيخ حسن البنا استدعاء مجهولا إلى المركز العام لجمعيات الشباب المســلمين قبينـــة غروب الشمس وبينما كان يـــهم بركـــوب الســـيارة تقـــدم منـــه شـــخص (أحمد حسين جاد) وأطلق عليه الرصاص(*) .

وفى " **المرحلة الثانية** " : جرى الصراع بين ثورة يوليو والإخوان فـــى الشهر الأول من سنة ١٩٥٤ إلا أن الخلاف بينهم قد بدأ قبل ذلـــك بشـــهور عديدة عندما رفض قادة الثورة وصاية الإخوان على الثورة . وكـــان "عبـــد القادر عودة " قد تقدم نيابة عن الإخوان يطلب من الثورة استشارة الإخـــوان المسلمين فى وضع القوانين وإصدارها بدعوى أن فى ذلك حماية وضمانـــا بأن تجئ القوانين مرتبطة بالتشريع الإسلامى ، وأن قادة الثورة لا يتخـــذون من قرارات تحديد الملكية ومصادرة بعض الثروات إلا بالعودة إليهم وذلـــك بإرساء هذه القوانين على أسس الشريعة الإسلامية . وكان رد الفعل هـــو أن قيادة ثورة يوليو رفضت طلب الإخوان لعدة أسباب منها : أن الثورة ثـــورة وطنية جاءت من أجل الجميع مسلمين ومسيحيين ، وأن الثـــورة لا ترغـــب أبدا فى أن تضع نفسها موضع الوصاية من الإخوان المسلمين ، ولأســـباب كثيرة قرر مجلس الثورة فى ٤ ايناير ١٩٥٤ حل جماعة الإخوان المســلمين باعتبارها حزبا سياسيا وبلغ الصدام ذروته عندما أطلـــق " محمـــود عبـــد

(*) لقد كانت النهاية المأسوية لإمام الجماعة ومرشدها الشيخ حسن البنا بمثابة إنفجار زلزل أركـــان الجماعة حيث تم حلها ومصادرة أموالها . إلا أن عمل الجماعة لم ينته وكانت تتـــم اللقـــاءات بينهم بطرق سرية إلى أن ظهرت الجماعة مرة أخرى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ . وبالرغم من أن الجماعة كانت على وفاق تام مع أعضاء الثورة بل كانوا من أشد المؤيدين لها فى البدايـــة ، إلا أن هذا الوفاق لم يستمر طويلا إذ سرعان ما دب الخلاف بين الفريقين ، ودخلت الجماعة فـــى مرحلة جديدة من الصدام الدموى .

اللطيف – أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين فـــى ٢٦ أكتوبـــر ١٩٥٤ الرصاص – بهدف اغتيال جمال عبد الناصر إلا أن الرصاصات لم تصـــب هدفها " . (حيدر طه (١٩٩٣) ، ص ٢٢)

ومن الملاحظ أن صراع الإخوان مع عبد الناصر لم ينتـــه عنـــد هـــذا التوقيت السابق (أى عام ١٩٥٤) لأنه وكما يشير " ريتشارد ميتشل " : "فقد عادت حملة الاعتقالات فى صيف ١٩٦٥ واستمرت بقيـــة العـــام وخـــلال النصف الأول من عام ١٩٦٦ ، وفى ٢١ أغسطس ١٩٦٦ كانت الاعتقالات والمحاكمات قد بلغت ذروتها بصدور أحكام محكمة أمن الدولة العليا بـــإعدام سبعة من الإخوان شنقاً وبالسجن لمدد مختلفة على مائة أو أكثر ، وفـــى ٢٩ أغسطس خففت الأحكام على أربعة من المحكوم عليهم بالإعدام إلى الســـجن المؤبد وتم شنق الثلاثة الآخرين " .

(ريتشارد ميتشل،(١٩٨٥) ،ص ص ٥-٨)

ومن الملاحظ أنه بعد رحيل جمال عبد الناصر وتولى السادات مقـــاليد السلطة فى مصر فقد سعى الأخير إلى استقطاب جماعة الإخوان المســـلمين لمساندة نظامه الجديد والتخلص من العناصر اليسارية والناصرية وخاصـــة تلك التى انتشرت بين جموع العمال والطلبة .

وقد انتعشت الحركة الإسلامية من جديد فى السبعينيات وســـاعد علـــى ذلك ربط الناس بين الهزيمة (يونيو١٩٦٧) وضعف الوازع الدينـــى وبيـــن نصر أكتوبر وقوة الإيمان . هذا فضلاً عن ارتفاع معدلات اليأس والإحبـــاط التى انتشرت بين كافة جموع المصريين بصفة عامة والشباب بصفة خاصـــة نظراً لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وما نتج عنها من غيـــاب للعدالـــة الاجتماعية واتساع الهوية بين الأغنياء والفقراء ، وعـــدم قـــدرة الجمـــاهير العريضة عن إشباع احتياجاتها الأساسية بالوسائل المتاحة .

ويؤكد " حسن حنفى " أنه : " بعد اتفاق المصالح مع اختيارات الدولـــة والجماعات الإسلامية فى بداية السبعينات على تصفيـــة اختيـــارات الثـــورة الأولى ، بدأ التعارض بينهما فى أواخر السبعينيات مع اختيـــارات الثـــورة الثانية ، والصلح مع إسرائيل والتحالف مع الغـــرب (وخاصـــة الولايـــات المتحدة الأمريكية التى بيدها ٩٩ فى المائة من أوراق الشـــرق الأوســـط) فضلاً عن القوانين المقيدة للحريات " .

(حسن حنفى (تحرير أسامة الباز) ،(١٩٩٦) ،ص١٦٢)

وبدأ الصراع بين الإخوان والسلطة للمرة الثالثة والذى انتـــهى بتقييـــد حرياتهم وإغلاق صحفهم ومصادرتها وإيداعهم السجون . ومما لا شك فيـــه

أن طبيعة الظروف التى مر بها المجتمع المصرى بصفة عامة نتيجة التغييرات البنائية التى أعقبت سياسة الانفتاح الاقتصادى قد ساعدت على ظهور العديد من المشكلات ومن أبرزها تنوع أشكال الفساد الأخلاقى والاجتماعى والسياسى فضلاً عن مشكلة العنف التى أخذت هى الأخرى أشكالاً متعددة كان أبرزها العنف المستتر تحت عباءة الدين وكان ذلك مجرد وسيلة للاحتجاج على الأوضاع القائمة والمطالبة بالتغيير الراديكالى .

ولما كانت جماعة الإخوان المسلمين جزءاً من نسيج هذا البناء الاجتماعى فقد تأثرت بتلك الظروف التى طرأت على المجتمع المصرى وخاصة موقف القيادة السياسية منهم ، فقد تعرض الكثير من الإخوان لأبشع أنواع التعذيب داخل السجون المصرية فى عهد السادات والتى انتهت بحملة الاعتقالات الواسعة فى ٣ سبتمبر ١٩٨١ . وقد كان لهذا العنف الموجه لهم من قبل النظام عنف مضاد من جانب بعض أعضائها الراديكاليين(*) الذين وجدوا فى العنف وسيلة للتغيير ودفع السادات حياته ثمناً لهذا العنف .

وبعد تولى الرئيس مبارك الحكم بدأ عهده بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وخاصة أولئك الذين تم اعتقالهم فى حملة ٣ سبتمبر ١٩٨١ . وكان من بينهم العديد من قادة وزعماء جماعة الإخوان المسلمين ، وكان على رأسهم مرشدهم الشيخ عمر التلمسانى الذى أعرب عن عظيم امتنانه للرئيس مبارك الذى بدأ حكمة بداية موفقة وصحيحة ، ومن ثم أعلن عن تأييده الكامل للرئيس ومبايعته . ولما كان الرئيس مبارك يمتلك قدرا من المرونة لم تكن متوفرة فى الرئيس السادات فقد حاول إنعاش الحياة الحزبية فى مصر ، وسمح للإخوان بممارسة نشاطهم السياسى وإن كان بصورة غير رسمية ، حيث لم يتم الاعتراف بهم كحزب سياسى ومن ثم فقد كان ذلك داعياً لأن يحاول الإخوان ممارسة العمل السياسى ومحاولة دخول البرلمان من خلال التحالف مع بعض الأحزاب الشرعية . ولما كان الإخوان يتمتعون بقاعدة جماهيرية عريضة بمعنى أن تأييدهم فى أى حملة انتخابية يُعد عملية مضمونة ، فلم يجد الإخوان صعوبة فى التحالف مع بعض الأحزاب .

(*) نتيجة للصراع الدامى بين الإخوان والسلطة عبر التاريخ وحجم العنف البالغ الذى كانوا يقابلون به فى السجون والمعتقلات قبل الثورة وبعدها ، فقد حدث شقاق داخل الجماعة وانقسمت إلى فريقين " الأول " يجد فى الحلول السلمية الوسيلة الأساسية للتغيير والوصول للحكم وإقامة الدولة الإسلامية أمثال الهضيبى وعمر التلمسانى .والفريق الثانى " صب جام غضبه على المجتمع ووجد فى العنف السبيل للتغيير ومن ثم ظهرت جماعات الجهاد والتكفير والهجرة وغيرها.

وكانت البداية عام ١٩٨٤ حينما تحالف الإخوان مع الوفد ، وجـاءت نتائج الانتخابات بمؤشرات ناجحة تدل على ثقل الإخوان حيث حصلوا علـى نسبة غير قليلة من المقاعد فى برلمان ١٩٨٤ .

وحينما أعلن الرئيس مبارك عن حل مجلس الشعب وإعادة الانتخابـات مرة أخرى لم يكن للتحالف بين الإخوان والوفد نصيب فى الاستمرار حيـث بدأ الوفد نفسه يشعر بأن بإمكانه دخول الانتخابات بمفرده ، هذا فضلاً عـن اختلاف التوجهات الأيديولوجية للفريقين . ومن ثم جاءت انتخابـات عـام ١٩٨٧ تحمل تحالف من نوع جديد بين الإخوان وحزبين صغيرين لم يحـظ بنتيجة مقبولة فى انتخابات ١٩٨٤ وهما حزبا العمل والأحرار ومن ثم سعيا فى محاولة للتحالف مع الإخوان للاستفادة من القاعدة الجماهيرية للإخـوان وتم التحالف وسمى " بالتحالف الإسلامى " .

ومن الملاحظ ، أن هذا التحالف كان يحمل من الاتساق ما هـو أكـثر بكثير من التناقض والاختلاف وذلك لتقاربهم فى الأفكار والأيديولوجيـات ، فضلاً عن أن حزبى العمل (مصر الفتاة سابقاً) والأحرار من الأحزاب التـى كانت ترفع شعار الإسلام أيضاً حتى قبل التحالف مع الإخوان ، هذا فضـلاً عن تقارب البنى الاجتماعية لهما (الإخوان والعمل) من حيث أنهما حزبـا الطبقة الوسطى والدنيا بالإضافة إلى صغار الفلاحين والعمال .

وفى هذا الإطار يؤكد " أحمد زكريا " أن : " التنظيمين اللذيـن يمكـن نسبتهما اجتماعياً إلى الطبقة الوسطى هما " الإخوان المسلمون ومصر الفتـاة " نشأة وقيادة وتنظيماً ، حيث يمكن نسبتهما دون مبالغة إلى الطبقة الوسـطى وعناصرها من مثقفى وأفندية المدن بشكل خاص وإن دخلت عناصر مـن الطبقة الدنيا من العمال والفلاحين فى بنيتها التنظيمية والاجتماعيـة علـى السواء وبذلك يمكن اعتبارهما تنظيماين للطبقة الوسطى فما دونـها ، كمـا أنهما نجحا فى إثارة وعى وحماس هاتين الطبقتين على نحو جديد وبأسـاليب مختلفة ، برزت أوضح ما تكون بين أفندية المدن وطلابها، وكان الإخـوان المسلمون يشكلون التنظيم الذى نجح فى كسب أعضائه وأنصاره مـن بيـن جماهير الطبقة الدنيا ممن لم يجدوا لأنفسهم وجوداً داخل أحـزاب الصفـوة الحاكمة بسبب دعوته الدينية ، ومنهج قيادته وأسلوبها التـى افـردت دون غيرها من الأحزاب قسماً خاصاً للعمال والفلاحين ، وإن فعلت ذلك مصـر الفتاة على نطاق ضيق . مع ملاحظة أن العمال والفلاحين لم تتجاوز إلـى قياداتها العليا التى ظلت أساساً تنتمى للطبقة الوسطى " .

(أحمد زكريا الشلق (١٩٩٥) ، ص ص ٩٢-٩٣)

وبناء على هذه النظرة التاريخية التى تنم عن التقارب وليس التباعد الفكرى ، دخل الإخوان المسلمون مفاوضتهم مع حزبى العمل والأحرار من موقع قوة لم تتوفر للحزبين الأخيرين .

ويشير " طارق حسن وعصام فوزى " إلى : " أن حكومة مبارك قد ميزت بين الإخوان المسلمين وبقية القوى الدينية الجهادية ، بحيث استطاعت الانفراد بالجزء الأكثر فوضوية للإجهاز عليه ، مبقية بل موسعة من نفوذ الإخوان بإعطائهم مساحة أوسع للحركة على المستوى الاقتصادى والسياسى ونجح هذا التيار بالفعل فى استيعاب كافة أساليب المناورة السياسية معتمداً فى نفس الوقت ومستفيداً من الرواج الفكرى وسط شرائح الرأسمالية الملتقية معه على أرضية المصالح الاقتصادية ، وتمثل نجاحه ذلك فى كسب العديد من المعارك انتهت بسيطرته المطلقة على الاتحادات الطلابية وبعض النقابات المهنية ، حتى أصبحت الساحة مهيأة أمامه للانتقال إلى معارك اضخم .

وإذا كان هذا هو الأمر مع الإخوان فإن الرغبة فى التحالف لدى بقية الأطراف كانت تقترن بنوعية أخرى من الأسباب ، لقد كان من الواضح أن حزب العمل هو أكثر الأطراف مصلحة من تجميع قوى المعارضة ، ويؤكد ذلك " إبراهيم شكرى " بقوله أن فكرة التحالف كان الدافع الأول لها ما ظهر من عقبات وصعوبات أوجدها قانون الانتخابات أمام الأحزاب لتحجيم وجودها داخل المجلس بل وعدم تمثيلها بالشكل الصحيح كما حدث فى انتخابات ١٩٨٤ .

وفى محاولة لتجاوز تلك الأزمة فقد توصل حزب العمل إلى ضرورة إحداث ما أسماه " شكرى " بالتيار العام الذى يساند عمل الحزب السياسى ويتمثل هذا التيار العام فى قيام حركة مشتركة بين أحزاب المعارضة أوسع كثيرا من مجرد التنسيق فى عملية إدارة الانتخابات وإن كانت الأخيرة تعتبر أحد نشاطاته فى فترة محددة . فإذا ما نجح الحزب فى إحداث هذا التيار العام فإن ذلك سوف يصبح بمثابة الثقل السياسى والأيديولوجى الذى يعطى القوة الدافعة لتحركاته السياسية وسط الجماهير .

أما حزب الأحرار فلاشك أن قوته المحدودة وسط التيارات السياسية إلى جانب التأثير القوى للتيارات الدينية داخله قد جعلت منه أكثر ميلا إلى دخول التحالف . وفى ظل تلك الشروط السياسية المعقدة تمت الأحداث الدرامية من شد وجذب بين أحزاب المعارضة ، لتنتهى بإعلان التحالف الإسلامى .

وفى تلك الأحداث أبدى الجانب الإخوانى مرونة عالية وقــدرة علــى المناورة إذ ظل يلوح فى وجه بقية الأطراف بإمكانيــة الأنفصــال عنــهم والالتحاق بالوفد ، ويظهر حديث مأمون الهضيبى فــى اجتمــاع الإخــوان بقيادات حزب العمل تلك اللعبة السياسية حيث يوجه حديثه لأقطاب حزبــى العمل والأحرار قائلا لقد جئنا بتفويض محدد من مكتب الإرشــاد لنعــرف صورة التعاون وخصوصا أن لدينا اتجاهين داخل مكتب الإرشاد ، اتجاهــا غالبا للبقاء مع الوفد ، واتجاه ضعيفا نمثله نحن ، ويرى أن التعــاون مــع العمل أفضل .. وبهذا فإن تيارنا لكى ينتصر لابد له من موقــف قــوى... لذلك فإننا نطالب بنسبة ٤٠٪ من الدوائر للإخوان ، وهذا أمــر لا مســاومة فيه . وإلا نزلنا من هنا إلى الوفد خصوصا وأن خطوطنــا مــازالت باقيــة معهم ، وانتهت المفاوضات بقبول حزبى العمل والأحرار بشروط الإخــوان المسلمين .

وباستقرار الاتفاق على توزيع المقاعد تم الإعلان عن ظهور التحــالف الإسلامى .
(طارق حسن وعصام فوزى (تحريراحمد عبد الله) ، (١٩٩٠)، ص ص ٧٤-٧٦)

وقد جاء ترتيب القضايا الرئيسية فى برنامج التحــالف علــى النحــو التالى:

١-إصلاح الحكم الديمقراطى .

٢-تطبيق الشريعة الإسلامية

٣-التأكيد على مبدأ الوحدة الوطنية .

٤-إشاعة الفضيلة وغلق أبواب الفساد .

٥-الاهتمام بالثقافة والإعلام .

٦-معالجة المشاكل المعيشية .

٧-التنمية الاقتصادية .

٨-الأمن القومى والعلاقات الخارجية - (أحمد عبــد الله (١٩٩٠) ، الجزء الخلاص بالملاحق ، وطلعت رميح (١٩٩٢))

أولا : إصلاح الحكم بالديمقراطية(*)

جاء فى برنامج التحالف أن إصلاح الحكم بالديمقراطية الصحيحة لن يتأتى إلا من خلال مجموعة من الوسائل الآتية :

أ - إعادة النظر فى الدستور .

ب- إلغاء القوانين والممارسات المنافية للديمقراطية .

جـ- سلامة الانتخابات العامة .

د - استقلال القضاء . **(أحمد عبد الله (١٩٩٠))**

ثانيا : تطبيق الشريعة الإسلامية

أكد برنامج التحالف الإسلامى أن تطبيق الشريعة الإسلامية واجب دينى وضرورة وطنية فلا يجوز أن يكون ذلك مجالا للموافقة أو المعارضة بل يتعين على كل مسلم الاستجابة إلى أمر الله تعالى بتحكيم شريعته .

ويؤكد " جمال البنا " ضرورة : " تبديد الشبهات حول الموقف الإسلامى من الدولة والحكم ، لان هناك وهما بأن الدولة الإسلامية هى دولة العبادة والفضيلة فقط .

إن الدولة هى أعجز جهاز يمكن أن يقوم بدور فعال فى هذين المجالين بالذات - العبادة والفضيلة . إن دور الدولة فى هذين المجالين لن يكون فعالا، وإنما يكون دور الدولة فعالا عندما تحقق العدل فتأخذ من الغنى لنعطى الفقير وتخضع إرادة القوى لحق الضعيف . فضلا عن دورها فى الدفاع والسياسة الخارجية(**) .

(أحمد عبد الله (١٩٩٠) وجمال البنا، البرنامج الإسلامى فى:طلعت رميح، الشعب ، ١٩٩٢/٨/٤ ،ص٧)

(*) يقول " عادل حسين " : " الديمقراطية لا تعنى مجرد إصدار بيان يقبل أو يرفض ترشيح " مبارك " فجوهر التعددية ألا تكون رئاسة الجمهورية احتكارا لحزب واحد . إن حقوقنا السياسية فى هذا البلد يجب أن تتعدى مجرد إصدار البيانات ، يجب أن يكون من حق الشعب ومن حق أحزابه أن تشارك فى انتخابات حرة تحدد الأجدر برئاسة الجمهورية . إن حصر الترشيح لرئاسة الدولة فى شخص واحد أسلوب استبدادى يمنع الإصلاح ولذا ينبغى أن تعدل الدستور " . **(عادل حسين ، الشعب ، ١٩٩٢/٧/٢١ ، ص٤)**

(**) هذا يعنى أنه يجب ألا نخلط بين مفهومى الدولة والمجتمع ، لأن الدولة هى المعنية فى الأساس بالأمور السياسة وهذا لا يلغى دورها فى إرساء قواعد العدالة الاجتماعية وفقا لأسس معينة يمكن أن تستقيها من مصادر عدة . ولكن لا يمكن أن يكون للدولة دور فى تهذيب الأخلاق ونشر الفضيلة لأن هذا دور المؤسسات المتخصصة والتى تشكل فى مجملها الكيان الاجتماعى . وهنا يأتى دور المؤسسات الدينية تليها المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية . إن مصطلح الدولة الإسلامية لا يقتصر على إشاعة الفضيلة والعبادة فحسب وإنما يعنى دولة العدالة الاجتماعية التى ترسخت مبادئها وانطلقت من مصدر رئيسى هو (الشريعة الإسلامية).

ثالثا : التأكيد على مبدأ الوحدة الوطنية

أكد برنامج التحالف الإسلامى مبدأ الوحدة بين المسلمين والأقباط باعتبارهم إخوة لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين .

ويقول " جمال البنا " : " كل المواطنين غير المسلمين فى الدولة الإسلامية يمكن أن يكون لهم دون إجبار حقوق وواجبات المواطن المسلم مع احتفاظهم بعقائدهم مادامو يتعهدون باحترام الدستور " لهم مالنا وعليهم ماعلينا " . **(جمال البنا فى : طلعت رميح ، المرجع السابق)**

رابعا : إشاعة الفضيلة وغلق أبواب الفساد

وفى هذا الإطار يؤكد برنامج التحالف أنه يجب أن تحرص الحكومة وكافة المسئولين بها على أن يكونوا قدوة حسنة للاستمساك بتعاليم الإسلام وبالفضائل الدينية فى كل التصرفات الشخصية حتى يتوافر المظهر الكريم لدولة عريقة تحكمها الشريعة الغراء .

ويؤكد البرنامج أنه لا أخلاق بغير دين وكل إمكانات التثقيف والتربية ينبغى أن تتضافر معا فى تنشئة الأجيال الجديدة وفى تنمية القيم النبيلة ويقع على الأسرة عبئ كبير ، ولكن يجب أن تتعاون فى أداء الرسالة المدرسة وأجهزة الإعلام والتثقيف من سينما وتليفزيون ومسرح وموسيقى ... الخ فكل هذه الإمكانيات ينبغى أن تسخر لنشر القدوة الطيبة. وللحض على مكارم الأخلاق وللنهى عن كل ما حرم الله . ويجب أن تتضافر الجهود الرسمية والشعبية على دعم دور العبادة وحمايتها وينبغى أن تعود المساجد إلى أداء رسالتها الجامعة ويرتبط هذا بإطلاق حرية الدعاة وإعادة الحياة إلى هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف على أن يكون انتخاب شيخ الأزهر من بينهم ويقتصر القرار الجمهورى الذى يصدر بتعيينه على من تسميه من العلماء للمشيخة .

ويجب إغلاق المصانع التى تمتلكها الدولة لتصنيع الخمور وتحريم المراهنات وألعاب القمار وعدم الترخيص بوجود دور اللهو الحرام باسم السياحة أو تحت أية ذريعة أخرى .

وينبغى سد المنافذ التى يتسرب منها المال الحرام إلى الأفراد فيفسد الذمم ويؤثر على علاقاتهم وروابطهم ، مع الاعتبار أن الأجانب والصهاينة الذين لا يريدون لنا الخير بارعون فى استخدام هذه الأساليب . ويرتبط بذلك إعادة النظر فى قانون الكسب غير المشروع وتحريم قبول الهدايا وكافة المنافع المعنوية والمادية لمن يتولى وظيفة عامة فى الدولة والقطاع العام فيما عدا الأشياء الزهيدة التى توزع على الكافة .

وينبغى منع الوساطة لإنجاز المعاملات وإلغاء جميع الاستثناءات فى كافة القوانين ووجوب تسبيب رفض أو قبول العطاءات وعدم إسنادها بالأمر المباشر . ويجب رفع السرية عن تقارير أجهزة الرقابة فى الدولة بصفة خاصة الجهاز المركزى للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية وإبعاد كل من يثبت عليه الانتفاع أو الاستغلال أو الانحراف من مراكز المسئولية ووضع الضوابط لضمان نزاهة الوظائف العامة . **(أحمد عبد الله ، (١٩٩٠))**

خامسا : الاهتمام بالثقافة والإعلام

أكد البرنامج أن البلاد فى أمس الحاجة إلى حركة إحياء ثقافى وتجديد فكرى ترد الأمة إلى أصولها الثقافية العربية والإسلامية ، وترد عنها مظاهر التغريب والفرنجة الوافدة من كل بقاع العالم تقريبا .

سادسا : معالجة المشاكل المعيشية

أكد البرنامج فى هذا الإطار أن جماهير الشعب تعانى مشاكل عديدة تؤثر فى حياتهم اليومية ومستوى معيشتهم ، وينعكس أثرها على عملهم وإنتاجهم وتتجلى بصفة خاصة فى الغلاء المتصاعد وعدم التناسب بين مستوى الأسعار والأجور ، وفى ازدحام وسائل النقل العام ، ومشاكل المرور والمواصلات وفى تلوث البيئة والأغذية والعلاج الطبى وفى التعليم وقضايا الشباب .

وفى مواجهة كل ذلك طالب البرنامج بحلول أصيلة وعلمية ترفض توجهات وكالة التنمية الأمريكية وصندوق النقد الدولى التى تقضى على استقلال الدولة وتؤدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

(أحمد عبد الله (١٩٩٠) ، الملاحق)

سابعا : التنمية الاقتصادية

استقر الفقة الإسلامى وكما يقول " جمال البنا " على أن المصالح تضم ثلاثة أنواع " ضرورية " لا تقوم حياة الفرد والمجتمع إلا بها و " حاجية " لا تتيسر الحياة وتخلو من العسر والحرج إلا بها . وكمالية أو " تحسينية " لا تكتمل الحياة ويتم نظامها إلا بها . ومسئولية الحكم توفير هذه الثلاثة يضاف إليها توفير الأمن وتحقيق العدل بين الناس بحيث لا يطغى الحاكم على المحكوم ولا يستعبد القوى الضعيف ولا يستغل الغنى الفقير " .

وقد أكد برنامج التحالف ضرورة تحقيق التنمية بالاعتماد على الذات فى الإنتاج وفى كافة المجالات حسب الأولويات الإسلامية وهى الضروريات ثم الحاجيات .

ويتطلب من الحكومة فى هذا الصدد عدم إعطاء الموافقة على مشروعات تخرج من نطاق تلك الأولويات كما يتطلب ذلك التركيز على مشروعات الإنتاج المختلفة ومشروعات الطرق والنقل .. ومثلها من المشروعات الضرورية للحاجات الأساسية للإنسان .

وأكد البرنامج ضرورة تكامل الاقتصاديات العربية بالإضافة إلى تحرير رأس المال الوطنى والعربى من القيود المفروضة عليه .

(أحمد عبد الله وجمال البنا ، نفس المرجع)

ثامنا : الأمن القومى والعلاقات الخارجية :

أكد البرنامج عدم قبول المعونات الأجنبية المشروطة مع ضرورة الاعتماد على المصادر العربية والإسلامية ، والتحذير من العلاقات الخاصة مع أمريكا [*]. **(أحمد عبد الله ، ١٩٩٠)**

خلاصة القول :

لقد تركزت أهم المحاور الرئيسية للتوجه الأيديولوجى الإسلامى والتى اتضحت من خلال تناولنا لبرنامج التحالف الإسلامى فيما يلى :

١- تطبيق الديمقراطية الحقيقية واعتبارها الوسيلة الأساسية لإصلاح الحكم.

٢- الشرعية الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع .

٣- الحفاظ على مبدأ الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط .

٤- مواجهة الفساد وغلق أبوابه .

٥- معالجة المشاكل المعيشية التى تعانى منها جماهير الشعب المصرى .

---

[*] يرفض برنامج التحالف أن يكون للقوى الخارجية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية دور فى عملية التنمية التى ينشدها المجتمع المصرى . لأن المساعدات الخارجية غالبا ما تؤدى إلى تورط الحكومة المصرية فى محيط الديون فضلا عن التنازلات الكثيرة التى غالبا ما ينتج عنها شيوع الفساد وتورط العديد من الرموز فيه .
وفى هذا الإطار يقول " عادل حسين " : " إن كل الفساد الذى نعيش فى مستنقعه الأن هو الحصاد الطبيعى لسياسات الهيئات الدولية . هذه الهيئات تحتفى بما يجرى وتعتبره قمة نجاحها وهو أمر مفهوم .. فإذا كانت أمريكا ومعها الهيئات الدولية تريدنا اتباعا خانعين فهل يمكننا تحقيق ذلك دون أن تولى اقتصادنا وأمورنا لعملاء فاسدين ؟"

(عادل حسين ، الشعب ، ١٩٩٧/٨/٨ ،ص٥)

٦- تحقيق التنمية بالاعتماد على الذات المصرية أولا ، ثم تكامل الاقتصاديات العربية ، بالإضافة إلى ضرورة تحرير رأس المال الوطنى والعربى من القيود الخارجية المفروضة عليه .

٧- عدم قبول المعونات الخارجية المشروطة والتحذير من العلاقات الخارجية مع أمريكا .

وعلى ضوء تلك المحاور الرئيسية للأيديولوجية الإسلامية نسعى فى الصفحات التالية للتعرف على كيفية معالجة صحيفة الشعب الناطقة بلسان حزب العمل والتى تعد من أبرز التطبيقات العملية للأيديولوجية الإسلامية لظاهرة الفساد من حيث الرؤية والعوامل والآثار وأساليب المواجهة وأخيرا صورة النظام السياسى فى المجتمع كما تعكسها الصحيفة . وهل كانت هذه المعالجة إنعكاسا للأيديولوجية الإسلامية أم تناقضت معها .

ثانيا : معالجة صحيفة الشعب لظاهرة الفساد

تناولت صحيفة الشعب ظاهرة الفساد المؤسسى فى مصر فى القطاعات التالية [فساد الوزراء ، فساد أعضاء البرلمان ، فساد مديرى الشركات والبنوك ، فساد رجال الأعمال] من خلال ٥٧ وحدة شملت (٣٤ تحقيقا و٢٣ مقالا) .

وفيما يلى سوف نعرض لنتائج تحليل المضمون الخاصة بمعالجة صحيفة الشعب لظاهرة الفساد .

(١) رؤية صحيفة الشعب لظاهرة الفساد

اتضحت رؤية صحيفة الشعب للفساد والتى تشمل على الفئات الثلاثة التالية :

١-١ تعريف الفساد
١-٢ تفسير الفساد
١-٣ موقف الحكومة من الفساد.

من خلال أربع مقالات وسبعة تحقيقات من عينة الدراسة .

١-١ تعريف صحيفة الشعب الفساد

تأثير صحيفة الشعب فى تعريفها للفساد باتجاه الوظيفة العامة . وقد ورد ذكر تعريف الفساد فى عينة الدراسة مرة واحدة فى مقال " لعادل حسين " وجاء الإشارة للفساد باعتباره " استغلال الوظيفة العامة بهدف

تحقيق أغراض خاصة مما يترتب عليه إهدار المال العام أو تسهيل الاستيلاء عليه(*) .

ويفرق " عادل حسين " بين نوعين للفساد هما : " الفساد السياسى والفساد الاقتصادى والمقصود بالفساد السياسى هو أن تجرى الانتخابات شكلا بينما فى الحقيقة والجوهر لم تجر أية انتخابات ، وأن الحكومة تعين فى المجالس التشريعية والنيابية أعضاء بمختلف أشكال التعيين .

أما الفساد الاقتصادى فيعنى نهب جزء من موارد الدولة وتبديده وتحصيل بعض المسئولين له ككسب حرام يتم تهريبه للخارج وإنفاقه بشكل سفيه فى بناء الشاليهات والقصور وهذا الفساد الاقتصادى يمكن أن يؤثر على القرارات والقوانين " . **(عادل حسين ، الشعب ، ١٩٩٨/٣/٢٤،ص٤)**

١-٢ تفسير الفساد :

أكدت عينة الدراسة من صحيفة الشعب أن الفساد يعد ظاهرة اجتماعية وأنه قد أصبح جزءا من النسيج الحياتى وقيمة مألوفة وأحد مفردات الوصول للمناصب وتحقيق الأهداف .

والمزاعم بعدم التستر على الفساد ومحاولات تطويقه مزاعم خادعة ذرا للرماد فى العيون أمام اختلاط المال العام بالخاص وخصخصة الوظيفة العامة .

وقد اتضح لنا المعنى السابق من خلال تحليل مضمون مقالين وتحقيق من عينة الدراسة .

وفى هذا الإطار يقول " محمد أبو ريا " : " إن الفساد فيروس خطير وخطره يفوق كل الأخطار وإذ لم تسلط عليه الأضواء فهو قادر على تقويض البنيان الاجتماعى ، لأنه تحلل قيمى ، وتنقلب معه القيم إلى سلع لها ثمن ، ويفقد الإنسان إنسانيته وكرامته التى اسبغها الله عليه ويصبح غير جدير بخلافته فى الأرض ، والفساد قضية رئيسية وليست هامشية كما يحاول البعض تصويرها أو أنها ظاهرة طبيعية فى كل الدول ويغيب عن هؤلاء أنها استثنائية فى هذه الدول وليست ظاهرة ، وهذا هو مكمن الخطر لأن انعكاس هذه الظاهرة يسبب خللا اجتماعيا رهيبا " .

(محمد أبو ريا ، الشعب ، ١٩٩٤/٣/٨ ، ص١٠)

(*) رصدت صحيفة الشعب العديد من الأمثلة على استغلال الوظيفة العامة بهدف التربح غير المشروع . ومن هذه الأمثلة قيام محمود إسماعيل رئيس مجلس إدارة شركة الاسكندرية العامة بتخريبها بعد أن تسبب فى خسارة قدرها ٢١٠ ملايين جنيه .ومثال آخر ، فقد استغل رئيس الإدارة المركزية للعقود والمشتريات بهيئة النقل العام بالقاهرة الكبرى منصبه الوظيفى للإثراء غير المشروع عبر إبرام عقود مع شركات وهيئات محلية وأجنبية وترسية كل العطاءات على هذه الشركات والهيئات مقابل مبالغ مالية ثابتة تراوحت ما بين ٥٠ و ٨٠ ألف جنيه .
(المصدر : الشعب ، ١٩٩٤/٢/٢٢ ، ص٤)

وتؤكد عينة الدراسة فى هذا الصدد أن الفساد قد اخترق كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يصبح المتورطون فى الفساد شخصيات مختلفة فلم يعد الفساد قاصرا على شريحة معينة ، فهناك الفاسدون الصغار وهناك الفاسدون الكبار وهم الأخطر ، حيث إنه من الصعب بل من المستحيل الإمساك بهم ومعاقبتهم . والفساد لا يوجد بصورة مستترة بحيث يصعب معها التعرف عليه بل هو موجود فى كل مكان بالدولة وظاهر للأعين المجردة وواضح أمام الشعب والحيتان تلتهم بشراهة كل ما تقع يدها عليه بمساعدة المسئولين الجالسين خلف مكاتب الدولة جهارا ولا يحتاج هذا كله إلى أدلة أو براهين أو مستندات رسمية .

وفى هذا الإطار يقول " أحمد محفوظ " : " من العجب أن كبار المسئولين بالدولة يمرون أمام ابراج ذات العشرين والخمسة وعشرين طابقا يوميا للذهاب إلى عملهم والرجوع إلى منازلهم الفاخرة بدون تعليق ويعلمون كل العلم أن كل موظف من الموظفين الكبار بالدولة مهما زاد دخلهم من مرتبات أو بدلات أو حضور جلسات لا يمكن أن يكون له ثلاثة أو أربعة شاليهات بالساحل الشمالى أو فيلات بشاطئ فايد مكيفة ، وسيارتان زلمكة للأولاد يلعبون بها وخادمتان أو ثلاث من الفلبينيات حتى تكتمل الديمقراطية الحقة والعدالة الاجتماعية وهؤلاء جميعا موظفون بالدولة ودخلهم محدود " .

(أحمد محفوظ ، الشعب ، ١٩٩٤/٢/١ ، ص٣)

ويقول " جمال اسعد " : " إن الفساد يحسه ويعيشه بل يستنشقه المواطن مثل الهواء فى المجتمع المصرى ، وبذلك فإن مقولات رئيس الوزراء [*]أن الفساد فى كل بلاد العالم وأن الحكومة لا تغفل عن الفساد مقولات غير صحيحة وكلها مغالطات ليس في حق قائلها فقط ، ولكن فى حق مصر ذاتها، فمن يحاول أن يقلل من ظاهرة الفساد فهو شريك بلاشك ومتواطئ.

فإذا كان الفساد موجودا فى كل دول العالم فلكل فساد فى كل بلد أسبابه ومسبباته ، فهل أسباب الفساد عندنا مثل أسباب الفساد فى بلد آخر وهل الفساد الذى يقصده رئيس الوزراء هو فساد قطاع الإسكان والمقاولات فقط، وهو الصورة الظاهرة من طوفان الفساد الذى يجتاح مصر فى هذا الزمن".

(جمال أسعد ، الفساد فساد الحكومة ، الشعب ١٩٩٤/٢/١٥)

---

[*] حتى كتابة هذا المقال لجمال أسعد كان رئيس الوزراء هو د. عاطف صدقى .

١-٣ موقف الحكومة من الفساد

اتضح من خلال تحليل مضمون بعض مما ورد في عينة الدراسة من صحيفة الشعب أن كبار المسئولين هم غالبا وراء كل قضية فساد تتكشف في المجتمع المصرى . والأمر المؤكد أنهم متورطون للأعماق وغارقون حتى أذانهم في مستنقع الفساد ، ولكن لا أحد يجرؤ على محاسبتهم ، بل وتسارع الجهات التى بيدها الأمر لإغلاق الملفات كلما تكشفت بعض أوراقه وهذا معناه أن الحكومة تتستر على الفساد .

وقد اتضح ذلك المعنى من خلال خمسة تحقيقات ومقال .

وفي هذا الإطار يقول " محمود بكرى " : " إن الفساد قد أصبح مقننا في هذا البلد بشكل رسمي وله حراسه وحماته المدافعون عنه . ومن هنا يكمن إدراك مغزى عدم تقديم أحد الكبار للمحاكمة رغم أن ملفاتهم متخمة للغاية ويكتفى المسئولون فقط ببعض الرؤوس الصغيرة ، التي غالبا ما تتساقط نتيجة تصفية لحسابات أو صراع المصالح بين المافيات الكبيرة .

ومثلما تتنوع الحيتان التى تمتص دماء المطحونين من أبناء شعب مصر ، تتنوع قضايا الفساد ذاتها ، فهذا مسئول درج على ارتكاب المخالفات والحصول على الرشاوى لسنوات طوال تحت سمع وبصر الأجهزة دون أن يحاسبه أحد ، وهذا حوت يتعدى بكل وقاحة على أراضي الدولة بدعم ومساندة الجهات المسئولة ، هذا فضلا عن الفساد المستشرى في الشركات والقائم على الغش والتزييف والسطو على الأموال العامة .

ولاشك أن الوظيفة العامة هى المدخل الأساسى لعمليات الفساد أو على الأقل تسهيل حدوثه . وعلى سبيل المثال قصة فساد رئيس حي وسط الجيزة ورئيس حى شمال الجيزة سابقا اللواء " أحمد أحمد أنيس " فقد استغل الرجل موقعه التنفيذي لتحقيق أغراض خاصة .

ويمثل أحمد أنيس نموذجا صارخا من نماذج الفساد في قيادات الحكم المحلى ، راتبه ضئيل لا يتعدى الـ ٤٠٠ جنيه شهريا ولكنه استطاع تكوين ثروات تقدر بالملايين ، غير الحسابات السرية التى يحتفظ بها في البنوك كغيره من حيتان هذا الزمان والذين يسيرون على مبدأ اسرق واهرب . وقد استغل المذكور منصبه في الحصول على العديد من الهدايا الثمينة التي تتراوح ما بين شقة فاخرة و سيارات وعندما كثر عدد الشقق والأراضي والممتلكات الأخرى لحوت الجيزة راح يكتب معظم تلك الأملاك بأسماء أقاربه للتهرب من المساءلة أمام الجهات القانونية . وعلى الرغم من أن حوت الجيزة هو حوت تنفيذى لا ينتمى إلى حيتان المقاولات أو مواد البناء

إلا أنه كان يجبر المقاولين على منحه نصيبه من أيه عملية وقدر لنفسـه ، نسبة خاصة بلغت (٥٪) ووفقا لذلك حصل على أموال ضخمة بلغت ملايين الجنيهات " .

(محمود بكرى ، الفاسدون الصغار يتساقطون والحكم يتستر على الكبار ، الشعب ، ١٩٩٤/٣/٨ ، ص١٠)

وها هو العضو المنتدب لشركة مصر للأسواق الحرة يستغل هو الآخر وظيفته أسوأ استغلال ويقوم بتحويل الشركة إلى عزبة خاصة فوصل بها إلى الحضيض .

وكما يشير " على القماش " : " ففى عام واحد تحولت ودائع الشركة بالبنوك من ٣٦ مليون جنيه إلى السحب على المكشوف لملايين الجنيهات وانخفضت قيمة مبيعاتها ٢٤ مليون جنيه ، وتكشفت انحرافات تزيد قيمتها على مائة مليون جنيه آخرى . وتبين أن العضو المنتدب يدير العمل بالكامل دون علم مجلس الإدارة وكأنه يتصرف فى ماله الخاص وأخذ يشترى أصنافا بملايين الجنيهات دون الحاجة إليها ويتنازل عن ملايين آخرى من حقوق الشركة ويوزع أموالها على الأصدقاء والمعارف والمجاملات " .

(على القماش ، الشعب ، ١٩٩٤/٣/٨،ص١٠)

ولا شك أنه عندما يخطئ الفرد وهو على جهل بحقيقة الشئ ومواد القانون ونصوصه وإن كان هذا الاحتمال يكون هنا ضئيلا جدا ، وخاصة فى قضايا الفساد الكبرى التى يتورط فيها بعض المسئولين ، فربما يكون الأمر هينا بعض الشئ ، ولكن حينما يخطئ من هو على علم بالقوانين ، ويكون قد شارك فى سنها فتلك هى الكارثة الكبرى .

وفى هذا الإطار يقول " عبد الفتاح فريد " : " إن وزير الزراعة (يوسف والى) قد خالف القانون الذى أصدره هو نفسه بإزالة التعديلات على الأراضى الزراعية حيث قام الوزير بالتصالح مع المخالفين والتصريح لهم بإدخال المرافق إلى المبانى المقامة على الأراضى الزراعية . لقد دب الفساد فى قطاع الزراعة ، فقد انهارت المحاصيل الزراعية وبخاصة القطن بعد أن اتجهت الوزارة إلى خصخصة إنتاج التقاوى وإلى استيراد تقاوى من الخارج بالنسبة للخضر والفاكهة معروفة المصدر (فى إشارة إلى إسرائيل) مما نتج عنه دخول العديد من الأمراض والآفات إلى الزراعة المصرية . وتعد قضية توزيع الأراضى الجديدة المستصلحة من أكبر أوكار الفساد فى قطاع الزراعة فقد قام يوسف والى بتوزيع أراضى مصر على البشوات الجدد الذين لا علاقة لهم بالزراعة وحصل محاسيب يوسف والى على مئات

الأفدنة وأقاموا العزب بدلا من توزيع الأراضى علـــى شـباب الخريجيــن العاطلين .

ويؤكد " عبد الفتاح فريد " أن الفساد فى قطاع الزراعة لم يقتصر علــى الكيفية التى تم بها توزيع الأراضى فحسب ، فهناك المليارات التى دخلـــت مصر من خلال المنح والقروض للمشروعات الأجنبية ، وقد استولى علـــى هذه الأموال حفنة من محاسب الوزيـــر الذيـــن يتعـــاملون فـــى الاســـتيراد والتصدير مع إسرائيل ويقوم هؤلاء بالاستيلاء على أغلب هذه المنـــح مـــن خلال مرتبات ومكافآت وسيارات وسكرتيرات حســـناوات . أضـــف لذلـــك كارثة بنك التنمية والائتمان الزراعى الذى يقدم للأكابر مئات الملايين مـــن الجنيهات كقروض بفائدة مدعمة ٣,٥٪ بدون ضمانات ولم تحصـــل حتـــى الآن، فى حيث ترفض إقراض الفلاح وتطالبه بالســـداد أو الحجـــز علـــى الأرض " .

(عبد الفتاح فريد ، استجواب يتهم والى بتوزيع الأراضى الجديدة على الوزراء والمحاسيب ، الشعب ،١٩٩٤/٣/٢٩ ، ص٣)

وتجدر الإشارة إلى أن تستر الحكومة على الفساد لا يعنى فقـــط قيـــام المسئولين بعمليات الفساد بصورة مباشرة كما أوضحنا فيما ســـبق . وإنمـــا تستر الحكومة على الفساد يأخذ أشكالا كثيرة ، منها تسهيل كبار المســـئولين فى المواقع الهامة عمليات الاستيلاء على أراضى الدولة ، أو إهدار المـــال العام بصوره المختلفة لصالح كبار الحيتان المتورطين فى أخطـــر قضايـــا الفساد . ويبدو ذلك بصورة واضحة فى قضايا فساد حـــوت مدينـــة نصـــر الملياردير فوزى السيد . والذى عاونه وكما اتضح مـــن تحليلنـــا لبعـــض النماذج الواردة فى العينة العديد من الوزراء الســـابقين وبعـــض أعضـــاء البرلمان ورجال الشرطة فضلا عن كبير المسئولين فى المجالس المحلية .

وفى هذا الإطار يقول " على القماش " : " لقد كـــان الحـــوت يتفـــاخر ويزهو باتصالاته الشخصية بأجهزة الدولة لتسهيل أموره . ومن الملاحظ أن معاونى الملياردير لم تقتصر أشخاصهم على مهندسى الأحيـــاء والكـــهرباء المقبوض عليهم ، بل إنه كان على علاقة وثيقة بضابط متورط فى قضايـــا شهيرة من بينها قضية مصرع اللواء إمام وقضية لوسى أرتين كما أن مـــن سكان الملياردير نجل وزير داخلية سابق لم تتكشف أبعاد القضيـــة إلا بعـــد رحيله " .

(علىالقماش ، حوت مدينة نصر عاونه الكبار واخـــترق بنفـــوذه مؤسســـات الدولة ، الشعب ، ١٩٩٤/١/٤ ،ص٣)

ويشير " عبد الرحمن إسماعيل " إلى : " قيام أمينة الحــزب الوطنــى بمدينة نصر السيدة / ثريا لبنة بتحصيل ملايين الجنيــهات مــن أصحــاب العمارات المخالفة لتسهيل مخالفاتهم . فهذه النائبة تقف أمام أى قرار يتخــذ لإزالة مبنى أو برج مخالف فى حى مدينة نصر فشــعارها الــذى تــردده مساومة المخالف وإجباره على دفع عدة ملايين والتنازل عن عدد من الشقق لها ولأعضاء مجلسها المحلى نظير التغاضى عن مخالفاتــه ، وفــى هــذا الإطار تفاوضت النائبة مع مليارديرات مدينة نصر وحصلــت علــى شــقتين بشارع حلمى عبد العاطى بالحى الثامن ، كما تمتلك ٩ شقق لها ولزوجــها ولابنتها بالقاهرة " .

(عبد الرحمن اسماعيل ، تجاوزات حوت مدينة نصر تكشف تغلغل الفساد فى أركــان المجتمع ، الشعب ، ١٤/١/١٩٩٤ ، ص٣)

باختصار لقد استطاع حوت مدينة نصر وكما يقول " على القمــاش " أن يخترق جميع الأجهزة بسلاح اطعم الفم تستحى العين[*] ، فقد قام بتخصيـص عمارة كاملة لضباط الشرطة فقط . هذا ولم تقتصر ممتلكاتــــه علــى ٨٩٪ بالقاهرة بل امتدت إلى المحافظات ووصل حجم تهربه من الضرائب ومــا أضاعه على الدولة من رسوم ومخالفات إلى أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه " .

(على القماش ، برج لرجال الشرطة فقط وإسكان أبناء كبار المسئولين فــوق مستوى دخولهم ، الشعب ، ٧/١/١٩٩٤ ، ص٣)

خلاصة القول :

لقد تأثرت صحيفة الشعب فى تعريفها للفساد باتجاه الوظيفة العامــــة . أما عن تفسيرها للفساد فقد اتضح لنا من خــلال التحليــل الكيفــى لبعـض النماذج الواردة فى عينة الدراسة أن لا يعد مجرد حالات فردية متناثرة هنــا وهناك ، بل هو ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد بنائية فى الأساس ولا تقتصــر على الخلل القائم فى ذوات المنحرفين ، فضلاً عن أن الفساد قد انتشر فــى المجتمع بأسره وأصبح أسلوب حياة .

أما عن موقف الحكومة من الفساد فقد أكدت عينة الدراسة أن الفســاد مسئولية الدولة وأن الحكومة هى التى تتستر عليه ويأخذ هذا التســتر فــى عينة الدراسة مظهرين أساسين هما :

---

[*] أكد تقرير رقابى أن عدد الشقق التى يمتلكها المسئولون فى الأبراج المخالفة يبلغ ٣٢٠٠ شــقة تقع غالبيتها فى الأدوار الوسطى والسفلى لتلك الأبراج . وذكر التقرير أن عدد الأبراج المخالفــة فى محافظتى القاهرة والجيزة يبلغ ١٥٢٨ فى حين أن ٦٨٧ برجاً تمت تعليتها بدون سند قــانونى بعد التواطؤ مع المسئولين التنفيذين

(المصدر : محمود بكرى ، الشعب ، ٤/٢/١٩٩٤ ، ص١)

(١) إن كبار المسئولون هم دائماً وراء قضايا الفساد الكبير.

(٢) إن كبار المسئولون وبعض العاملين فى الأجهزة التنفيذية يساندون الحيتان فى الوصول لمآربهم الحرام نظير تبادل المصالح .

(٢) عوامل الفساد :

أشارت صحيفة الشعب إلى عوامل الفساد من خلال تسعة تحقيقات وأربع مقالات. وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحدات أن عوامل الفساد المؤسسى فى القطاعات التالية (فساد الوزراء ، فساد أعضاء البرلمان ، فساد مديرى الشركات والبنوك ، فساد رجال الأعمال) تتمثل فيما يلى :

٢-١ العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ

٢-٢ الخلل الإدارى والتجاوزات فى بعض المؤسسات.

٢-٣ ضعف السلطة التشريعية.

٢-٤ تدهور مستوى القيادات وانحرافهم.

٢-١ العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ :

من أهم عوامل الفساد المؤسسى التى أظهرتها عينة الدراسة من صحيفة الشعب ، وحاولت البرهنة عليها بالأدلة والمستندات " العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ " وكاد هذا العامل بصفة خاصة من كثرة اهتمام الصحيفة به يشكل العامل الأساسى والأول ولا نقول الأوحد ،لأن هناك عوامل أخرى لها أهميتها أشارت إليها العينة ولكن ليس بنفس القدر الذى حظى به العامل الأول .

وقد أتضح من خلال تحليل مضمون بعض الوحدات انتشار هذا العامل فى مختلف القطاعات سواء بين الوزراء وأعوانهم أو أعضاء البرلمان أو كبار المسئولين فى شركات قطاع الأعمال ومديرى البنوك وكذلك رجال الأعمال .

وقد وردت الإشارة لهذا العامل - العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ - من خلال مقالين وثمانية تحقيقات من عينة الدراسة .

وقد كان للوزراء نصيب كبير من الاهتمام على صفحات صحيفة الشعب ، والتى حرصت دائماً على أن تتوج ما تنشره بالمستندات التى تدين المتورطين فى الفساد .

وعلى سبيل المثال وكما ورد فى أحد المقالات " فقد كان وزير الداخلية السابق " زكى بدر " مستغلاً لمنصبه ونفوذه أسوء استغلال حتى قبل توليه مسئولية وزارة الداخلية ، فقد أستولى على العديد من الأراضى فى محافظة الدقهلية .

ففى يوم ١٩٨١/١١/٢٣ وقت أن كان زكى بدر مديراً لأمن الدقهلية فقد هاجم زكى بدر الأهالى بقوات الأمن التى دمرت المبانى والمنشآت وآلات الرى المقامة على الأرض وأباد الزرع وأهلك الغرس فى محاولة لإلغاء صورة الحياة فوق الأرض حتى تبدو أرضاً بوراً . وقد أثبتت النيابة وقتها الواقعة التخريبية وأحال القضاء الأمر إلى خبراء العدل فقدروا الخسائر بمبلغ ٨٢٨١ جنيهاً . ولم يعاقب زكى بدر على ما فعل بل أنه عاد إلى مهاجمة الأهالى مرة أخرى بعد توليه مسئولية الوزارة ، حيث حاصرت قوات الأمن القرية وإنهالت عليها بالقنابل المسيلة للدموع والحارقة وأصلبوا العديد من الأهالى واعتقلوا العديد من الرجال والنساء وأودعوهم سجن المركز وحرقوا محصول الأرز فى الأجران وأشاعوا الفزع والرعب لدى الفلاحين العزل وذهبوا يقسمون الأرضى فى حماية قوات الأمن على هواهم". **(الشعب ، ١٩٨٧/١٢/٢٩ ، ص٧)**

ومن الوزير زكى بدر إلى الوزير " حسن الألفى " فقد استطاع الأخير هو وأبنائه علاء وعادل الألفى تحقيق مكاسب خيالية من خلال نفوذ الأب وعن طريق كبار معاونيه فى الجهاز الأمنى . والأمثلة كثيرة على فساد الألفى وأبنائه . ونكتفى هنا بالإشارة إلى بعضاً ما ورد ذكره فى صحيفة الشعب .

فقد أشار " صلاح بديوى " : " إلى استحواذ علاء الألفى على ٢٢ ألفاً و٥١ متراً من أراضى البناء بالعاشر من رمضان وأراضى القادسية بـ٦ أكتوبر والاعتداء على أصحابها ، هذا وقد تعود الأبن المذكور على تشييد منشآت بدون ترخيص ثم يدفع غرامة بسيطة بهدف الترخيص لها . هذا وقد حصلت أسرة اللواء حسن الألفى على ٧ قطع أراضى للبناء بمدينة الشروق مساحتها ٤٣٠٠ متر بـ ٣٥٠٠ جنيه فقط " .

(صلاح بديوى ، الشعب ، ١٩٩٨/٢/٢٠ ، ص٣ ، والشعب ، ١٩٩٧/٨/٨ ،ص٨)

ومن وزارة الداخلية إلى وزارة الأوقاف فقد استغل إسماعيل المحجوب شقيق وزير الأوقاف السابق نفوذ شقيقه الوزير وقام بهدم قرية على رؤوس أصحابها الضعفاء ، دون أن يجدوا حماية من أحد .

وفى هذه الواقعة يقول " معتز الحديدى " : " لقد كان الجانى (شـــقيق الوزير) وهو يدير أحد الملاهى الليلية " هابى داى " قد ادعى أن الأهـــالى بنوا منازلهم على أرض ملك له تم تخصيصها لإحدى الجمعيات مـــن قبـل المحافظة وأنه قد اشترى ٢٥٠ متراً من أحد المستشارين أعضاء الجمعية .

والغريب فى هذه القضية ليس فى طبيعة الاعتداء ذاته وإنما فيما حـدث داخل قسم الشرطة . فعندما توجه الأهالى للقسم مستنجدين بالمأمور " فـؤاد شلتوت " فوجئوا به يهددهم بالاعتقال قائلاً : لن آخـرر لكـم أى محـاضر واللى ح اشوفه هنا تانى ح اعتقله ومعى ٢٥ أمر اعتقال جاهزين علشانكم .

وقد خرج الأهالى من القسم إلى مديرية أمن القاهرة ليعودا إلى المأمور بتوصية من المسئولين بالمديرية ومعهم أحد المحـــامين ويحـرر المـأمور محضراً بالواقعة وفجأة يمزقه ويرفض استكمال باقى المحـــاضر ويطـرد الأهالى ومحاميهم .

وكما يؤكد " معتز الحديدى " فإن جميع الطرق القانونية قد سدت بتعنت واضح من الشرطة وكأنهم يصرون دائماً على دفع الأهالى للعنـــف وأخـذ الحق بالذراع مادام القائمون على تنفيذ القانون لا يحترمونه " .

(معتز الحديدى : شقيق الوزير يهدم قرية علـــى رؤوس الغلابـة ، الشـعب ١٩٩٢/٩/٨ ،ص٤)

ومن الوزراء إلى أعضاء مجلس الشعب وكما أشار"عامر عبد المنعـم": " فقد تمكن العضو أحمد طه عضو مجلس الشعب لحى الساحل بشبرا مـــن استغلال منصبه فى الاستيلاء على أموال الصندوق الاجتماعى . وخاصـــة استيلاءه على منحة لا ترد من الصندوق الاجتماعى قدرها مليـــون و ١٦٤ ألف جنيه بغرض تطوير حديقتين وتشغيل الشباب ، مع العلم بأن الحديقتيـن قد تم تطويرهما فى وقت سابق ، إلا أن المذكور استغل المال العـام وأخـذ يهدره بدون حساب " . **(عامر عبد المنعم ، الشعب ، ١٩٩٣/٣/٢٢ ، ص ٥)**

وبالطبع لا يمكن أن نتجاهل ما نشرته صحيفة الشعب بالمستندات علـى صفحاتها حول تورط ثريا لبنة عضو مجلس الشعب (حزب وطنى) فـــى قضايا فساد حوت مدينة نصر الملياردير فوزى السيد وغيره مـــن الحيتـان المخالفة لقوانين البناء وقد أثير حولها الكثير من الأقاويل والحقائق المثبتـــه حول حصولها على ملايين الجنيهات فضلاً عن عدد من الشقق فـــى نفـس الأبراج المخالفة نظير التساهل مع اللصوص والتغاضى عن مخالفاتهم[*].

---

[*] حول تفاصيل تورط ثريا لبنة فى فساد ملياردير مدينة نصر . يمكن الرجـــوع إلـى صحيفـة الشعب وبصفة خاصة أعدادها ١١ ، ١٨ يناير ١٩٩٤ .

ومن أعضاء مجلس الشعب إلى الشركات ، فقــد رصـدت صحيفـة الشعب الكثير من قضايا فساد مديرى الشركات . ونحن هنا نلقـى الضـوء على بعض النماذج على سبيل المثال وليس الحصر .

وفى هذا الإطار يشير " شعبان عبد الرحمن " : " إلى أنه فـى إحـدى شركات هيئة قناة السويس وهى شركة " بنتاس " ، قد لوحـظ أنـها تـدار بأسلوب العزب دون ضابط أو رقيب أو حسيب فعمليات الإصلاح التى تقوم بها ، من المفروض حسبما هو معروف أن تحدد لها مقايسـات مسـبقة أى تكون لديها قائمة جاهزة بتكاليف عمليات الإصلاحات للسفن وتكون معلومـة للكافة ولكن هذه المقايسات غير موجودة مما يفتح الباب علـى مصراعيـه للمجاملات فى هذه الإصلاحات بالزيادة أو النقصان كما يفتح الباب للعمـل الخاص للمدير والعاملين وكل من هب ودب وبالتالى يقضى علـى إحكـام الرقابة على إيرادات الإصلاحات . وقد لوحظ داخل هذه الشركة أن سـجل الأصول غير مستوف للبيانات التفصيلية لكل أصل مما يتعذر معـه صحـة المطابقة بين الجرد الفعلى والدفترى ، وهذا ما حدث فسجل الأصـول لـم يتضمن عدداً من المعدات المهداة من إحدى الشركات " شركة جودو " منـذ عام ١٩٨٣ . هذا وقد كانت شركة بنتاس " مدينة " لبنك قناة السويس بمبلـغ ٦,٥ مليون جنيه لم يحصل البنك إلا على مليون ونصف المليـون والبـاقى تم إهداره ، ومن المؤسف أن يكون أحد كبار المسئولين فى الشركة عضـو مجلس إدارة بنك قناة السويس بحكم مساهمة الهيئة فى هذا البنك بنسبة٣٥٪، ولاشك أن الشركة الخربة " بنتاس " حصلت على القرض بنفوذ هذا العضو، ولم يقدم البنك على إعلان إفلاس هذه الشركة لنفوذ هذا العضو أيضاً " .
(شعبان عبد الرحمن ، الفساد فى هيئة قناة السويس ،الشعب،١٩٩٣/٨/١٣، ص٢)

وقد كان للعلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ دورا واضح فى الفسـاد الذى دب فى البنوك المصرية فى السنوات الأخيرة . ولعل أشـهر قضايـا الفساد فى هذا المجال قضية نواب القروض ، تلك القضيـة التـى ربطـت أطرافها بين مجموعة من رجال الأعمال وأعضاء مجلس الشعب فضلا عـن كبيرى مديرى البنوك الذين سهلوا عملية الاستيلاء على المال العام .

وها نحن أمام بعض النماذج التى أوردتها صحيفة الشـعب فـى هـذا المجال .

ويقول " عبد الفتاح فايد " : " لقد استطاع توفيق عبده إسماعيل رئيـس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ورئيس أحد البنوك التجارية اسـتغلال نفوذه فى الاستيلاء على أراضى الدولة وقد وجـهت إليـه مجموعـة مـن الاتهامات تتمثل فى :

(١) قيام البنك بتقديم قروض بمبالغ كبيرة تفوق رأسماله بالمخالفة لتعليمات البنك المركزى .

(٢) استخدام هذه القروض فى المضاربة على العقارات والأراضى بالمخالفة أيضاً للقواعد البنكية .

(٣) تقديم هذه القروض لمجموعة معينة من رجال الأعمال ممثلين فى شركات مختلفة الأسماء " . (**عبد الفتاح فايد ، الشعب ، ١٩٩٥/٩/٢،ص٦**)

وقد أوضحت صحيفة الشعب أن التساهل وعدم الانضباط فى التعامل مع المال العام كان أكثر وضوحاً فى قضية نواب القروض .

" فقد استطاع المتهمون فى هذه القضية والذين يشغلون أخطر المواقع القيادية فى خمسة بنوك إضافة إلى عدة شركات التلاعب بالمال العام وإهدار ملايين الجنيهات والدولارات بمجرد أوامر شفوية أو صور ضوئية لأوراق غير مستوفاة ولا تصلح سندا لصرف جنيه واحد لو كانت فى يد غيرهم ، أما هم وبحكم مناصبهم فقد كان كلامهم أوامر وأوامرهم " ذهب وياقوت " وجنيهات ودولارات تتساقط من ثقب الاقتصاد الوطنى إلى جيوبهم وجيوب شركائهم .

وقد قدرت قيمة بعض الانحرافات بنحو٤٥٧ مليونا ، حيث أضرت مجموعة من المتهمين فى قضية نواب القروض عمداً بأموال ومصالح بنك الدقهلية التجارى ، على سبيل المثال بأن أصدروا تعهدات بنكية قيمتها ٣٢٣ مليوناً و ٧٩٥ ألف جنيه (والإجمالى ٤٥٧ مليوناً و ٣٧١ ألف جنيه) لمجموعة من الأشخاص والشركات دون وجود صلاحيات تخول لهم ذلك أو بالتجاوز عن الصلاحيات المخولة لهم ودون إعداد دراسات ائتمانية ودون إجراء قيود محاسبية لإثبات التعهدات المنوه عنها بسجلات البنك وعدم استيفاء بعض شروط الموافقات الائتمانية الخاصة بضمانات بعض المديونيات والتأخر فى إجراء القيود المحاسبية الخاصة بخصم مبالغ على بعض الحسابات والخصم والإضافة من وإلى حسابات بعض العملاء دون وجود طلبات مقدمة منهم ."

والتهمة هنا مزدوجة فهم يسحبون من حسابات بعض العملاء ويضيفون المسحوب إلى رصيد عملاء آخرين دون وجود طلب مقدم

- من الملاحظ أن اللجنة التشريعية بمجلس الشعب قد رفضت عام ١٩٩٦ برئاسة المستشار محمد موسى تنفيذ طلبات وزير العدل برفع الحصانة عن عبده اسماعيل وأربعة آخرين من أعضاء مجلس الشعب فضلا عن العضو أحمد فؤاد أباظة الذى اتهم فى جريمة قتل . ووقفت مجموعة النواب تؤدى اليمين الدستورية وسط تصفيق الحاضرين فى بداية الدورة البرلمانية.
(المصدر : صحيفة الشعب ، ١٩٩٦/١/٢ ، ص ٣)

بالسحب أو بالإضافة ثم يتأخرون فى إجراء القيـــود المحاسـبية الخاصـــة بالسحب والإضافة . وتشمل قائمة التهم التى وجهت إلـــى المتـهمين فـــى صرف مبالغ لبعض العملاء قبل تأسيس شـــركاتهم (أى أنــهم يقرضـــون شركات غير موجودة فى الواقع) ، والموافقة على شراء شـــيكات قيمتـــها عشرة ملايين جنيه قيمة مساهمة إحدى الشركات فى رأسمال البنـك دون أن يكون ذلك فى إطار السلطات المقررة من مجلس الإدارة، والتوقيع بالموافقـة على إصدار تعهدات فى تاريخ سابق على التعيين باللجنة التنفيذية بالمخالفـة لجدول الصلاحيات الائتمانية المعمول به فى البنك مما أدى إلـــى إضعــاف ضمانات المديونيات القائمة لدى البنك وما ترتب عليه من عـــدم اسـتيفائه لجزء كبير من حقوقه فى تاريخ الاستحقاق " .

(صحيفة الشعب ، ١٩٩٧/٩/٥ ، ص ٣)

وهكذا يتبين لنا مدى خطورة انتشار العلاقـــات المشـــبوهة واســـتغلال النفوذ وتبادل المصالح الخاصة علـــى حســـاب المصـــالح العامـــة داخـــل المؤسسات الوطنية الكبرى.

٢-٢ الخلل الإدارى والتجاوزات فى بعض المؤسسات

أوضحت عينة الدراسة أن الخلل والتسيب الإدارى يعـــد مـــن أبـــرز عوامل الفساد المؤسسى فى المجتمع المصرى . وقد ورد ذكر هذا العـــامل مرة واحدة فى مقال لـــ " لجمال أسعد " وفى هذا الإطار يقول : " لقد أصبح التسيب الإدارى سمة راسخة وأساسية تحت شعار " الشغل على قد الفلوس " وبالتالى يبرز شعار فوت علينا بكرة ، ومن خلال غياب العدل الاجتمـــاعى والتفاوت الرهيب فى الدخول الذى حدث نتيجة الخلل الاقتصادى وبناء علـــى ما يسمى بالإصلاح الاقتصادى فقد أصبح الموظف الشريف لا يجـــد قـــوت يومه ولا قوت أولاده فمن أين يأتى بمستلزمات الحياة العادية ، ومـــاذا لـــو احتاج هذا الفقير إلى ثمن العلاج لأحد أبنائه فى زمن ارتفاع ثمـــن الـــدواء وغياب شعار العلاج المجانى ، ماذا يفعل ؟ هل لـــو ســـرق أو اختلـــس أو ارتشى نحاسبه! خاصة أن هناك حوتا كبيرا حقيرا يمكنه أن يشـــترى هـــذا الموظف ورئيسه ومديره إلى آخر القائمة ، فماذا يفعل مثل هـــذا الموظـــف ليس أمام الإغراء ولكن أمام العوز والاحتياج والذل الذى يعيشه ، ونتيجـــة لهذا الانحراف الكبير والذى يستتبعه انحراف الصغير .

لقد أصبحت السمة العامة للإدارة هى التسيب الرهيب وإلا أين كـــانت الأجهزة الرقابية عندما انحرف مهندس مدينة نصر ؟ وأين كان رئيس الحى والسلطة المحلية " ؟ .

(جمال أسعد ، الفساد فساد الحكومة ، الشعب ، ١٩٩٤/٢/١٥ ، ص ٢)

٢-٣ ضعف السلطة التشريعية

لاشك فى أنه يترتب على غياب السلطة التشريعية فى مصر وتقلص دورها أمام السلطة التنفيذية بصفة خاصة آثار سلبية كثيرة لأنه من المفترض أن يكون للمجلس التشريعى حق مراقبة الحكومة وكذلك السلطة التنفيذية ، ومن ثم كان ضعف السلطة التشريعية من عوامل الفساد فى مصر .

قد وردت الإشارة لهذا العامل مرة واحدة فى عينة الدراسة وفى نفس المقال السابق لـ " جمال أسعد " حيث يقول : " إن مجلس الشعب يده مغلولة بالمواد الدستورية التى تحرمه من حقه فى تعديل أبواب الموازنة العامة عند عرضها عليه ، كذلك عدم قدرة المجلس على سحب الثقة من أى وزير أو من الحكومة ، حيث إن سحب الثقة لابد أن يوافق عليه رئيس الجمهورية فإذا لم يوافق على قرار سحب الثقة يعود الموضوع للاستفتاء العام ، ونحن نعلم ما هو الاستفتاء العام ، وبذلك تصبح النتيجة هى أن الاستفتاء مع رأى رئيس الجمهورية ، وبذلك يصبح حل مجلس الشعب وضعاً طبيعياً . يعنى بدل أن يسحب مجلس الشعب الثقة من الحكومة يكون ساحباً للثقة من نفسه ومن ثم يصبح مجلس الشعب من ناحية محاسبة الحكومة ديكوراً فارغاً وصورة بلا مضمون وضحكاً على العقول ، وإذا كان الحال كذلك فتصبح الحكومة أقوى من المجلس وتكون النتيجة أن المطبخ السرى فى كواليس المجلس ، يوزع الأدوار ويتابع الأمور بما لا يضر الحكومة الكريمة " . **(جمال أسعد ، نفس العدد والصفحة)**

٢-٤ تدهور مستوى القيادات وانحرافهم

إن غياب القدوة والمثل الأعلى فى شخص المسئول والمرتبطين بتدهور مستوى القيادات وانحرافهم يلعب دوراً كبيراً فى تذكية روح الانحراف ، ولاسيما إذا تورط فيه عدد من الشخصيات البارزة والقيادات المسئولة التى يجب أن تحافظ على الصالح العام وتحترم القانون الذى تشارك فى وضعه .

وقد وردت الإشارة لهذا العامل -تدهور مستوى القيادات وانحرافهم - فى مقالين من عينة الدراسة .

فى هذا الإطار يقول " جمال أسعد " : " إن ما يحدث فى مصر الآن شئ مؤسف للغاية لأن عدد المتورطين فى جرائم وقضايا الفساد من كبار المسئولين أكثر بكثير من تلك التى يتورط فيها أشخاص عاديون .

من الأمثلة السيئة على غياب القدوة ، " معركة الردح " بين زكى بدر وعبد الحليم موسى وزيرى الداخلية السابقين واللذين كانا يجب أن يكونا منوطاً بهما متابعة الفساد ومحاربته والقضاء عليه ، فماذا حدث أصبح الاثنان حوتين والله أعلم يجوز ديناصورين " .

(جمال أسعد ، نفس العدد السابق)

إضافة لما سبق يقول " عادل حسين " : " كيف للناس أن يتحملوا التضحيات وضيق العيش من أجل مشروع قومى مثلاً ، ثم يفاجأون ببعض المحظوظين يتكسبون الملايين الحرام . إن الشعب فى هذه الحالة لابد أن يشعر بالإحباط ويتهدده الخطر " .

(عادل حسين ، الشعب ، ١٩٩٨/٣/٢٤ ، ص٤)

بناءً على ما تقدم يمكننا القول بأن العوامل التى صاغتها عينة الدراسة من صحيفة الشعب للفساد جاءت مرتبطة بشكل مباشر برؤيتها للفساد بصفة عامة وبتعريفها للفساد بصفة خاصة ، وقد اعتبرت الصحيفة الفساد استغلالاً للوظيفة العامة بهدف التربح السريع وغير المشروع بغض النظر عن طبيعة الآثار السلبية التى يمكن أن تلحق بالمصلحة العامة نتيجة لذلك الاستغلال ، وبناءً عليه فقد تبلورت عوامل الفساد المؤسسى فى القطاعات التى اهتمت بها الدراسة فى العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ كعامل أساسى .

وتجدر الإشارة إلى أنه طالما وجد استغلال للنفوذ فى مكان ما ، فلابد وأن يرتبط ذلك بالتسيب الإدارى وغياب نظم المراقبة والمحاسبة داخلياً وخارجياً ، أو على الأقل تقلص دورها.

وبالتالى كثيراً ما يأخذ الفساد فى العديد من المؤسسات طابعاً منظماً ، خاصة إذا كانت القيادات المسئولة عن صنع القرار وإدارة المؤسسة بصفة عامة هى أكثر الفئات المتورطة فى الفساد ، والمستغلة لصلاحيات الدور الوظيفى المنوط بها .

(٣) الآثار الناتجة عن الفساد :

أشارت صحيفة الشعب إلى الآثار الناتجة عن الفساد من خلال ستة تحقيقات وثلاث مقالات ، وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحدات، أن الآثار الناتجة عن الفساد المؤسسى فى القطاعات التالية [فساد الوزراء – فساد أعضاء البرلمان –فساد مديرى الشركات والبنوك – فساد رجال الأعمال] تتمثل فيما يلى :

٣-١ إهدار المال العام.

٣-٢ الإحساس بالظلم وضعف قيم الانتماء للوطن.

٣-٣ زعزعة الثقة فى نزاهة الحكم.

٣-٤ نمو الأنشطة الطفيلية على حساب الأنشطة الإنتاجية.

٣-٥ اتساع الفوارق الطبقية.

٣-١ إهدار المال العام

وردت الإشارة إلى هذا الأثر من خلال ستة تحقيقات من عينة الدراسة

ويتخذ إهدار المال العام أشكالاً متعددة ، فقد تنفق أموال كثيرة فى غير موضعها ، وقد تستخدم أدوات الإنتاج فى مكان عام لحساب مصالح خاصة لأحد العاملين فى هذا المكان ، هذا فضلاً عن ضياع ملايين الجنيهات نتيجة التسيب والإهمال فى كثير من الأحيان .

ولما كان الفساد ظاهرة مركبة يصعّب فيها فصل العوامل المؤدية إليه عن الآثار الناتجة عنه فنلاحظ أنه مثلما كانت العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ من قبل صاحب منصب معين من أهم عوامل الفساد ، فإن إهدار المال العام والذى يّعد من أهم الآثار الناتجة عن الفساد يرتبط بالعامل الأول من عوامل الفساد التى ظهرت فى صحيفة الشعب .

حيث أن إهدار عشرات الجنيهات لابد أن يرتبط بموظف بسيط ، ولكن إهدار ملايين بل مليارات الجنيهات لابد وأن يرتبط بمنصب مسئول كبير لديه القدرة على عملية صنع القرار أو توجيه القوانين فى اتجاه مصلحته الخاصة أولا وأخيراً.

وهذا ما سوف نلاحظه من خلال عرضنا للأمثلة التى وردت فى العينة كنماذج لإهدار المال العام ، وبداية ينبغى الإشارة إلى أن أكثر القطاعات التى برز فيها إهدار المال العام بشكل سفيه ومخزى كما ورد فى العينة ، قطاع الشركات الحكومية وشركات قطاع الأعمال ، وهذا لا ينفى وجود نماذج صارخة لإهدار المال العام من قبل كبار المسئولين سواء كانوا وزراء أو أعضاء فى البرلمان وغيرهم ، وهذا ما سوف يتضح لنا .

فمن النماذج التى وردت الإشارة إليها فى عينة الدراسة ما حدث فى شركة أدفينا للأغذية وهى إحدى شركات القطاع العام ، وقد قدمت نموذجا لإهدار المال العام .

وهنا يقول " عصام الدين رفعت " : " لقد بدأت الانحرافات داخل شركة أدفينا مع وضع نظام جديد لستلم الخامات من خضر وفاكهة وأسماك بالزيادة ، حيث تقوم الشركة بفرض توريد ١٠ فى المائة من الكمية زيادة من كل خامة لتكون تحت تصرف الإدارة فى أى ظرف ، وإذا كان ما يورد

لشركة أدفينا من خامات يتجاوز ٥٠٠ طن فإنها تحصل على ٥٠ طناً زيـادة تقوم إدارة الشركة بتصنيعها دون أن تكون مسجلة بـالمصنع ، بمعنـى أن الشركة تستغل العمال والماكينات والإمكانيات المتاحة للإنتاج من الكـهرباء وصفيح وكرتون من أجل تصنيع هذا القدر من الزيادة غـير المنظـورة ، وتترك للتصرف فيها للإكراميات من بعض المسـئولين وخاصـة لتغطيـة احتياجات كبار المسئولين وأعضاء مجلسى الشعب والشورى .

ومن أبرز الانحرافات التى أدت إلى إهدار المال العام قيام المسـئولين فى الشركة بتغيير نوع الصفيح المستخدم فى تعبئة العصائر حيـث قـامت بشراء أنواع رديئة رخيصة الثمن وهى لا تتحمل التخزيـن وذلـك بـهدف الحصول على الفارق من السعر ، إلا أن ذلك تسبب فـى خسـائر فادحـة فقد انفجرت العبوات بعد شـهر واحـد مـن تعبئتـها ، وقـد تـم إعـدام ٤٨,٠٠٠علبـة يـوم ١٩٨٥/٩/٢٧ وإعــدام ٦٠,٠٠٠ علبـة يـوم ١٩٨٥/١٠/٢٥". **(عصام الدين رفعت ، الشعب ، ١٩٨٥/١١/١٩ ، ص٤)**

ومن شركة أدفينا للأغذية إلى رئيس مصلحة سك العملة الـذى أهـدر المال العام وضلل العدالة ودمر صناعة سك العملة.

وفى هذا الإطار يقول " حسن القمحاوى " : " لقـد اسـتطاع رئيـس مصلحة سك العملة إهدار ملايين الجنيهات على خزانة الدولة وذلك لأنه قـد تم استيراد ٣٠مليون قرص وعندما وصلت للمصلحة وبدأ التشغيل ظـهرت صعوبات فى العمل مما أدى إلى ارتفاع نسبة التالف بها إلى ١٠٪ متجـاوزة نسبة التالف المقررة بواسطة اللجان الفنية وهى ٤,٥٪ .

ولاشك أن سك العملات التالفة يكلف المصلحة الجهد والوقت والطاقـة والعرق ويكلف خزانة الدولة الأموال الطائلة والعملة الصعبة التـى أنفقـت على استيراد الأقراص واستهلاك المعدات ، وعندما عرض الأمـر علـى رئيس مصلحة سك العملة أمر بأن يتم التأشير على وجود نسبة ٤٪فقط مـن التالف كما هو محدد فى القانون وذلك بدون الرجوع إلى لجنة مختصة تقـوم هى نفسها بتحديد نسبة التالف وذلك يخالف القرار رقـم ٤٨٨لسـنة ١٩٧٩ الذى ينص على أن تحديد نسبة التالف يتم بناءً على دراسة تعدها لجنة فنيـة تشكل لهذا الغرض وهو ما يعنى أنه ليس من حـق رئيـس المصلحـة أن يتجاوز أو يحدد نسبة التالف بمفرده وقد لجأ رئيس المصلحـة إلـى هـذه المخالفة القانونية حتى لا تتكشف فضيحته لأنه علـى رأس اللجنـة التـى استوردت هذه الأقراص". **(حسن القمحاوى ، الشعب ، ١٩٩٣/٧/١٦ ، ص٨)**

وقد استطاع " محسن شهاب " نائب وزير الاقتصاد ورئيس الشركة القابضة المصرية للتجارة الخارجية وكما ورد فى إحدى المقالات التى تضمنتها عينة الدراسة " أن ينفق فى ٦ أشهر ١٥٠ ألف جنيه على سهراته من خزينة الدولة ، ولقد عُرفت المطاعم الفاخرة بالفنادق الكبرى والعوامات السياحية بنهر النيل ، فمحسن شهاب زبوناً لا يضاهيه أحد يدفع ٧٠جنيهاً بقشيشاً للجرسون .

وقد كان نصيب هيلتون النيل فى شهر واحد فقط ٢٥٢٤٢ جنيهاً قيمة غذاء وعشاء محسن شهاب وأصدقائه خمس مرات خلال ذلك الشهر وكان عدد الأصدقاء فى كل مأدبة يتراوح بين أربعة و سبعة أفراد " .

(الشعب ، ١٩٩٢/٩/٢٩ ، ص ٢)

واستكمالاً لمسلسل إهدار المال العام من قبل نواب ووكلاء الوزراء ، يشير " عاطف حسين " إلى : " قيام المهندس عبد الغفار حشيش وكيل وزارة الزراعة ومدير الزراعة بالمنوفية باستغلال موقعه الوظيفى بالتصرف فى محافظة بأكملها من محافظات مصر وأخذ يبيعها لحسابه الخاص حتى بلغ ما حصل عليه وحده أكثر من ١٠٠مليون جنيه من أموال الدولة .

فقد قام ببيع ١٨٠فداناً من أجود الأراضى الزراعية بثمن بخس جداً يقل عن الثمن الحقيقى للأرض بعشرات المرات فالفدان فى هذه الأرض يبلغ ثمنه ١٤٤ ألف جنيه وسعر القيراط فيها يبلغ ٦آلاف جنيه ، فقد قام ببيع الفدان تارة بثلاثة آلاف جنيه وتارة بستة آلاف وتارة بـ ١٢ ألف جنيه، ولم يترك وكيل الوزارة شيئاً إلا وأداره بطريقة خاصة به تمكنه من الحصول على أموال بدون وجه حق " .

(عاطف حسين ، الشعب ، ١٩٨٥/١٠/١ ، ص ٧)

وعلى جانب آخر تمكن مجموعة من كبار المسئولين والوزراء من تشييد الفيلات الفاخرة على أرض مملوكة للدولة ، وأضاعوا على خزانتها أكثر من مليار جنيه.

وحقيقة هذا الموضوع كما يوضحها " ربيع شاهين " هى : " إن مجموعة من كبار رجال الدولة تضمنت عدداً من نواب الوزراء والوزراء السابقين والحاليين وكبار ضباط الرقابة الإدارية وبعض قيادات الشرطة والجيش والمحافظين ورئيس مجلس الشعب الحالى ، وقد تمكن هؤلاء الرجال (رجال السلطة) من السطو على مئات الآلاف من الأمتار من أجود أراضى الدولة الصالحة للزراعة بالحبوب والخضراوات ولم يدفع هؤلاء مقابل تلك الأراضى سوى بضعة جنيهات ٣٥٣جنيهاً للمتر الواحد بينما إجمالى قيمتها يتجاوز المليار جنيه حيث يتجاوز ثمن المتر الواحد ٣٥٠٠جنيه " . **(ربيع شاهين ، الشعب ، ١٩٩١/١/٨ ، ص ٧)**

وأخيراً لقد شهدت عملية الخصخصة (*) التي تمر بها البلاد أشكالاً متنوعة ولا حصر لها لإهدار المال العام وتسريبه إلى جيوب الكبار .

فها هي الشركة القابضة للسياحة وشركات الإسكان والسينما تهدر فيها ملايين الجنيهات من قوت شعب مصر .

وفي هذا الإطار يقول " على القماش " : " لقد شملت عملية بيع هذه الشركات مجموعة من الانحرافات تم تقديرها بما يزيد على ١٠٠مليون جنيه في الشركة الواحدة وكان من أبرز المتورطين في هذه الانحرافات د.عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال الذي أطاح بالكفاءات وأصحاب الخبرة في هذه الشركات وأبقى على أهل الثقة من المحاسيب والضعفاء ومن ثم فإن معظم عمليات البيع هي عمليات داخلية تؤكد على أن الإنجازات والأرباح وهمية " .(**على القماش ، فضائح الخصخصة ، الشعب ، ١٩٩٨/٣/١٠ ، ص ٦**)

٣-٢ الإحساس بالظلم وضعف قيم الانتماء للوطن :

وردت الإشارة إلى هذا الأثر مرة واحدة في مقال من عينة الدراسة ، ومن المعروف أن للفساد صوراً وأشكالاً متنوعة ، ومن هذه الصور التي وردت في عينة الدراسة انتشار الوساطة والمحسوبية ، وفي هذا الإطار يقول " حلمي مراد " : " إن الوساطة والمحسوبية تحطم الإحساس بالعدل والأنصاف لدى المواطنين ، وتشعر الشباب بالقهر وسد الطرق في وجوههم وتقضي على الشعور بالانتماء للوطن ، وتدفع إلى السخط على المجتمع وتحفز على الانقضاض عليه وهدمه ، وهي وباء خطير تفشى في بلدنا ويعتبر أحد أسباب انتشار روح التخريب وتولد الاستعداد للقيام بأعمال العنف والقضاء على القدرات والكفاءات وروح الطموح والانطلاق ، ودفع ذوي المواهب الخلاقة إلى التقوقع أو الهجرة إلى الخارج حيث المجال مفتوح للنجاح والتقدم وهو ما ثبت من تألق المصريين أصحاب الأسماء اللامعة في شتى المجالات العلمية والمهنية في الدول التي هاجروا إليها بعد أن سدت في وجوههم الأبواب داخل مصر .

(*) لوحظ من خلال التحليل أن لصحيفة الشعب موقفا معينا من قضية الخصخصة ، وعن هذه القضية يقول " عادل حسين " : " يعلم الناس جميعاً أننا هاجمنا ما يجري في مصر باسم الخصخصة ، قلنا ببساطة إننا لسنا ضد مبدأ الخصخصة بل نحن معه ، ولكن ما يجري عندنا ليس عملية مقننة نعرف المسئولين عنها ونعرف كيف نحاسبهم إن قصروا أو انحرفوا. أمر عجيب أن يجري التصرف في أموال الأمة بلا حسيب ولا رقيب ، قلنا إن ما يجري مجرد عملية نهب وليس عملية تعديل منظم للنظام الاقتصادي من أجل زيادة كفاءته وإنتاجيته، قلنا إن في هذا النهب ستباع أصولنا للأفاقين والأجانب برخص التراب ، وحتى دون أن نعرف المصارف التي سيحول إليها ثمن البيع . قلنا كل هذا فتجاهلتنا الحكومة ولم تصوب الإجراءات". **(عادل حسين ، الشعب ، ١٩٩٧/٨/٨ ، ص ٥)**

ولم يقتصر وجود هذا الوباء على مجال التعيين في المناصب والالتحاق ببعض الكليات والمعاهد ، وتقديم التيسيرات لإقامة المشروعات ومنح التراخيص بالعمل ، بل امتد إلى مجال الفصل فى الشكاوى والمظالم وحماية الأرواح والأموال ورد عدوان الطغاة المتجبرين وتوفير الأمن والأمان .

وبالرغم من وجود نص فى قانون العقوبات يعاقب الموظف العمومي الذى يستجيب للرجاءات أو التوصيات أو الوساطة بعقوبة الجناية، فإننا لم نسمع أن هذا النص طبق على أية حالة من الحالات المنتشرة انتشار الأوبئة، مما يمكن معه أن نقول إنه أصبح نصاً ميتاً كما يقول رجال القانون" . (محمد حلمى مراد ، الشعب ، ١٩٩٢/٨/٢٥ ، ص٥)

٣-٣ زعزعة الثقة فى نزاهة الحكم

مما لاشك فيه أنه يجب أن تعطى سلطة الحكم فى أى زمان ومكان القدوة الحسنة فى النزاهة والاستقامة ، ولا تكون على العكس من ذلك أى سبباً فى إفساد الذمم والضمائر لأن ذلك من شأنه أن يضعف من هيبة النظام في نفوس المواطنين .

وإذا كان المسئول العادى يجب أن يتحصن بالنزاهة والشرف والبعد عن مواطن الشبهات فما بالنا بالمسئولين عن مراقبة الفساد وتقديمه للمحاكمة ، فهم أولى الناس بالمحافظة على سمعة الوظيفة العامة والابتعاد عن الشبهات .

ويقول " حلمى مراد " : " إن وقائع الفساد ذات الأهمية التى يتم الكشف عنها وتأخذ طريقها إلى دور القضاء هى التى يبلغ عنها عادة من جانب سلطات الحكم بينما تتعثر وقائع الفساد الأخرى المبلغ عنها بالطرق الإدارية الروتينية أو من المواطنين العاديين إذا مست أحداً من الواصلين أو المرضى عنهم .

وهناك من ملفات وقضايا الفساد ما يحفظ فى الأدراج دون أن يتخذ فى شأنها قرار علنى مسبب .

فلقد أقامت إحدى شركات قطاع الأعمال بشاطئ المعمورة مجموعة من الشاليهات وخصصتها لبعض كبار المسئولين بأقل من سدس ثمنها وبالتقسيط المريح وتضم قائمة الأسماء : المحاسب فخرى عباس رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ، واللواء سمير عبد السميع رئيس هيئة الرقابة الإدارية بالإسكندرية – والمستشار رجاء العربى النائب العام ، والمستشار عبد المجيد محمود المحامى العام بالمكتب الفنى للنائب العام ، والمستشار جمال شومان المدعى العام الاشتراكى ، والمستشار أحمد البيلى مدير النيابة الإدارية .

وقد استطاع كل من هؤلاء تحقيق منفعة مالية تقترب من ربع مليـــون جنيه فى حيث إنهم يجب أن يتصفوا بالحياد والاســـتقلال لأنـــهم ممثلـــون للسلطة الرقابية وسلطات التحقيق .

وكان ثمن الشاليه الأصلى ٢٥٠ ألف جنيه ، وقد حصل كل واحد مـــن السابق ذكر أسمائهم على الشاليه بمبلغ ٣٣ ألفا فقط " .

(محمد حلمى مراد،الشعب، ١٩٩٤/٣/٢٢،ص٢)

٣-٤ نمو الأنشطة الطفيلية على حساب الأنشطة الإنتاجية :

وردت الإشارة إلى هذا الأثر مرة واحدة فى مقال لـــ " مجـــدى أحمـــد حسين " وفى هذا الإطار يقول : " إن الفساد يقتل حيوية الأمة واقتصادهـــا وعصابات الفساد من بعض كبار المسئولين وبعض أبنائهم هى مـــن أهـــم أسباب ضرب الصناعة والتصدير .

إن مافيا فساد بعض المسئولين لا تنخرط فى أى عمل منتج بل تنخـوط فى الاستيراد والحصول على التوكيلات الأجنبية والمضاربات العقارية وهى عملية تكون ذات مصلحة أكيدة فى ضرب الإنتاج الوطنى كما يحـــدث فـــى عمليات إغراق السوق بسلع يتم إنتاج ما يماثلها محليا بكفاءة مماثلة .

وهناك نشاط الاقتصاد السرى وهذا النشاط أكثر ربحية وبصورة فلكيـــة من أى نوع آخر من النشاط الاقتصادى المشروع ، والمقصود بـــه تجـــارة المخدرات والهيروين وتهريب الماس والذهب والأحجار الكريمة وتـــهريب الآثار والعمولات غير المشروعة وغسيل الأموال القذرة حيـــث أصبحـــت مصر مركزا إقليميا لها (١٠ مليارات جنيه سنويا على الأقل) والاســـتيلاء غير المشروع على أراضى الدولة . وعندما يتسع نطاق الاقتصاد الســـرى إلى هذا المستوى فمن الصعب أن نعتبر ذلك من أعمـــال المنحرفيـــن مـــن خارج جهاز الدولة .

ولا يمكن للاقتصاد الإنتاجي أن يزدهر إلا على جثة هـــذا الاقتصـــاد السرى المشبوه الذى يأكل أحشاء الوطن . ولايمكن ضربه بـــدون تطـــهير جهاز الدولة من كبار المفسدين كما أن مضار المفســـدين تتجـــاوز عمليـــة امتصاص ثروات المجتمع والاستحواذ عليها فى بنوك بالخارج عوضا عـــن تشغيلها فى الوطن وتتجاوز تطفيش المستثمرين الشرفاء والجادين ودفعـــهم إلى إخفاء أموالهم بالخارج أو فى المشروعات العقارية السريعة الدوران .

إن مضار المفسدين تتجاوز كل ذلك إلى ما هو أخطر وهو ضرب كـــل القيم الضرورية لإحداث أى تنمية جادة ، ضرب قيـــم الاســـتقامة والجديـــة

بحيث يصبح المستثمر المستقيم والجاد فى هذا المناخ أشبه بالأبله ، ويصبح مئات المخترعين المصريين وكأنهم متخلفون عقليا أضاعوا وقتهم فيما لا طائل من ورائه ، ويصبح الساعون للابداع والابتكار فى عملهم أناسا لا يعرفون الطريق الصحيح للصعود فى المجتمع .

إن هيمنة الفساد على العمل الاقتصادى تعنى شيئا واحدا أن البقاء والصعود للأفسد وللأقل كفاءة لا البقاء والصعود للأصلح " .

(مجدى أحمد حسين ، تدهور الصادرات يرجع إلى فشل السياسة الاقتصادية واستشراء الفساد ، الشعب ، ١٩٩٧/١١/١٨ ،ص٢)

٣-٥ اتساع الفوارق الطبقية

ورد ذكر هذا الأثر فى مقال واحد من عينة الدراسة. ولاشك أن لاتساع الفوارق الطبقية بين أبناء المجتمع المصرى الواحد العديد من الظواهر يمكن أن نلاحظها فى أكثر من مجال (التعليم ، الصحة ، الغذاء...) وقد وردت الإشارة فى عينة الدراسة إلى اتساع الفوارق الطبقية من خلال رصدها لظاهرة تفاوت مستويات الإسكان في مصر .

وفى هذا الإطار يقول " مجدى حسين " : " إن المضاربات العقارية هى أكثر المجالات جذبا لرؤوس الأموال ولرجال الأعمال الذين يعنيهم الربح ويخشون الخسارة لأنهم يعتمدون على القروض وبالرغم من أن معظم رجال الأعمال يتجهون إلى مجال الإنشاء والتعمير إلا أن مشكلة الإسكان لم تحل حتى الآن سواء بالطرق المشروعة أو عن طريق المخالفات .

والسبب فى ذلك يرد إلى أن معظم هذه الاستثمارات تنساب إلى سوق العقارات الفاخرة . وتواصل الإعلانات استفزاز القطاع العريض من الجماهير ، وبينما وصل الحال بأبناء الطبقات الوسطى والفقيرة إلى العجز عن تدبير منزل إلا بالسفر للخارج عدة سنوات يتم الإعلان عن قصور وفيلات ذات تصميمات رائعة تماثل عظمة قصور الأمراء والسلاطين فى الماضى .

وبينما يتم الإعلان عن مدينة جديدة أسمها " بفرلى هيلز " وبفرلى هيلز أرقى أحياء مدينة لوس أنجلوس ، والمدينة بالفعل أية فى النظافة والنظام ودقة التصميم . فى حين أنه على الجانب الأخر من مصر على بعد أمتار قليلة من وسط القاهرة يقطن الناس بمعدل أسرة من عشرة أشخاص فى غرفة واحدة بالإضافة لأحوال العشوائيات والقطاع العريض من الريف المصرى . إن إنشاء " بيفرلى هيلز " فى أطراف القاهرة سيكون شاهدا جديدا على مستوى الخلل الذى أصاب البلاد . إننا لسنا ضد أن يتمتع

الأغنياء بالأموال الحلال ، ولكننا نشير إلى دور الدولة فى تحقيق التــوازن وهذا يحدث فى النظم الاشتراكية والرأسمالية على السواء . أما ترك الحبــل على الغارب فهو لا يحدث إلا فى المجتمعات المتدهورة والمتفســخة التــى تنمو فى رحمها ثورة اجتماعية " . **(مجدى أحمد حسين ، نفس العدد السابق)**

ملحوظة : تبين من خلال العرض السابق للآثار الناتجة عــن الفســاد المؤسسى كما أوضحت عينة الدراسة عن صحيفة الشعب أن هناك اتســاقاً واضحاً حتى الآن بين رؤية الصحيفة للفساد ، وكذلك عوامل الفســاد التــى أشارت إليها ، ثم الآثار الناتجة وهذا إن دل على شئ فإنما يــدل علــى أن أسلوب معالجة الصحيفة للظاهرة يعكس لنا نوعاً من التوحد مــع الإطــار الفكرى والأيديولوجى للصحيفة .

(٤) أساليب مواجهة الفساد

أشارت صحيفة الشعب إلى أساليب مواجهة الفساد من خــلال خمســة مقالات وستة تحقيقات .

وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحدات أن أساليب مواجهــة الفساد المؤسسى فى القطاعات التالية [فساد الــوزراء -فســاد أعضــاء البرلمان -فساد مديرى الشركات والبنوك -فساد رجال الأعمال] تتمثــل فيما يلى :

٤-١ تطبيق الديمقراطية الحقيقية .
٤-٢ تدعيم دور الأجهزة الرقابية وضمان استقلالها .
٤-٣ استقلال القضاء وتدعيم سلطاته .
٤-٤ تحقيق العدالة الاجتماعية .
٤-٥ سرعة الفصل فى قضايا الفساد وعقاب المنحرفين .
٤-٦ تقديم إقرارات الذمة المالية .

٤-١ تطبيق الديمقراطية الحقيقية

ورد ذكر هذا الأسلوب فى مقالين وتحقيق من عينة الدراسة .
وفى هذا الإطار يقول " حلمى مــراد " : " لا اســتقرار بغــير حكــم ديمقراطى ولا تجاوب من الشعب فى تحقيق خطط التنميــة بغــير القــرار الديمقراطى ولن يعلــو البنــاء الاقتصــادى والاجتمــاعى بغــير البنــاء الديمقراطى".

(محمد حلمى مراد ، لا أمل فى انتاج افضل فى ظــل الفســاد والاســتبداد ؟ . الشعب، ١٩٨٧/١١/٣ ،ص٥)

ومن أهم مظاهر الديمقراطية الانتخابات الحرة النزيهة لأن دخول أعضاء غير مؤهلين(*) لا يعنيهم سوى مصالحهم الخاصة تحت قبة البرلمان يؤدى إلى كوارث وهذا ما حدث فى المحليات وبين القيادات التنفيذية . ولعل قضية ملياردير مدينة نصر خير شاهد على ذلك وكما تشير " صحيفة الشعب " : " فمن الخطأ أن نتصور أن حوت مدينة نصر هو وحده المسئول عما وقع من مخالفات رهيبة والرجل جزء من النسيج العام بل ومن النظام العام الذى يسمح بهذه الأخطاء وهذه التحايلات ويسمح بكل هذه المخالفات . وحتى لا يبدو هذا دفاعاً عن الحوت فإننا نقول إن الرجل ارتكب ما ارتكب تحت نظر كل المسئولين وفى كل المواقع التنفيذية بل والشعبية والنيابية أيضا " .

ومن حقنا أن نتساءل أين كان أعضاء المجلس المحلى ؟ وأين هم أعضاء المجلس الشعبى الذين يملكون حق الرقابة على أعمال الجهاز التنفيذى كله ؟ بل أين المحافظ بكل أجهزته والمحافظة بكل إدارتها وكيف تركوه يفعل ما فعل دون ردع أو تحذير ؟ فلا المجلس المحلى تحرك ولا المجلس التنفيذى ولم يتحرك مسئول واحد فى كل هذه المواقع وكان الأجدر بكل هذه الأجهزة أن تكون صاحبة المبادرة لكشف أخطاء وتجاوزات وتحايلات الحوت الكبير. ولكن المؤكد أن كل هؤلاء أغمضوا عيونهم وكأن القضية لا تعنيهم، بينما هى من صميم عملهم بل من واجبهم تجاه الشعب .

وهنا نقول إن النظام الانتخابى كله هو المسئول عن وصول شخصيات نسيت دورها الرقابى الشعبى ولم تعد تهتم إلا بترضية الكبار مسئولين وغير مسئولين وهذا الخلل يجعلنا نطالب بأن تصبح كل هذه المجالس المحلية التى لها سلطة الرقابة تأتى بالانتخاب الحر المباشر " .

(الشعب ، ١٩٩٤/١/٢١ ، ص٢)

ويقول " عادل حسين " : " إن التصدى للفساد السياسى والاقتصادى أمر ضرورى وطبيعى ، وإن القول بأن الفساد ليس فى مصر وحدها مقولة حق يراد بها باطل ولا يجب أن يقارن بفساد فى دولة كاوغندا مثلاً ، أما إذا قورن بالفساد فى فرنسا أو أمريكا فلابد أن تشتمل المقارنة أسلوب التعامل

(*) ذكرت المنظمة المصرية لحقوق الأنسان أن الانتخابات فى مصر قد شهدت تكرار أسماء الناخبين ، فضلاً عن أن الموتى صوتوا فى الانتخابات ، وأبسط ما يمكن أن يقال هو تسخير إمكانيات الحكومة والأجهزة الإعلامية لدعم مرشحى الحزب الوطنى . أضف لذلك قيام الدولة بممارسة العنف والبلطجة ضد معارضيها ، ويتخذ هذا العنف أشكالاً منها تمزيق لافتات الدعاية الانتخابية ، منع المؤتمرات والمسيرات والقبض على المرشحين وأنصارهم ، والقبض على المندوبين وطردهم ومنعهم من دخول اللجان الانتخابية .
(المصدر : صحيفة الشعب أعداد ٢، ٥، ١٢ يناير ١٩٩٦) .

مع المتورطين فى الفساد ففى الدول الديمقراطية تكون هناك محاسبة وعقاب للمفسدين أما عندنا فيوجد تواطؤ مع هؤلاء المتورطين فى الفساد ويكفى أنه حتى الآن فإن الوزراء عندنا غير قابلين للمحاكمة ولا المحاسبة .

إن الديمقراطية تقوم على وجود مؤسسات لها من القوة والفاعلية فى الضبط والتحكم ما يجعل جميع أفراد الشعب خاضعين للقانون فلا تكون هناك حماية للمفسدين من أية جهة " .

(عادل حسين ، الشعب ، ١٩٩٨/٣/٢٤ ، ص٤)

ويمكن القول بأن الديمقراطية الحقيقية ليست دعامة أساسية لنظام الحكم فحسب وإنما هى دعامة أساسية للحياة الاجتماعية كلها . لأن الديمقراطية توافر المناخ الجيد للتقدم والتنمية من خلال الأفراد المؤهلين الذين يحرصون على خدمة وطنهم من خلال أدوارهم وليس استغلالها بهدف التربح الحرام .

وتؤدى الديمقراطية إلى استقرار الأوضاع داخلياً لأنها تحقق العدالة الاجتماعية وتصون الحقوق والواجبات وتساوى بين الناس أمام القانون ، وفى كافة المعاملات الإنسانية ، ومن ثم تختفى الفوارق الطبقية وإن وجدت فهى بشكل غير مخز بحيث تُحترم كرامة الإنسان وتُصان آدميته .

٤-٢ تدعيم دور الأجهزة الرقابية وضمان استقلالها

وردت الإشارة إلى هذا الأسلوب مرة واحدة فى مقال من عينة الدراسة

وفى هذا الإطار يقول " حلمى مراد " : " يجب أن تؤدى الأجهزة الرقابية دوراً فعالاً فى الكشف عن الفساد ، وتقديم المسئولين عنه للقضاء . ومن ثم لابد من إعادة النظر فى قانون هيئة الرقابة الإدارية لتمكينها من أداء رسالتها على الوجه الأكمل مع منع التدخل فى شئونها بحيث لا تضفى أية جهة حمايتها على الفاسدين والمنحرفين .

وقد لوحظ أن الجهاز المركزى للمحاسبات كل نشاطه وجهوده تصب فى تقرير سنوى يقدمه لمجلس الشعب الذى يتبعه ولا ينشر على الناس ، بينما نجد تقرير المحاسب العام فى أمريكا متاحاً للكافة ، وتقرير ديوان المحاسبات فى فرنسا ينشر فى الجريدة الرسمية لكى يتمكن من يشاء من صحفيين ومن عامة الشعب الاطلاع عليه ، ولا يلقى هذا التقرير السنوى العناية الكافية فى مناقشة ما جاء به بمعرفة مجلس الشعب ، بل يتم التستر على ما قد يرد به من انحرافات ومخاز باعتبار أن الأغلبية المصطنعة الموجودة فيه من حزب الحكومة ، وليس لجهاز المحاسبات سلطة توقيع جزاء على أى موظف عام أو إحالته لجهات التحقيق إلا بموافقة الوزير

الذى يتبعه وهو يعمل على حماية مرؤوسيه بتوقيع الجزاءات النافهة تعاطفاً معهم أو تقديراً لانصياعهم لأوامره " .

(محمد حلمى مراد ، الحوار الوطنى وأوحال الفساد ،الشعب ، ١٩٩٤/١/٢٥،ص٥)

ومن هنا تأتى أهمية تفعيل دور الأجهزة الرقابية ومنحها مزيداً من الصلاحيات التى تجعلها تقوم بدورها الرقابى على أكمل وجه ، بهدف تحقيق الصالح العام بعيداً عن نفوذ بعض الفاسدين الذين يستغلون أهمية مناصبهم فى التأثير على سير العدالة ، أولا بتضليل الأجهزة الرقابية وتقليص دورها وتحويلها من جهاز رقابى إلى جهاز خاضع . وثانيا باختراق بعض القوانين والنفاذ من خلال ثغرات البعض الأخر .

٤-٣ استقلال القضاء وتدعيم سلطاته

ورد ذكر هذا الأسلوب فى مقال واحد من عينة الدراسة .

ولا شك أن القضاء فى مصر يُعد من أنزه القضاء فى العالم ، إلا أن ذلك لا ينفى تقلص دوره الحقيقى الذى يجب أن يكون عليه أمام السلطة التنفيذية الأمر الذى ترتب عليه العديد من الآثار السلبية لعل من أبرزها فساد العملية الانتخابية . تلك العملية التى يتقلص فيها دور القضاء أمام دور السلطة التنفيذية ورموزها بالرغم من أن العكس هو الذى ينبغى أن يكون . ومن هنا ورد التأكيد فى عينة الدراسة على أن استقلال القضاء هو شرط أساسى لضمان سلامة ونزاهة الانتخابات التى هى أساس الإصلاح السياسى ومواجهة الفساد .

ويتحقق استقلال القضاء من خلال مجموعة من المحاور يشير إليها " حلمى مراد " على النحو التالى :

١- أن تكون شئون القضاة جميعها فى أيديهم وحدهم ولا يجوز تطبيقاً للمادة ١٦٦ من الدستور أن يكون لغيرهم من رجال السلطة التنفيذية أو غيرها التدخل فى هذه الشئون .

٢- إلحاق إدارتى التفتيش القضائى للقضاة وأعضاء النيابة بمجلس القضاء الأعلى .

٣- إلغاء النص على تبعية النيابة العامة والنائب العام لوزير العدل . وأن يكون تعيين رئيس محكمة النقض والنائب العام وسائر رجال القضاء والنيابة العامة ونقلهم وإعارتهم وندبهم فى جميع الأحوال خاضعاً لموافقة مجلس القضاء الأعلى طبقاً لقواعد تنظيمية عامة مجردة يضعها المجلس فى هذه الشئون .

٤- ضرورة تحريم ندب القضاه للعمل خارج محراب العدالة حرصا على كرامة القضاء وهيبته وعلى تخصيص وقت القاضي للعمل القضائي دون غيره .

(محمد حلمي مراد ، القضاء يطالب باستقلاله وإشرافه على الانتخابات ، الشعب ،١٩٩٦/١/٢٠ ،ص٥)

٤-٤ تحقيق العدالة الاجتماعية

ورد ذكر هذا الأسلوب فى تحقيق واحد من عينة الدراسة .

ومن المعروف أن للعدالة الاجتماعية مظاهر كثيرة تشمل مختلف نواحى الحياة ، وقد لاحظنا اهتماما بأحد أهم مظاهر العدالة الاجتماعية وهى المساواة أمام القانون . خاصة وكما اتضح من التحليل أن الوزراء فى مصر غالبا ما يتركون بلا عقاب إذا أخطأ أحدهم ، حتى بات فساد الوزراء ظاهرة فى المجتمع المصرى ، والسبب أنه لا يوجد قانون لمحاكمة الوزراء.

وقد ظهر حرص واضح فى عينة الدراسة على بيان هذا القصور فى القانون المصرى ومدى خطورة ذلك على المجتمع بصفة عامة وعلى سير العدالة بصفة خاصة .

وحول هذا الموضوع يقول " خالد يونس " : " إن غياب قانون محاكمة الوزراء يمثل ثغرة دستورية خطيرة وإهانة للشعب بل وتستراً على الفساد خصوصاً أن استشراء الفساد فى السنوات الأخيرة أصبح أمراً غير مألوف يستدعى الإسراع بإصدار هذا القانون حتى يثق الشعب بأن حكامه ليسوا فوق القانون وليس كما هو الحال الآن حيث يتحصن وزراء الحزب الوطنى بالحصانة الوزارية والبرلمانية ، وإذا لم يكن هناك قانون خاص لمحاكمة الوزراء فيجب أن يحاكموا أمام المحاكم العادية كسائر خلق الله .

فإذا كانت أفعالهم تشكل جرائم تتم إحالتهم إلى محكمة الجنايات سواء شكل الفعل جنحة أو جناية ، أما أعمالهم التى لا ترقى إلى المرتبة الجنائية وشكلت جرائم سياسية كالإهمال مثلا فإن محاسبتهم تتم أمام الجهات السياسية وفى مقدمتها مجلس الشعب ورئيس الجمهورية الذى يقوم بتعيين الوزراء فى وظائفهم السياسية ، كما أن مجلس الشعب يمثل رقابة على السلطة التنفيذية من خلال تقديم الاستجوابات والأسئلة إلى الوزير بحيث تؤدى فى النهاية إلى تقديم الوزير المدان إلى المحكمة .

إن الحكومة تفاجئنا بقانون تأمين النقابات ومد العمل بقانون الطوارئ وغيرهما ، فى حين أنها لا تهتم بالنظر إلى قانون خطير مثل قانون محاكمة

الوزراء لأن عدم التستر على الفساد يكون بإيجاد وسائل المحاسبة والمحاكمة لهذا الفساد . وليس بأن نرى وزراء يتحصنون بحصانة وزارية بالإضافة إلى حصانة برلمانية أخرى ، ونجد صعوبة بالغة وشبه استحالة لرفع الحصانة البرلمانية عن الوزير بينما ترفع عن العضو العادى بسرعة غريبة، بينما أن المفروض أن الحصانة ضمان لمنع العقوبات الكيدية " .

(خالد يونس ، الوزراء فى مصر على رؤوسهم ريشة ، الشعب ، ١٩٨٧/١٠/١٧ ، ص٣)

والخلاصة هنا أن الوزراء بشراً عاديون يصيبون ويخطئون ، ولكن ضماناً للمحافظة على النظام ونزاهة الحكم لابد من تحقيق العدالة الاجتماعية فى كل شئ ، وتأتى البداية من المساواة فى المثول أمام القانون. خاصة وأن الصحف تطالعنا بين الحين والآخر على العديد من قضايا الفساد على المستوى الكبير والذى ارتبط فى الآونة الأخيرة بأسماء كبار المسئولين فى مختلف القطاعات بصفة عامة وقطاع الوزراء بصفة خاصة .

٤-٥ سرعة الفصل فى قضايا الفساد وعقاب المنحرفين

ورد ذكر هذا الأسلوب فى مقال واحد من عينة الدراسة .

وقد لوحظ أن كثيراً ما تموت قضايا الفساد الكبرى دون أن يعلم الناس ما آلت إليه من تطورات ، ويرجع السبب فى ذلك إلى التباطؤ فى مواجهة الفساد . ولا شك أن الاهتمام بأى قضية انحراف والفصل فيها يُعد من أفضل أساليب مواجهة الفساد ، لأن ذلك يعنى سد المنافذ التى يمكن أن يلجأ إليها المنحرف ، ومن ثم تكون قوة الردع عاملاً فى تقليص الظاهرة وتحويلها من قاعدة إلى استثناء .

وحول هذا الموضوع يقول " مجدى أحمد حسين " : " لقد بدأ الرئيس مبارك حكمه فى الليبرالية الأولى بشعارات لفتت الأنظار وقتها وكان على رأسها (طهارة اليد) وقد أخذت مصداقية لأنها ارتبطت بفتح ملفات الفساد وإجراء تطهير جزئى واعتقد أن الرئيس مبارك لديه فرصة تجديد شباب الحكم إذا أراد .

والنموذج الإيطالى أمام الرئيس ، لقد غرقت البلاد فى إيطاليا بفساد مشابه لما لدينا ، ولأن هناك دولة مؤسسات حقيقية لم يهربوا من هذا الواقع الأليم وهناك محاولة جدية لتطهير النظام وإعطائه دفعات بل وروحاً جديدة، وقد شملت التحقيقات القضائية ٣ آلاف شخص منهم حوالى ثلث أعضاء البرلمان وبينهم أربعة رؤساء وزراء سابقين ، وتم حل البرلمان للخلاص نهائياً من مشكلة الحصانة الكاذبة ، فالحصانة لا يجب أن تحمى اللصوص ،

ولقد شرعت إيطاليا فى التطهر من الفساد على أوسع نطاق ، أما فى بلادنا فالأجهزة الرقابية تحولت وكأنها جزء من الجهاز البيروقراطى التنفيذى ومتلاحمة مع ما يسمى الحزب الحاكم ، بينما يجب فى الحقيقة أن تكون مؤسسات قومية للجميع ويجب أن تفتح ملفاتها للجميع " .

(مجدى أحمد حسين ، لابد من حملة تطهير واسعة لإنقاذ البلاد من طوفان الفساد ، الشعب ، ١٩٩٤/١/٢٥ ، ص٣)

٤-٦ تقديم إقرارات الذمة المالية

ورد ذكر هذا الأسلوب فى تحقيق واحد من عينة الدراسة .

وقد لوحظ أن هناك تأكيداً على ضرورة نشر وإعلان إقرارات الذمة المالية لجميع المسئولين (ثرواتهم ومن أين حصلوا عليها ، كيف كانوا وكيف وصلوا إلى ما هم عليه).

وفى هذا الإطار يقول " محمد أبو ريا " : " يجب أن تكون البداية من الكبار لأنه إذا صلحت الرأس صلح الجسد كله وألا تكون قضايا الفساد موسمية وإفرازاً للظروف والخلافات بين الحرامية و أن يقدم للمحاكمة الأصل لا النيجاتيف ، حتى يتطهر المجتمع أولا بأول " .

(محمد أبو ريا ، الشعب ، ١٩٩٤/٣/٨ ، ص١٠)

خلاصة القول :

لقد أكدت عينة الدراسة من صحيفة الشعب أن الفساد ظاهرة اجتماعية فى المجتمع المصرى وليس مجرد حالات فردية واستثنائية . ومن ثم فإن أساليب مواجهة الفساد التى طرحتها الصحيفة كانت ذات طابع اجتماعى أكثر منها شخصيا ، على اعتبار أن الظاهرة الاجتماعية أو بتعبير أدق المشكلة الاجتماعية ، لابد أن ترتبط بجوانب بنائية من حيث العوامل وكذلك أساليب المواجهة . وذلك بعكس الحالات الفردية التى تعبر عن مشاكل شخصية لأنها فى هذه الحالة سوف ترتبط بعوامل نفسية وبيئية للشخص المنحرف ، وبناء عليه عادة ما تكون أساليب المواجهة فى هذه الحالة ذات طابع فردى أيضاً .

(٥) صورة النظام السياسى فى المجتمع كما تعكسها صحيفة الشعب

تبلورت صورة النظام السياسى فى المجتمع المصرى فى عينة الدراسة من صحيفة الشعب من خلال ثلاث مقالات .

وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحدات أن النظام السياسى استبدادى شمولى .

ولا ديمقراطية حقيقية ولا حرية فيه ، والدليل هو سيطرة الحزب الحاكم على زمام الأمور واحتكاره للسلطة لسنوات طويلة بغير وجه حق . وذلك لأن الأساليب التى يعتمد عليها فى حصوله على السلطة أساليب غير مشروعة ، لعل أهمها وأبرزها تزوير الانتخابات والحيلولة دون قيام انتخابات نزيهة تعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب .

هذا فضلاً عن عرقلة المسيرة السياسية أمام أحزاب المعارضة ، بحرمانها من عقد المؤتمرات والاجتماعات سوى داخل الأحزاب ، الأمر الذى يقلل من فاعلية دور تلك الأحزاب من ناحية ، ويحول دون تداول السلطة بالطرق السلمية ويجعلها ضرباً من ضروب المستحيلات فى ظل هذه الظروف من ناحية أخرى .

وتؤكد عينة الدراسة أن المجتمع المصرى بصفة عامة ملىء بالعديد من المشكلات على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة ، والحلول الجزئية لأى منها غير مجدية ، وإنما قد تساهم بطرق غير مباشرة فى تثبيت المشكلة كما هو الحال فى ظاهرة الفساد ، التى أخذت تضرب بجذورها فى كل قطاع من قطاعات الدولة .

وفى ظل النظم السياسية الاستبدادية تتركز رؤوس الفساد فى كبار المسئولين من رؤساء ومديرى الشركات والبنوك ، فضلاً عن الوزراء .

وقد شهدت السنوات الأخيرة تبادل الاتهامات بالفساد بين الوزراء وكان ذلك على مسمع من الجميع .

وفى هذا الإطار يقول " حلمى مراد " : " لقد وجه زكى بدر اتهامات تمس نزاهة عبد الحليم موسى محتمياً بحصانته البرلمانية ، حيث اتهمه بإعطاء تراخيص بحمل أسلحة إليه بصورة عشوائية وبالمخالفة للقانون مقابل الحصول على مكاسب مادية مما أدى إلى تسلل أسلحة للإرهابيين وأن الرشوة سادت فى عهده للالتحاق بكلية الشرطة والحصول على تأشيرات الحج ، وأن وزارة الداخلية أسست شركة حراسات خاصة ضمت أكبر القيادات الأمنية لتسهيل الخدمات فى المطارات والموانئ تيسيراً لدخول المخدرات البلاد ، وتهريب لصوص المال العام كما اتهمه بسرقة ملايين الجنيهات من أموال وزارة الداخلية .

وعلى الجانب الآخر أتهم زكى بدر بالتطاول على رئيس الوزراء عاطف صدقى فى جلساته الخاصة ، فضلاً عن اشتراكه مع عبد العال دخيل فى الاستيلاء على أراض مملوكة للدولة وللأهالى فى فوة ومطوبس وسيدى سالم أثناء توليه وزارة الداخلية واستخدام نفوذه فى الاستيلاء على

أراض زراعية بمنطقة كلابشو بمحافظة الدقهلية واستغلال وظيفته في تكوين ثروات نتيجة حصوله على وحدات سكنية مدعمة وإعادة بيعها " .

(محمد حلمي مراد ، المحاربة الجادة للفساد تبدأ بتنحية هؤلاء الثلاثة الكبار ، الشعب ، ١٩٩٤/٢/١ ، ص٥)

هذا وتؤكد صحيفة الشعب على أن المجتمع المصري يمر بمرحلة حرجة وخطيرة ، والتغيير الجذري الشامل الذي يحترم إرادة الشعب والوطن هو الحل الأساسي إن لم يكن الوحيد لتطهير المجتمع من أوحال الفساد .

وذلك لأن أصحاب المال الحرام وكما يقول " عادل حسين " : " يشكلون شبكة متماسكة أطرافها ، إنهم عصابة تتبادل المصالح ، وهي عصابة لها نواديها الخاصة ولها قيادات تخطط وتنسق وكل فرد في هذا التنظيم يمسك على الآخرين ما يدينهم فإن تخلوا عنه فضحهم . إلا أن أخطر ما في هذه العصابة أنها تملك إلى جانب المال والتنظيم مواقع خطيرة في الحكم ، هذه المواقع تمكن العصابة من تحدي القوانين (إذا تعارضت مصالحها مع هذه القوانين) وتمكنها من شل الشرفاء في الأجهزة الرقابية ، وتمكنها من استخدام أجهزة الإعلام الرسمية في إخفاء جرائمها ، وتمكنها من استخدام قانون الطوارئ وأجهزة الشرطة في حماية المال الحرام وفي التنكيل بكل من يعارض العصابة ونهبها .

ونحن أمام فساد منظم تحميه أجهزة السلطة وفي ظل هذه الظروف لن يوجد حرامي كبير واحد في قفص الاتهام مهما قدمنا من مستندات وأدلة إذا ظل القرار بيد الحكام الحاليين فإنهم لن يقدموا أي فرد من أفراد العصابة للمحاكمة . ولذلك نطالب الشعب بأفراده وهيئاته لكي يتحرك هو ويتصدى للمفسدين حتى يتمكن بضغوطه من تقديم بعضهم إلى المحاكمة ، إن قفص الاتهام لن يمتلئ بالحرامية الكبار إلا إذا تحرك الشعب وفرض إرادته فرضاً".

(عادل حسين ، مواجهة المفسدين لا تحتاج أدلة بقدر ما تحتاج شجاعة ، الشعب ، ١٩٩٤/١/٢١ ، ص٥)

وهكذا نلاحظ أن صحيفة الشعب تعطي اهتماماً كبيراً للحل الثوري ولدور الإرادة الشعبية في التغيير ويبدو ذلك واضحاً في عدد غير قليل من مقالات " عادل حسين " حيث نجده يخاطب الجمهور في أحد مقالاته بقوله : " من المؤكد أن سيرة الفساد والمفسدين هي أكثر الموضوعات شعبية والناس تتلهف على منظر لص كبير في القفص ومنذ أن نشرت الشعب عن الاتهامات الموجهة إلى زكريا عزمي بالاسم وردود الأفعال في مختلف

الأوساط هادرة عارمة . ولكننا نقول دوماً لا يكفى أن يتابع الناس ما نكتبه ولا يكفى إبداء التأييد والاستنكار ، إذ يجب أن تتحركوا فعصابة المفسدين متماسكة وتحتمى بأجهزة الدولة وهى لن تسمح بدخول واحد من أفرادها فى القفص إلا خوفاً من زئير الغضب العام .

أظهروا غضبكم أذن إيها الناس (هيئات وأفراد) وأعلنوا بأعلى صوت أنكم ترفضون استمرار هذه الأوضاع .. استمرار النهب والفساد " .

وعن أهمية التغيير الجذرى الشامل لتصحيح الأوضاع يقول " عادل حسين " : " إنهم يقولون إن الحوار يهدف إلى ضمان الاستقرار والإجماع الوطنى ، أى استقرار؟ وإجماع على ماذا ؟ هل تريدون موافقتنا على أن يبقى كل شئ على حاله ؟ هل هذا هو الاستقرار ؟ هل تريدون إجماعاً من كل القوى الوطنية علي أن يبقى البناء والحزب الحاكم ؟ هذا والله لن يكون ونحن نخون الأمانة إذ نحن فرطنا فى سعينا للتغيير فمصيبة أن يكون المستقبل امتداداً لهذا الحاضر الكريه الذى يباع فيه الوطن وتنهب ثرواته . إن أمل الشباب فى مستقبل أفضل لا يحققه إلا تنظيف شامل وتطهير مع عقاب الحرامية الكبار حتى يقوم البناء على تقوى الله " .

(عادل حسين ، الأحزاب تُضطهد وقانون الطوارئ يرهب الجميع لكى يستقر الفساد والنهب ، الشعب ، ١٩٩٤/١/٢٨ ، ص٥)

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن الرؤية الشمولية من جانب صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل ، لظروف المجتمع المصرى من ناحية وطبيعة المشكلات المطروحة على الساحة من ناحية أخرى هى التى فرضت الحل الثورى والتغيير الجذرى لتلك المشكلات لأن الفساد من أخطر المشكلات الاجتماعية فهو يعد ظاهرة اجتماعية فى صحيفة الشعب وليس مجرد حالات فردية ، وبالتالى فإن أسباب تلك الظاهرة بنائية وليست بيئية وعليه فالتغيير لا يمكن أن يكون جزئيا والعلاج ليس فرديا وإنما إصلاح الجوانب البنائية التى أصابها الخلل لا يمكن أن يتأتى إلا بالتغيير الجذرى الشامل ووضع أسس جديدة لنظام سياسى يقوم على الديمقراطية السليمة واحترام الإرادة الشعبية .

تعقيـــــب :

تناولت صحيفة الشعب ظاهرة الفساد بصورة شـــاملة تضمنـت كـل القطاعات التى أولتها الدراسة عظيم اهتمامها .

فقد نشرت الصحيفة تفاصيل كثيرة ونماذج واضحة لفســـاد الـوزراء وأعضاء البرلمان ومديرى الشركات والبنوك ورجـــال الأعمــال ، ومـدى تورط كل هؤلاء فى قضايا مخلة بالشرف والآداب العامـــة للمهنـة التـى يشغلونها ، وقد أساءوا استخدامها بهدف التربح والكسب غـــير المشـروع السريع والسهل ، وعلى سبيل المثال فقد أشارت الصحيفة إلى فساد رئيـس مصلحة سك العملة وفساد رئيس مجلس إدارة الشركة القومية لقناة السـويس (بنتاس) وغيرهما من الرؤساء والمديرين . وتناولت الصحيفة فساد وكلاء الوزارات المختلفة مثل فساد وكيل وزارة الزراعــة وفســاد وكيـل وزارة الاقتصاد ، وكان لفساد الوزراء نصيب كبير من الاهتمام علـــى صفحـات صحيفة الشعب ولعل أبرز النماذج فساد الوزير زكى بدر الذى استغل نفـوذه فى الاستيلاء على أراضى الدولة بمعاونـــة أتباعـــه مـــن داخـل الـوزارة وخارجها (مثل عبد العال دخيل مدير مدينة فوة) فضلاً عن استغلال دوره كوزير للداخلية فى التجسس على بعض الشخصيات الهامة بهدف وضعـــهم تحت سيطرته وابتزازهم.

وكذلك أشارت الصحيفة لفساد الوزير عبد الحليم موسى الـــذى اتـهم باستغلال منصبه الهام فى تأسيس شركة " أمنية خاصة " شارك فيها معظـم كبار ضباط الشرطة وقد ثارت العديد من الشبهات حول هذه الشركة لكونـها سهلت عملية دخول السلاح والاتجار فيه ووصوله ليد الإرهابيين فضلاً عـن دخول المخدرات للبلاد .

ومن أخطر ما نقلته إلينا صحيفة الشعب فى سلسلة فساد الوزراء هـــو ما قام به وزير الداخلية السابق " حسن الألفى " . وقد أوضحت الصحيفة فى حملتها على الوزير السابق أن استغلاله لنفوذه وصلاحيات دوره الوظيفى قد فاق كل التوقعات حيث إنه كان يستغل وجود المفسدين فى السجون للـــتربح منهم .

وفى هذا الإطار بصفة خاصة يقول " مجدى أحمد حسين " : " لقد اتـهم الوزير حسن الألفى فى ثلاث وقائع من هذا النوع " الأولى " عقد شراء أحـد المحال بمليون و ١٥٠ألف جنيه فى أحد عمارات المعايرجى الـــذى كـان معتقلاً تحت يد وزارة الداخلية ، وهو الأمر الذى يلطخ هذا العقـــد بشـبهة الإكراه بالإضافة إلى العجز عن إثبات مصدر هذا المال إذا كان تـــم دفعـــه بالفعل وليس على الورق . و " الثانية " الاستيلاء على أبراج ميـــامى التـــى

يملكها نبيل مشرفي المحكوم عليه بسنوات عديدة وهو موجـــود بالسـجون المصرية . " الثالثة " وهى الواقعة الدامغة علاقة الألفى بالحباك فبالرغم من الأضواء المسلطة على انحراف الحباك إلا أن الوزير استغل وجــوده فــى السجن ليطلب منه شراء فيلا يمتلكها الوزير بـــ ٦٠٠ ألف جنيه وهى فيــلا اشتراها الوزير بمبلغ زهيد ولم يسدد أقساطها وقد كان عقد بيع الفيلا للحباك مؤرخا بعد القبض على الحباك بما يوحى بأن الحباك قد خرج من الســجن لدفع هذه الرسوم وعاد إلى السجن مرة أخرى " .

(مجدى أحمد حسين ، وزير داخلية أم رئيس عصابة ، الشعب ،١٩٩٧/٨/٥ ،ص٢)

ومن أبرز قضايا الفساد التى أثيرت على صفحات الشعب تلك القضيــة التى عرفت بــ فضيحة لسان الوزراء . تلك الأرض فى منطقة أبو سـلطان بالإسماعيلية التى قام عبد المنعم عمارة عندما كان محافظاً للمدينة بتوزيعــها على الوزراء وكبار المسئولين بصورة مخالفة للدستور .

وتشير صحيفة الشعب : " إلى أن هذه الفضيحة تورط فيها العديد مــن الــوزراء هــم كمـــال الجـــنزورى وزيـــر التخطيـــط وقتـــها ، وصفوت الشريف وزير الإعلام ، وزكى بدر وزير الداخلية الأسبق ومـاهر أباظة وزير الكهرباء ومحمد راغب دويدار وزير الصحة وكانت المفاجـــأة عندما علمت الشعب بأن النصيب الأكبر من الأرض حصلت عليــه سـيدة بتسهيلات من المحافظ عمارة لا مثيل لـــها وبــالتقصى والبحــث ظــهرت شخصية السيدة والتى تدعى بهية عبد المنعم سليمان وهى حـــرم الدكتــور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية " .

(الشعب ، ١٩٩٤/١/١٨ ، ص ٣)

وبناءً على ما تقدم فقد كانت صحيفة الشعب حريصة على أن توضــح أن الفساد مسئولية الدولة وهى التى تتستر عليه خاصة إذا كان المتورطــون من كبار المسئولين والوزراء بدليل أنه لم يقدم مسئول واحد للمحاكمة.

وعلى جانب آخر أوضحت الصحيفة كيف اســتغل رجــال الأعمــال علاقاتهم المشبوهة بكبار المسئولين فى تحقيق مكاسب غير مشروعة عــن طريق المخالفات الكثيرة التى يتغاضى عنها المسئولين مقابل تبادل المنــافع والمصالح بينهم . فها هو حوت مدينة نصر يُشيّد العديد من الأبـــراج فــى إحدى المدن الهامة داخل المحافظة دون أن يتحرك أحد المســئولين برغــم ادعاء الحكومة دائماً أنه لا تستر على فساد ولا تهاون مع منحــرف . إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك ، فقد أوضحت تقارير الرقابة الإدارية وغيرها مــن الأجهزة التى بدأت تعمل بعد أن سقط فوزى السيد هذا الرجل الذى يمتلــك

أكبر عدد من الأبراج السكنية المخالفة للمواصفات الإنشائية وصاحب أكبر عدد من المخالفات فى شتى النواحى أنه كان على اتصال بكبار المسئولين الذين سهلوا له التلاعب بالقانون ، ووضعه تحت قدميه بعد أن أغدق عليهم من العطايا المادية والعينية ، وإذا كان فوزى السيد هو نجم نجوم الفساد فى مجال الإنشاء والتعمير فإن هذا لا ينفى وجود نجوم وحيتان آخرى لم يّرفع عنهم النقاب .

وأشارت الصحيفة إلى استغلال مديرى البنوك لوظائفهم فى تقديم قروض للمعارف وكذا الآخرون خارج دائرة الرقابة بالمنفعة المتبادلة على نظام (شيلنى واشيلك) وقد تجاوز هؤلاء القدر المسموح لهم حينما جعلوا تلك البنوك تدخل فى منزلق خطير لأن حجم القروض فاق حجم رأس المال وقد تم الاستيلاء عليه بضمانات وهمية وقد وصل الأمر لشركات وهمية لا أساس لها أيضاً.

وتحت قبة البرلمان أوضحت الصحيفة أن دخول الشعب بعد إنفاق ملايين الجنيهات على الدعاية وكذلك عمليات البلطجة للحصول على كرسى مزيف داخل المجلس إنما يكون بهدف الحصول على الامتيازات والتمتع بالحصانة التى ترتكب باسمها أبشع الجرائم ويستغلها الفاسدون أسوأ استغلال للتربح واستباحة المال العام هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تحت القبة يتم تفصيل القوانين التى تحمى حقوق المنحرفين وتصون أعمالهم المشينة.

وإذا كان النائب قد أنفق القليل أو الكثير من المال سواء الخاص أو المسلوب من جهة حكومية يعمل فيها فإنه يعلم تمام العلم أن فوزه بكرسى داخل المجلس سوف يحقق له الكثير ويعوضه بصورة مضاعفة عما أنفقه وكل ذلك بلا أى جهد أو عناء .

وقد اهتمت صحيفة الشعب بالإشارة إلى أن كثيراً من القضايا التى يتم تفجيرها ويكون المتهمون فيها من علية القوم وكبار المسئولين تنتهى إلى تبرئة ساحة هؤلاء وإدانة مجموعة من الصغار وتقديمهم للعدالة فى محاولة لإظهار حسن النوايا من قبل الحكومة والبرهنة على أنه لا تستر على الفساد.

وعلى سبيل المثال ما حدث فى قضية الفساد الكبرى بالبحر الأحمر والتى تمثلت فى تسهيل الاستيلاء على أراضى الدولة فضلاً عن قيام بعض المسئولين فى المحافظة بالحصول على رشاوى نظير قيامهم بأعمال وظائفهم .

وقد أوضحت صحيفة الشعب " أن قائمة الاتهامات قد شملت محافظ البحر الأحمر اللواء يسرى الشامى وقد أدانته بالفعل الرقابة الإدارية إلا أنه بعد عامين من التحقيق وحظر النشر فى القضية خرج قرار الاتهام يدين أشخاصاً آخرين " وتمت تبرئة محافظ البحر الأحمر مع مجموعة من القيادات وصل عددهم إلى ٢٦ مسئولا ألقيت التبعية على أربعة فقط ممن شملتهم قائمة الاتهام ، ومن المؤسف أنه تم تحويلهم إلى المحكمة التأديبية أى أنهم سوف يكونون بعيدين عن أى معاقبة جنائية . والأمر فى مجمله إن دل على شئ فإنما يدل على التعتيم المقصود من قبل كافة الأجهزة المعنية على قضايا كبار المسئولين للدفاع عن سياج وهمى من الطهارة ونظافة اليد". (الشعب ، ١٩٩٦/٢/١٣ ، ص٣)

ويحسب لصحيفة الشعب فى معالجتها لظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى أن اهتمامها بالعوامل الداخلية لم يلغ اهتمامها بأهمية العوامل الخارجية . فقد أشارت الصحيفة إلى المساعدات الخارجية والمنح والمعونة وخاصة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من أهم العوامل الخارجية للفساد لأن ظاهرها فيه الرحمة وباطنها فيه العذاب هذا فضلاً عن الدور الكبير الذى تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات من ترسيخ أشكال متنوعة للفساد لعل أكثرها شيوعاً " الرشوة " .

وحول تأثير العوامل الخارجية يقول " عادل حسين " : " لقد حرصت الولايات المتحدة على توجيه أموالها لمشروعات حددتها هى إلى جانب أنها استطاعت كسب الأعوان وتشكيل فئات اجتماعية ربت لحم اكتافها من أموال المساعدات .

وهؤلاء الأعوان يقبضون بشكل مباشر (أو غير مباشر) من أموال المعونة ويحصلون على منافع سخية لقاء خدمتهم للأهداف الأمريكية عبر مواقعهم فى المجتمع أو الدولة . إن بعض كبار الدولة يقبضون مكافآت منتظمة من وكالة التنمية الأمريكية دون أن يكون من حق الحكومة المصرية أن تعترض (وبالمناسبة تبلغ هذه المكافآت طبعاً أضعاف الراتب الرسمى الذى يقبضه الموظف المعين من الحكومة المصرية) والشخص ولاؤه لمن فى هذه الحالة ؟!

ويضيف عادل حسين " أن اتصالات الإدارة الأمريكية لا تقتصر على الأشخاص بل تشمل الشركات المصرية أو المؤسسات المصرية الأمريكية المشتركة والتى تتلقى دعماً مالياً خاصاً بهدف إنجاح نشاطها على مستويات عدة " أولها " : المستوى الأنتاجى و " ثانيها " : مستوى التكنولوجيا ، و" ثالثهما " : مستوى التسويق الداخلى ، و " رابعها " : المساندة فى

التسويق الخارجي .. وهذه الشركات أو المؤسسات المشتركة خاضعة تماماً للتعليمات والمصالح الأمريكية ، وهي تعد حالياً للتشابك والتكامل مع المشروعات الإسرائيلية . ويفرض الأمريكان سرية تامة حول عدد هذه الشركات بيد أن هناك معلومات متناثرة تؤكد أن العدد يزيد على ٢٤ شركة.

فضلاً عن أن الوكلاء التجاريين الذين ترتبط مصالحهم بالشركات الدولية والأمريكية الموردة ودور المكاتب الاستشارية والقانونية ومكاتب المحاسبة التي تتعامل مع المؤسسات الأمريكية المقابلة فتساعدها في جمع المعلومات وتقييم المشروعات وفي تسهيل الاتصالات مع جهات الإدارة والجهات الأمريكية وتستفيد من أموال الرشاوى (الشهيرة باسم المساعدات) وهي تتلقى مقابل ذلك نصيبها من أموال الرشاوى شرط أن يكون عملها تنفيذاً لما يطلب منها وليس إرضاء للضمير الوطني " .

(عادل حسين ، كيف أدى انتشار الفساد وأموال (المساعدات) إلى اختراق الأعداء للمجتمع ومؤسسات الدولة ، الشعب ، ١٩٩٤/٣/٢٥ ، ص٥)

والملاحظة الأخيرة في هذا التعقيب هي أن صحيفة الشعب باعتبارها الصحيفة المعبرة عن التوجه الأيديولوجي الإسلامي فقد اهتدت بمبادئ الشريعة الإسلامية في معالجتها لظاهرة الفساد.

وقد اعتمدت الصحيفة في الأساس على أن الإسلام دين ودولة ، ودين حضارة يصلح لكل العصور ، ولما كانت ظاهرة الفساد تضرب بجذورها في بناء المجتمع المصري وترتبط بالنظام السياسي وبعض رموز السلطة التنفيذية ، فكان التصحيح لدور تلك القيادات أمراً واجباً .

وحاولت صحيفة الشعب متأسية بمبادئ الشرعية أن تظهر أن الحكم في الإسلام مسئولية وليس مصدراً لتكديس الثروات . هذا وقد برز التأكيد على ضرورة عودة الحاكم إلى أصول الشريعة ليعرف طبيعة دوره ، بحيث لا يتجاوزه بما هو في خدمة مصالحه الشخصية وعلى حساب مصلحة الوطن ، وإذا كان الأمر شورى في الإسلام فإن الديمقراطية الحقيقية التي ركزت عليها الصحيفة تعد تطبيقاً لذلك .

وبالرغم من أن شعار التحالف هو " الإسلام هو الحل " إلا أن هذا الشعار لم يكن ينطوي على حلول أخلاقية ودينية فحسب لمشكلة الفساد في المجتمع المصري كما يبدو للبعض للوهلة الأولى ، فقد ظهر من خلال التحليل أنه قد تم الربط بين الجوانب الأخلاقية والدينية وكذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفساد باعتباره ظاهرة اجتماعية.

هذا وقد جاءت معالجة الصحيفة للظاهرة بعيدة تماماً عن التعصب الدينى أو التحيز بل إن الصحيفة حاولت أن تبعد عن نفسها الشائعات التى تروج عنها بأنها تدعم الإرهاب وبرز التأكيد على أن الفساد ظاهرة خطيرة، لا يجب الاستهانة بها تحت شعار أن الفساد ظاهرة عالمية ، ولا يحدث فى مصر فقط ، لأن هذه دعوة حق يراد بها باطل .

إن الفساد كظاهرة عالمية ترتبط بظروف بنائية معينة يترتب عليها آثار سلبية خطيرة منها التطرف والعنف بصفة عامة ويعد الإرهاب أحد أشكال العنف .

وقد حاولت الصحيفة إرساء دعائم الوحدة الوطنية (*) من خلال تناولها لآثار الفساد على المصريين جميعاً (مسلمين وأقباطا) بلا استثناء . وأقرب مثال لذلك اهتمام الصحيفة بسلسلة فضائح الحوت نبيل روفائيل مشرقى الذى نصب على رئيس الوزراء د. عاطف صدقى واستغل صوره مع رئيس الوزراء فى النصب على الأقباط (**) فى المهجر والاستيلاء على أموالهم.

وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن الفساد كظاهرة عالمية لا دين لها ولا وطن وتتجه سمومها إلى الإنسان فى كل زمان ومكان متى وجدت بغض النظر عن دينه أو قوميته أو لونه .

وأخيراً لقد جاءت معالجة صحيفة الشعب للفساد انعكاساً واضحاً وتطبيقاً عملياً لأيديولوجيتها الإسلامية والتى أشرنا لمحاورها الرئيسية فى الجزء الأول من هذا الفصل .

** ** **

(*) أكدت صحيفة الشعب احترام الأقباط وحماية حقوقهم على سبيل المثال فى إعداد ٧/٢١ و ١٩٩٢/٨/٤ ، ص٧ .

(**) تناولت صحيفة الشعب قضية الحوت مشرقى فى أعداد ١٩٩٤/١/٢٥ ، ص ٢ ، و١٩٩٤/٢/٤ ، ص٣ .

الفصل الخامس

التوجه الأيديولوجي اليسارى

ومعالجة صحيفة الأهالى لظاهرة الفساد

أولاً : التطور التاريخى للتوجه الأيديولوجي اليسارى .
ثانياً : معالجة صحيفة الأهالى لظاهرة الفساد

(١) رؤية صحيفة الأهالى لظاهرة الفساد
(٢) عوامـــــل الفســـاد
(٣) الآثار الناتجــة عــن الفســاد
(٤) أســاليب مواجهـــة الفســاد
(٥) صورة النظام السياسى فى المجتمع كما تعكسها صحيفة الأهالى.

تعقيـــب

أولاً : التطور التاريخي للتوجه الأيديولوجي اليساري :

يكثر الحديث حول اليسار واليمين في السياسة عامة ، والسياسة العربية على وجه الخصوص فهناك ما يسمى بالأحزاب اليمينية والأحزاب اليسارية. وهناك الفكر السياسي اليميني والفكر السياسي اليساري ، بل إن الناس يوصف بعضهم بانهم يمينيون ويوصف آخرون بأنهم يساريون .

فما هي حقيقة اليسار ؟ وفي هذا الإطار يقول "حسين معلوم " : " إن التفرقة بين اليسار واليمين مصدرها التاريخي إنما يعود إلى النظام البرلماني الفرنسي . فقد وقفت إحدى الطوائف على يسار مقعد رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية ، تعبيراً عن موقفها المعارض للملكية قبيل الثورة الفرنسية . ومنذ ذلك الحين ، أصبح تقليداً غالباً أن يجلس ممثلو المعارضة في مقاعد اليسار من قاعات البرلمان معبرين بمواقعهم المكانية عن مواقفهم السياسية من الحكومة القائمة . فإن تغيرت الحكومة بدلوا مقاعدهم ، فأصبح اليسار يميناً وأصبح اليمين يساراً بدون أن يبدل أحد أفكاره . وهكذا كان أقصى ما يدل عليه الموقف اليساري هو الرغبة في التغيير ، تغيير الحكومة.

إلا أنه وبعد الحرب الأوروبية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) عم استعمال كلا التعبيرين اليسار واليمين . فأصبحت الأحزاب والتنظيمات السياسية في أوروبا يرمز إليها بأنها يسارية أو يمينية . هذه الظاهرة لازمتها ظاهرة أخرى ، هي شيوع بعض المعاني والمفاهيم من كل من التعبيرين ، فأصبحت كلمة " يسار " ترمز إلى التجديد والتقدم والإصلاح . في حين أصبحت كلمة " يمين " ترمز إلى المحافظة على كل ما هو عتيق قديم ، بمعنى إبقاء الماضي على حاله واستدعائه ليكون المستقبل على شاكلته "

(حسين معلوم (١٩٩١) ص ص ٢٩-٣٠)

ويقول " عبد العظيم رمضان " : " إن تاريخ التيار اليساري الوطني في مصر تاريخ جديد لم يكشف عنه النقاب إلا حديثا رغم أنه تيار أصيل في الشعب المصري . وقد كانت هناك شبه مؤامرة بين المؤرخين البورجوازيين على تجاهل هذا التيار عند تسجيل تاريخ الحركة الوطنية ، حتى بدا وكأن هذا التيار لم يكن له وجود . ولكن منذ أن ظهرت مدرسة تاريخية جديدة في مصر تستعين بالمنهج المادي الجدلي في تفسير التاريخ ، أخذت حجب الظلام عن هذا التيار تتكشف شيئا فشيئا ، فبرز كما لو كان قارة جديدة مجهولة في محيط الحركة الوطينة العظيم " .

(عبد العظيم رمضان في : أحمد صادق سعد ، ص ٣)

ويقول " رفعت السعيد " : " إن الكثير من الحركات الشيوعية العربية قد نشأت قبل أن تنشأ دولة المركز ، فالحركة الشيوعية المصرية مثلاً تمتد جذورها بعيداً حتى عام ١٨٩٤ ، وثمة معلومات عن تكوينات شيوعية فى لبنان وفلسطين و الجزائر وتونس وغيرها من البلدان العربية وجدت قبل نشوء دولة المركز .

ومن ثم فإنه يمكن القول إن الشيوعية فى البلدان العربية هى إفراز طبيعى وليست مستوحاة من المركز كما يحلو للبعض أن يتصور . وفيما يخص مصر نجد أن الحركة الشيوعية المبكرة قد تعلقت بثلاث مميزات :

الأولى : النزعة التجديدية فى التفكير ، وإعمال العقل ، والواقع قبل النص وإعتبار النص الماركسى كما يجب أن يكون مجرد نص يمكن التقيد به عندما يتوافق مع مقتضيات الواقع ، وإلا فالواقع يفرض نفسه على الموقف وعلى النص معاً ، واعتبار أن معطيات الواقع يمكنها أن تغير الترويج الفكرى وأن تضفى عليه مذاقاً مصرياً ومحلياً . ويتضح ذلك فى كتابات الماركسيين المصريين الأوائل ولنأخذ كمثال كتابات " مصطفى حسنين المنصورى " حيث يقول " من الخطأ أن نتصور أن للاشتراكية مبادئ ثابتة غير قابلة للتعديل أو التحوير وأن دعاتها يظهرون بمظهر واحد ورأى واحد فى جميع الأمم ، فهم وإن كانوا متفقين على الغرض الذى يريدون الوصول إليه إلا أنهم يختلفون فى الطرق التى تؤدى إلى ذلك الغرض باختلاف شكل الحكومات والنظام الاجتماعى فى بلادهم " .

ويؤكد " رفعت السعيد " أن هذا النهج قد ظل لفترة طويلة سمة مميزة من سمات التفكير الشيوعى المصرى ، وربما تعقدت علاقاتهم مع الكومنترن بسبب هذه السمة .

الثانية : هى الفهم الرحب لمفهوم ومسمى الاشتراكية ، ولعل هذه الرؤية انعكاس واضح للتكوين العقلى المصرى الذى لم يتقبل قط على مساره التاريخى الرؤى الضيقة الأفق ، أو التشرنم المذهبى .

وعندما أسس الشيوعيون الأوائل الحزب الاشتراكى المصرى (الأول) فى ٢٨أغسطس ١٩٢١ تضمن البرنامج فقرات أساسية حول القضية الوطنية (تحرير مصر من الاستعمار -حق تقرير المصير للشعوب ، كما تضمن فقرة تقول : العمل على إلغاء استغلال جماعة لجماعة آخرى وإلغاء التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية . وطالب البرنامج أيضا بتوحيد الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج العامة لمجموع الأمة والتوزيع العادل للثمرات على العاملين وإيقاف المنافسة الرأسمالية ولم يطرح الحزب لاشعار التأميم ولا مصادرة الملكيات الكبيرة .

ولعله من الضرورى الإشارة إلى أن هذا التكوين العضوى والسياسى قد أعلن بعد أربع سنوات من نشوء دولة المركز بتوجهاتها الحادة والمحددة.

وقد أزعج البرنامج المصرى أعداء الاشتراكية أكثر مما أزعجتهم المواقف المتشددة التى تبناها الحزب فيما بعد ، تحت ضغط الكومنترن وتعرض الحزب الوليد لهجمات عنيفة تتهمه بالنفاق وعدم الاخلاص . بل إن أحد الكتاب (عزيز ميرهم) وكان من بين مؤسسى حزب سريعاً ما اندثر لأنه حاول أن يجد لنفسه مكاناً وسطاً بين الاشتراكية المتطرفة وبين الوضع القائم فلم يجد .

وقد كتب عزيز ميرهم اذا شعر بالمأزق رسالة مفتوحة إلى قادة[*] الحزب الاشتراكى يناشدهم فيها أن يتبلشفوا حتى توجد مساحة لحزبه كى ينشط فى إطارها .

والثالثة : هى أن الشيوعيين المصريين كانوا يستشعرون حساسية وطنية فائقة ، إلى درجة أنهم ناقشوا مبدأ تأسيس حزب لهم ومدى تأثير ذلك على الوحدة الوطنية فى مواجهة الاحتلال ، الأمر الذى دفع أحد مؤسسى الحزب (سلامة موسى) إلى أن يكتب : " ربما كان لوقت الحاضر أسوأ الأوقات لتأليف هذه الجمعية (الحزب) فإننا فى مأزق سياسى لاينبغى أن نزيده حرجاً بما يمكن أن يتذرع به المعارضون لاستقلالنا فى انجلترا ، من أن فى مصر حركة شيوعية وبلشفية ، والحقيقة أن الإنجليز وأتباعهم كانوا يعزفون وبمهارة على هذا الوتر ، وتصاعدت حملات تخويف متعمدة تستهدف الإيحاء بأن البلشفية ستستولى على مصر فور خروج الإنجليز منها.

ويدخل فى باب المبالغة أيضاً أن صورت محاولات الاستقلال لفترات محدودة فى بعض مناطق من مصر (زفتى –المنيا –المطرية ... الخ) عن السلطة المركزية للاحتلال على أنها محاولة لإقامة سوفيتات ، بينما كانت هذه المحاولات مجرد تعبير عن رفض الخضوع لسلطة الاحتلال المركزية ، وتكوين نقاط ارتكاز ثورية للعمل المعادى للاستعمار ، ولم يتخذ قادة هذه المدن المستقلة أية إجراءات اجتماعية إزاء الملكية أو كبار الملاك إلا فى حالات فردية ومحددة .

---

[*] عندما تأسس الحزب الشيوعى الأول فى مصر وقع بيانه أربعة من المؤسسين هم (سلامة موسى ، على العنانى ، محمد عبد الله عنان ، ومحمود حنى العرابى)

كل ذلك انعكس على أدوات العمل والتفكير لدى الشيوعيين المصريين الذين رفضوا وبحسم فكرة تأجيل إعلان الحزب ، بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية تحت (راية الوفد) فى مواجهة الاحتلال ، بينما مارسوا فى حرص يتسم بالدهاء نشاطهم الفكرى والسياسى ، متجنبين آثارة أية مخاوف قد يستند إليها أو يستخدمها الاحتلال ودعاة الاحتلال .

وإذا كان المواطن المصرى يعانى طوال حياته من قهر مثلث .. الاحتلال -الرجعية المصرية -الامتيازات الأجنبية ، فإن الضلع الثالث فى المثلث كان مؤلماً ودامياً ، وكان يمس كرامة المصرى فى حياته اليومية ، حيث يتميز عليه الأجنبى وأياً كانت جنسيته ، فى كل شئ ، فى الأجر ، وفى فرص العمل ، وفى كل أوجه التعامل . وكان من المنطقى أن ينعكس ذلك فى شكل حساسية فائقة إزاء الوجود الأجنبى فى الحزب الاشتراكى الوليد . وإذا كانت هناك تكوينات حزبية يطغى الطابع الأجنبى عليها سواء فى فلسطين أو الجزائر أو تونس أو غيرها بحجة " الأممية " فإن الشيوعيين المصريين قد حرصوا وبتعمد واضح على استبعاد الأجانب من الجهاز القيادى للحزب . وبرغم الدور البارز الذى لعبه الأجانب (إيطاليون ويونانيون وأرمن وروس وبلغار ... الخ) فى نشأة التجمعات الاشتراكية الأولى ، فإن عملية تأسيس الحزب الاشتراكى قد ابعدت كل وجود أجنبى عن القيادة .

وتشكلت القيادة من المصريين وحدهم وصمم الشيوعيون المصريون على ذلك ليس تجنياً على الأجانب أو تقليلاً من دورهم أو تعصباً ضدهم ، وإنما إحتراماً لمشاعر الوطنية وحرصاً على السمعة المصرية الخالصة لحزبهم .

وهذه المميزات الثلاث للحركة الشيوعية المصرية ، يمكن القول إنها قد تعارضت مع التوجهات المتشددة للكومنترن ".

(رفعت السعيد (١٩٩١) ، ص ص ٢٩٤-٢٩٨)

ومن الملاحظ أن ابتعاد الحزب الشيوعى المصرى عن الكومنترن لم يكن لوقت طويل إذ إن الحزب المصرى قد انضم للكومنترن فى فترة معينة، إلا أن هذا الانضمام كان إيذاناً بتنازل الشيوعية المصرية عن معطياتها الثلاثة وإدماجها فى القالب المُعد مسبقاً والذى يفرض على الجميع التقولب فى إطاره مقابل الانتماء الأممى والاستقواء بالأممية فى مواجهة الخصوم فضلا عن إكتساب الخبرة العلمية والمعرفة النظرية .

وبالرغم من تلك المميزات التى تتحقق من خلال التحالف مع الكومنترن إلا أن تحالف الحزب المصرى معه لم يدم طويلاً . وفى هذا الإطار يقول " رفعت السعيد " " لقد أكدت وثائق مؤتمر الكومنترن السادس ١٩٢٨ أن الحزب الشيوعى المصرى يلعب دوراً هاماً فى حركة التحرر الوطنى ويعتمد فى تنظيمه على البروليتاريا ، والنقابات التى تضم العمال المصريين وهى مصدر الطلائع والقيادات بالنسبة له . ويلاحظ أن وثيقة تالية تقول " لقد سيطر البوليس على بعض المجموعات المبدئية فى الحزب الشيوعى المصرى ، وهو يعمل من خلالها لتقسيم الحزب .. ولهذا يمكن وصف حالة الحزب المصرى بأنه غير نشيط . وفى عام ١٩٣٥ صدرت الطبعة الجديدة لدائرة المعارف السوفيتية وقد أسقط اسم الحزب الشيوعى المصرى من قائمة الأحزاب الشيوعية فى العالم . وكان ذلك تعبيراً عن سحب الاعتراف الاسمى من الحزب لكن الحزب واصل مسيرته رغم ذلك . وأتت الأربعينيات لتشهد حركة شيوعية زاخرة مليئة بالحيوية والفعل الثورى لكنها لم تكن على علاقة بالكومنترن ولم تكن لها أية اتصالات أممية .. ولعل ذلك أثر كثيرا على تكوينها وتوجهاتها وأفكارها "

(رفعت السعيد (١٩٩١) ص ص ٣٠٨-٣٠٩)

ومن أبرز الحركات الشيوعية التى شهدتها مصر فى بداية الأربعينيات (حركة حدتو واسكرا وحمتوا) ولا شك أن مصر كانت قد شهدت مجموعة من الظروف البنائية التى أتاحت الفرصة لظهور مثل هذه الحركات التى أخذت تبلور لنفسها أهدافاً معينة تسعى إلى تحقيقها .

وفى هذا الإطار يقول " رفعت السعيد " : " لقد كانت مصر تمشى فوق شوك شديد الصلابة وكان شعبها يعانى ، ذلك النوع من المعاناة الذى يفجر السخط ويتحول بالسخط إلى أزمة ثورية وصراع طبقى محتدم . كانت الأزمة الاقتصادية طاحنة وكانت الأزمة السياسية خانقة ، وبدت الأمور فى أحيان كثيرة وكأن مصر عاجزة عن أن تتنفس ، لكن الأزمات الخانقة عندما تجتاح بلداً كمصر ، فإنها تتركه فى حالة هى مزيج من الاحتضار المؤلم للقديم الممتزج بولادة عسرة ، وتصبح الأزمة إيذاناً بميلاد جديد . وبينما كان الجو الخانق يدفع الكثير إلى التشاؤم الحاد ، ويقذف بالبعض نحو نزعات جديدة هى فى ذاتها مجرد محاولة بائسة للهرب من أزمة النظام شبه المستعمر ليس باتجاه النضال الثورى والطبقى والتحررى وإنما باتجاه تهويمات شبه فاشستية أو دينية .

وبينما كان اليأس يلف السياسيين من أبناء البرجوازية الصغيرة ، كان اليسار يرى فى حلقات المعاناة أذاناً بفجر مد ثورى عارم . وبينما كان

الكثيرون وخاصة من أبناء البرجوازية الصغيرة يقامرون على التشـــكيلات الشبه فاشستية وعلى النزعات الدينية كان اليسار يركز انتباهه على الطبقـــة العاملة يلمح في صفوفها بوادر وعي جديد يمكنه أن ينتقل بنضالـــها نحـــو مرحلة جديدة " . (رفعت السعيد (١٩٧٦) ص ص٢٣-٢٤)

وعند قيام ثورة ٢٣ يوليو وكما يشير " طه عبد العاطى " : " كان فـــى مصر تنظيمان شيوعيان بجـــانب تنظيـــم الحركـــة الديمقراطيـــة للتحـــرر الوطنى -حدتو- وهما الحزب الشيوعى المصرى وطليعة العمال وكلاهمـــا لم يكن مرتبطاً بتنظيم الضباط الأحرار ، ولذلك كان تنظيم "حدتو" وحده هـــو الذى اختص بمعرفة موعد قيام الثورة وبناء على ذلك أعد منشـــوراً لتـــأييد الجيش تم توزيعه فجر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ووصفـــت حركـــة الجيـــش بقيادة الضباط الأحرار بأنها حركة وطنية تهدف الخروج بالبلاد من الفساد . وبالرغم من التأييد الذى نالته حركة الجيش من قبل الحركـــة الديمقراطيـــة للتحرر الوطنى " حدتو " فإن الأمور لم تكن على الوتـــيرة نفســـها بالنســـبة للتنظيمين الآخرين ، حيث لم يستمر تأييد الحزب الشيوعى المصرى لحركـــة الجيش سوى ثلاثة أيام فقط انقلب بعدها عليها واتهمها بالفاشية .

وبالرغم من الدعم الذى حظيت به ثورة ٢٣ يوليو من قبل الشيوعين - ممثلا ذلك فى الحركة الوطنية من أجل التحرير الوطني -فقد شكلت معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة الحاكم من الشيوعيين ، حيث تم استبعاد حركـــة "حدتو " ومؤيديها بسرعة من كل المراكز القيادية المؤثـــرة . وبعـــد ينـــاير ١٩٥٣ أعلن مجلس قيادة الثورة إلغاء كل الأحزاب السياســـية ، وإغـــلاق صحف حركة التحرر الوطنى ، وفى الذكرى السنوية الأولى للثورة ، حكـــم بالإعدام على اثنين من قيادات عمال النسيج الذين قادوا الأحزاب وحـــوادث الشغب فى كفر الدوار . ولم تقتصر معاداة الثورة للشيوعيين عند هـــذا بـــل اتخذت مواقف أخرى لعل أبرزها إبعاد " أحمد حمروش " عن رئاسة مجلـــة "التحرير" بعد عددين فقط من صدورها .

وعندما أقدم النظام السياسى على انتهاج سياسة الحياد الإيجابى وتوطيد علاقته بالكتلة الشيوعية ، انعكس ذلك على الحركات الشـــيوعية المصريـــة وأعاد الشيوعيون النظر فى اتجاههم نحو النظام الحاكم . وفى إبريل ســـنة ١٩٥٦ أصدر الحزب الشيوعى المصرى الموحد تقريرا يؤيد فيـــه حكومـــة عبد الناصر وسياساتها السلمية ويعلن فيه ولادة لها .

إلا أنه فى مارس ١٩٦٥ تطورت الأحداث وأعلن عن حل الأحـــزاب الشيوعية المصرية واتجه أعضاؤها للبحث عـــن عضويـــة فـــى الاتحـــاد الناصرى وقد استمر هذا الوضع حتى أعلن السادات عن تشكيل المنابر .

وعندما تولى السادات الحكم سمح بانفراجة ديمقراطية محدودة ، تمثلت فى تشكيل المنابر السياسية وقانون الأحزاب السياسية ، ولذلك تـم تأسـيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى سنة ١٩٧٦ لكى يعبر عن الاتجـاه اليسارى فى الاتحاد الاشتراكى . وضم فى تكوينه الناصريين والماركسـيين والمسلمين المثقفين والقوميين الوحدويين والديمقراطيين . وقصد بجماعـات الماركسيين أبناء التنظيمات الماركسية التى كانت موجودة قبـل ثـورة ٢٣ يوليو ، والتى استمرت بعدها قائمة كتنظيمات سرية رغم ملاحقـة أجـهزة الدولة لها . وتضم الجماعات الماركسية أيضاً رواد الجيل الثانى الذين تلقـوا تعليمهم فى الإتحاد السوفيتى خلال الليبرالية مـن ١٩٥٦-١٩٧٢ وتـأثروا بنظامه ، وأخيراً يندرج تحت هذه الجماعات رواد الجيل الثالث وهم أبنـاء انفتاح السبعينات ، حيث خلقت تلك السياسات الاقتصادية جماعات مطحونة، وتفاوتات طبقية وصلت فى بعض الحالات إلى درجة الاسـتفزاز ، وكـان أغلب أبناء هذا الجيل من أسر أصحاب الدخول الثابتة من صغار الموظفيـن أو متوسطيهم . وكانت صفة الماركسية التى ارتبـط بـها حـزب التجمـع مباشرة إحدى المشاكل الرئيسية التى تواجهه . وقد حاولت صحافة الحـزب خصوصاً فى أوقات الأزمات العامة أن تُعطى تفسيرات تقدمية للإسـلام ، لكى تحدث توافقاً أساسياً بين المبادئ الإسلامية والاشتراكية . وقـد كـانت العلاقات بين الحزب والنظام الحاكم خصوصاً السادات ، تتسم بالعداء طوال الوقت وقد حدث هذا العداء نتيجة اختـلاف أيديولوجـى وليـس لشـخص السادات . فالتجمع بحكم أفكاره اليسـارية وقـف ضـد سياسـة الانفتـاح الاقتصادى ، ووقف أيضاً ضد سياسة التصالح مع الغرب والولايات المتحدة ولذلك مثل حزب التجمع خطا أيديولوجياً مغايراً لسياسات النظـام الحـاكم على طوال الخط . وبوفاة السادات ، وقدوم حسنى مبارك إلى السلطة ، لـم يتغير موقف النظام السياسى كثيراً حيال حزب التجمع . ويرجع ذلك إلى أن المبادئ والأفكار التى نشأ عليها الحزب ظلت راسخة ، وكذلك سار مبـارك على نهج سلفه فى سياسات الانفتاح الاقتصادى ودعم علاقته بالغرب " .

(طه عبد العاطى،مصطفى نجم (١٩٩٥) ، أماكن متفرقة)

ولأن دراستنا الراهنة تعتبر حزب التجمع هو أبـرز ممثـل للتوجـه الأيديولوجى اليسارى ، ففى السطور التالية سوف نركز على ماهية الحـزب ومبادئه العامة ، وأهم المحاور الرئيسية التى احتلت قائمة أولوياته ، وهـل كان لقضايا الفساد نصيب يذكر من الاهتمام ؟

وفى البداية لقد جاء فى المؤتمر العام الرابع لحزب التجمع " أن حـزب التجمع هو حزب اشتراكى منحاز للطبقات والفئات الشـعبية المنتجـة مـن

عمال[*] وفلاحين ورأسمالية وطنية منتجة ، وحزب التنمية الوطنية المستقلة المدافع عن الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى ، حزب الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان ، حزب المشاركة الشعبية المدافع دائماً عن حرية المواطن وحرية الوطن ، حزب الدفاع عن العقل والتفكير العلمى، المتصدى لكل الدعوات الظلامية التى حاولت تغييب العقل المصرى والقضاء على الدولة المدنية ، ومنجزات الإنسانية فى عصر العلم والتكنولوجيا ، حزب الوطنية المناضل دائماً من أجل الاستقلال الوطنى وتخليص مصر من التبعية والتخلف . حزب القومية والوحدة العربية وهو أيضاً حزب المعارضة الجذرية " .

(حزب التجمع –المؤتمر العام الرابع(١٩٩٨) ص٢٥)

ولقد قام التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى كحزب سياسى يلتقى أعضاؤه حول الالتزام ببرنامج للنضال السياسى ، يجسد رؤيتهم السياسية المشتركة لقضايا الوطن ومتطلبات تطوره التى يفاضل التجمع من أجل تحقيقها .

وقد جاء ترتيب القضايا فى برنامج التجمع على النحو التالى :

١- قضية الديمقراطية .

٢- وقف تدهور مستوى معيشة الطبقات الشعبية والوسطى .

٣- التصدى للغلاء .

٤- وضع برنامج لعلاج التدهور فى الخدمات الأساسية .

٥- مواجهة الفساد والشخصيات المتورطة فيه .

٦- مواصلة المعركة ضد بيع وتصفية القطاع العام .

٧- مواصلة التصدى للآثار المدمرة لتطبيقات قانون العلاقة بين المالك والمستأجر .

---

[*]جاء فى المؤتمر العام الأول لحزب التجمع (١٩٨٠) " ان استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ومواصلة السير على طريق التحول الاشتراكى لم يعد من الممكن أن يتم بدون قيام العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين بالدور الأساسى فى قيادة الثورة . من هنا تأتى أهمية نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين التى وردت فى الميثاق والتى يتمسك حزب التجمع الوطنى بها فى تشكيل هيئاته القيادية على كافة المستويات كما يتمسك بضرورة الالتزام بها فى المجال ليس الشعبية المنتخبة باعتبارها مظهرا هاما لهذا الدور المتميز " .

(حزب التجمع ، المؤتمر العام الأول (١٩٨٠) ص ص ٧٣-٨٢)

٨- الدفاع عن حقوق المرأة والشباب .

٩- تدعيم الوحدة الوطنية .

١٠- الاهتمام بقضية مياه النيل .

١١- العلاقات المصرية مع السودان ودول حوض النيل وإفريقيا

١٢- الصراع العربى الإسرائيلى .

١٣- العلاقات المصرية الأمريكية .

(حزب التجمع المؤتمر العام الأول (١٩٨٠)والرابع (١٩٩٨))

أولا : قضية الديمقراطية :

جاء فى برنامج التجمع لعام (١٩٩٨) مايلى نصه " من الضرورى أن نعطى أولوية قصوى فى نضالنا الديمقراطى خلال المرحلة القادمة لست قضايا أساسية :

١- إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية كخطوة ضرورية للوصول لإجراء انتخابات حرة نزيهة تعكس الإرادة الشعبية .

٢- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب بمجرد الإخطار على أسس ديمقراطية ، تضمن أن يكون الحزب مفتوحا لجميع المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين .

٣- إلغاء القيود على تشكيل ونشاط الجمعيات الأهلية والاجتماعية والثقافية والشبابية ومراكز ومنظمات حقوق الإنسان ، بإلغاء القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ورفع أيدى الأجهزة الأمنية والإدارية عن هذه الجمعيات ، والعودة إلى مواد القانون المدنى التى ألغيت بالقرار الجمهورى رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ . والتأكيد على دعمنا للجمعيات الأهلية ومراكز حقوق الإنسان خاصة ومطالبتها بالشفافية والوضوح فى قضية التمويل لوقف حملات التشكيك .

٤- تعديل قانون الإذاعة والتلفزيون ليصبح جهازا إعلاميا قوميا مستقلا ، تمثل فى إدارته التيارات الفكرية والسياسية والحزبية، وتحصل من خلاله الأحزاب والقوى السياسية على فرص متكافئة دائمة لمخاطبة الشعب . وإعادة النظر فى تملك الدولة للمؤسسات الصحفية القومية ، وإطلاق حق تملك وإصدار الصحف دون ترخيص للأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات وسائر الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأشخاص الطبيعيين المصريين كاملى الأهلية .

٥- إطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية المهنية العمالية والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها طبقا للوائح تضعها بأنفسها ، وانتخابات مجال إدارتها دون تدخل من الأجهزة الإدارية وتأكيد استقلال الحركة النقابية والتعاونية والطلابية .
٦- إلغاء حالة الطوارئ وضمان الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين ، بما فى ذلك حق التظاهر والاضراب والاعتصام السلبى .

ثانيا : وقف تدهور مستوى معيشة الطبقات الشعبية والوسطى :

جاء فى برنامج التجمع (١٩٩٨) تأكيد ضرورة محاربة السياسات التى أدت إلى انضمام قطاعات جديدة إلى جيوش الفقراء واختلال التوازن الاجتماعى فى ظل غياب العدالة الاجتماعية .

ثالثا : التصدى للغلاء :

أكد برنامج (١٩٩٨) ضرورة التصدى للغلاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وخدمات التعليم والصحة والسكن .

رابعا : وضع برنامج لعلاج التدهور فى الخدمات الأساسية :

وقد أكد البرنامج خدمات التعليم والصحة ومشاكل السكن فى المدن والريف. وكذلك التركيز على قضية البطالة ومسبباتها والعمل على علاجها.

خامسا : مواجهة الفساد والشخصيات المتورطة فيه :

أشار حزب التجمع إلى ضرورة الكشف عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى أدت إلى تحول الفساد إلى ظاهرة عامة ، وإتساعه ليشمل سرقة أموال الدولة والقطاع العام ، واستغلال النفوذ والمناصب والصفة النيابية ، للتربح وقبول الرشاوى والعمولات والتدخل فى سير القضايا والتأثير على القضاء ، واستغلال بيع القطاع العام ، والاستيلاء على المال العام ، ونهب منظم لثروات الوطن ، مما يؤدى إلى تحطيم معنويات الشعب المصرى وفقدان الثقة فى المستقبل والتأثير على انتمائه .

ولذلك يجب محاصرة الفساد وكذلك الرأسمالية الطفيلية باعتبارها المصدر الأساسى لكافة صور الفساد والانحراف فى الحياة الاقتصادية وأجهزة الدولة والعمل على تصفيتها . وأكد البرنامج تطهير الحياة العامة من الفساد والانحراف وتمكين الجماهير بالوسائل الديمقراطية وخاصة ديمقراطية الإدارة والإنتاج من كشف وإدانة كافة صور الفساد والانحراف وأساليب العمولات والرشاوى والسمسرة والمضاربة فى جهاز الدولة والقطاع العام والحياة السياسية .

سادسا : مواصلة المعركة ضد بيع وتصفية القطاع العام :

أكد البرنامج أهمية دور الدولة فى التنمية والخدمات الأساسية ، وبصفة خاصة فى المشروعات الاستراتيجية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية (البنوك –شركات التأمين –النقل الجوى –قناة السويس –المجمعات الصناعية الكبرى).

سابعا : مواصلة التصدى للآثار المدمرة لتطبيقات قانون العلاقة بين المالك والمستأجر :

أكد البرنامج أن لهذا القانون آثارا سلبية على الأراضى الزراعية وعلى الاقتصاد الزراعى وعلى الفلاحين وسوف تظهر فى السنوات القادمة هذه الآثار السلبية .

ثامنا : الدفاع عن حقوق المرأة والشباب :

جاء حرص البرنامج فى الدفاع عن حقوق المرأة وشباب متمثلا فى ضرورة توفير مناخ صحى تشريعى واقتصادى لحمايتهم من الاعتداء المتوالى على حقوقهم وحرياتهم ومصالحهم الأساسية .

تاسعا : تدعيم الوحدة الوطنية :

جاء فى المؤتمر الأول لحزب التجمع (١٩٨٠) تأكيد ضرورة دعم الوحدة الوطنية للشعب المصرى ، وتقوم الوحدة الوطنية على إلغاء كافة صور التمييز والقهر فى المجتمع ، وتحقيق المساواة الكاملة بين جميع المصريين بصرف النظر عن الدين والانتماء الاجتماعى ، والموقف السياسى ويتطلب ذلك تعميق الممارسة الديمقراطية ، وتوسيع الحريات السياسية وعدم استبعاد أى قوة سياسية أو طبقية وطنية من العمل الوطنى بأساليب إدارية .

عاشرا : الاهتمام بقضية مياه النيل :

أكد برنامج التجمع (١٩٩٨) الأخطار المحدقة بالزراعة والحياة المصرية نتيجة إهدار ثروة مصر من المياه وسوء استخدامها وخطورة ظاهرة تصاعد الفقر المائى نتيجة للسياسات المتبعة .

حادى عشر : العلاقات المصرية مع السودان ودول حوض النيل وإفريقيا :

انطلاقا من طبيعة العلاقات الخاصة التى تربط شعبى وادى النيل وحيوية هذه العلاقات للشعبين ، وفى ظل سقوط السودان منذ انقلاب يونيه ١٩٨٩ فى قبضة حكم دكتاتورى معاد لشعب السودان ، أدى إلى إفقار

السودان وتدمير اقتصاده وتهديد وحدته وإذكاء نيران الحرب الأهلية والدخول فى صدامات مع دول الجوار وتصدير الارهاب ، بل وتهديد الأمن والاستقرار فى مصر ، فإن مصر مطالبة بالوقوف بقوة إلى جوار شعب السودان وقواه الوطنية والديمقراطية ومساندته من أجل إقامة حكم ديمقراطى شعبى ، والحفاظ على وحدة السودان فى إطار التعددية القومية والعرقية والثقافية لشعبه ، ووقف الحرب الأهلية وأخطار الانفصال والتدخل الخارجى.

ثانى عشر : الصراع العربى الإسرائيلى :

تؤكد الأزمة الأخيرة التى دخلتها قضية التسوية السياسي بين العرب وإسرائيل طبقا لاتفاقيات كامب ديفيد ومؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو ووادى عربة ، ووضوح الموقف الأمريكى ، حتى أمام الحكومات العربية الموالية أو الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية وما يعكسه من انحياز واضح لإسرائيل وخضوع لشروط الحكومة الإسرائيلية عمليا .. ضرورة إعادة النظر فى السياسات المصرية والعربية والتى أدت إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلى لأجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية والجولان وجنوب لبنان وتوقيع اتفاقيات لاتحقق المستوى الأدنى من الحقوق والمطالب العربية .

ورؤية الحزب لمبادئ التسوية السياسية الحقيقية فى المرحلة الحالية تقوم على :

أ. انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية .

ب. الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى وتمكينه من ممارسة حقه فى تقرير مصيره ، وإقامة دولته الوطنية المستقلة كاملة السيادة فوق أرضه وعاصمتها القدس .

ت. عودة اللاجئين والنازحين إلى أراضيهم .

ث. وقف كل النشاطات الاستيطانية وإزالة المستوطنات الإسرائيلية.

ج. الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الجولان السورى والعودة إلى خطوط الرابع من يوليه ١٩٦٧ .

ح. الانسحاب الإسرائيلى الكامل من جنوب لبنان والبقاع الغربى دون قيد أو شرط .

خ. تخلى إسرائيل عن ترسانتها النووية وأسلحة الدمار الشامل التى تهدد المنطقة .

ولتحقيق ذلك فإن الحزب مطالب فى حركته فى الليبرالية القادمة بما يلى :

- السعى لاعادة الاعتبار للمقاومة الفلسطينية والعربية ضد الاحتلال الإسرائيلى فى فلسطين ولبنان والجولان ، وتقديم دعم عربى حقيقى وفعال للمقاومة بكافة صورها وأشكالها ومساندة الشعب الفلسطينى والفصائل الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية فى مواجهة إسرائيل وأمريكا .
- تصعيد الحملة السياسية والإعلامية والجماهيرية -بالتنسيق مع الأحزاب والقوى السياسية والنقابات واللجان والمنظمات المصرية والعربية – ضد التطبيع والتطبيعيين والسوق الشرق أوسطية والنظام الشرق أوسطى .
- تكوين رأى عام ضاغط على الحكومة لوقف كافة إجراءات التطبيع الاقتصادى والتجارى والثقافى مع إسرائيل ، خاصة فى مجال الزراعة، وتجميد كافة الاتفاقات الموقعة بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية، والالتزام أسوة بقرار بالمقاطعة الإسرائيلية .
- العمل على إنهاء حصار العراق وليبيا والسودان بدءا بكسر العرب لهذا الحصار أسوة بقرار القمة الإفريقية .
- التحرك لعقد قمة عربية تتولى صياغة استراتيجية عربية جديدة لتحقيق تسوية سياسية عادلة وشاملة تستند إلى إمكانات القوة العربية الكامنة الاقتصادية والسياسية والحضارية والعسكرية ، وإلى تحالفات إقليمية ودولية صحيحة ، وتفعيل دور مؤسسات العمل العربى المشترك ، الاقتصادى والاجتماعى .
- التركيز على قضية إعلان الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا (وإفريقيا) منطقة خالية من السلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل .

ثالث عشر : العلاقات المصرية الأمريكية :

أثبتت الممارسة خلال الحقبة الماضية أن ما يسمى العلاقات الخاصة بين مصر وأمريكا والتى بدأت فى السبعينات ، واستمرت حتى الآن ، وما يقال عن توافق استراتيجى بين مصر والولايات المتحدة ، بالإضافة إلى أنها علاقات غير طبيعية ولم تكن فى صالح مصر فى الغالب الأعم ، قد استنفدت أغراضها بصورة واضحة ، ولم يعد ممكنا الاستمرار فى هذا النمط من العلاقات .

(المؤتمر العام الرابع لحزب التجمع (١٩٩٨) ص ص ٣٠-٣٦)

خلاصة القول :

لقد تركزت أهم المحاور الرئيسية للأيديولوجية اليسارية فيما يلى :

١- تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية -والديمقراطية المنشودة متكاملة تنهى احتكار تحالف طبقى أو حزب واحد أو فرد للسلطة ، وتفتح الباب أمام التداول السلمى للسلطة ، وتطلق الحريات العامة وتلتزم بحقوق الأنسان كما وردت فى المواثيق الدولية .

٢- تحقيق التنمية الوطنية المستقلة المعتمدة على الذات .

٣- وقف تدهور مستوى معيشة الطبقات الشعبية والوسطى ومحاربة سياسة الإفقار والإخلال بالتوازن الاجتماعى .

٤- الدفاع عن دور الدولة فى التنمية والخدمات الأساسية ، ورفض مواصلة بيع وتصفية القطاع العام .

٥- حماية حقوق المرأة والشباب .

٦- دعم الوحدة الوطنية للشعب المصرى وإلغاء كافة صور التمييز والقهر فى المجتمع ، وتحقيق المساواة الكاملة بين جميع المصريين بغض النظر عن الدين والانتماء الاجتماعى والموقف السياسى .

٧- التأكيد على ضرورة محاصرة الرأسمالية الطفيلية باعتبارها المصدر الأساسى لكافة صور الفساد .

٨- تمكين الجماهير بالوسائل الديمقراطية من كشف وإدانة كل صور الفساد.

٩- تشديد العقوبة على جرائم اختلاس المال العام والرشوة واستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة .

١٠- التأكيد على مبدأ تحرير الأرض العربية المحتلة واسترداد حقوق الشعب الفلسطينى .

١١- الوقوف بحزم ضد مخططات الإمبريالية والصهيونية ، والتضامن الفعال مع شعوب الدول العربية من أجل التحرر الاقتصادى والاجتماعى وبناء نظام اقتصادى دولى جديد .

وعلى ضوء تلك المحاور الرئيسية للأيديولوجية اليسارية ، نسعى فى الصفحات التالية للتعرف على كيفية معالجة صحيفة الأهالى لناطقة بلسان حزب التجمع ، والتى تعد من أبرز التطبيقات العملية للأيديولوجية اليسارية لظاهرة الفساد من حيث الرؤية والعوامل والآثار وأساليب المواجهة وأخيرا

صورة النظام السياسى فى المجتمع كما تعكسها الصحيفة ، وهل كانت هذه المعالجة انعكاسا للأيديولوجية اليسارية أم تناقضت معها .

ثانيا : معالجة صحيفة الأهالى لظاهرة الفساد :

تناولت صحيفة الأهالى ظاهرة الفساد المؤسسى فى مصر فى القطاعات التالية [فساد الوزراء – فساد أعضاء البرلمان – فساد مديرى الشركات والبنوك – وفساد رجال الأعمال] من خلال ٥٢ وحدة شملت (٢٩ تحقيقا و٢٣ مقالا) .

وفيما يلى سوف نعرض لنتائج تحليل المضمون الخاصة بمعالجة صحيفة الأهالى لظاهرة الفساد .

(١) رؤية صحيفة الأهالى لظاهرة الفساد :

اتضحت رؤية صحيفة الأهالى للفساد التى تشمل الفئات الثلاث التالية:

١–١ تعريف الصحيفة للفساد .

١–٢ تفسير الفساد .

١–٣ موقف الحكومة من الفساد.

من خلال تسعة مقالات وتحقيقين .

١–١ تعريف الصحيفة للفساد :

تأثرت صحيفة الأهالى فى تعريفها للفساد باتجاه الوظيفة العامة ، وقد ورد ذكر التعريف فى أربعة مقالات من عينة الدراسة .

وقد جاء فى التعريف " أن الفساد هو استغلال المنصب العام فى التربح والكسب غير المشروع على حساب المصلحة العامة مما يترتب عليه إهدار المال العام وتبديد الثروة القومية [*]" .

١–٢ تفسير الفساد :

أكدت عينة الدراسة من صحيفة الأهالى أن الفساد فى المجتمع المصرى أصبح ظاهرة اجتماعية ، وبصفة خاصة بعد أن أصبحت قطاعات كثيرة من المجتمع المصرى يرتبط مستقبلها باستمرار الفساد .

(*) صحيفة الأهالى : ١٩٨٨/١١/٣٠ ، ص ٥ .
صحيفة الأهالى : ١٩٩٣/١١/١٠ ، ص ٣ .
صحيفة الأهالى : ٨ / ٣ /١٩٩٥ ، ص ١ .
صحيفة الأهالى : ٩ /١٩٩٨/١٢ ، ص ٥ .

وقد اتضح هذا المعنى من خلال ثلاثة مقالات من عينة الدراسة .

وفى هذا الإطار يقول " خالد محيى الدين " : " إن استمرار الفساد يهدد المجتمع المصرى بانفجارات لا قبل لأحد بالتحكم فيها ، وإنه تحد كبير ينبغى أن تسخر له كل الإمكانات لتعقبه ومحاصرته بعد أن تزايد الإحساس لدى المصريين أن جهودهم وعرقهم يذهب لتنمية ثروات المفسدين ".

(خالد محيى الدين ، الأهالى ، ١٩٩٤/١/٢٦ ، ص٩)

ويقول " محمد رضا محرم " : " إن الفساد يشكل خطورة كبيرة فى المجتمع المصرى لأنه فساد مؤسسى بمعنى أنه قد تجاوز حالات الانحراف الفردى ، وانتقل إلى تكوين تشكيلات تضم عادة رجال الإدارة الحكومية مع المفسدين والنهابين من كل صنف ولون ، وأصبح كشف الفساد عادة ما ينطوى على إخراج للحكومة " .

(محمد رضا محرم ، الأهالى ، ١٩٩٣/٩/١٥ ،ص٥)

ويؤكد " حسن نافعة " أن : " الفساد قد تحول من ظاهرة استغلال نفوذ بالقرب من مواقع السلطة إلى نظام للحكم ، ففى ظل الخلل الرهيب القائم فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بسبب انقلاب الهرم الاجتماعى رأسا على عقب ، وفى ظل استحالة أن يصبح الشريف مهما كان موقعه قادرا على مواجهة أعباء الحياة الأساسية يتحول الفساد إلى شبكة من العلاقات الاجتماعية لها وظيفة محددة وهى الاستجابة إلى مطالب الفئات التى يعتمد عليها نظام الحكم ، وامتصاص أسباب تذمرها ، وفى هذا السياق أصبح الفساد جزءا من بنية النظام نفسه "

(حسن نافعة ، الأهالى ، ١٩٩١/٥/٢٢ ، ص ١٢)

١-٣ موقف الحكومة من الفساد :

اتضح من تحليل مضمون بعض مما ورد فى عينة الدراسة من صحيفة الأهالى أن الفساد يعد مسئولية الدولة من ناحية ، وأن الحكومة هى التى تتستر على الفساد وخاصة على المستوى الكبير من ناحية أخرى .

وليس هناك أدل من موقف الحكومة من شركات توظيف الأموال (تلك الظاهرة التى نشطت فى الثمانينيات) فقد نشطت ممارسات هذه الشركات بمباركة الحكومة لها وقد تم تبديد أموال المودعين الغلابة تحت سمع الحكومة وبصرها .

وقد اتضح هذا المعنى السابق من خلال مقالين وتحقيقين من عينة الدراسة .

وفى هذا الإطار يقول " إبراهيم سعد الدين " : " إن إحدى المهام الرئيسية لأى حكومة هو تأمين الناس على أموالهم وأنفسهم ، وتتفاخر حكوماتنا المتعاقبة بأنها حققت وتحقق الأمن والأمان للمواطنين ، إن هذه الدعوى تتناقض تماما مع السكوت عن أفعال وتصرفات تؤدى فى النهاية إلى تبديد أموال الناس وضياعها .

إن تأمين الناس على أموالهم لا يتم فقط بحمايتها بواسطة الشرطة ضد السرقات المباشرة بواسطة صغار اللصوص ولا بالامتناع عن تأميمها أو مصادرتها فقط ، وإنما يتم أيضا بحمايتها من عمليات التغرير والخداع والتبديد الواسعة التى مورست على رؤوس الأشهاد فى علانية كاملة ، ومشاركة ومباركة العديد من المسئولين ومن أجهزة الدولة وهيئاتها . ولا تقتصر مسئولية الدولة على التباطؤ فى استصدار التشريعات اللازمة لفرض رقابة صارمة على الشركات تمكنها من حماية أموال المدخرين بل تتعداها إلى الامتناع عن استخدام القوانين والتشريعات التى كانت قائمة بالفعل والتى تتيح لها قدرا من ضبط حركة تلقى الأموال واستخدامها ، ومحاسبتها ضريبيا ، والتفتيش على الشركات ولا ينقص من مسئولية الدولة أنها حاولت بعد طول انتظار إنقاذ من يمكن إنقاذه من أموال .

إن إهمالها لواجباتها لفترة طويلة هو الذى اضطرها فى النهاية إلى استخدام قانون الطوارئ والأوامر العسكرية لتنفيذ التشريع المتأخر الذى أصدرته لفرض رقابة أشد صرامة على شركات توظيف الأموال ، وللتقليل من حجم الكارثة التى تعرض لها مئات الألوف من الأسر الفقيرة والمتوسطة .

وبغض النظر عن مدى نجاح الحكومة فى الحفاظ على الأصول القائمة أو استرجاع بعض الأموال المنهوبة ، فقد بات واضحا أن مئات الملايين من ادخارات مئات الألوف من الأسر قد تم تبديدها وإن استرجاع تلك الأموال أو التعويض الناس عن خسائرهم المرتفعة قد أصبح مستحيلا .

لقد فشلت حكومات الحزب الوطنى المتعاقبة فى القيام بأحد أهم الواجبات التى تلتزم بها أى حكومة ألا وهو تأمين المواطنين على أموالهم".

(ابراهيم سعد الدين ، على من تقع المسئولية السياسية عن ضياع أموال الشعب ، الأهالى ، ١٩٨٨/١١/٣٠ ، ص ٥)

وإذا كان القائمون على شركات توظيف الأموال هم مجموعة من رجال الأعمال أو كبار المستثمرين الذين تلاعبوا بأموال الناس وإذا كان تعليل الحكومة على ذلك أنها لم تكن تعلم عن فسادهم شيئا ، فماذا تقول

الحكومة عن فساد كبار المسئولين فى الدولة الذين تم تعيينهم أو انتخابهم لحماية حقوق المواطنين ؟

ولقد ثار هذا التساؤل فى ذهن كاتبة هذه السطور بعد أن أشارت صحيفة الأهالى فى إطار تستر الحكومة على الفساد إلى تلك القضية الشهيرة لأحد المحافظين فى مصر .

ومؤدى هذه القضية ، وكما يقول " مصطفى السعيد " : " إن د. يحيى حسن محافظ المنوفية قد ارتكب العديد من الأخطاء (تجريف الأراضى – إهدار المال العام – الحصول على إتاوات – تقديم أغذية فاسدة وخاصة الدقيق لأهالى المحافظة) أثناء توليه مهام منصبه .

أضف إلى ذلك أنه كان محظوظا بدفاع د. يوسف والى عنه والذى تمكن من إنقاذه من السجن مرتين ، المرة الأولى " عندما كان يعمل وكيلا لوزارة الزراعة وذاع صيته فى قضية الرشوة الكبرى الخاصة بمشروعات الثروة السمكية . وأدانته المحكمة الابتدائية بالسجن ثلاث سنوات ، ثم قدم د. يوسف والى شهادته فى محكمة الاستئناف مؤكدا براءة تلميذه ، وملقيا بمسئولية الاختلاسات على عدد من الموظفين الصغار بالوزارة . ويخرج د. يحيى حسن من السجن ليجد د. يوسف والى قد رشحه لمنصب محافظ المنوفية .

" والمرة الثانية " عندما صدر حكم قضائى بإغلاق أحد مصانع الطوب الأحمر – إلا أن د. يحيى حسن أوقف تنفيذ القرار ، وتم رفع دعوى قضائية ضده وصدر الحكم بحبسه ٣ أشهر وعزله من وظيفته . وتدخل د. يوسف والى لإنقاذه من السجن للمرة الثانية ، وأرسل بشهادة إلى المحكمة يقول فيها إنه المسئول عن وقف تنفيذ قرار إزالة مصنع الطوب الأحمر وليس محافظ المنوفية ، فقررت المحكمة تبرئة يحيى حسن من السجن .

ومن الملاحظ أن من أهم شعارات يحيى حسن عندما تولى منصبه كمحافظ للمنوفية :

(١) شعارنا مصر أولا ولن أسمح بأى تهاون أو محسوبية ولن أسمح باستغلال أى مواطن .

(٢) أؤكد ضرورة مشاركة المواطنين فى الإبلاغ عن أى تقصير أو انحراف فى أجهزة الخدمات لدعم دور الرقابة والمتابعة الميدانية. وأعلن أنه يتولى بنفسه مراقبة العمل فى الجمعيات الاستهلاكية بكافة أنواعها للتأكد من وصول السلع المدعمة إلى مستحقيها فعلا .

(٣) سوف نستمر فى حل مشاكل الجماهير لأن خدمتها هى الهدف الذى انشده فى ظل الطهارة والشرف الذى ننعم به فـــى حكـــم الرئيـــس مبارك .

(مصطفى السعيد ، الأهالى ، ١٩٩١/١٠/١٦ ، ص٣)

وإضافة لهذا النموذج السابق يقول " عبد الحميد كمال " : " من أبرز النماذج التى يتضح من خلالها تستر الحكومة على الفساد ظاهرة التعدى على أراضى الدولة ، تلك الظاهرة التى انتشرت فى ظل سياسة الأنفتـــاح الاقتصادى وتفشى ظواهر الكسب الحرام ، وقد لوحظ أن أكثر مـــن يعتدون على أراضى الدولة فى العديد من المحافظات هم من قيـــادات الحكم المحلى بالإضافة إلى تعديات بعض المؤسســـات والجمعيـــات التى يشارك فى مجلس إداراتها أعضاء المجالس الشعبية المحلية ".

(عبد الحميد كمال ، الأهالى ، ١٩٨٨/١٠/٢٦ ، ص٦)

هذا وقد اتضح للباحثة من خلال التحليل أن تستر الحكومة على الفســـاد لا يأتى من قبل إلقاء الاتهامات فقط ، وإنما هناك سبب آخر يكمن فـــى أن الفساد الكبير فى كثير من الأحيان لا يخرج إلا من عباءة الحكومة أو بعـض الخارجين ولكن المتواطئين مع كبار ممثلى الدولة والحكومة .

ولأن كشف الفساد والمتورطين فيه لا يأتى إلا مـــن قبـل الصحافـة وخاصة تلك الصحف التى تؤمن بأهمية المحافظة علـــى حقــوق الوطــن والمواطنين قولا وعملا . فقد بادرت الحكومة بقطع الطريق أمام الصحفييـن تحت دعوى أن هناك أضرارا أدبية قد تلحق بهؤلاء الذين تم التشهير بـــهم وأعلنت أسماءهم على الرأى العام .

وفى هذا الإطار يقول " حسين عبد الرازق " : " إن تقييد الصحافة هــو حماية للفساد والتعذيب لأن هذا القدر من حرية الصحافة برغـــم عيوبـــها – تكاد تكون ورقة التوت التى تستر هذا البناء المعادى للديمقراطيـــة ، حيـث تغيب الحقوق والحريات الديمقراطية الأخرى وتحتكر الأقلية الحاكمة للسلطة غصبا " . **(حسين عبد الرازق ، الأهالى ، ١٩٩٣/٩/١٥ ، ص٥)**

خلاصة القول :

إن تستر الحكومة على الفساد قد يكون محاولة منها لترويج عبـــارات الاستقرار والتوازن ، ولإضفاء الشـــرعية علـــى النظـــام السياســـى ودرء الشبهات عن الحكومة وأعمالها وكذلك القائمون على تلك الأعمـــال . مـــع العلم بأن اعتراف الدولة المستمر بأن الفساد ظـــاهرة عالميـــة ، يجـــب أن يجعلها أكثر جدية فى التعامل مع الفساد ، وإماطة النقاب عن المتورطين فيه كما تفعل جميع الدول المتقدمة .

وبما أن الحكومة المصرية ترى أن الفساد لا يشكل ظـــاهرة ، وإنمـــا مجرد حالات فردية فمن باب أولى ألا يتم التعتيم عن تلك الحالات ، لأنه إذا كان المنحرفون يشكلون استثناء داخل المجتمع المصرى ، فإنـــه لا قـــاعدة تبنى على استثناء . بمعنى أنه إذا خرج واحد أو اثنان مـــن الحكومـــة مـــن المتورطين فى الفساد وحكم عليهم أو حتى تم إعدامهم ، فلن يؤثر هذا علـــى سمعة الحكومة إذا كان الباقون مخلصين بالفعل فى أداء أعمالهم ، ويراعون حق الله والوطن فيما وكل إليهم من أعمال .

(٢) عوامل الفساد :

أشارت صحيفة الأهالى إلى عوامل الفساد المؤسسى فـــى القطاعـــات التالية [فساد الوزراء – فساد أعضاء البرلمان – فساد مديـــرى الشـــركات والبنوك – فساد رجال الأعمال] من خلال خمسة عشر تحقيقا ومقالا .

وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحدات أن عوامـــل الفســـاد تتمثل فيما يلى :

٢-١ العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ .

٢-٢ تدهور مستوى القيادات وانحرافهم .

٢-٣ تقلص دور السلطة القضائية .

٢-٤ عدم تطبيق القوانين .

٢-٥ نمو طبقة الرأسمالية الطفيلية .

وسوف نشير لكل عامل من العوامل السابقة بشىء من التفصيل .

٢-١ العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ :

يعتبر هذا العامل من أهم عوامل الفساد التى أكدت عليها الصحيفـــة ، وردت الإشارة لهذا العامل من خلال عشرة تحقيقات من عينة الدراسة .

وسوف نعرض لبعض النماذج التى انطوت عليها عينة الدراسة .

وفى البداية وعلى المستوى الوزارى وكما يشير " مصطفى الســعيد " :

" فقد قدم الوزير فؤاد سلطان وزير السياحة الأسبق نموذجا فريدا من نمـــاذج انحراف الوزراء فى مصر .

لقد استغل الوزير نفوذه وصلاحيات دوره فـــى الإضـــرار بمصـــالح المستثمرين المصريين إلى درجة جعلتهم يلجأون للقضاء ويحصلون علـــى أحكام ضده . وذلك بعد أن استعان فؤاد سلطان بالبلدوزرات لإزالة المنشآت السياحية للمستثمرين المصريين بالبحر الأحمـــر ليمنـــح الأرض لشـــركتين أجنبيتين إحداهما هولندية والأخرى أمريكية يشاركهما رجال أعمال أجـــانب ومصريون .

هذا وقد لوحظ أن عقود الأجانب مليئة بالامتيازات التـــى قـد تصـل لدرجة التفريط . بينما عقود المصريين بالغـــة الإجحـاف ، ففــى عقـود المستثمرين المصريين تعطى وزارة السياحة لنفسها الحق فى عدم تسـجيل الأرض للمستثمر المصرى ، حتى بعد قيامة بإقامة المشروع علـــى الأرض المبيعة له ، ويمكن للوزارة تسديد ما أنفقه المستثمر وتسترد المشروع . كما تشترط الوزارة أن يقوم المستثمر بمد جميع المرافــق ومشـروعات البنيـة الأساسية لجميع الأرض المبيعة له قبل أن يبدأ تنفيذ مشروعه ، وتحدد لـــه جدولا زمنيا ورسومات لكل مرحلة ، ومن حق الوزارة عدم اعتمـــاد هـذه المشروعات ، وبالتالى إلغاء العقود فى أى وقت . أما بالنســـبة للمســتثمر الأجنبى فقد منحه الوزير امتيازات خيالية فينص العقد المحرر مـــع ممثـل الشركة الأجنبية التى اشترت ٦ ملايين متر بواقع دولار واحد للمتر علـــى أن يكون للمستثمر الأجنبى الحق فى شراء الأرض المؤجرة أو جزء منـها ، فى أى وقت وبنفس شروط البيع خلال عشر سنوات من تاريخ التعاقد . كما تتعهد وزارة السياحة للمستثمر الأجنبى بحظر تصرف الدولة فى الأراضــى المحيطة بالأرض المشتراة أو المؤجرة للمستثمر من جميع الجهات ، وحتـى الطريق العام الإقليمى ، والحرم الذى تحدده الدولة للمنفعة العامة أو لحمايـة الدولة ولا يحق للدولة استخدام هذه الأراضى أو الحــرم بـــأى شـكل مــن الأشكال خلال ١٠ سنوات . وهذا النص يعنى أن المستثمر الأجنبـــى هـو صاحب السيادة وليس الدولة على الأراضى الشاسعة المحيطـــة بـــالأراضى التى اشتراها أو استأجرها من وزارة السياحة .

وقد شكلت كل هذه الوقائع ، دافعا لطلب ٢١ نائبا فى مجلس الشـــعب بطلب تشكيل لجنة تقصى الحقائق بعد أن تم بالاثبـــات وجـود انحرافـات ومحاباة للمستثمرين الأجانب . وبعد أن استشعر الوزيـــر صعوبـــة موقفـه وعدم قدرته على الدفاع عن نفسه قام بفسخ جميـــع العقــود التـى تخـص الأراضى الممنوحة للشركة الأجنبية إلا أنه لم ينتبه إلـــى وجـود مسـتثمر مصرى هو الدكتور " مصطفى فهمى كريم " يمثل مؤسسة جلوبال العالميـة الأمريكية ، وعندما فسخ الوزير عقد شرائه مساحة ٣٠ ألف متر مربع على البحر الأحمر فى المشروع المسمى " نبتون " وبـدون اتخـاذ الإجـراءات القانونية كالعادة – فقد أرسلت مؤسسة جلوبال خطابى تهديد إلى كـــل مــن محافظ البحر الأحمر والرئيس مبارك وجاء فيـــها أن ٥٠٪ مـــن مؤسسـة جلوبال مملوكة لمواطنيـــن حـــاملين للجنسـية الأمريكيـة ، ولقـد أفادنـا د. مصطفى كريم أنكم نزعتم ملكية الأرض التى كانت مخصصـــة لإنشـاء مرسى لليخوت ، وهو إعاقة استكمال المشروع . ونبهت الشـــركة إلـــى أن القانون الأمريكى قسم ٣٢ رقم ٢٣٧١ ينـــص علـــى وقـف المســاعدات

الأمريكية والمعونات لأى دولة تقوم بتأميم أو نزع ملكية أى مواطن أو مؤسسة أمريكية لها حصة ٥٠٪ يستفيد منها المواطنون الحاملون للجنسية الأمريكية .

وطالبت المؤسسة برد الأرض المنتزعة فورا وإلا فستقوم بمطالبة الرئيس الأمريكى كلينتون باتخاذ الإجراء المناسب " .

(مصطفى السعيد ، تهديد أمريكى بقطع المعونات عن مصر بعد قرارات سلطان غير القانونية ، الأهالى ، ١٩٩٣/٦/٢٣ ، ص٣)

ومن وزارة السياحة إلى وزارة الداخلية فقد كانت قضية الإستيلاء على أراضى المزارعين بمنطقة البرلس وتبويرها من أبرز الرموز الدالة على إتساع نطاق العلاقات المشبوهة بين كبار المسئولين وقدرتهم على استغلال مناصبهم أسوء استغلال لتحقيق مصالحهم من ناحية والإضرار بمصالح الناس من ناحية أخرى .

لقد استطاع لواءات الشرطة بأوامر من زكى بدر وتنفيذا لرغبات الحاكم المدلل " عبد العال دخيل " من تكوين دولة داخل الدولة ، ففى مدينة فوة تم إغلاق الطريق العام وأعلنت الأحكام العرفية ، وفرض على الأهالى حظر التجوال بعد طردهم وتشريدهم من أماكنهم ، فضلا عن الأضرار بالأراضى الزراعية والقضاء على المزارع السمكية .

ويقول " محمود الخضرى " الذى تولى الكتابة الصحفية فى كارثة البرلس والتى شاهدها على الطبيعة الآتى : " عندما وصلنا لمدينة فوة فوجئنا ببوابة مشيدة حديثا على الطريق العام ، نصفها باب حديدى والنصف الآخر حاجز متحرك لمنع مرور السيارات خرج إلينا مجموعة من رجال الأمن الخصوصيين (خفراء) يحملون بنادق وشوما ، سألونا من أنتم وإلى أين تتجهون ؟ وهل معكم تصريح بالمرور ؟ بعد جدال ومناقشة دامت ربع الساعة سمحوا لنا بالمرور للسؤال عن المسئول عن هذه الأرض . لم نكد نلتقط أنفاسنا حتى فوجئنا ببوابة ثانية ، وتكرر ما حدث فى المرة الأولى واستكملنا المسيرة لمسافة نصف كيلو متر ، وإذا بعدد من الخيام ، وبوابة ثالثة يقف أمامها عدد من جنود الأمن المركزى ، وبجوارهم سيارة أمن كبيرة وسيارة نجدة صغيرة ، وقفنا وكأننا نمر بشوارع بيروت وتلاحقنا عمليات التفتيش ، الإرهاب .. سألنا عن المسئول بالموقع .. عرفناه على أنفسنا وطلبنا منه مقابلة المسئول عن هذه الأرض .. قال هو عبد العال بيه"

(محمود الحضرى ، امبراطورية لواءات الشرطة ، الأهالى ، ١٩٨٨/٨/١٧ ، ص٣)

وكان المدعو عبد العال دخيل قد أكـــد للصحفـــى[*] أنـــه لا يعـــترف بالقانون، وكذلك أعلن معاونوه أن القوانين فى هذه المنطقة هى أوامر عبـــد العال بيه ، وقد وصل الأمر لدرجة خوف بعض قيادات الشرطة مـــن هـــذا الرجال لأن تعاملاته كانت مع زكى بدر مباشرة . وبالطبع لم يكـــن لـــهذا المدعو عبد العال دخيل أن يقوم بمثل هذه الأفعال إلا إذا كان على ثقة مـــن أن أحدا لن يحاسبه ومن ثم فهو فوق القانون وقد كانت لعلاقتـــه المباشـــرة بوزير الداخلية السابق زكى بدر وطبيعة المصالح التى ترتبـــط بينـــهم دور كبير فى ذلك .

وفى مسلسل فساد الوزراء أيضا يقول " على حادى " : " لقد اســـتولى وكيل أول الوزارة برئاسة مجلس الوزراء " محمد فتحى سلامة " علـــى ٣٠ فدانا قيمتها تزيد على ١٠٠ مليون جنيه فى أرض أبـــو الســـعود بالقـــاهرة والمستندات هى التى تنطق وتقول إن وكيل الوزارة وعدد من الأفراد عينـــوا أنفسهم بدون دليل أو حياء على شركة ثبت بالدليل القاطع أنها غير موجـــودة ليستولوا على أرض سبق أن باعتها هذه الشركة منذ أكثر من ربع قرن .

(على حادى ، الأهالى ، ١٩٩٧/٢/١٢ ، ص٣)

والجدير بالذكر أن العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ غـــير قـــاصرة على الأفراد المشتركين فى مهنة واحدة أو مكان واحـــد ، وإنمـــا الشـــرط الأساسى هو المصلحة والمنفعة المتبادلة . وهذا مـــا حـــدث فـــى قضيـــة الملياردير فوزى السيد الملقب " بحوت مدينة نصر " .

وكما أشارت صحيفة الأهالى " فقد كشفت تحقيقات نيابة الأموال العامة عن تورط العديد من المسئولين والقيادات الأمنية فى قضايا الفساد وكشـــفت التحقيقات فى مخالفات فوزى السيد ملياردير[**] مدينة نصر عن شبكة فســاد بالأجهزة الأمنية والمحلية شملت الشبكة اللواء أحمـــد راســـخ مســـاعد أول وزير الداخلية السابق واللواء ماهر مرجان رئيس حى مدينة نصر السابق .

وكان الوزير حسن الألفى[***] قدم للنيابة مستندات تتهم راسخ بتبديـــد حوالى أربعة ملايين جنيه فى مشروع وهمى لإسكان الضبـــاط وأشـــارت مصادر رقابية إلى تضخم ثروته بطرق غير مشروعة وباستغلال نفوذه كمـــا

---

[*] كان محمود الحضرى قد أشار فى تحقيقه إلى العديد من التصرفات الغريبة لرئيسة مدينة فـــوة . وهذه التصرفات إن دلت على شئ فى مجموعها فإنما تدل على إساءة استغلال السلطة المرتبطـــة بمنصب هذا الرجل .

[**] أشارت صحيفة الأهالى فى عددها ١٩٩٤/٥/٤ أن فوزى السيد أثناء التحقيقات عرض علـــى المستشار رجاء العربى ٥٠ مليون جنيه للإفراج المؤقت . ولنا أن نتخيل ما هو حجـــم ثروتـــه الحقيقى بعد ذلك !!

[***] قدم الوزير السابق حسن الألفى هذا البلاغ للنيابة مقرونا بالمستندات ضد أحد مساعديه قبـــل أن تكشف صحيفة الشعب عن سلسلة جرائمه هو الآخر والتى للأسف فاقت كل التوقعات .

تبين تزعم راسخ لإنشاء الشركة الخاصة للخدمات الأمنية شارك فى رأسمالها هو وأسرته بحوالى مليونى جنيه . ويبلغ رأسمال الشركة نحو ١٤,٥ مليون جنيه وعدد المساهمين ٦٢٢ عضوا ، يمثل ضباط الشرطة ثلثى المساهمين " .

(الأهالى ، ١٩٩٤/٤/٢٢ ، ص١)

إن العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ هى التى ساعدت على الزج بعدد من الأفراد داخل مجلس الشعب بالرغم من تورطهم فى قضايا مخلة بالشرف مثل الاتجار بالمخدرات والعملة وأيضا الأغذية الفاسدة وللأسف كان معظم هؤلاء أعضاء فى الحزب الوطنى . الأمر الذى يوحى وكما يشير " حازم منير " : " إلى توجيه اتهامات بالرشوة فى ترشيحات الحزب الوطنى ، فتحت الباب أمام شخصيات مشبوهة لدخول مجلس الشعب " .

(حازم منير ، الأهالى ، ١٩٩١/٩/٤ ، ص٣)

وبالطبع كان الهدف من دخول هذه الفئات البرلمان ليس الدفاع أو المطالبة بتحقيق ما هو فى صالح المواطنين المصريين ، وإنما بهدف تأمين مصالحهم الخاصة والمحافظة عليها من خلال الحصانة الممنوحة لهم.

ومن أبرز النماذج على ذلك " توفيق زغلول " عضو مجلس الشعب (حزب وطنى) الذى استغل سلطاته للتربح غير المشروع .

وكما يشير " حسين البطراوى " : " فقد اتهمت النيابة العامة توفيق زغلول بحصوله على خمسة آلاف جنيه على سبيل الرشوة لترسية عطاء طلمبات الفاكيوم فى المناقصة رقم ٩٠/٨٩/١٣ على شركة " جاما " بالمخالفة لما انتهت إليه لجنة البت والترسية على شركة " هورس " الأقل سعرا والتى يتطابق عرضها مع الشروط والمواصفات المطروحة بالمنافسة.

وإذا كانت هذه الجناية قد نجحت فى رفع الحصانة البرلمانية عن توفيق زغلول هذه المرة ، إلا أنه باسم الحصانة تم حفظ القضية رقم ٢٩ لسنة ٩١ حصر أموال عليا ، والمتهم فيه توفيق زغلول باستغلال سلطات وظيفته فى تحقيق منافع مادية له ولذويه . وكانت تحقيقات الرقابة الإدارية قد أثبتت استغلاله لمنصبه فى تسخير العمال لديه بالشركة فى إجراء تشطيبات لممتلكاته فى بلدته منشأة عبد الله والأرض التى يستصلحها فى منطقة البستان بالجيزة .

كما حصل توفيق زغلول على ٢٢٣ لوح خشب و٢٥ عرق خشب قيمتها ٢٢٨٠ جنيها وأخرجها بأذون صرف من الشركة واستعملها فى أعماله الخاصة وأعيدت هذه الأخشاب للشركة بعد اكتشاف الأمر . وقام توفيق زغلول أيضا بالاستيلاء على ١٠٣٣ جنيها من مصروفات العلاقات العامة بفرع الشركة بالاسكندرية وهو ما شهد به عضو الرقابة الإدارية ،

وبالتالى يخضع للعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١١٣ عقوبات .
وأثبتت التحقيقات استيلاء توفيق زغلول على كميات من المسلى قيمتها ١٠٥٦ جنيها كما أعترف بذلك صاحب شركة مصر حلوان للاستيراد والتصدير بزعم توزيع توفيق زغلول هذه الكمية على محافظ الغربية والمسئولين بالمحافظة إلا أنه استولى عليها لنفسه . وهذه الواقعة تضع توفيق زغلول تحت بند جريمة التربح المعاقب عليها بالمادة ١١٥ عقوبات .

وأثناء التحقيقات سدد توفيق زغلول الأموال التى أستولى عليها ورغم خضوع زغلول لأحكام القانون ، إلا أن قرار النيابة كان حفظ القضية باعتباره .. " عضو مجلس شعب " ويتمتع بالحصانة وأن المال العام قد رد، علما بأن رد الأموال لا يلغى جريمة التزوير والتربح كما أفاد العديد من القانونيين ، لكن نص القانون فى واد والتطبيق فى واد آخر فغالبا ما يفلت المجرم من العقاب خاصة إذا كانت لديه الحصانة .

(حسين البطراوى ، توفيق زغلول استغل سلطاته للتربح غير المشروع ، الأهالى ، ١٩٩٣/٨/٤ ، ص٥)

ومن البرلمان إلى البنوك نرصد بعض النماذج للعلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ الواردة فى العينة على سبيل المثال لا الحصر . ففى عام ١٩٨٥ شهدت مصر أخطر عملية تهريب مقنع لأموال المصريين إلى بنوك النفط .

وكما تشير " صحيفة الأهالى " : ' لقد استطاع المليارديرإبراهيم الإبراهيمى رئيس مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى تحويل البنك إلى شبكة لتهريب الأموال المصرية للخارج ، فضلا عن تقديم تسهيلات ائتمانية وقروض بدون ضمانات كافية . وكان من أبرز المستفيدين من تلك التسهيلات " أحمد حسن " الذى يمتلك شركة التوكيلات والخدمات الفنية فقد حصل على ٢ مليون دولار .

وقد أثير تساؤل وقتها حول أهمية أحمد حسن وشركاه لكى تسكت الحكومة على مخالفات جسيمة كتلك التى وقع فيها إبراهيم الإبراهيمى لمجرد أنه أقرض شركته من البنك بضمان أصحابها ؟ .

وكانت الإجابة أن شركة التوكيلات هذه يملكها السيد "أحمد حسن على" شقيق رئيس الوزراء " كمال حسن على " وأن من بين شركائه فيها ، شريف كمال حسن على ابن رئيس الوزراء واللواء محمد طلعت حسن على الشقيق الآخر للوزير . هذا وقد أشيع عن مدير هذا البنك السابق تعاملاته المشبوهة مع شخصيات وشركات معروف عنها سوء السمعة مثل شركة 'يونى أويل' إحدى الشركات الأمريكية سيئة السمعة " .

(الأهالى ،١٩٨٥/١/٢٣ص٣)

وغنى عن البيان أن لتلك الممارسات والعمليات المشبوهة آثارها المدمرة على الاقتصاد الوطنى ، فضلا عن الخسارة الفادحة التى يدفع ثمنها للأسف المواطن المصرى الفقير والكادح .

ولازلنا داخل البنوك المصرية وحالة أخرى لاستغلال النفوذ . وكما يشير " مدحت الزاهد " : " فقد تقدمت إحدى الشركات للحصول على قروض من أحد البنوك وهذه الشركة يشارك فى ملكيتها وعضوية مجلس إدارتها ثلاثة بينهم ابن وزير أسبق ، وقد حصلت الشركة على قرضين بالفعل بقرابة ١١ مليون جنيه . وقد تضمنت قضية هذه الشركة عدة مفاجئات ، المفاجأة الأولى" : أن ابن الوزير الأسبق كان متهما فى قضية اللحوم الفاسدة المجمدة منتهية الصلاحية ، وغير الصالحة للاستخدام الأدامى، وقد حكم القضاء ببرائته ولكن صدرت ضده أحكام أخرى فى قضية شيك بدون رصيد وشيك مزور ، كما تنظر المحاكم بعض الدعاوى المرفوعة ضده . " والمفاجأة الثانية " : إن هذه المعلومات أوردها تقرير إدارة الاستعلام فى البنك نفسه قبل أن تتناولها الأجهزة الرقابية . " والمفاجأة الثالثة " : أن مجلس إدارة البنك قد وافق على صرف القرض للعميل وأصبح تقرير إدارة الاستعلام حبر على ورق " .

(مدحت الزاهد ، إعدام دين لعميل مزدهر ، الأهالى ، ١٩٩٦/١٢/٢٥ ،ص٣)

ولم تكن الحالة السابقة فريدة من نوعها لأن مشكلة الاستيلاء على القروض بدون ضمانات كافية ، أصبحت سمة من سمات فساد البنوك فى مصر ، ويرد ذلك إلى نوعية من المصالح قد تنشأ بين العميل وكبار المسئولين فى البنك .

وفى هذا الإطار يقول " مدحت الزاهد " : " لقد حصل أحد العملاء على قروض ضخمة من أحد البنوك المصرية ، ووصلت مديونيته إلى ١٢,٤ مليون فى ١٩٩٦/٦/٣٠ وعلى الرغم من أن الأجهزة الرقابية أشارت إلى ضرورة التعامل بحذر مع هذا العميل ، لأن معظم مديونياته على الشركات ولا رجوع عليه بصفته الشخصية ، وأغلب أصوله مرهونة للبنوك ، ويعانى من صعوبة تصريف منتجاته ونقص حاد فى السيولة وارتدت له عدة شيكات .

---

* أكدت صحيفة الأهالى فى نفس العدد أن توفيق زغلول بعد عودته إلى مجلس إدارة الشركة فى ١٩٩٢/٨/١ بدء فى تصفية حساباته مع أعضاء الجمعية العمومية التى طالبت بتنحيته حيث تم نقل العديد منهم إلى درجات أقل وخصم حوافز الإدارة العليا والحوافز الشهرية لهم وبدأت عمليات النقل بعد أقل من أسبوع من عودته لمنصبه ليستمر المسلسل من جديد بالشركة .

وبالرغم من ذلك أشارت الشئون القانونية إلى أن " معظم ما جاء بهذا الاستعلام غير صحيح ولم يتم التحقيق عنه " ويستعلم الجهاز عن أسباب الشئون القانونية فى رفض الاستعلام وكذلك يطلب تقرير الجهاز موافاته عما تم بشأن تغطية الانكشاف فى الضمانات والشيك المرتد . والغريب أن نفس العميل حصل على قروض جديدة رغم استمرار تعثر مركزه المالى . هذا وقد أكدت مصادر أن هذه العميل أنشأ شركة فى كندا سهلت حصوله على الجنسية الكندية تمهيدا لفراره عند اللزوم حيث بلغت مديونياته للبنوك مئات الملايين ".(**مدحت الزاهد ، مخالفات البنوك، الأهالى ، ١٩٩٦/١٢/٤،ص٣**)

خلاصة القول

إذا وجد شخص منحرف ونصاب فى مكان ما ، فهذا أمر خطير لا محالة ، ولكن الأخطر من ذلك بل والأغرب أن يتم الانحراف والنصب تحت أعين كبار المسئولين الذين تاجروا بالوظيفة العامة واستغلوا نفوذهم المرتبط بمناصبهم فى التلاعب بأموال وأقوات الشعب . إن فساد البنوك ومشكلات القروض بصفة خاصة ترد الى فساد أعضاء الإدارة داخل البنوك المتورطة فى قضايا القروض لأنهم هم الذين تساهلوا مع من لا يستحقون ومنحوهم أموالا من دم الغلابة ، وكانوا على علم بأنها لن ترد لأن الذين استفادوا منها لم يحصلوا عليها بالطرق القانونية المشروعة ، وإنما كانت الأبواب الخلفية (المحاباة –الوساطة –استغلال النفوذ .... الخ) هى السبيل لذلك ومن ثم فإن ما بنى على باطل فهو باطل .

٢-٢ تدهور مستوى القيادات وانحرافهم :

أشارت صحيفة الأهالى إلى هذا العامل من خلال تحقيقين ، وقد اتضح من التحليل أن القيادة تلعب دورا واضحا فى التأثير على سير العمل داخل المؤسسة ، أيا كانت اقتصادية أو سياسية فإما أن تعمل على تحقيق مكاسب وفوائد تساهم فى عملية التطوير والتنمية المنشودة فى فترة تاريخية معينة ، وإما أن تحدث العكس بمعنى أن تساهم فى نشر عمليات السرقة والنهب وإتلاف أدوات الإنتاج وإهدار المال العام وذلك بهدف الكسب السريع والتربح الحرام مستغلين فى ذلك أهمية وحساسية مناصبهم القيادية .

وقد لوحظ أن هناك شركات استطاعت تحقيق نجاحات فى ظل قيادات رشيدة إلا أن تلك الحالة الإيجابية سرعان ما تبددت على عتبة المسئولين الذين لا يفرقون بين المال العام والمال الخاص ، ومن ثم لا يجدون صعوبة فى إهدار المال العام وتبديد الثروة القومية .

وقد رصدت عينة الدراسة من صحيفة الأهالى العديد من النماذج الدالة على العلاقة الوثيقة بين انحراف القادة وانتشار الفساد .

وفى هذا الإطار يقول " محمد حمديتو" إن شركة النيل للكبريت كانت من كبرى شركات القطاع العام الناجحة إلا أنه بعد تولى قيادتها مسئولون غير أكفاء تحولت لشركة عاجزة ومتدهورة ، واهتز كيانها الاقتصادى وانعكس ذلك على العاملين نفسيا ومعنويا ، وانتشر الفساد بالشركة بشكل كبير، لدرجة أنه قد تم إلقاء القبض على أحد العملاء فى مكتبه داخل جدران الشركة . كما أن هنالك العديد من حالات الفساد داخل الشركة . فمن المعروف أن الجذوع هى الخامة الرئيسية فى إنتاج الشركة فقد وصلت إلى ميناء الإسكندرية فى ابريل ١٩٨٧ الباخرة نفرتيتى قادمة من ميناء انتورب البلجيكى وعليها رسالة للشركة رقم ٥٣٤ /١٩٨٧ اعتماد مستندى رقم ٢١١٠٢ وطبقا لبوليصة الشحن رقم ٥١ الصادرة من الشركة المصرية للملاحة البحرية صاحبة السفينة فإن الرسالة عبارة عن جذوع أشجار لازمة لصناعة الابلكاج . وعددها ٢٥٦٣ جذعا وزنها ٢٥٧٠ طن وعند الاستلام الفعلى تبين أن الكمية الواردة على الباخرة هى ١٦٧٦ جذعا فقط وبوزن قدره/ ١٥٩٢ طنا و٣٠٠ كيلو أى بعجز مقداره ٨٨٧ جذعا ووزن قدره ٩٧٧ طنا و٧٠٠ كيلو وبالرغم من وجود هذا العجز الضخم فإن أحدا من المسئولين لم يهتم بإثباته حتى يمكن محاسبة المورد على الفرق، وحفظ الرسوم المسددة للجمارك ، وتقدم مدير إدارة المشتريات الخارجية بالشركة بمذكرة رقم ت/ ز ١٣٩/ ٨٧ كشف فيها أن الوكيل التجارى للمورد الهولندى وهو شركة (تكنيسيا الشرق الأوسط للتجارة) قد أخطر الشركة بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٨٧ بوجود كمية من الجذوع على رصيف ميناء انتورب لم يتم شحنها . وطالب فى مذكرته بإحالة الموضوع لإدارة الشئون القانونية لاتخاذ الإجراءات لحفظ حقوق الشركة تجاه المورد والتوكيل الملاحى، وتجاهلت إدارة الشركة كل هذا وتركت العجز ليستولى عليه المورد والبالغ قيمته ٢١٩٩٧٩ جنيها ولم تحقق فى عدم اثبات العجز على السفينة . وبعد ذلك طالبت شركة الشرق للتأمين فى ١٢ مايو ١٩٨٧ بسداد قيمة العجز ".

(محمد حمديتو،من المسئول عن تدهور شركة النيل للكبريت ، الأهالى،١٨/٥/١٩٨٨ ، ص٦)

ومثال آخر لقد ساهمت القيادات الفاسدة فى عدة بنوك مصرية فى إلحاق الضرر بتلك البنوك والمؤسف حقا أن المسئولين عن الأخطاء غالبا ما يكونون بعيدا عن المساءلة القانونية ، وغالبا ما يتحمل عبء أى خسارة المواطن المصرى العادى الذى لا حول له ولا قوة فى ظل أباطرة الفساد من الكبار .

وكما يشير " مجدى حسين " فقد كشف تقرير صادر من إحدى الجهات الرقابية على البنوك عن مخالفات خطيرة داخل بنك مصر رومانيا وهو بنك مشترك بين القطاعين العام والخاص . وقد أوضح التقرير حجم الديون غير المنتظمة والتى قام المسئولون بالبنك بتصنيفها ضمن الديون المنتظمة مخالفين بذلك الكتاب الدورى ٣٢١ الصادر من البنك المركزى أكثر من ٨٠ مليون جنيه مستحقة على ٢٢ شركة . وبلغت جملة الديون المشكوك تماما فى تحصيلها ضمن حقيبة الديون غير المنتظمة ٥٧ مليون جنيه مستحقة على ٩ شركات، بينها شركة واحدة حصلت على ٢٠ ٪ من المبلغ كما بلغت الديون الرديئة ٨ ملايين جنيه مستحقة على خمس شركات بينما وصلت الديون دون المستوى إلى ١٧ مليون جنيه .

ويضيف التقرير واقعة خطيرة قام بها مدير فرع البنك بالمهندسين حيث قام بمنح تسهيلات ائتمانية تزيد عن الصلاحيات الممنوحة له طبقا للقانون والأعراف البنكية بحوالى ٤٣مليون جنيه لثمانى شركات ، كما تم منح تسهيلات ائتمانية أخرى كبيرة بنفس الفرع لعشر شركات دون الاطلاع على البيانات المتاحة عن هذه الشركات بالإدارة العامة لتجميع مخاطر الائتمان فى البنك المركزى.

ويذكر التقرير إحدى الوقائع الخطيرة أيضا عندما يقرر أن البنك منح تسهيلات لعملاء لا تتناسب مع حجم مواردهم الذاتية المستمرة فى النشاط الأمر الذى ينقل عبء مخاطر نشاطهم إلى البنك.

ومن بنك مصر – رومانيا إلى بنك مصر العربى الإفريقى فقد تمت إحالة ٤مديرين للتحقيق فى مخالفات جسيمة ، هذا فضلا عن قيام العضو المنتدب بالبنك بمجاملة رجال أعمال على حساب مصلحة البنك ".

(مجدى حسين ، الأهالى ، ١٩٩٨/٥/٢٧ ، ص٧)

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن الفساد إذا انتشر فى مكان ما ، فلابد من البحث عن القيادة فى هذا المكان لمعرفة دورها فى هذا الفساد ، فإذا كان الانحراف تم بدون علمها فهذا كارثة لعدم قدرة هذه القيادة على متابعة سير العمل ، وعملية المتابعة تعد من المبادئ الأولية للعمل القيادى فى أى مؤسسة . أما إذا تم الانحراف بعلم القيادة فهنا نكون أمام كارثة الكوارث ، لأن هذا ببساطة يعنى حماية الفساد والتستر عليه ، وبالتالى تحويل المؤسسة إلى قلعة للفساد المنظم .

٢-٣ تقلص دور السلطة القضائية :

وردت الإشارة لهذا العامل من خلال تحقيق واحد من عينة الدراسة .

ولاشك أن للسلطة القضائية كل الحق فى ترسيخ القاعدة القانونية والحفاظ عليها ، ومن ثم فإن ما تصدره من قرارات بشأن أى فعل أو سلوك فى الحياة ، لابد وأن تحترم بل ويجب أن تكون واجبة النفاذ لأن من مصلحة القضاء العادل المستقل تحقيق العدل الاجتماعى والمحافظة على الأمن الداخلى بنص القانون ، وإذا حدث العكس بمعنى أن تتقلص السلطة القضائية وتصبح تابعة للسلطة التنفيذية فإن ذلك يؤدى إلى اهتزاز هيبة القضاء ، ويصبح القانون بلا فاعلية ويصبح الخروج عليه أسهل شئ .

وفى هذا الإطار يقول " ثروت شلبى " يترتب على عدم احترام القانون وتنفيذ قرارات حكم القضاء عواقب وخيمة . ففى عام ١٩٩٠ صدر حكم محكمة القضاء الإدارى ببطلان عضوية ٣٩ نائبا فى مجلس الشعب إلا أن مجلس الشعب رفض التنفيذ معلنا أن المجلس سيد قراره .

ويقول " خالد محيى الدين " من الأكرم للحكومة أن تخسر عدة مقاعد من البرلمان بدلا من أن تخسر مصداقيتها أمام الرأى العام وإلا كيف تطالب الدولة مواطنيها بالالتزام بالقانون فى الوقت الذى لا تفعل فيه ذلك ؟!

إن عدم تنفيذ الأحكام يعد انقلابا دستوريا وعدوانا من السلطة التشريعية على السلطات القضائية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن عدم تنفيذ الحكم يهدد شرعية الدولة ويفقدها مصداقيتها " .

(ثروت شلبى ، مجلس الشعب فى خطر ، الأهالى ، ١٩٩٠/٣/٢٨ ، ص٤)

٢-٤ عدم تطبيق القوانين :

وردت الإشارة لهذا العامل من خلال تحقيق واحد من عينة الدراسة .

وقد لوحظ من خلال التحليل أن العبرة ليست بسن القوانين ، ولكن بقدرة المسئولين على تطبيق القوانين .

ومن أهم القوانين التى صدرت ولم يتم تطبيقها القانون الخاص بضرورة تقديم المسئولين لإقرارات الذمة المالية .

وقد ترتب على عدم تطبيق هذا القانون انتشار الفساد فى كافة أجهزة الدولة ، إلى أن وصل إلى أجهزة الحكم التشريعية والتنفيذية ، فقد دخل نواب المخدرات والقروض والأغذية الفاسدة مجلس الشعب بعد أن حصلوا على مقاعد دفعوا من أجلها ملايين الجنيهات من دم الشعب المصرى .

وقد تمت الإشارة لهذا القانون فى عينة الدراسة ، وفى هذا الإطار يقول " عبد اللطيف وهبة " : " لقد نص القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٥بشأن الكسب غير المشروع على القائمين بأعباء السلطة والجهاز الإدارى فى الدولة ورئيس الجمهورية والوزراء وأعضاء مجلس الشعب وغيرهم ممن تنطبق عليهم الصفة النيابية سواء كانوا منتخبين أو معينين تقديم إقرارات الذمة المالية قبل تولى مهام مناصبهم وبعد الانتهاء منها ، بل ونص فى مادته الثالثة على أن تشمل الإقرارات الزوجة والأولاد القصر مبينين فيها الأموال الثابتة والمنقولة خلال شهرين من خضوعه لأحكام القانون . ونتيجة لعدم تطبيق القانون استشرى الفساد فى الأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات وحتى أعضاء مجلس الشعب . ولا يوجد أى رد فعل سوى التشدق برفع الحصانة البرلمانية فى حين أن كل الدول الديمقراطية تقوم بإحالة المسئولين للقضاء لمجرد الشبهات .

إيطاليا تحاكم رئيس وزرائها بيرلسكونى لمجرد استغلال منصبه .. بلجيكا أطاحت بسكرتير حلف الأطلنطى ويلى كلاس لمجرد الشبهات أثناء فترة عمله فى الوزارة ولم تنظر إلى الاعتبارات الدولية .

لقد كان قانون الكسب غير المشروع يطلق فى مصر بالفعل فى وقت كان فيه النواب يدافعون عن المصالح الوطنية ، وتزداد الحاجة لتطبيقه اليوم بعد أن استشرى الفساد فى كافة الأجهزة وباعتبار أن أعضاء مجلس الشعب قدوة فى العمل السياسى والجماهيرى .

ويقول " محمود الإمام " وزير التخطيط السابق : " إن القانون سليم تماما وكان مطبقا بحذافيره فى فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر وكنا كوزراء نقدم إقرارات الذمة المالية قبل فترة تولى الوزارة وبعدها إلى ممدوح سالم رئيس الجهاز المسئول فى ذلك الوقت عن إقرارات الذمة المالية . ولو أن هذا القانون معمول به اليوم لما ظهرت حالات التهرب الضريبى من قبل أعضاء مجلس الشعب أنفسهم والأغرب أننا فى دولة فساد لها القدرة على تزوير كل القرارات والإقرارات ويظهرون انفسهم فى النهاية بأنهم خاسرون ولا حول لهم ولا قوة " .

(عبد اللطيف وهبة ، الأهالى ، ١٩٩٥/١١/٢٢ ، ص١٣)

والجدير بالذكر فى هذا الصدد أن عدم تطبيق القوانين يشكل خطورة كبيرة لأن نظرة الناس إلى القانون سوف تختلف ، فبدلا من النظر إليه على أنه حصن أمان للمواطنين –يحدث العكس وينظر إليه على انه أداة طيعة فى يد المسئولين يستخدمونها لتحقيق أغراضهم مقابل التعدى على حقوق الدولة والمواطنين .

وإذا وجد الموظف الصغير أن رئيسه فى العمل يسرق وينهب ولا يبالى بالقانون فسوف يعمل مثله خاصة أنه قد يسرق الأخير لسد حاجة أساسية لدية (من تعليم أو صحة أو غذاء ، سكن ... الخ)

٢-٥ نمو طبقة الرأسمالية الطفيلية :

وردت الإشاره لهذا العامل من خلال مقال واحد من عينة الدراسة .

وجاء فى هذا المقال أنه " فى أعقاب سياسة الانفتاح الاقتصادى نمت طبقة طفيلية استغلت نفوذها السياسى فى الإثراء السريع من الاستيراد والعمولات وعقود التوريد للحكومة والقطاع العام والمقاولات والإتجار فى الإسكان أرضا أو مبانى . ثم توالدت توالدا ذاتيا بإنفاقها الاستهلاكى السفيه الذى فتح المجال لأفراد كثيرين لممارسة ذات الأعمال ، واستيراد ما يلزم لاستهلاك أصحاب الملايين الكثيرة أو أصحاب الألوف الذين اندفعوا فى تيار حمى الاستهلاك محاكاة للأغنياء وتأثرا بالقيم الجديدة التى فرضوها على المجتمع ، فى الوقت الذى عجزت فيه الحكومة عن توفير عدد كبير من الخدمات العامة الأساسية ، مثل مياه الشرب ووسائل النقل العام والتعليم الجاد والخدمة الصحية المناسبة ، وإذا كان النفوذ السياسى هو الذى مكن كبار الطفيليين من إهدار كل القوانين جهارا نهارا باسم تصفية الروتين ، فإن الإفساد والرشوة والهدايا كانت سلاح صغارهم فى الوصول إلى كسب سريع حتى كاد جهاز الدولة يشل تماما ويغلق أبوابه ، امام من لا يملك النفوذ السياسى أوالقدرة على التسهيل بالرشوة أو العمولة وما إليها ، ودفعت الدولة والفئات الطفيلية بالمجتمع كله فى سباق يلهث فيه كل إنسان وراء الثروة مما أسقط كثيرا من القيم الشريفة والأصيلة وأدى إلى تراجع الإنتاج الحقيقى واندفاع العمالة الماهرة للهجرة ، وتدهور إنتاجية العمل عموما ، وانصراف مجتمع الإدارة فى القطاعين العام والخاص عن كفاءة الإدارة وحسن الإدارة وتفضيله المصالح الخاصة على المصالح المشتركة ، ناهيك عن مصلحة المجتمع " . **(صحيفة الأهالى ، ١٩٨٥/٩/١١)**

خلاصة القول :

لقد تأثرت صحيفة الأهالى فى تناولها لعوامل الفساد المؤسسى فى القطاعات التى عنيت بها الدراسة بطبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى وخاصة خلال الـ ٢٥ عاما الماضية .

ولأن الفساد فى صحيفة الأهالى هو ظاهرة اجتماعية ، فقد جاءت عوامل الفساد مرتبطة بهذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تحمل من التناقض ما هو أكثر بكثير من الاتساق . فقد سادت النوازع الفردية وإعلاء

المصلحة الخاصة على حساب القيم الجماعية والمصلحة العامة . وبدت العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ المرتبطة بالوظيفة العامة من أهم عوامل الفساد والكسب الحرام السريع ، فضلا عن تفاعل مجموعة من العوامل الأخرى المساعدة منها تدهور مستوى القيادة، وعدم فاعلية السلطة القضائية وعدم تطبيق القوانين ، وظهور طبقة جديدة مستغلة فى المجتمع وهى الطبقة الرأسمالية الطفيلية .

(٣) الآثار الناتجة عن الفساد :

أشارت صحيفة الأهالى إلى الآثار الناتجة عن الفساد المؤسسى فى القطاعات التالية [فساد الوزراء – فساد أعضاء البرلمان – فساد مديرى الشركات والبنوك – فساد رجال الأعمال] من خلال ثمانية تحقيقات ومقال.

وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحدات أن الآثار الناتجة للفساد تتمثل فيما يلى :

٣-١ إهدار المال العام .

٣-٢ الإحساس بالظلم وضعف قيم الانتماء للوطن .

٣-٣ إتساع الفوارق الطبقية .

وفيما يلى نشير إلى كل أثر من الآثار السابقة بشىء من التفصيل:

٣-١ إهدار المال العام

وردت الإشارة لهذا الأثر فى ستة تحقيقات ، وقد لوحظ أن لمسلسل إهدار المال العام نماذج متعددة أشارت إليها عينة الدراسة ، وسوف نشير لبعض النماذج البارزة منها .

أول هذه النماذج ما حدث فى شركة القاهرة للزيوت والصابون ، وفى هذا الإطار يقول " مدحت الزاهد " : " لقد كشفت تحريات الرقابة الإدارية وجهاز الكسب غير المشروع وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن انحرافات بشركة القاهرة للزيوت والصابون ارتبطت بصفقات مشبوهة خسرت الشركة فى واحد منها فقط ٤ ملايين جنيه ، بينما تضخمت ثروة بعض المسئولين بالشركة . وقد كانت تحريات جهاز الرقابة الإدارية والكسب غير المشروع قد كشفت عن انحرافات رئيس الإنتاج وتم إلقاء القبض عليه فى أول نوفمبر ١٩٩٢ وتم حبسه احتياطيا على ذمة التحقيق فى القضية رقم ٩٢/٣ جنايات وكسب غير مشروع ، افرج عنه بكفالة مالية قدرها ٥ آلاف جنيه فى نوفمبر ١٩٩٢ .

وكان جهاز الكسب غير المشروع قد وجه إليه تهمة تضخم ثروته بما لايتناسب مع دخلة الذى يبلغ ٤٠٠ جنيه شهريا وذلك بعد التحريات التى اجرتها هيئة الرقابة الإدارية التى أوضحت حدوث زيادة طارئة فى ثروته

قدرت مبدئيا بـ ٣٧٤ جنيها و ٤شقق و ٣قطع أرض فضاء ، ولم يقدم رئيس قطاع الإنتاج مصدرا مشروعا لهذه الثروة " .

(مدحت الزاهد ، الأهالى ، ١٩٩٣/١١/١٠ ، ص٣)

وفى الشركة المصرية للتوريدات والأشغال البحرية يقول " عبد الحميد كمال " : " لقد تم تعطيل ١١ وحدة ناقلة عائمة رغم الملايين التى تم إنفاقها عليها فى أعمال الصيانة والعمرات وشراء قطع الغيار . هذا فضلا عن إهدار الملايين فى إصلاحات وهمية وكانت النتيجة أن تعرضت الشركة للبيع من أجل التغطية على الفساد . والغريب أن الشركة حققت فى عام ١٩٩٥ نسبة ٩٠,٥٪ من المستهدف من الإيراد إلا أن إدارتها خفضت أجور العمال بنسبة ١٧,٥٪ كما خفضت حوافز التسويات النهائية إلى ٣.٥ شهر فقط بدلا من ١٤ شهرا كانت تصرف للعاملين على مدى السنوات الماضية مما دفع العاملين إلى إرسال برقيات إلى كافة المسئولين وفى مقدمتهم رئيس الجمهورية ووزير قطاع الأعمال ورئيس الشركة القابضة لقطاع النقل البحرى كما شهدت مواقع الشركة ببورسعيد والسويس اعتصامات عمالية متواصلة وقد تم الحصول على العديد من المستندات التى توضح العديد من الوقائع المتعلقة بإهدار المال العام وتعطيل أصول الشركة من وحدات ومعدات أنفق على إصلاحها وصيانتها ملايين الجنيهات تمهيدا لخصخصة الشركة وطرح أسهمها للبيع " .

(عبد الحميد كمال ، الأهالى ، ١٩٩٦/٧/١٧ ، ص٣)

ولاشك أن وصول المنحرفين إلى مواقع القيادة هو الذى يؤدى إلى إهدار المال العام ، لأن السرقات والاختلاسات الصغيرة التى لا تتجاوز عشرات الجنيهات ويقوم بها صغار الموظفين لا يمكن أن تؤثر على الاقتصاد الوطنى بنفس الدرجة التى يحدثها انحراف المسئول الكبير .

وهذا ما حدث مع حسنى الشافعى رئيس مجلس إدارة شركة مصر للتجارة وعضو مجلس إدارة شركة النصر للتصدير والاستيراد السابق . وكما يشير " مدحت الزاهد " : " لقد اجتاز رحلة صعود إلى مواقع القيادة رغم وجود سبعة بلاغات سابقة (حصر أموال عليا) ورغم وجود مخالفات بالجملة سجلتها تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وعمليات مطاردة نشيطة من جهاز الرقابة الإدارية .

وقد لوحظ أن نسبة إهدار المال العام التى تحققت فى ظل قيادة حسنى الشافعى لشركة مصر للتجارة الخارجية ، ووفقا للبلاغات الرسمية تصل

إلى قرابة ١٢٠ مليون جنيه ويرتفع رقم الإهدار إذا ما أخذنا بتقديرات الجهاز المركزى للمحاسبات لبعض المخالفات ليصل إلى قرابة ١٤٠ مليون جنيه ، وهو رقم قياسي حققه الشافعي فى الليبرالية من ٩٤/٩/١ إلى ٩٦/١١/٢ أى خلال سنتين ويومين ".

(مدحت الزاهد ، الأهالى ، ١٩٩٨/١٢/٩ ،ص٥)

والجدير بالذكر أن انحراف المواطن الذى قد يستولى على عشرات أو مئات الجنيهات يثير الإحساس بالغضب والسخط ، لأنه حصل على ما ليس من حقه ولكن قد تضطرنا الظروف للبحث عن مبررات تكون قد ساقته إلى طريق الكسب غير المشروع لعل أهمها ضغوط الظروف المعيشية ، وعدم قدرة هذا المنحرف الصغير على إشباع احتياجاته الأساسية فى ظل الارتفاع المحموم للأسعار فى مقابل الثبات النسبى للأجور . لكن الفعل الذى لايمكن أن يغتفر أو نجد له تبريرا هو الانحراف الذى يقوم به كبار المسئولين ، والمؤسف حقا أن يتورط فى هذا الانحراف أيضا كبار المسئولين الذين من المفروض أنهم يقسمون على حماية الحقوق وتوصيلها لأصحابها .

ولعل النموذج الأخير الذى نختتم به مسلسل إهدار المال والذى تتبعته صحيفة الأهالى فى أكثر من عدد خير دليل على هذا الفساد المؤسسى الكبير الذى لا يمكن أن نجد للمتورطين فيه أى مبرر للانحراف أو سرقة المال العام لأن لديهم من الإمتيازات ما يسمح لهم بالعيشة الكريمة دون الإضرار بمصالح الشعب الذى وثق فى أن لديه قيادات تحمى حقوقه وترعاه .

فها هو " البرنس " أمير أحمد رياض رئيس مجلس إدارة شركة خدمات البترول الجوية ، وكما يشير " محمود الخضرى " : " فقد أهدر هذا البرنس المال العام ووضعه فى خدمة وزراء ومسئولين كبار فى الدولة . وتقول تفاصيل واقعة الفساد إن البرنس أمير أحمد رياض أصدر تعليماته للعاملين فى شركات خدمات البترول " مملكته الخاصة " للإعداد لرحلة هامة وخاصة على إحدى طائرات الشركة حمولة ٥٠ راكبا للذهاب إلى مرسى مطروح ، وإعداد طقم السرفيس المستورد لزوم السادة الركاب . وكانت المفاجأة التى أثارت دهشة العاملين أن المسافرين هم الدكتور نائب رئيس الوزراء وأسرته والكيميائى عبد الهادى قنديل وزير البترول فى هذا الوقت واسرته ومع الاسرة خادمتان ، والمفاجأة الأكبر أنهم ذاهبون إلى مرسى مطروح للتصييف وليس فى مهمة خاصة مع العلم بأنه فى نفس اليوم ونفس الساعة التى أقلعت فيها الطائرة التى تحمل الوزيرين والاسرتين أقلعت طائرة آخرى لشركة خدمات البترول فى رحلة خاصة لشركة عجيبة للبترول بمرسى مطروح وبها ٥١ مقعدا خاليا كانت تكفى الوزيرين

وأسرتيهما . أما المفاجأة الزلزال فى قصة البرنس والوزيرين فهى أن حـوم أحد الوزيرين وبعد الوصول لمطار مطروح اكتشفت أن إحـدى الحقـائب مازالت فى مطار القاهرة . وهناك تحرك البرنس الذى يتصرف فى مملكتـه الخاصة ومستخدما الأجهزة اللاسلكية ليتأكد من وجـود الحقيبـة ويصـدر أوامره للعاملين بالقاهرة بتجهيز طائرة ركاب حمولة ٥٢ راكبا لنقل الحقيبـة أو حتى الحقائب . وبعد العثور على الحقيبة تقلع الطائرة من مطار القـاهرة حاملة حقيبة السيد الوزير فقط لتصل إلى مطروح وبعد أن اطمأن الـبرنس على السادة الوزراء فى رحلتهم المجانية على نفقة الشركة التى حولها إلـى مملكة خاصة أمر بعودة الطائرتين إلى القاهرة فـى نفـس اليـوم وهمـا خاليتان".

(محمود الخضرى ، انحرافـات بالوثـائق فـى مملكـة الـبرنس ، الأهـالى ١٩٩٥/٣/٨ ،ص ص ١-٤)

" ولأن البرنس قرر ومنذ توليه إدارة الشركة أن يديرها كمملكة خاصة فرفض تنفيذ كل ماهو صحيح من أجل النهب العام . ومن هذه الوقـائع ، أن من الأمور الثابتة والمتعارف عليها إن كلا من ألمانيا وفرنسا همـا أفضـل الدول التى تنتج طائرات هليكوبتر حتى أن الولايات المتحدة تشترى معظـم طائراتها منهما خاصة فرنسا . ومن هذا المنطلق أوصى خـبراء الطـيران " البرنس " بشراء طائرات الشركة من هاتين الدولتين لضمان الحصول على أفضل نوعية لخدمة شركات البترول ، وحدث جـدل شـديد حـول هـذا الموضوع عندما أصر أمير رياض على الشراء من أمريكا وخاصـة مـن شركة " بل " عن طريق أحد الوسطاء ولسبب مجـهول ، وعندمـا احتـدم الخلاف بين البرنس وخبراء الطيران لجأ الأمير رياض إلى حيلـة غريبـة حيث حصل أو استكتب رؤساء شركات البترول والتى تسـتخدم الطـائرات بأنهم يريدون أن تكون تلك الطائرات أمريكية ، وقال إنه مضطـر لتلبيـة طلبات العملاء الأمر الذى آثار العديد من التسـاؤلات خاصـة أن هنـاك عمولات مرتفعة عند الشراء من شركة " بل " .

وأخيرا لم يكن كرم البرنس(*) من المال العـام يتوقـف عنـد تنظيـم رحلات داخلية على طائرات الشركة للوزراء ، فـامتد لتخصيـص مـال الشركة أو مملكته على رحلات خارجية خاصة حيث أصدر أمر " اركـب "

(*) حصلت الأهالى على معلومات تثير العديد من علامات الاستفهام حول تضخم ثـروات مملكـة البرنس وأعوانه فهو يملك قصرين فى الغردقة وواحدا فى الساحل الشمالى ومنتجعا فـى جنـوب سيناء وممتلكات بالخارج وأشياء أخرى علاوة على طائرة من الشركة لتنقلاتـه الخاصـة ، وقـد قدرت ثروته بـ ١٧ مليون جنيه . كما أن مساعده تميم فهمى عبد الله يتردد أن له قصرا فى سـان دياجو فى ولاية كاليفورنيا بأمريكا . (المصدر : صحيفة الأهالى ، ١٩٩٥/٤/٥ ،ص٣)

من حساب الشركة لكل من الكيميائى عبد الهادى محمد قنديل وزوجته بثينة محمود شوكت ونجله محمد عبد الهادى قنديل وذلك للسفر إلى سويسرا على الخطوط الجوية السويسرية " .

(محمود الخضرى ، الأهالى ، ١٩٩٥/٣/١٥،ص٣)

وبناء على ما تقدم تجد صحيفة الأهالى اكثر من مبرر لتأكيدها المستمر على أن الحكومة تتستر على الفساد والمفسدين وخاصة الكبار منهم. طالما أن المال العام والحمد لله وكما اتضح من التحليل لا يذهب بعيدا أو لغريب حيث يصب في جيوب المسئولين بعدة طرق ، اتضح من خلال العرض السابق بعضا منها .

٣-٢ الإحساس بالظلم وضعف قيم الانتماء للوطن :

وردت الإشارة لهذا الأثر فى مقال واحد من عينة الدراسة . وقد لوحظ أن شيوع الفساد فى مصر يرتبط به تنامى الإحساس بالظلم والشعور بالإحباط، وضعف قيم الانتماء للوطن فضلا عن ازدياد معدلات العنف والتطرف .

وقد كان لطبيعة السياسات العامة التى انتهجتها مصر منذ السبعينات أثر فى ذلك ، وفى هذا الإطار يقول " حسين عبد الرازق " : " إن التحالف الطبقى الحاكم اعتمد على سياسات اقتصادية واجتماعية أدت بمصر إلى أزمة خانقة تمثلت فى التضخم والغلاء وتكوين القلة لثروات هائلة من مصادر حرام وسيادة مفاهيم الاستهلاك الترفى وامتلاء الأسواق بالسلع الكمالية فى وقت تعجز فيه الغالبية عن اقتنائها أو تحسين مستوى معيشتها الأخذ فى التدهور . وأدت هذه السياسات التى سميت بالانفتاح (انتاجى مرة واستهلاكى مرة أخرى) إلى شيوع القلق والتوتر وعوامل الاحباط لدى غالبية الشباب ، ومن ثم تصاعدت روح التعصب والاتجاه إلى رفض المجتمع والعنف . وساعد على انتشار هذه الموجة لجوء السلطة إلى استخدام العنف ضد المعارضين السياسيين والمخالفين فى الرأى عن طريق انتهاك الدستور وسن القوانين المناقضة له والتى تنتهك بدورها الحقوق الأساسية للإنسان وبروز دور الدولة البوليسية بسماتها المعروفة مما ولد فى النهاية عنفا مضادا بلغ ذروته فى حادث المنصة (٦أكتوبر ١٩٨١) وأحداث أسيوط . وبدلا من استيعاب الدرس ، لجأت الحكومة إلى فتح المعتقلات والسجون وممارسة التعذيب الجماعى ضد الجماعات الإسلامية وبعض المنظمات اليسارية مما ولد بدوره جنوحا إلى العنف المضاد ، كذلك فالسياسات التى اتبعها التحالف الحاكم أدت إلى عودة مصر إلى التبعية

للسوق الرأسمالى العالمى وفقدانها استقلالها الاقتصادى والسياسى الذى تحقق بصورة نادرة المثال فى الحقبة الناصرية(*) ".
(حسين عبد الرازق ، نعم لجبهة ضد التبعية والطفيلية والفساد ، الأهالى ، ١٩٨٥/٨/٢٨ ،ص٥)

٣-٣ اتساع الفوارق الطبقية :

ورد ذكر هذا الأثر فى تحقيق واحد من عينة الدراسة .

وقد لوحظ أن هناك نماذج كثيرة للفوارق الطبقية بين الشرائح والفئات التى يتكون منها المجتمع المصرى . وقد أوضح تحليل ما ورد فى عينة الدراسة فى هذا الصدد أن الطريقة الفاسدة التى يتم بها التعامل مع ودائع المصريين فى البنوك تعمق الفوارق الطبقية (كيف ؟) هذا ما سوف نوضحه على النحو التالى :

لقد اتضح أن استخدام ودائع البنوك بطريقة غير عادلة(**) فى بناء شاليها وفيلات وقصور للطبقات الطفيلية وللصفوة يعمق الفوارق الطبقية ، لأنه مازالت هناك الكثير من الأسر المصرية التى تقطن فى حجرة أو حجرتين وغالبا ما تكون هذه الوحدات السكنية غير آدمية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن استخدام هذه الودائع بهذه الطريقة يهدد البنوك بالإفلاس .

وفيما يتعلق بتعميق الفوارق الطبقية يقول " على حادى " : " إن أرقام الحكومة الرسمية وبعض الدراسات المتخصصة تقول إن فى مصر أكثر من ٦١,٧٣٢ أسرة تقيم فى المقابر والعشش والخيام وهناك ٥٢ ألف أسرة تقيم فى وحدات مشتركة ، وهناك أكثر من ٥٠ ألف أسرة تقيم فى حجرات مستقلة وأن فى مصر ١٠٦,٩٦٠ أسرة تجد نفسها مشردة سنويا بسبب حالات الانهيار وقدم المبانى ، وأن الأسر الجديدة من محدودى الدخل التى تحتاج إلى سكن سنويا تزيد على ١٣٣,٩٤٠ أسرة . ويبدو أن هؤلاء سوف يظلون على هامش اهتمامات الحكومة . فما يحدث الآن فى سوق العقارات

(*) لأن صحيفة الأهالى تعبر عن التوجه الأيديولوجى اليسارى فى مصر فقد ظهر الانحياز الواضح لسياسات عبد الناصر على صفحاتها والدفاع المستمر عن الثورة وعن انجازاتها التى تحققت فى عهد عبد الناصر ، والتى تم تقويضها بعد وفاته وخاصة فى مرحلة الانفتاح الاقتصادى ، حيث غابت كل المفاهيم الاشتراكية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية، وبدأ التحول نحو آليات السوق الحرة والخضوع لقوانين العرض والطلب التى عمقت الفجوة بين الأغنياء والفقراء وغابت العدالة وظهرت الطفيلية بكل قيمها الاستهلاكية الرثة .

(**) هناك عدة طرق غير مشروعة يتم من خلالها الاستيلاء على أموال البنوك بدون ضمانات كافية أو حتى القدرة على السداد فيما بعد .

يؤكد إن هؤلاء الناس كتب عليهم النسيان إلى يوم الدين أو وجــود حكومــة مختلفة تؤمن بحقهم وأيهما أقرب ؟ " .

(على حادى ، الأهالى ، ١٩٩٨/٩/٢ ، ص٣)

وفيما يتعلق بإفلاس البنوك يقول " على حادى " : " إن بعض التقديرات تقول إن ٢٠ مليارا من الجنيهات هى حجم الاستثمار العقارى الفــاخر فــى ظل مغامرات غير محسوبة قامت بها البنوك المصريــة واقتحمــت ســوق العقارات الفاخرة والقرى السياحية والترفيهية .

وتؤكد المؤشرات انهيارا قادما لهذه البنوك فى ظل ركود حاد ظــهرت معالمه فى سوق الإسكان الفاخر وانخفاض الطلب على وحدات هذا النــوع من الإسكان حتى أن أسعاره انخفضت بنســبة ١٠٪ عــن العــام الســابق، والخطورة فى تشابه هوجة الاستثمار العقارى الفــاخر ودور البنــوك مــع ظروف دول شرق أسيا وما أدى إليه ذلك من انــهيار اقتصــادى مفــاجئ اضطر دولة مثل تايلاند إلى إغلاق ٥٢ بنكا فى يوم واحد فضلا عما يؤكــده الخبراء من أن خللا جسيما قد حدث فى الاقتصاد المصرى بسبب تحويــل المدخرات إلى نوع فقط من الاستثمار وهو الاستثمار العقارى وتفرغ البنوك التجارية لهذا النوع من الاستثمار وتقديم التسهيلات غير المحدودة فى الوقت الذى تعانى فيه البنوك المتخصصة والعقارية من قيود تقلل من قدرتها علــى ضبط إيقاع الانفلات العقارى فى مصر .

ويقول " إسماعيل صبرى عبد الله " : " إن استثمارات البنوك التجاريــة فى مجال العقارات غير آمنة لأن العقار يتمتع بحماية قانونية فلا يمكن بيعــه إلا بحكم قضائى فلو حدث تعثر لأحد المستثمرين فى سداد أقساط القــرض للبنك فسوف يستغرق الأمر عدة سنوات حتى يسترد البنك حقه وهو الأمــر الذى يؤثر على سمعة البنك وموقفه المالى خاصـــة أن البنــوك التجاريــة تستثمر أموال الودائع فى العقارات . **(على حادى ، نفس المرجع السابق)**

خلاصة القول :

أتضح من التحليل أن الحكومة المصرية تشهد حالة من التناقض بين ما تعلن عنه من شعارات وما تقوم بتنفيذه على أرض الواقع ، وهـــذا واضــح تماما فى مجال الإسكان بصفة خاصة . فبالرغم من اعتراف الحكومة بــان هناك قطاعا عريضا من محدودى الدخل وغير القادرين الذيــن فــى أشــد الحاجة للإسكان الشعبى ، فإننا لا نجد لمثل هذا النوع من الإسكان أى وجود (ماعدا بعض المشروعات القليلة جدا التى يرعاها رئيس الجمهورية بنفســه الخاصة بالشباب ولايمكن أن تسد حاجة الشباب كلهم) وعلى العكــس مــن ذلك فإن المتابع لإعلانات التليفزيون المصرى يجد أنها مليئة بالدعاية عــن المدن الجديدة التى تحمل لنا أسماء غريبة ما أنزل الله بـــها مــن ســلطان

(بفرلى هيلز ، دريم لاند ، جرين لاند ... إلـخ) ، فضـلا عـن ملاعـب الجولف وصالات البولينج وكذلك الأماكن الترفيهية (ماجيك لاند ، كريـزى واتر ... إلخ) والسؤال إلى من تتوجه الدولة بهذه الاسـتثمارات الضخمـة التى تزداد يوما بعد يوم ؟ مع العلم بأن نسبة كبيرة ولا يسـتهان بـها مـن شعب مصر أميون ومحدودى الدخل فمن ناحية هـم لا يسـتطيعون نطـق أسماء هذه المدن الغربية وخاصة الأمريكية منها ، ومن ناحية آخرى فـهم لايقدرون على الثمن المخصص للحصول على شقة فى تلك المدن .

(٤) أساليب مواجهة الفساد :

أشارت صحيفة الأهالى إلى أساليب مواجهة الفسـاد المؤسسـى فـى القطاعات التالية [فساد الوزراء – فساد أعضاء البرلمان – فسـاد مديـرى الشركات والبنوك – فساد رجال الأعمال] من خلال ثمانية مقالات وثلاثـة تحقيقات من عينة الدراسة .

وقد اتضح من خلال تحليل مضمون تلك الوحدات أن أساليب مواجهـة الفساد تتمثل فيما يلى :

٤–١ تطبيق الديمقراطية الحقيقية .
٤–٢ ضمان نزاهة الانتخابات .
٤–٣ تحقيق العدالة الاجتماعية .
٤–٤ تدعيم دور الأجهزة الرقابية وضمان استقلالها .
٤–٥ تقديم إقرارات الذمة المالية .

وفيما يلى سوف نشير لأسلوب من الأساليب السابقة بشئ من التفصيل .

٤–١ تطبيق الديمقراطية الحقيقية :

وردت الإشارة لهذا الأسلوب من خلال ثلاث مقالات وتحقيقيـن مـن عينة الدراسة .

وفى البداية يجب أن نؤكد أن الديمقراطية الحقيقية هى التى تعبر عـن إرادة الشعب وليست إرادة الحاكم أو النخبة المستفيدة من قربها من الحـاكم ، والديمقراطية حق لكل مواطن يجب أن يحصل عليه مرة واحـدة وليسـت منحة من أحد .

ومن أجل تطبيق الديمقراطية الحقيقية :

أولا : وكما يقول " فؤاد مرسى " : " يجب التخلص من حالة الطوارئ التـى لازمت البلاد بدون داع لأن الدستور وضع ضوابط لإعلانـها فـى حالات محددة على سبيل الحصر هى حـالات الحـرب ، والغـزو الخارجى وانتشار الأوبئة والفتنة الأهلية والكوارث الطبيعية ، ونعلـم

جميعا أن مصر لا تمر بأى من هذه الحالات ، كمـــا أن الطـــوارئ تشكل إهدارا للضمانات القانونية العادية ، وتشكل قيودا على حريـــة المواطنين ولمسنا ذلك فى التوسع فى الاعتقالات التعسفية فى قضايــا الرأى العام إلى درجة اعتقال أهالى المطلوبيـــن ، وســـوء المعاملـــة والتعذيب وتشكيل محاكم استثنائية تضم عناصر عســـكرية وإحالـــة المتهمين فى القضايا السياسية إلى تلك المحاكم التى لا يجوز الطعـــن فى أحكامها ، أضف لذلك الصلاحيات الواسعة المخولـــة لســـلطات الأمن بموجب قانون الطوارئ والتى تتيـــح لوزيـــر الداخليـــة حـــق الاعتراض على القرارات القضائية الصادرة بالإفراج عن المتـــهمين فى القضايا السياسية وإعادة اعتقال المفرج عنهم بقرار المحكمة " .
(فؤاد مرسى الأهالى ، ١٩٨٨/٥/١ ، ص٣)

ثانيا : التخلص من الانتخابات القائمة المطلقة لأنها فى مصر تعنى الفســـاد بعينه ، وذلك عكس الدول المتقدمة التى تعنى الانتخابات فيها تـــداول السلطة بالطرق السلمية ، أما فى مصـــر وكمـــا يقـــول " إســـماعيل صبرى عبد الله " : " إن قائمة الحزب الوطنى وراءها المحـــافظون ورؤساء المدن والأحياء والقرى ورجال الشرطة وشبكة من المصالح المالية الفاسدة والمفسدة توافر لها النجاح وتدل التجربة على أنه حيث يتعذر النجاح ينشط التزوير بأشكاله المتعددة . والانتخـــاب بالقائمـــة يعنى فى نظر الناخبين إشارة واضحة من الحكومة إليهم بأنها لا تريد معارضين فى المجالس المحلية . وبالتالى يفقد جـــزء كبـــير منـــهم الاهتمام بالانتخاب ويعرضون عن ممارسة حقهم فـــى تصويـــت لا معنى له . ومن المعروف أن قله الناخبين تتيح فرصة أكـــبر للجـــان الانتخاب الفرعية لتطبخ النتيجة على النحو الذى تريده سلطات الأمـــن والإدارة المحلية .

إن الديمقراطية ليست فلسفة ولا موقفا مبدئيا فحسب فالمحليات تتدخـــل فى حياة الناس اليومية وفى أرزاقهم ومن ثم كان الانتخـــاب الحـــر المتكافئ سبيلاً لاشتراك الناس فى صنع القرارات فى الأمور التـــى تعنيهم مباشرة .

لقد أصبح العمل الرئيسى لعضو المجلس المحلى خارج قاعات اجتماع المجلس فى مقابلة الحكام ورجال الإدارة ، وإنهاء مصالح الناس كمـــا يقولون دون أن ينسوا مصالحهم الخاصة فى هذا المضمـــار ، وليـــس من المغالاة فى الشئ القول بأن نظام الإدارة المحلية الحالى أسوأ مـــن حيث استغلال المواطنين وتبديد المال العام – من نظام العمد الـــذى

كانت تحكمه بالقدر الأدنى علاقات عائلية وتوازنات محلية ، فى حين أن رئيس مجلس القرية موظف ينقل من حين لآخر داخل المحافظة أو خارجها فى حركة التنقلات السنوية " .

(إسماعيل صبرى عبد الله ، الأهالى ، ١٩٨٨/٦/٨ ،ص٥)

ثالثا : تعدد الأحزاب وفى هذا الإطار يقول " خالد محيى الدين " : " إن مبدأ تعدد الأحزاب هو ركن أساسى من الممارسة الديمقراطية التى لا يمكن بدونها إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية أو تخفيف حدة التوتر والعنف المستشرية فى البلاد أو استعادة استقلالنا الاقتصادى ويرى أن مبدأ التعدد الحزبى ليس مجرد مواد قانونية ، ولكن ظاهرة اجتماعية سياسية تتطلب لكى تستقر وتنمو مناخا هوائيا، وتحتاج إلى مساندة من الرأى العام وجماهير الشعوب والقوى السياسية معارضة كانت أو حاكمة . فمن الملاحظ أن الحكومة تصبو على إفراغ هذا التعدد من مضمونه بفرض حصار شديد على حركة الأحزاب ونشاطها ومنع اتصالها بقواعدها ، وعبر التزييف السافر للانتخابات وفرض قوانين لإجرائها تمنع أى فرصة متكافئة للأحزاب المعارضة ، مما أدى لفقدان المواطنين الثقة فى أن تكون الانتخابات العامة – نزيهة خاصة – عن طريق التضليل الإعلامى الذى تمارسه أجهزة الإعلام الحكومية للتقليل من شأن أحزاب المعارضة والإساءة إلى سمعتها وتسفيه آرائها ، وإبرازها كقوى لا تشارك بالرأى السليم فى دراسة مشكلات البلاد وطرح الحلول القادرة على مواجهتها ، فضلا عن الاهتمام ببناء الحزب الحاكم كقوة سياسية مستقلة والاعتماد على أجهزة الحكومة والأمن فى مواجهة أحزاب المعارضة".

ويقول " د. أسامة الغزالى " : " إن حيوية الحياة الحزبية والنيابية مرتبطة باستعداد الذين يحكمون لاقتسام السلطة مع قوى أخرى فى المجتمع وأن هذا الاستعداد مقترن بالكيفية التى تأتى بها القوى الحاكمة للسلطة ومن هنا فإن التعدد الحزبى والديمقراطية هما شرط أساسى لشرعية النظام السياسى " .

(خالد محيى الدين ، وأسامة الغزالى فى : أمينة النقاش ، الأهالى ، ١٩٨٨/١١/٢٣ ،ص٧)

رابعا : إصلاح المحليات ، وفى هذا الإطار يقول " حسين عبد الرازق " :

" إن حزب التجمع طالب منذ إنشائه بإصلاح ديمقراطى شامل فى المجتمع المصرى ، والمحليات هى نقطة الانطلاق لتحقيق

الديمقراطية ، وطرح التجمع انتخاب المحافظين بدلا من تعيينهم ، وتعديل قانون الانتخابات المحلية مع تعديل النظم التى تحكم عمل المحليات لإعطائها سلطات حقيقية .

ولا قيمة لانتخابات محلية مالم تتح للمحاليات سلطات حقيقية فى مواجهة السلطات التنفيذية بما فى ذلك حق سحب الثقة وإلغاء القرارات ، فالديمقراطية هى المدخل الطبيعى لحل جميع مشاكل المحليات اليومية .

إن عملية الانتخاب تربط المحافظ بأبناء محافظته وتجعله دائما يسعى لحل مشاكلهم فى محاولة لإعادة انتخابه مرة ثانية . أما تعيين المحافظ فهو يفقد الكثير من معانى المشاركة ويؤكد الطابع المركزى فى إدارة الحكم فالمحافظ إذا كان منتخبا فسيعود للقاعدة إذا كان يريد أن يستمر فى موقعه ، وليس بمنافقة السلطات ، من هنا تبدأ الديمقراطية الحقيقية " .

(حسين عبد الرازق : حسين البطراوى ، الأهالى، ١٩٩١/٥/٢١ ،ص٧)

٤-٢ ضمان نزاهة الانتخابات :

وردت الإشارة لهذا الإسلوب فى تحقيق واحد من عينة الدراسة .

وفى هذا الإطار تقول " حنان حماد " : " من أبرز أساليب مواجهة الفساد وضع ضمانات حقيقية لإجراء الانتخابات ، مثل الإشراف القضائى الكامل وتنقية الجداول الانتخابية التى تضم الموتى والأسماء المكررة . ومن هنا يجب إثبات شخصية الناخب أو الناخبة بوثيقة رسمية عليها صورته واسمه ، وأن يوقع أو يبصم فى سجل الناخبين ليؤكد حضوره وتسجيل رقم وثيقة إثبات الشخصية وبذلك ستقوم الحكومة ذاتها بتنقية الجداول من المتوفين والغائبين لأن السداد لهم سيكون تزويرا فى أوراق رسمية " .

(حنان حماد ، الأهالى ، ١٩٩١/١/٩ ، ص٧)

٤-٣ تحقيق العدالة الاجتماعية :

وردت الإشارة لهذا الأسلوب فى مقالين من عينة الدراسة .

لاشك فى أن العدل هو أساس الحكم فى أى نظام اجتماعى ، والحكام مطالبون بتحقيق العدالة بين أفراد الشعب الواحد ، كى لا يتسرب اليأس إلى النفوس ويدفعها الكبت والإحساس بالظلم إلى الانفجار وتبنى الاتجاهات السلبية فى كل شئ .

ولغياب العدالة الاجتماعية مظاهر كثيرة يصعب تجاهلها ، وقد رصدت عينة الدراسة بعضا من هذه الظواهر ، وخاصة المتعلقة بعدم مساواة الأفراد أمام القانون .

وفى هذا الإطار يقول " صلاح عبد المجيد " : " لماذا يحاكم نشال الأتوبيس خلال أمام محكمة الجنايات ، ويحاكم نشال أموال الشعب أمام محكمة سياسية ؟ !

وقد طرح هذا السؤال فى أعقاب الحكم فى قضية تجار العملة والذى صدر من خلال محكمة القيم . فقد لوحظ أن كبار المتهمين فى القضايا الاقتصادية يحاكمون محاكمة سياسية فقط أمام محكمة القيم ، ولا يحاكمون أمام المحاكم العادية فى الجرائم التى يرتكبونها وهى جرائم خطيرة فى مفهوم قانون العقوبات الاقتصادى (لماذا تسلك الدولة هذا المسلك؟).

إن توفيق عبد الحى وعصمت السادات وتجار العملة يحاكمون جميعا أمام محكمة القيم فتقاضيهم فى ضوء اختصاصها بوضع أموالهم تحت الحراسة بعد أن يكونوا قد قاموا بتهريب أكثرها إلى الخارج ، ولم يبق إلا النزر اليسير الذى يستهلك فى النفقة المقررة لهم بواسطة المحكمة " .

(صلاح عبد المجيد ، الأهالى ، ١٩٨٥/٤/١٠ ، ص٥)

ومن المعروف أن فرض الحراسة وكما يقول " جودة عبد الخالق " : "عملية موقوتة بخمس سنوات تعود بعدها الأموال إلى المحكوم عليهم ، وأهم من هذا كله أن الحكم يتناول المظهر ويهتم به دون الجوهر " .

(جودة عبد الخالق ، الأهالى ، ١٩٩٨٥/٤/١٠ ،ص٥)

ولاشك أن مثل هذه الأمور التى تتسم بالتناقض تترك فى نفوس الأفراد داخل المجتمع شعورا بالمرارة وعدم المصداقية ، لأن الشعارات المعلن عنها دائما ما تؤكد أننا فى دولة سيادة القانون ، وأن الأفراد متساوون أمام القضاء ، ولكن الواقع يؤكد عكس ذلك حيث إن الحكومة تكيل بمكيالين مختلفين فى التعامل مع الأفراد ، فكبار المسئولين غالبا لا يحاكمون ، ولا يتم النظر لأخطائهم . ولو تم فرضا النظر لتلك الأخطار فسرعان ما يتم تبرئتهم حفاظا على سمعة الوطن ونزاهة الحكم . ومن ثم يصبح القانون مخلوقا لردع من هم بعيدا عن دائرة السلطة والنفوذ .

٤-٤ تدعيم دور الأجهزة الرقابية وضمان استقلالها :

وردت الإشارة لهذا الأسلوب فى مقال واحد من عينة الدراسة .

من المعروف أنه بداخل أى مؤسسة يوجد جهاز رقابى ، إلا أن الرقابة الداخلية وحدها لا يمكن أن تحقق الهدف المطلوب وهو حماية المال العام من السرقة والتلاعب به بواسطة بعض المنحرفين داخل المؤسسات المختلفة.

ومن هنا تأتى أهمية الأجهزة الخارجية ، وفى هذا الإطار يقول " حازم منير " : " إن الأجهزة الرقابية الخارجية مثل الجهاز المركزى للمحاسبات والرقابة الإدارية وجهاز الكسب غير المشروع والنيابة العامة... إلخ ، تهدف إلى تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة ومتابعة تقييم كل الوحدات العامة ، ولاشك أن نجاح تلك الأجهزة فى مهمتها يتوقف على فاعليتها ومدى استقلالها عن السلطة التنفيذية " .

(حازم منير ، الأهالى ، ١٩٩٩/٦/١٧ ، ص٤)

٤-٥ تقديم إقرارات الذمة المالية :

وردت الإشارة لهذا الأسلوب فى مقال واحد من عينة الدراسة .

وجاء فى هذا المقال تأكيد: " أهمية التزام الدولة بأن تعلن سنويا عن إقرارات الذمة المالية لكبار المسئولين فى الدولة والقطاع العام ، ومجلس الشعب وقيادات الأحزاب السياسية والمؤسسات الصحفية . وإعلان تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وسرعة تقديم كافة التحقيقات التى أجريت حول اختلاس ونهب المال العام أو سوء التصرف فيه إلى القضاء . وضرورة تشديد العقوبة على جرائم اختلاس المال العام والرشوة واستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو الاستهتار بالملكية العامة والمال العام " .
(الأهالى : ١٩٩٣/٣/٢٤ ،ص٧)

خلاصة القول :

لقد طرحت عينة الدراسة من صحيفة الأهالى عدة أساليب لمواجهة الفساد المؤسسى فى المجتمع المصرى ، وقد لوحظ أن هناك اتساقا بين العوامل التى صاغتها الصحيفة للفساد وكذلك الآثار الناتجة عنه ثم أساليب المواجهة التى كانت بمثابة تتويج لذلك الخط الأيديولوجى الواضح المعالم .

فالفساد فى صحيفة الأهالى ظاهرة اجتماعية نمت فى ظل مناخ اجتماعى معين يحمل من سمات التناقض ما هو أكثر بكثير من سمات التكامل والاتساق ، وأهم ما يميز هذا المناخ غياب الديمقراطية بمعناها

الصحيح ، لذلك فقد كان تطبيق الديمقراطية الحقيقية هو أهم أسلوب لمواجهة الفساد . بالإضافة لعدد من الأساليب الأخرى الهامة التى تشكل فى مجموعها جبهة قوية لمحاربة الفساد والمفسدين خاصة إذا ما وضعت هذه الأساليب موضع التنفيذ من قبل أولى الأمر وصناع القرار فى مصر .

(٥) صورة النظام السياسى فى المجتمع كما تعكسها صحيفة الأهالى:

تم تحديد صورة النظام السياسى فى المجتمع المصرى فى صحيفة الأهالى من خلال تحقيق ومقالين من عينة الدراسة . وأوضح تحليل مضمون تلك الوحدات أن النظام السياسى " استبدادى شمولى " ويجب أن يتغير بصورة جذرية .

ومن أهم مظاهر النظام السياسى الشمولى سيطرة حزب واحد على مقاليد الأمور ، وفى مصر يحتكر حزب السلطة (الحزب الوطنى الديمقراطى) لنفسه السلطة بأساليب غير مشروعة ، لعل من أهمها وأبرزها تزييف الانتخابات وتسخير كل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة لخلق حالة من الوهم وتزييف الوعى لدى جماهير الشعب العريضة تلك الجماهير التى تثقل كاهلها أعباء المعيشة(*) ، وعدم القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية ، الأمر الذى يقف عائقا أمام قدرتهم على التفكير فى إبداء الرأى أو المطالبة بشئ من الحرية والديمقراطية تحفظ لهم كرامتهم الإنسانية .

ولقد كانت عينة الدراسة من صحيفة الأهالى تؤكد دائما تلك الصورة من خلال تناولها لطبيعة الحزب الحاكم وهيكله التنظيمى . وفى هذا الإطار يقول " إسماعيل صبرى عبد الله " : " إن الحزب الحاكم يأبى فى مجموعه إلا أن يكون حزبا شموليا . فضلا عن أنه لا يجمع بين صفوفه فى الأساس إلا الانتفاع بمزايا الحكم . فقد ورث تاريخيا زمرة من الساداتيين أنصار الانفتاح " السداح المداح " والارتماء على أقدام أمريكا والغزل الفاضح مع إسرائيل .

(*) اهتمت صحيفة الأهالى بالدفاع عن حقوق الفقراء ومحدودى الدخل ، وقد كان ذلك واضحا فى التقارير التى كان يعدها حزب التجمع ثم يقوم قادة الحزب بنشر بعضها على صفحات الأهالى .
ومن أبرز التقارير التى ظهرت فى هذا الشأن ذلك التقرير الذى أعده الحزب عن مشكلة الدعم ، وقد تكشف عن هذا التقرير بعض الحقائق من أهمها أن الحكومة تدفع ٥ مليارات لدعم الأغنياء و٢ مليار فقط لدعم الفقراء . واتضح أيضا أن الإعفاءات الضريبية تضيع على الدولة أكثر من ضعف أموال الدعم ، هذه فضلا عن أن أصحاب العمارات قد ضحكوا على الحكومة والسكان بعد أن حصلوا على الدعم ولم يحلوا المشكلة " تفاصيل هذا التقرير منشورة بصورة كاملة فى صحيفة الأهالى : عدد ١٩٨٥/٣/٢٠ ، ص١٠)

كما ضم فريقا همه الأساسى هو تصفية كل أثر لعبد الناصر فى البلاد ولو استطاعوا لهدموا السد العالى بغض النظر عن ظروف الجفاف . وبين قياداته الوسيطة أعداد كبيرة كانت فى الاتحاد الاشتراكى ثم فى حزب مصر ثم فى الحزب الوطنى لأنها ترى فى مظلة السلطة وسيلة للاحتفاظ بموقع محلى أو وظيفى والعمل على تحسينه . وفيما وراء الموروثات تطرح الحياة على المجتمع المصرى قضايا جديدة وبالغة التعقيد تختلف الآراء حول أفضل أسلوب لحلها ، ولا يتصور أن يبقى كل أعضاء الحزب الحاكم بمنأى عن كل الآراء التى يفرزها المجتمع . ولو كان الحزب الحاكم يستوعب أى ميزة للديمقراطية لشجع النقاش فى داخلة حتى ينضج الخلاف بين الاتجاهات السائدة فيه وتتحدد معالمه علنا أمام الناس ثم يحسم هذا الخلاف أو ذاك فى مؤتمر منتخب أو لجنة مركزية كما تفعل الأحزاب فى البلاد الديمقراطية . ولكنه على العكس من ذلك يرفض الديمقراطية جوهرا وإجراءات .

وهذا الرفض لا يلغى خلافا ولا يحقق تقاربا وإنما يجعل صراع الاتجاهات يجرى فى جو تآمرى سلاحه الإشاعة والتشهير ومحوره مواقع السلطة ومعدلات اقتسامها بين التيارات . وفى هذا الجو السقيم تزدهر الأحلاف غير المبدئية والاتفاقيات المرحلية وتصفية من يجهر برأى يختلف ولو قليلا مما يراه هذا القطب أو ذاك من أقطاب لا يعرف الشعب باب "قطبيتهم " ومؤهلاتها "**(إسماعيل صبرى عبد الله ، الأهالى ، ١٩٨٨/٥/١ ،ص٥)**

ولاشك أن للنظام السياسى الاستبدادى عدة مظاهر ، أشرنا لأحد المظاهر فى الفقرة السابقة من خلال رؤية الأهالى للحزب الحاكم واحتكاره للسلطة ومن ثم ضعف إمكانية تداولها بالطرق السلمية بين الأحزاب المختلفة ، وكذلك المصادرة على حرية الرأى والفكر واجتماع كل المسئولين مع النظام الحاكم على هدف واحد وهو تبادل المصالح والمنافع التى غالبا ما تكون على حساب الشعب المصرى.

ومن أهم مظاهر النظام السياسى الشمولى الاستبدادى والتى اهتمت بها صحيفة الأهالى غياب العدالة الاجتماعية ويبدو ذلك واضحا من خلال انحياز كل السياسات نحو الأغنياء وضد الفقراء ، الذين غالبا ما يدفعون الثمن لك تقدم حقيقى أو وهمى .

وفى هذا الإطار ترفض صحيفة الأهالى أن يلقى الرئيس مبارك وكبار المسئولين بأسباب الفقر والحالة التى يعيشها المواطن المصرى البسيط على الزيادة السكانية ، هذا فضلا عن إتهام الناس بأنهم مستهلكون للغذاء وذلك لأن الغالبية لا تستطيع اشباع احتياجاتها الأساسية .

وهنا يقول " جودة عبد الخالق " : " من المعروف علميا أنه كلما ارتفع الدخل قلت نسبة الأنفاق على الطعام والشراب وبالذات على الحبوب والنشويات وزاد استهلاك البروتينات ، ويكفى أن تعلم أن المواطن المصرى ينفق حوالى نصف دخله على الطعام والشراب فى حين أن المواطن الأمريكى مثلا ينفق حوالى ربع دخله فقط . وليس معنى ذلك أن المصرى أكول بالنسبة للأمريكى فالأخير ينفق على الغذاء عشرة أمثال ما ينفقه المصرى لأن دخله حوالى عشرين مرة دخل المصرى ، ثم إن الفرد الأمريكى يتناول فى المتوسط ٩٠ جراما من البروتين الحيوانى يوميا فى حين لا يزيد نصيب الفرد المصرى على ٣٠ جراما ويؤكد " جودة عبد الخالق " على ضرورة الكشف عن إتهام الشعب المصرى بأنه شعب أكول لأن الاستهلاك لا يرتبط بالعدد بل بالقدرة على الشراء " .

(جودة عبد الخالق ، أيها الرئيس – رفقا بالفقراء ، الأهالى ، ١٩٨٨/٥/١١،ص٥)

خلاصة القول :

إذا كانت الحكومة وكبار المسئولين فى الدولة يرددون عبارات الاستقرار والتوازن وأن المجتمع المصرى حقق كذا وكذا ، وأن هناك اهتماما بالفرد محدود الدخل فإن هذه شعارات جوفاء ، يستخدمها النظام لإضفاء صفة الشرعية والديمقراطية على الحقيقة الاستبدادية ، لأن الاستقرار الحقيقى فى صحيفة الأهالى هو الذى يصنعه المواطنون بأنفسهم بعد أن تتحقق لهم مجموعة من الشروط الموضوعية ، أهمها أن يحس كل مواطن أنه إنسان من حقه أن يعيش وأن تشبع احتياجاته الأساسية بعد حصوله على نصيب عادل من الدخل القومى ، وأن يتوافر له الشعور بالأمان ، والحرية فى التفكير وإبداء الرأى ، وكل هذه الشروط لا تتوافر بعبارات المسئولين الشفوية وإنما يوفرها الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، مع مراعاة تطبيق الديمقراطية السليمة فى كل خطوة من خطوات الإصلاح مع العلم بأن الديمقراطية حق للشعوب وليست منحة أوهبة من أحد .

ولذلك فإن النظام السياسى لابد أن يتغير والتغيير الجزئى لن يفيد بل لابد من تغير شامل وجذرى .

تعقيـــــب

اتضح من خلال تحليلنا لصحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع والتى تعكس فى مجملها التوجــه الأيديولوجــى اليســارى أنــها" أولا ": غطــت بالمعالجة الصحفية كل القطاعات التى عنيت بها الدراسة. [فساد الوزراء – فساد أعضاء البرلمان – فساد مديرى الشركات والبنــوك – فســاد رجــال الأعمال].

وقد لوحظ أن هناك اتساقا منطقيا فى معالجة الجوانب المختلفة لظـاهرة محل الدراسة بداية من تعريف الفساد والذى تأثرت فيه الصحيفــــة باتجــاه الوظيفة العامة فى تعريف الفساد ، وصولا لصورة النظــام السياســى فــى المجتمع المصرى كما عكستها الصحيفة .

وقد لوحظ أيضا أن تفسير الصحيفة للفساد كونــه ظــاهرة اجتماعيــة وليس مجرد حالات فردية انعكس على العوامل التــى صاغتــها الصحيفــة للفساد ، ولأن الفساد ظاهرة اجتماعية فهو يرتبط بعوامل بنائية (اجتماعيـــة واقتصادية وسياسية) ساهمت فى وجود الفساد وانتشاره ، ومن هنــا كــانت مسئولية الدولة والحكومة وليس الأفراد عن تنامى هذه الظــاهرة الســلبية ، والتى ارتبطت فى السنوات الأخيرة بأسماء كبار المسئولين .

هذا وقد بدأ الاتساق واضحا بعد ذلك فى معالجة صحيفة الأهالى للفساد من خلال تناولها للآثار الناتجة عن الفساد ، ثم أساليب المواجهة وصـــورة النظام السياسى والتى تمثل تتويجا لكل ذلك فى النهاية .

" وثانيا " : لقد كانت صحيفة الأهــالى تطبيقــا عمليــا للأيديولوجيــة اليسارية فإذا كانت أهم المحاور الرئيسية لأيديولوجية التجمع هى :

- المطالبة بتحقيق الديمقراطية .
- الاهتمام بالفقراء وتحسين مستوى معيشتهم .
- تدعيم الاستقلال الوطنى والاعتماد على الذات .

فقد حظيت كل تلك المحاور باهتمام واسع على صفحات الأهالى .

وتعتبر الديمقراطية من وجهة نظر صحيفة الأهالى هى الأسلوب الأول والأساسى لمواجهة ظاهرة الفساد فــى مصــر ، ولأى إصــلاح سياســى أو اجتماعى أو اقتصادى وتبدأ الديمقراطية بالتخلص من حالة الطــوارئ لأن الانتخابات التى تجرى فى ظلها هى انتخابات مشوهة وباطلة وتفــرز فــى النهاية مجالس مطعونا فى شرعيتها . لأن الهدف من كــل هــذه التمثيليــة

السياسية المسماة انتخابات هو تركيز السلطة في يد الحزب الوطني الديمقراطي واحتكاره لها لتنفيذ مخططاته التي تمليها القوى الخارجية المتمثلة في الولايات المتحدة والبنك وصندوق النقد الدوليين ،الذين فرضوا على مجتمعنا آليات السوق الحرة وما ارتبط بها من نشوء طبقة رأسمالية طفيلية أثرت بطرق غير مشروعة على حساب الغالبية العظمى التي دفعت الثمن من خلال حرمانها من الدعم المفروض على السلع الأساسية ، فضلا عن تزايد معدلات البطالة وتصاعد الضرائب ، ولا يخفى على أحد ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية لدرجة أصبح فيها المواطن لا يستطيع التفكير في أي شئ ، وبالطبع هنا يصعب أن يطالب بالحرية أو يفكر فيها أصلا وهو مازال أسير البحث عن رغيف الخبز لكي يسد جوعه .

وفي المقابل هناك انحياز واضح للأغنياء من قبل الحكومة ولقد أشارت صحيفة الأهالي إلى هذه الظاهرة على مدار عدة سنوات .

وعلى سبيل المثال يقول " إبراهيم سعد الدين " : " لقد استطاعت الطبقة الطفيلية الجديدة أن تشكل جماعات ضغط على الحكومة لكي تبلي مصالحها. وبالفعل لقد نجحت هذه الطبقة في جعل الدولة تتخلى عن قراراتها الخاصة بإيقاف الاستيراد دون تحويل عملة . وفتح الأسواق بلا قيود أمام الاستيراد من الخارج وإبقاء الإعفاءات الضريبية الشاملة ، وتغطيتها لكل نشاط يقال إنه استثماري بغض النظر عن حقيقته أو جدواه .

ولقد أدى النجاح الذي أحرزته العناصر الطفيلية والتشجيع الذي حصلت عليه من المسئولين والاستعداد الدائم لدى السلطة للاستماع لمطالبهم والاستجابة للجزء الأكبر منها ، والوعد باستمرار التشاور معهم للانتقال من مرحلة المطالب الجزئية الخاصة بإصلاح نظام الصرف مثلا أو غيره من المطالب ، إلى شن هجوم عامل وشامل على الجبهة الاقتصادية في مجموعها والضغط على الحكومة من أجل اتخاذ خطوات حاسمة لتصفية كل مظهر من مظاهر الدخل الحكومي ، الذي استهدف في مرحلة من المراحل تحقيق بعض المكاسب الاجتماعية للفئات الشعبية ، ولتصفية القطاع العام تصفية كاملة ونهائية ونقل ملكيته للأفراد وتعديل القوانين العمالية لإتاحة حرية فصل العاملين بواسطة رجال الأعمال وإلغاء الدعم إلغاءا كاملا وانسحاب الحكرمة بالكامل من عملية الاستيراد ، وتركها للقطاع الخاص وإلغاء جميع القوانين المحددة لإيجارات المساكن والمقيدة للتمليك " .

(إبراهيم سعد الدين – الرأسمالية تستعيد سيطرتها على الحكم ، الأهالي، ١٩٨٥/١/٢٧ ، ص٥ . والأهالي ، ١٩٨٥/١٢/١٨ ، ص٣)

ونظرا لاهتمام صحيفة الأهالى بالفئات العريضة من المجتمع المصرى فقد حرصت على طرح مجموعة من الحلول لتخفيف أعباء المعيشة عن المواطنين وحصول كل مواطن على كامل حقوقه والتى ينبغى أن تكون موضع احترام المجتمع وأجهزته الأمنية ومؤسساته السياسية .

وتتمثل هذه الحقوق وفقا لما أشارت إليه " الصحيفة " فى :

أولا : الحقوق المدنية :

وتتمثل فى ضمان الأمن الشخصى للإنسان المصرى وحرمة سكنه وحياته الخاصة بعدم التصنت عليه أو اختراق أسراره الشخصية وعدم إيذائه بدنيا أو معنويا ومعاملته باحترام فى أقسام الشرطة والأجهزة الحكومية .

ثانيا : الحقوق الاجتماعية :

وتتمثل اساسا فى المساواة بين المصريين فى كافة الحقوق ، وفى كفالة حق التعليم والعمل والعلاج والسكن التى لا يستطيع بدونها أن يمارس الإنسان حياته كمواطن صالح فى المجتمع.

ثالثا : الحقوق السياسة :

وهى تتويج لذلك كله وتشمل حق الفرد فى اعتناق الرأى الذى يقتنع به والدعوة له ، وحرية تشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية وإصدار الصحف والحصول على المعلومات من مصادر مختلفة والمشاركة بحرية فى الانتخابات بما يضمن فى النهاية إمكانية تداول السلطة بين مختلف القوى من خلال الانتخابات العامة . ويتطلب ذلك العمل على تنشئة الإنسان المصرى ديمقراطيا وعلى احترام قيم الحوار والرأى الآخر ورأى الأغلبية والتمسك بحقوقه كاملة " . **(الأهالى ، ١٩٩٣/٣/٢٤ ،ص٧)**

والجدير بالذكر أن صحيفة الأهالى كانت ذات نظرة شمولية لمجريات الأمور التى تحدث فى مجتمعنا المصرى ، ومن ثم فقد أكدت أن المجتمع فى أشد الحاجة لإصلاح شامل اقتصادى وسياسى واجتماعى مع العلم بأنه لا يمكن الفصل بينهم أو الاهتمام بجانب من جوانب الإصلاح على حساب الجانب الآخر ، فالإصلاح الاقتصادى السياسى على سبيل المثال هما وجهان لعملة واحدة أو بالأخرى لمطلب واحد ألا وهو التنمية والتقدم .

والشعب المصرى بكل طوائفه وفئاته قادر على التضحيـــة والعطـــاء وبذل الجهد شريطة أن يكون هناك نوعا من العدل الاجتمـــاعى فـــى كـــل مناحى الحياة وأن يتحمل الأغنياء العبء الأكبر من مشاكل الإصلاح بـــدلا من أن تلقى بظلها علىالمواطن البسيط ، ومن هنا كان التأكيد على أهميـــة تطبيق الديمقراطية السليمة التى تخدم المواطـــن المصـــرى العـــادى فـــى الأساس.

** ** **

الفصل السادس

التحليل السوسيولوجى لنتائج الدراسة

ينقسم التحليل السوسيولوجي لنتائج دراستنا الراهنة إلى مستويين أساسيين :

المستوى الأول : نستعرض فيه نتائج الدراسة التى تشكل فى مجملها انعكاسا تطبيقيا للأيديولوجيات التى قمنا بدراستها والمقارنة بينها ثم تفسير وتحليل تلك النتائج على ضوء النظريات السوسيولوجية العامة لتفسير الفساد.

المستوى الثانى : تفسير نتائج الدراسة وتحليلها على ضوء الخصائص البنائية للمجتمع المصرى (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية) فى فترة تاريخية معينة وخاصة خلال العقدين الماضيين.

المستوى الأول للتحليل :

فى البداية وقبل أن نعرض لتحليل نتائج الدراسة الراهنة على ضوء النظريات العامة التى تفسر الفساد ، لابد وأن نشير لهذه النتائج ، والتى شكلت فى مجملها إجابات على تساؤلات الدراسة التى طرحتها الباحثة.

وبالرغم من تنوع الأيديولوجيات التى عنيت بها الدراسة ، مما يشير إلى وجود اختلافات فى معالجة الظاهرة التى كنا بصدد مناقشتها ، إلا أنه قد لوحظ أن هناك اتفاقا فى بعض جوانب المعالجات وخاصة بين الصحف الثلاث (الوفد –الشعب –الأهالى) فى مقابل صحيفة مايو المعبرة عن التوجه الأيديولوجي للسلطة ، والتى كادت تشكل لنفسها جبهة مستقلة وخاصة فيما يتعلق برؤيتها للفساد (تعريف الفساد –تفسير الفساد –موقف الحكومة من الفساد) وكذلك صورة النظام السياسى فى المجتمع كما تعكسها الصحيفة.

وسوف نشير لذلك بإيجاز فى السطور التالية ، على اعتبار أننا ناقشنا ذلك بالتفصيل فى مواقع سابقة من هذه الدراسة ، وما يهمنا هنا هو أن نعطى للإختلاف والاتفاق الوارد فى النتائج تفسيرا علميا على ضوء الإطار النظرى لهذه الدراسة.

أولا : رؤية الصحف المصرية (مايو ، الوفد ، الشعب ، الأهالى) لظاهرة الفساد:

وكما ورد فى الفصل الثانى ، فقد جاء تعريف صحيفة مايو للفساد متأثرا بالاتجاه القانونى فى تعريف الفساد . مؤدى هذا الاتجاه أن الفعل يعتبر فاسدا حينما ينتهك الشخص القائم به القواعد والقوانين الرسمية التى صاغها النظام السياسى فى فترة تاريخية معينة ، وفرضت على الأفراد ووجب عليهم اتباعها وعدم الخروج عليها .

وهذا يعكس لنا بدرجة كبيرة الدور الذى يمكن أن يقوم به ممثلو السلطة فى التعبير أو الاعتراف بوجود ظاهرة أو مشكلة ما ، فما تعترف به السلطة ورموزها على أنه يشكل مشكلة تأخذ وسائل الإعلام التابعة للدولة فى الترويج له على أنه مشكلة يجب التصدى لها وحشد كافة طاقات المجتمع لمواجهتها (مثال ما حدث فى ظاهرتى الإدمان والإرهاب فى مصر)

وعلى العكس من ذلك إذا سفهت السلطة من حجم المشكلة عبرت وسائل الإعلام أيضا عن ذلك ، ومن هنا جاءت تأكيدات كبار المسئولين فى مصر تعلن عن حالة التوازن والاستقرار التى يشهدها المجتمع عند مناقشة موضوع الفساد(*) .

وهذا ما يجعلنا نتذكر التقسيم الشهير الذى قدمه روبرت ميرتون للمشكلات الاجتماعية حينما أعلن أن هناك نوعين للمشكلات الاجتماعية هما:

المشكلات الاجتماعية الظاهرة ، والمشكلات الاجتماعية الكامنة.

وفى هذا الإطار يقول " ميرتون " : " إن للمشكلة جانبين : أولهما ذاتى يتصل بعملية التقييم والتحديد التى يصف بها ذوى السلطة ظاهرة ما بأنها مشكلة ، أى أنها تتمثل فى حكم أفراد المجتمع (أو ذوى السلطة) فى ضوء نسق القيم والمعايير الاجتماعية ، بأن الظاهرة المعينة تشير إلى حالة من اللامعيارية (أو فقدان المعايير) وبالتالى فهى تعبّر عن واحدة من الأنماط الأساسية للمشكلات الاجتماعية ، أما الجانب التالى فهو موضوعى ، يعبر عن جميع العوامل الاجتماعية التى تشير بالفعل إلى ظهور المشكلة فى الواقع الاجتماعى ، وهذه العوامل قد يدركها معرفو المشكلات الاجتماعية " Problems Dfiners " أو ذوو السلطة القائمين على تحديد المشكلة وقد لا يدركونها " . **(شادية قناوى فى : عزة صيام ، ١٩٩٢ ، ص ٢٤)**

(*) من المعروف أن معظم المنتمين للاتجاه الوظيفى فى تفسير السلوك المتحرف " Deviant Behaviour " دائما ما يبحثون فى تفسيراتهم عن مدى اقتراب الشخص المتهم بالانحراف من القيم السائدة أو ابتعاده عنها . وذلك على العكس تماما من الاتجاه الراديكالى ، فقد لوحظ أن هناك اهتماما من قبل المنتمين له بالتركيز على مقولات جديدة فى التحليل مثل الاستغلال والصراع ، وبدلا من البحث عن مدى الانحراف عن القيم السائدة ، بدأت هناك عملية نقد لهذه القيم ذاتها على اعتبار أنها تعبر عن مصالح القوى المهيمنة اقتصاديا وسياسيا فى المجتمع ، وأن علاقات الصراع بين جماعات المصالح المتناقضة هى التى تؤدى إلى ظهور المشكلات ذات الطابع الاجتماعى . ولاشك أن الفساد يعد من أبرز المشكلات الاجتماعية .

See: (Kitsuse. J. (1980) and Robertsont.1, (1980), Clinard.b, (1961).

وعلى الجانب الآخر لتعريف الفساد ، فقد لوحظ من التحليل أن هنـــاك شبه اتفاق بين الصحف الثلاث (الوفد ، الشعب ، الأهالى) على تبنى اتجـاه " الوظيفة العامة " فى تعريف الفساد . وقد أشرنا إليه بوضوح فى الفصـــل الأول من الدراسة الراهنة ، والخاص بالإطار النظرى . ومؤدى هذا الاتجاه أن الفعل يعتبر فاسدا فى أى مكان وأى زمان حينما يتم استغلال المنصـــب المرتبط بالوظيفة العامة ، والتى سبق وأن تـــم شـــغلها ســـواء بالانتخـــاب أو التعيين بهدف تحقيق مصالح خاصة للفرد القائم بهذه الوظيفـــة لنفســـه أو لأحد أقاربه أو الأفراد خارج نطاق القرابة فى إطار تبادل المنافع والمصالح الخاصة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبالطبع فإن هذا يتم على حســـاب الصالح العام مما يترتب عليه إهدار المال العام والإضرار بالمصالح القومية وعرقلة عملية التنمية والتقدم للمجتمع الكبير فى فترة تاريخية معينة.

** وعن " تفسير الفساد " فقد أشارت عينة الدراسة من صحيفة مـــايو إلى أن الفساد فى المجتمع المصرى مجرد حالات فردية ، وبالرغم من ذلـك فهذا لايعنى انفراد المجتمع المصرى عن غيره من المجتمعات بوجود هـــذه الحالات الموجودة هنا أو هناك ، لأن الفساد موجود فى كل دول العالم فـــهو ظاهرة عالمية .

ولأن صحيفة مايو هى الصحيفة المعبرة عـــن التوجـــه الأيديولوجـــى للسلطة فقد كان من الطبيعى أن تؤكد استقرار الأوضـــاع محليـــا ، وتؤكـد أيضا أن الحكومة لم ولن تقصر فى مواجهة الفساد والمفسدين.

وعن تفسير الفساد أيضا فقد أشارت الصحف الثلاث (الوفـــد ، الشـــعب ، الأهالى) إلى أن الفساد فى المجتمع المصـــرى يشـــكل ظـــاهرة ومشـــكلة اجتماعية(*) وليس مجرد حالات فردية ، ولأن الفساد يشكل ظـــاهرة فـــهو يرتبط بخصائص البناء الاجتماعى فى فترة تاريخية معينة ، وبناء عليه فقد

(*) يرى " Montero and Medowell " أن أى مشكلة لابد أن تتوافر فيها ثلاثة شـــروط جوهريـــة حتى يمكن اعتبارها مشكلة اجتماعية وتتمثل هذه الشروط فيما يلى :

١- المشكلة الاجتماعية ذات جذور اجتماعية (تتبع المشكلات الاجتماعية ولو جزئيـــا مـــن خلـــل واضطراب يصيب البناء الاجتماعى).

٢- مدى تأثير وأهمية المشكلة الاجتماعية (لابد أن يتأثر بالمشكلة الاجتماعيـــة عـــدد كبـــير مـــن الأفراد).

٣- المشكلة الاجتماعية ذات حلول اجتماعية.

(عدلى السمرى ، ١٩٩٣ ، ٦٢ ، ٦٥)

ظهر من خلال نتائج الدراسة أن ثمة خللا هيكلا قد لحق بالمجتمع المصرى وخاصة منذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وما ارتبط بها من ظهور طبقات طفيلية تعمل خارج نطاق الإنتاج ، وتسعى لتحقيق معالمها الخاصة بغض النظر عن المصالح العامة نظراً لتبنى هذه الطبقة واحترامها لقيمة واحدة وهى قيمة المال أمام " انحسار كافة القيم الإيجابية الأخرى ، وقد جاء هذا التأكيد بصورة واضحة من خلال صحيفتى الشعب والأهالى بصفة خاصة ، وهذا لا يشكل غرابة لأن كلا من الصحيفتين تعبر عن أيديولوجية مناقضة لما هو متحقق فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، أو ما يسمى الآن الاتجاه نحو الخصخصة ، وقد برز ذلك بصورة واضحة من خلال المحاور الأساسية التى تشكل الأيديولوجية الإسلامية والأيديولوجية اليسارية (أنظر بالتفصيل الفصلين الرابع والخامس - الجزء الخاص بالتطور التاريخى للتوجه الأيديولوجى الإسلامى والتوجه الأيديولوجى اليسارى) خاصة المحاور المتعلقة بالتنمية ، والتى بدأت بضرورة مواصلة المعركة ضد بيع وتصفية القطاع العام ، والتأكيد على أهمية دور الدولة فى التنمية الخدمات الأساسية وبصفة خاصة الخدمات الموجهة للقاعدة العريضة من أبناء المجتمع المصرى ، وانتهت هذه المحاور المتعلقة بالتنمية إلى ضرورة الاعتماد على الذات المحلية ورفض المعونات الأجنبية المشروطة ومقاومة انتشار الشركات المتعددة الجنسيات(*)، وتأكيد أهمية تكامل الاقتصادات العربية فى مواجهة الدول الإمبريالية.

*** وعن رؤية الصحف المصرية لموقف الحكومة من الفساد ، فقد اعتبرت صحيفة مايو أن الفساد هو مسئولية الأفراد المنحرفين وحدهم ، أما الحكومة فهى التى تتعقب الفساد وتكشف عنه ، والدليل على ذلك أن كل الأجهزة الرقابية المعنية بالكشف عن الفساد والتحقيق فيه هى أجهزة حكومية. والحكومة لم ولن تقصر فى مواجهة الفساد ، أما التشهير بعجز الحكومة أو تسترها على الفساد فهى افتراءات من قبل صحف المعارضة ، التى أساءت استخدامها الديمقراطية فى محاولة منها لتبرير فشلها فى اجتذاب الجماهير المصرية فى صفها فى الانتخابات العامة ، وعدم قدرتها

(*) تؤكد العديد من الدراسات أن أهم أسباب فساد الاقتصاد الإفريقى الدور الذى تلعبه الصفقات والمشروعات المتعددة الجنسيات "Multinational Enterprises" هذا وقد لوحظ أن المشروعات الرأسمالية أو المشروعات الخاصة المرتبطة بالمنافسة الشديدة غالباً ما تنطوى على أساليب غير مشروعة تؤدى فى النهاية إلى شيوع ونمو الفساد فى الدول النامية.

See : Shleifer and Vishny, (1993).

على تشكيل قاعدة جماهيرية تمكنها من تشكيل حكومة خارج نطاق حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى.

وعلى الجانب الآخر لوحظ أن هناك اتفاقا بين الصحف الثلاث (الوفد، الشعب ، الأهالى) على أن الفساد مسئولية الحكومة ، بل إنها تتستر عليه فى بعض الأحيان ، وخاصة إذا كان المتورطون فيه من كبار المسئولين .

ثانياً : عوامل الفساد التى طرحتها الصحف المصرية (مايو ، الوفد ، الشعب ، الأهالى)

فيما يتعلق بعوامل الفساد ، فقد لوحظ أن درجة الاختلاف بين الصحف التى تشكل عينة الدراسة منخفضة جداً ، وتكاد تكون منعدمة بين الصحف الثلاث (الوفد ، الشعب ، الأهالى) وهذا الاتفاق ينطبق كذلك مع الآثار الناتجة عن الفساد وأساليب مواجهة الفساد .

ويمكننا إجمال عوامل الفساد المؤسسى فى مصر فى القطاعات التالية (فساد الوزراء –فساد أعضاء البرلمان –فساد مديرى الشركات والبنوك –فساد رجال الأعمال) على النحو التالى :

١- غياب الديمقراطية الحقيقية .
٢- نظام الحكم الشمولى فى مصر .
٣- العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ .
٤- ضعف السلطة التشريعية .
٥- تقلص دور السلطة القضائية(*).
٦- قصور بعض التشريعات .
٧- عدم تطبيق القوانين .
٨- سهولة الإفلات من العقاب .
٩- تباطؤ الفصل فى قضايا المخالفات المنظورة أمام المحاكم .
١٠-الخلل الإدارى والتجاوزات فى بعض المؤسسات .
١١-ذكاء ونفوذ المنحرفين .
١٢-تدهور مستوى القيادات وانحرافهم .
١٣-تعقد الإجراءات القانونية الخاصة بضبط المجرمين الهاربين .
١٤-نمو طبقة الرأسمالية الطفيلية .

(*) ملحوظة لقد ورد ذكر هذه العوامل الخمسة الأولى فى صحف (الوفد ، الشعب ، الأهالى) ولم يرد ذكرها فى صحيفة مايو على الإطلاق ، بالرغم من اشتراكها فى بعض العوامل الأخرى.

ثالثاً : الآثار الناتجة عن الفساد كما عكستها الصحف المصرية (مايو، الوفد ، الشعب ، الأهالى)

فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن الفساد فقد تبلورت على النحو التالى :

١- إهدار المال العام .

٢- زعزعة الثقة فى نزاهة الحكم .

٣- الخلل القيمى وضعف هيبة القانون .

٤- الإحساس بالظلم وضعف قيم الانتماء للوطن .

٥- غياب العدالة الاجتماعية .

٦- نمو الأنشطة الطفيلية على حساب الأنشطة الإنتاجية .

٧- اتساع الفوارق الطبقية .

رابعاً : أساليب مواجهة الفساد التى طرحتها الصحف المصرية (مايو، الوفد ، الشعب ، الأهالى)

فيما يتعلق بأساليب مواجهة الفساد فقد تبلورت على النحو التالى :

١- تطبيق الديمقراطية الحقيقية [*] .

٢- تحقيق العدالة الاجتماعية .

٣- استقلال القضاء وتدعيم سلطاته .

٤- ضمان نزاهة الانتخابات .

٥- التأكيد على دور الرقابة الشعبية .

٦- تدعيم دور الأجهزة الرقابية وضمان استقلالها .

٧- تقديم إقرارات الذمة المالية .

٨- إعمال مبدأ الثواب والعقاب .

---

[*] احتل هذا الأسلوب (تطبيق الديمقراطية الحقيقية) مساحة كبيرة من الاهتمام على صفحات (الوفد ، الشعب ، والأهالى) بالإضافة إلى ضمان نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وهذه الأساليب لم يرد أيضاً ذكرها فى صحيفة مايو التى شاركت الصحف السابقة باقى الأساليب .

٩- سرعة الفصل فى قضايا الفساد وعقاب المنحرفين .

١٠-حسن اختيار القادة والمسئولين .

١١-تقليص حجم البيروقراطية .

١٢-تطبيق القوانين والمتابعة المستمرة لها .

١٣- غلق كافة ثغرات القانون التى ينفذ منها الفاسدون .

١٤- تشديد الرقابة على البنوك .

١٥- تشديد العقوبة فى جرائم المال العام .

١٦- التأكيد على طلب المجرمين الهاربين للخارج .

١٧- الحفاظ على كرامة الوظيفة العامة .

خامساً : صورة النظام السياسى فى المجتمع المصرى كما عكستها الصحف المصرية (مايو ، الوفد ، الشعب ، الأهالى)

أولاً : فيما يتعلق بصحيفة مايو فقد صورت لنا النظام السياسى على أنه نظام ديمقراطى مستقر ، يتمتع بدرجة عالية من الحرية والديمقراطية وخاصة خلال العقدين الماضيين ، وليس أدل على ذلك من إتاحة الفرصة لصحف المعارضة للتعبير عن آرائها المناقضة لآراء السلطة بهذه الصورة التى تتضح للجميع على صفحات صحف المعارضة .

أما عن ظهور بعض الحالات الفردية للفساد هنا وهناك ، فهى بمثابة علل أو أمراض تصيب جزءا أو أجزاء من المجتمع ويمكن أن يشفى منها بعلاج هذا الجزء المعتل أو حتى تلك الأجزاء دون المساس بالكيان العام للمجتمع الكبير .

ثانيا : فيما يتعلق بصحف (الوفد ، الشعب ، الأهالى) فقد لوحظ من التحليل أن هناك شبه إجماع على أن النظام السياسى المصرى نظام استبدادى شمولى ولا يزال يخوض أولى تجاربه فى طريق الديمقراطية ، وأنه لم ينعم بها كاملة ، لأن حرية الكلمة ليست هى الديمقراطية بمعناها الشامل والصحيح وإنما هى جزء بسيط جدا منها لأن الديمقراطية تعنى المسئولية والمشاركة فى اتخاذ القرارات الهامة بداية من القرارات الخاصة بتحديد مصير الفرد ، وصولا للمشاركة

في القرارات التي تخص المجتمع الكبير (*) من خلال القنوات الشرعية التي تضمن المشاركة الفعلية والأنشطة لكل أفراد المجتمع بغض النظر عن الانتماء السياسي أو العقائدي .

هذا وقد لوحظ من خلال صحيفتي الشعب والأهالي أن هناك تأكيداً على أهمية التغيير البنائي في المجتمع المصري ، بصفة عامة وهذا التغيير لن يؤتي ثماره المرجوة إذا ما حدث تدريجياً بل يجب أن يحدث التغيير بصورة جذرية لضمان تشييد البناء على أسس من الشرعية والديمقراطية .

وهذا يعكس لنا بعض ملامح الأيديولوجية ذات التوجه الراديكالي والتي لا تقبل الحلول الجزئية لكبرى المشاكل التي تتعلق ببناء المجتمع ، بل تطالب بالحلول الاجتماعية الشاملة (**) لأنها تتناسب مع تلك المشاكل التي تبعد بنا عن دائرة البيئة الشخصية لتصل بنا إلى بنية المجتمع ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في فترة تاريخية معينة .

ومن ثم فقد لوحظ أن هناك تأكيداً من خلال صحيفتي الشعب والأهالي على ضرورة الإصلاح الشامل الذي يتضمن كافة الجوانب (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية) دون أن تكون هناك أولوية لجانب على حساب جانب آخر . لأن هذا هو السبيل الوحيد لتخطي الأزمات والمشكلات ومن أبرزها مشكلة الفساد .

وبعد هذا العرض الموجز لنتائج الدراسة الميدانية والتي كانت بمثابة إجابات وافية على تساؤلات الدراسة الراهنة ، نحاول في السطور التالية أن نربط بين تلك النتائج التي تشكل انعكاساً لأيديولوجيات مختلفة في المجتمع

(*) إن تفريط الشعب في ممارسة حقوقه السياسية أمر لا يلام عليه أفراد هذا الشعب فقط ، ولكن لابد وأن تلام عليه أولاً القوى صاحبة المصلحة في إقصائه وصاحبة المصلحة في الاستئثار بالسلطة وعدم تداولها مع أحد . وذلك واحد من أهم التحديات التي تواجهها مصر ، والتي لا يمكن بدون تخطيها تحقيق أي تقدم ، فوضع مقدرات البشر في إيديهم وتداول السلطة هو البداية الحقيقية لأي إصلاح " . (محمد الجوهري ، (١٩٩٢) ، ص ٢١)

(**) يؤكد " رايت ميلز " على المشكلات الاجتماعية التي ليست نتاجاً للأفراد بقدر ما هي نتاج لنظم اجتماعية فاسدة ، فهي تتبع الطريقة التي ينظم بها المجتمع ، وتتراكم هذه المشكلات وتتصاعد ضد الضعفاء والأغلبية ، الذين يحاولون التكيف مع البناء الاجتماعي الجائر .

أن حل هذه المشكلات يكمن أساساً في إحداث تغيير في البناء الاجتماعي وهذا يتطلب تغيراً راديكالياً نظامياً ، مع إعادة توزيع لعناصر الدخول والقوى في المجتمع " .

See : (Frank .J.Mevigh in : (عزة صيام (١٩٩٢) ، ص٩٠)

المصرى وتجسدت فى صحف معينة (مايو ، الوفد ، الشــعب ، الأهــالى) وبين الاتجاهات النظرية العامة فى تفسير الفســاد ، والتــى اتفــق معظــم الباحثين والكتاب فى مجالى علم الاجتماع والسياسة على أنها تتبلور علــى النحو التالى :

١- الاتجاه الوظيفى .

٢- اتجاه التنمية والتحديث .

٣- الاتجاه الأخلاقى .

٤- اتجاه مدرسة التبعية .

ولو أمعنا النظر فى المعالجة المطروحة من قبل صحيفة مايو نجد أنــها قد تأثرت بصورة واضحة بالاتجاه الأخلاقى والاتجاه الوظيفى فى الأساس . بالرغم من أن بعض العوامل التى طرحتها الصحيفة للفساد ، وكذلك الآثــار الناتجة عنه ، ثم أساليب المواجهة قد تكون مشتركة مع بــاقى التوجــهات الأيديولوجية الأخرى ، إلا أن هذا لا يضفى الرؤية ذات الطــابع الشــمولى للظاهرة محل الدراسة على صحيفة مايو ، كما اتضح الأمــر مــع بــاقى صحف الدراسة الأخرى (الوفد ، الشعب ، الأهالى) .

وقد ظهر تأثر صحيفة مايو بالاتجاه الأخلاقى والاتجاه الوظيفــى منــذ البداية ، فجاء تعريف الصحيفة للفساد متأثراً " بالاتجاه القانونى " فى تعريف الفساد والذى يتجاهل تأثير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعيــة ، وكذا الثقافية على انحراف السلوك . ثم برز التأثير بالاتجــاهين الأخلاقــى والوظيفى فى تفسير الصحيفة للفساد (مجرد حالات فرديــة -أو حــالات مرضية) ثم تعبير الصحيفة عن موقف الحكومة من الفساد (الحكومــة هــى التى تكشف الفساد وتتعقبه) .

وبناءً عليه فقد لوحظ فى معالجة صحيفة مايو ، أن هناك تأكيداً علــى أن الانحرافات الأخلاقية لمرتكبى الجرائم التى تندرج تحت قائمة الفساد هى السبب الأساسى الذى يجب أن نبحث فيه ولم نجد أى إشــارة لأى عوامــل بنائية يمكن أن تؤدى إلى شيوع الفساد فى فترة تاريخية معينة .

ولما كان علماء الاجتماع قلما يستخدمون مسمى الاتجاه الأخلاقى علــى اعتبار أن الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع عادة ما يركز على الخصــائص المعنوية أو السيكولوجية عند مناقشة الظواهر بغض النظــر عــن طبيعــة الأنساق التى يقوم العلماء بتحليلها ســواء كــانت أنســاقا صغــيرة مثــل المجموعات "Groups" أو أنساقا كبيرة مثل المجتمع "Society" فإن معظم

التحليلات لا تخرج عن كونها تحليلات جزئية لأنها تركز علـــى الجوانـــب الأخلاقية ولذلك فهى غالباً ما توصف بأنها مثالية .

ولأن الانحرافات الأخلاقية من وجهة النظر الوظيفية تمثل مجرد علـل أو أمراض تصيب البناء الاجتماعى فإنه يجب علاجها أو التخلـــص منـــها نهائياً إذا كان الأمر يشكل خطورة لكن مع مراعاة أنه يجب الحفـــاظ علـــى تماسك واستقرار المجتمع .

وبناءً على ما تقدم فقد جاءت أساليب العلاج أو المواجهة التى طرحتـها صحيفة مايو تؤكد حسن اختيار القادة وسرعة الفصل فى القضايا المنظـورة أمام المحاكم ومعاقبة المنحرفين متى ثبت تورطهم دون اللجوء إلى إحـداث أى تغيير شامل فى بناء المجتمع المصرى .

وإذا حاولنا إلقاء الضوء على معالجـــة صحـــف (الوفـــد ، الشـــعب ، الأهالى) لظاهرة الفساد لوجدنا أنها قد أولت اهتماماً كبيراً للعوامل البنائيـــة الداخلية ، وكذلك العوامل الخارجية ، وفى هذا تأثر واضح باتجاه مدرســـة التبعية فى تفسير الفساد .

والجدير بالذكر أن صحيفة الوفد برغم توجهها الأيديولوجى ذى الطـابع الليبرالى والذى قد يشترك مع أيديولوجية السلطة فى الكثير من المحـــاور ، ربما أبرزها المحاور الخاصة بعملية التنمية ، من خلال تشجيع الاستثمارات الخارجية ، عربية كانت أو أجنبية وتقديم المزيد مـــن التســـهيلات لرجـال الأعمال ، والموافقة على برنامج الخصخصة أمـام تقلـص أو إنـهاء دور القطاع العام ، إلا أن الصحيفة وفيما يتعلق بظاهرة الفساد فقد أظهرت توحدا مع التوجهين الأيديولوجيين الآخرين (الإسلامى واليســـارى –وصحيفتـــى الشعب والأهالى) فى التأكيد على أن ثمة عوامل بنائية تلعب الدور الأكـــبر فى انتشار الفساد . وقد أكدت صحيفة الوفد على ضرورة الإصلاح السياسى بالديمقراطية فى المقام الأول على أن يرتبط بذلك إصـــلاح فـــى الجوانـــب الأخرى.

هذا وقد بدا تأثير صحيفتى الشعب والأهالى باتجاه مدرسة التبعية فـــى تفسير الفساد واضحاً من خلال تأكيد كل من الصحيفتيـــن علـــى ضـــرورة إدراك الأبعاد المختلفة لظاهرة الفساد (الاجتماعية والاقتصاديـــة والسياســـية والثقافية) باعتبارها ظاهرة مركبة وإدراك التداخل والترابط بين هذه الأبعاد. فضلاً عن الدور الكبير الذى تلعبه العوامـــل الخارجيـــة (البعـــد العـــالمى للظاهرة) من خلال هيمنة وتغلغل أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى دول العـــالم الثالث وخلق نماذج مشوهة له فى تلك الدول بعامة ومصر بخاصة ، ومـــا يرتبط به من نمو طبقات برجوازية محلية ، يطلق عليها مسمى البرجوازيـــة الكمبرادورية ، والتى ترتبط مصالحها بمصـــالح النظـــام الرأســـمالى فـــى

المركز، ومن ثم فهى تقوم بدور المدافع والحارس الأمين لمصالح هذا النظام ، وتروج له بأشكال وصور مختلفة منها الحصول على التوكيلات التجارية لكبرى الشركات ، وكذلك إدارة الفروع المنتشرة للشركات المتعددة الجنسيات ... وغير ذلك .

ولأن معظم الدول النامية إن لم تكن جميعها دول فقيرة علميا وتكنولوجيا فهى غير قادرة على التصنيع بالطرق الحديثة المتقدمة التى تواكب التطورات العالمية ، ومن ثم فهى لا تزال أسيرة إنتاج المواد الأولية التى تجعلها وفقا لهذا الدور دائما فى الدرجة الثانية ، أو الشريك التابع والأضعف فى عملية التجارة الدولية ، ومن ثم فهى تعمل بشروط الدول المتقدمة التى تسعى دائما إلى استنزاف خيرات الجنوب وإفقاره ، وتثقل كاهله بالديون والقروض وخدمتها القاسية ، فى مقابل تنامى ثروات الشمال وتقدمه .

وبالرغم من أهمية العوامل الخارجية والدور الخطير الذى يمكن أن تلعبه فى انتشار الفساد فى الدول النامية على اعتبار أنها تعد بمثابة المتغير المستقل ، الأمر الذى يترتب عليه وجود انقسامات داخلية فى دول الجنوب، فضلا عن تولى ممثلى الدول الرأسمالية المركزية من الطبقة البرجوازية المحلية قمم الوظائف الهامة والمراكز القيادية المؤثرة وخاصة فى المجال الاقتصادى ، فضلا عن المجالات الأخرى التى لا تقل أهمية عن المجال الاقتصادى ، الأمر الذى يؤدى إلى شيوع الفساد نظرا لتناقض المصالح بين القوى الداخلية المتصارعة التى تسعى فى النهاية لكسب ود القوى الخارجية، إلا أن ذلك لا يلغى أو يقلل من دور العوامل الداخلية فى انتشار الفساد ، والتى أشارت إليها عينة الدراسة من صحيفتى الشعب والأهالى ، ولذلك كان هناك دائما تأكيد على ضرورة الاعتماد على الذات فى عملية التنمية وغلق كافة المنافذ الخارجية التى يتسرب منها الفساد أو تساعد على نموه وانتشاره . مع الأخذ فى الاعتبار أهمية إحداث إصلاح شامل لكل جوانب المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا على أن يكون الإصلاح بالديمقراطية هو الأساس(*) لأن فى ذلك حلا لكل المشاكل الاجتماعية Social Problems وأهمها مشكلة الفساد فى مصر .

(*) إن الفساد من تراث النظم الشمولية ، ترعرعت فى ظلها ، وينكشف ويتعرى ويموت فى النظم الديمقراطية المفتوحة . ويؤدى الإخفاق الديمقراطى إلى انتعاش الفساد وازدهاره " .

(محمد الجوهرى ، (١٩٩٣) . ص ٢٣)

المستوى الثانى للتحليل :

وهو المستوى الخاص بتفسير نتائج الدراسة الراهنة وتحليلها فى ضوء الخصائص البنائية للمجتمع المصرى (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية) فى فترة تاريخية معينة وخاصة خلال العقدين الماضيين .

وفى البداية لقد اتضح من خلال دراستنا أن الفساد يُعد ظاهرة عالمية لأنه لا يقتصر على نظم معينة دون غيرها ، وإنما تكاد تكون كل النظم الاجتماعية تعانى وجود الفساد ، بما فى ذلك الدول المتقدمة والديمقراطية .

"وقد كان فى الماضى وقبل عام ١٩٩٠ ينظر للفساد على أنه مشكلة ترتبط بالدول النامية ، والتى لا زالت أنظمتها السياسية فى بدايات التكوين الأولى . بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى ذات الثقافات المشابهة بالدول النامية (بعض الدول الآسيوية) . ومع ذلك فقد لوحظ أن هناك فضائح سياسية " Political Scandals " فى معظم دول أوروبا الغربية . وهذا يعنى أنه لا مهرب من وجود الفساد حتى فى الدول المتقدمة الديمقراطية Developed Democracies ودائما ما تثار الأسئلة لماذا يحدث الفساد ؟ وماذا يجب فعله أمام هذه الظاهرة ؟ وما هى أنجح الأساليب أو الحملات التى تشن ضد الفساد ، خاصة وأن معظم الآراء العامة تؤكد أن هناك زيادة ملحوظة فى معدلات الفساد وأدواته بالإضافة إلى وجود صعوبات أمبيريقية عديدةSevere Empirical Difficulties قد تعوق البحث فى هذه الظاهرة"

See : (Michael Levi (1996) p.p, 1-3 and Pithouse, 1996)

والجدير بالذكر أن الاختلاف القائم بين الدول وبعضها البعض سواء كانت دولا متقدمة أو دول متخلفة هو اختلاف فى درجة الفساد وليس فى مستوياته أو أشكاله ، بعبارة أخرى أن الفساد بمستوياته المتعددة موجود فى كل الأنظمة ولكن الاختلاف الحقيقى يتمثل فى كيفية التحكم فى الفساد[*] من

---

[*] من ابرز نماذج النجاح فى مكافحة الفساد " حالة سنغافورة " فهى تُعد نموذجا فى كبح الفساد أو منعه إلى أقصى درجة ممكنة أو على الأقل إلى درجة تتطلع إليها الكثير من الدول ، وهى الدرجة التى وضعت سنغافورة فى المرتبة الثالثة فى قائمة الدول الأقل فسادا على مستوى العالم.

ويقول سفير سنغافورة فى مصر إن عناصر النجاح قد تمثلت فى مكافحة الفقر ، توزيع عادل ، نظام تعليمى جيد ، قضاء عادل ، موظف يجد ما يكفيه . ولكل بلد ظروفه وعليه أن يأخذ من هذه العناصر ما يلائم هذه الظروف ، أى أن عنصر الخصوصية يعتبر الأكثر أهمية فى الحديث عن عناصر النجاح " .

(أنظر سالم زرنوقة (١٩٩٠) ، ص ١٥٥)

دولة لآخرى ، بحيث يشكل الفساد مجرد حالات فردية يمكن التحكم فيها وهذا حال الكثير من الدول المتقدمة الديمقراطية ، وعلى العكس من ذلك نجد الفساد يشكل ظاهرة ومشكلة اجتماعية فى العديد من الدول النامية التى لا تعرف من الديمقراطية إلا شكلها الخارجى أو الديمقراطية الصورية .

وعن الكيفية التى يتم بواسطتها التحكم فى الفساد يقول " صلاح سالم ":

"تعرف النظم الديمقراطية الفساد ولم تكن بمنأى عنه لكن فى ظل النظم الديمقراطية وحيث تتوافر آليات الكشف عن الفساد فإننا نتوقع وبقدر كبير من الثقة أن ما يتم الكشف عنه هو تقريباً نفس حجم الفساد الموجود فى الواقع ، عكس النظم غير الديمقراطية والتى قد نتصور أن ما يتم الكشف عنه لا يمثل إلا جزءاً قليلاً من كثير ، فالفساد فى هذه النظم أشبه ما يكون بجبل الجليد وبغض النظر عن الحجم النسبى للفساد فى كل المجتمعات على اختلاف أنظمتها السياسية فإن إعمال الشروط السياسية التى تقاومه أيسر فى كل النظم الديمقراطية بكثير عنه فى ظل النظم غير الديمقراطية .

وبعبارة آخرى فإن الكشف عن الفساد (الشفافية) ومحاسبة المسئولين (المساءلة) والتخلى عن السياسات التى تؤدى إلى إهدار الموارد أو عدم استغلالها بشكل أمثل اقتصادياً واجتماعياً (رشادة الحكم)(*) كلها أمور أيسر تطبيقاً فى ظل الحكم الديمقراطى.

(صلاح سالم زرنوقة (١٩٩٩) ، ص ١٥٧)

وفى هذا الإطار تشير العديد من الدراسات مثل دراسة "Alan Doig" إلى أهمية دور الحكومات فى اكتشاف الفساد ، وكذلك فى أساليب مواجهته والحكم فيه .

"ويجب أن تحرص الحكومة على رصد ظواهر الفساد ، والتعرف على أهم أشكال الفساد خطورة Types of Corruption لوضع

(*) أوضح البنك الدولى أن رشادة الحكم Good Governance تشير إلى طبيعة الممارسات الحقيقية للقيادة السياسية فى أى مجتمع من المجتمعات ، وتتأكد هذه القيمة (رشادة الحكم) من خلال عدة مؤشرات هامة هى " المسئولية ، الشفافية ، والوضوح ، والقدرة على التنمية بما يمكن أن يحدث فى المستقبل خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى .

See : (warld Bank, in, Goudie, and stasavage, (1998), p.113)

الاستراتيجية Strategy الملائمة لمواجهتها ولاشك أن هناك علاقة بين صلاحية الحكومة ورشادة الحكم وقدرة الدولة على مواجهة الفساد ، وتبنى الأساليب التى تؤدى إلى تقليله وتحويله إلى أدنى درجاته أو ما يطلق عليه "Nininise Corruption"

See :(Aman Doig , (1998) P. 159)

وقد أوضحت نتائج دراستنا الراهنة أن البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى تشترك مع غيرها من البنى الاجتماعية فى الدول النامية فى عدد من السمات تشكل فى مجملها إطاراً خصباً لنمو الفساد وانتشاره .

ومن أبرز هذه السمات التى بدت على المجتمع المصرى ما يلى :

١- استبداد السلطة .

٢- ظهور الطبقات الطفيلية .

٣- غياب العدالة الاجتماعية .

أولاً : استبداد السلطة :

"يرى كل من "Goudie & Stasavage" أن من عوامل شيوع الفساد فى الدول النامية بصفة عامة ، والتى تندرج تحت مسمى العوامل الداخلية طبيعة النظام السياسى فى تلك الدول وبصفة خاصة فيما يتعلق بمركزية السلطة ، فضلاً عن أن محاسبة كبار رجال الحكومة عن تورطهم فى أعمال الفساد ضعيفة جداً وتكاد تكون غائبة أصلاً .

هذا فضلا عن شيوع الرشوة بين كبار موظفى الحكومة وأيضا الوزراء ، وقد لوحظ أن معظم الوظائف التى يتم شغلها وبخاصة بعض الوظائف الهامة تكون مبنية على العلاقات الشخصية فى الأساس "

See : (Goudie.A.& Stasavage, D, (1989) p.p. 120-121)

هذا وقد أوضحت نتائج دراستنا أن وجود الأحزاب السياسية فى مصر مجرد شكل أو ديكور لتجميل وجه النظام السياسي ومنحه صفة الديمقراطية الكاملة والحقيقة على العكس من ذلك .

لأن الأحزاب إذا كانت تمتلك حق الكلمة فهى مقيدة فى كل شئ بداية من الاجتماعات والالتحام بالجمهور أو بث أيديولوجيتها بطرق مختلفة ، غير الجريدة الرسمية الناطقة بلسان كل حزب ، إن الأحزاب المصرية

أحزاب بلا فاعلية(*) إنها لا تمارس نشاطها السياسي بحرية وكثيراً ما يتعرض أعضائها لاضطهاد السلطة والتعذيب ، والأمل ضعيف في ظل الأوضاع القائمة أن تشكل حكومة جديدة من تلك الأحزاب. وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية فهى من أهم سمات الاستبداد والانحراف بالسلطة عن وظيفتها الأساسية والانحدار بها فى طريق الفساد فى مصر .

وفى هذا الإطار يقول " صلاح عيسى " : " إن معظم المعارك الانتخابية المصرية فى العقود الأخيرة لا تستهدف من إجراء الانتخابات المفهوم الظاهر من المصطلح ، فالسلطة التنفيذية التى تجرى هذه الانتخابات لم تكن جادة فى يوم من الأيام في سعيها لمعرفة رأى الجماعة المصرية فى السياسات الحالية أو المستقبلية ، أو فى حثها للناس لكى ينتخبوا بإرادة حرة ممثلين حقيقيين لهذه الجماعة ، يشكلون من بينهم مؤسسة وظيفتها الرقابة على هذه السلطة ووضع تشريعات لها تقوم بتطبيقها بما يتضمنه ذلك من تداول السلطة التنفيذية ذاتها بين الأحزاب أو الجماعات السياسية ، ولكن الهدف الحقيقى الذى تسعى إليه هو حشد الجماعة المصرية لكى تقوم بعملية تجديد الثقة فيها أو تكرار البيعة لها ، أى أن هدفها الثابت هو إنشاء مؤسسة " تبرر " ما هو قائم وتؤيد استمراره وتراقب المعارضين والبطش بهم " .

(صلاح عيسى ، كتاب الأهالى (١٩٨٧) ، ص ص ٤٠٣-٤٠٥)

وعلى سبيل المثال فقد شهد عام ١٩٨٧ حملة تزييف واسعة النطاق للانتخابات.

وفى هذا الإطار يقول " حسين عبد الرازق " : " لقد قام الحزب الحاكم بتسخير كل إمكانيات الدولة لخدمة الانتخابات من الاعتمادات وسلطات الوزراء والمحافظين والإذاعة والتليفزيون والصحافة المملوكة لمجلس الشورى ، وإرهاب الشرطة وجهاز مباحث أمن الدولة وأجهزة الحكم المحلى ، هذا فضلاً عن قيام بلطجية الحزب الحاكم بمساندة ومعاونة الشرطة والأمن المركزى بإرهاب المواطنين ، وطرد مندوبى الأحزاب من لجان التصويت والفرز بعد ذلك ، وقيام مرشحى الحزب الحاكم وحلفائهم بمعاونة ضباط مباحث أمن الدولة بتسديد أصوات الغائبين والموتى لحسابهم، ولم يكتفوا بكل هذا بل تلاعبت وزارة الداخلية فى الأرقام وتوزيع

(*) يقول الجوهرى " يتمثل تراجع المشاركة السياسية فى تداعى الأبنية الشعبية للأحزاب السياسية التى تحول أغلبها إلى أحزاب صحف ، دون مشاركة جماهيرية حقيقة ، بل تحول بعضها إلى أكاذيب فعلا ، لاوجود إلا للمقر (المبنى) ورئيس الحزب ، وجريدة لايقرؤها أحد ولا تمثيل بطبيعة الحال فى أى مجالس نيابة " . **(محمد الجوهرى ، (١٩٩٣) ، ص٢١)**

الأصوات وحسابها بصورة مخجلة أدانها قضاء مجلس الدولة .

(حسين عبد الرازق : كتاب الأهالى (١٩٨٧) ، ص ٤١٢)

وبناءً على ما تقدم يصعب أن نتوقع أن يقوم مجلس نيابى جاء بعد تزييف إرادة الأمة بالمطالبة بحقوق أفرادها أو المشاركة فى سن القوانين التى تحمى ما بقى لهم من حقوق والأخطر من ذلك هو أن يقوم المجلس بدوره الحقيقى وهو مراقبة السلطة التنفيذية.

إن ما حدث هو أن مجلس الشعب قد وصل إلى مقاعده عدد من الحرامية والمنحرفين سرقوا أموال الشعب بدلاً من أن يحافظوا عليها ومن النماذج الواضحة فى هذا الخصوص ما شهدته مصر فى عهد الرئيس السادات .

وهنا يقول " جلال معوض " : " لقد تورط بعض أعضاء الهيئة التشريعية (مجلس الشعب) فى أشكال متنوعة من الفساد ، ومن ذلك نجاح " رشاد عثمان " عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة " مينا البصل " بمحافظة الإسكندرية فى تكوين ثروة ضخمة تقدر بحوالى مائة مليون جنيه خلال فترة وجيزة عن طريق استغلال صفته النيابية فى تهريب السلع والاتجار فيها والاستيلاء على أراضى الدولة ، بل إن السلطات المصرية ضبطت فى عام ١٩٨١ نائب دائرة رشيد متلبساً بتهريب شحنة ضخمة من المخدرات " . (جلال معوض (١٩٨٧) ، ص ص ٩-١٠)

ويمكننا القول بأنه فى ظل الاستبداد بالسلطة وغياب الديمقراطية الحقيقية قد أضحت وظيفة عضو مجلس الشعب لا علاقة لها بالسياسة أو خدمة الجماهير ، وإنما مصدراً للثراء وتكديس الأموال ، وخاصة من جانب الفئات الطفيلية التى استغلت الظروف وحققت ما شاءت .

ومن الواضح أن البنية الاجتماعية للبرلمان المصرى قد تغيرت ، وعلى سبيل المثال وكما يقول " عبد العظيم رمضان " : " لقد كان نواب ما قبل الثورة يستندون إلى ثراء عائلى يتمثل فى ملكية زراعية أو صناعية أو تجارية وإلى وعى بالمشاركة فى الحكم لصيانة وحماية مصالحهم الطبقية إلا أن هذا الوعى يعد مفقوداً بالنسبة للغالبية من أعضاء مجلس الشعب الحالى ، الذين يمثل بالنسبة لهم مصدراً للكسب والثراء والاستناد إلى نفوذ سياسى يحقق لهم ممارسة أطماعهم الخاصة فى الارتقاء من الطبقة الدنيا التى نشئوا فيها إلى الطبقتين الوسطى والعليا .

لقد اتضح من تحليل البنية الاجتماعية لبرلمان ما قبل الثورة (ثورة يوليو) بلغت نسبة كبار الملاك فى مجلس النواب ٣٥,٧٤٪ ونسبة متوسطى

الملاك الزراعيين ٢٦,٩٦٪ ونسبة الرأسماليين الصناعيين ١٤,١١٪ ونسبة الرأسماليين التجاريين ٥,٩٦٪ والمهنيين ٢٠,٩٦٪ والموظفين الحكوميين ٢٥,٠٢٪ وغير محددى الهوية ٤,٣٩٪ .

ولو أمكن تحليل البنية الاجتماعية لمجلس الشعب فيما بعد (أى الحالى) لكانت نسبة ٩٥٪ منهم ممن ينطبق عليهم وصف غير محددى الهوية ، وهذا فى ذاته ليس عيباً ، ولكن العيب أن يصبح " غير محددى الهوية " محدد الهوية ويملك المرسيدس والشقق الفاخرة والحسابات فى البنوك ، بفضل نيابته عن الأمة ، وليس بفضل نشاط اقتصادى مما تعرفه الأنشطة الاقتصادية المعروفة .

وقد أطلق الدكتور " رفعت المحجوب " رئيس مجلس الشعب السابق على الرأسمالية الطفيلية الجديدة التى ينتمى إليها معظم أعضاء مجلس الشعب اسم " القطط السمان " ولعل هذا الإدراك من قبل الدكتور رفعت المحجوب لحقيقة القطط السمان فى مجلسه هو الذى كان يقف وراء إساءة معاملته لهم على النحو المعروف ، كما أن إدراك القطط السمان لحقيقتهم هو الذى كان يدفعهم إلى تقبل هذه المعاملة " .

(عبد العظيم رمضان (١٩٩٣) ، ص ص ٣٥٢-٣٥٣)

وهكذا يمكن القول بأن الاستبداد بالسلطة والحكم المطلق فى غيبة الحريات وتقلص دور الرقابة الشعبية يؤدى إلى تنامى الفساد تلك الآفة المدمرة التى تنخر فى عظام المجتمعات وتقودها إلى التخلف والانهيار الاقتصادى والاجتماعى.

ثانياً : ظهور الطبقات الطفيلية :

يُعد ظهور الطبقات الطفيلية من أهم ملامح البنية الاجتماعية المصرية ولاسيما فى فترات التحولات التى شهدت انقلاباً على مرحلة الستينات . وقد ارتبطت بهذه الطبقات العديد من السلبيات التى ساهمت فى انتشار الفساد ، وذلك من خلال الأساليب الفاسدة التى استندت إليها فى إنهاء خدماتها ومصالحها ، ومن ذلك الرشوة والعمولات وتقديم الهدايا المادية والعينية وخاصة لكبار المسئولين الذين يمتلكون النفوذ السياسى .

ومن الملاحظ على تلك الطبقات أنها تشكل جماعات مصالح وجماعات ضغط فى نفس الوقت ، فمن الصعب أن يقترب منها أحد . هذا فضلاً عن

تنامى الضمير بصورة معكوسة بينهم ، فهم يتسترون علـــى أنصـــارهم لأن ولاء المنحرفين يكون أشد إخلاصاً لمن تجمعهم بهم المصلحة الذاتية والتـــى يقدمونها بالطبع على مصلحة الوطن .

ولاشك أن هذه الطبقة الطفيلية تتوافر لديها مدخرات ماليـــة لا حصـــر لها، وفى نفس الوقت لا يقابل ذلك أى إنتاج حقيقى فهى تعمل خارج نطـــاق الإنتاج الأساسى وتحقق ثرواتها من خلال أساليبها الفاسدة .

ويؤكد ذلك " سمير نعيم " بقوله : " إن الذين يمارسون الفساد يـــثرون ثراءً فاحشاً دون أى جهد حقيقى ودون إضافة للاقتصاد القومى ، بل إنـــهم فى الواقع يخربون .

ونظراً لأن الأموال التى يحصلون عليها من خلال الفساد قد أتت بغـــير جهد أو عمل ونظراً لأنهم ليسوا من ذوى الأصول الإنتاجية ولا توجد لديـــهم خلفيات إنتاجية أو ثقافية أو علمية ، فإنهم ينفقون هذه الأموال فى مجـــالات أبعد ما تكون عن مجالات الإنتاج ولا توافر فرصاً للعمل ، إنهم أشـــخاص جشعون جهلاء لا يشعرون وينفقون أموالهم إنفاقاً بذخياً سخيفاً مستفزاً إلـــى أقصى درجة ممكنة ، وهذا الإنفاق بهذه الكيفيـــة يـــزداد فيـــه الاســـتفزاز للجماهير التى تعانى مختلف الأزمات التى نعيشها ، ويتم هـــذا الاســـتفزاز بنشر أنماط حياتهم فى وسائل الإعلام المختلفة فنرى إعلاناً عن شقة ثمنـــها ستة ونصف مليون جنيه فى عمارة بها مهبط للطائرات ، وبها كافة وســـائل الترفيه والرفاهية ، كما أن بها وحدات يصل سعرها إلى أربعـــة وخمســـين مليون جنيه ، وهذه إعلانات تنشر بالجرائد ويقرأها الناس ، ويعمل فى بنـــاء وتشييد العمارات الآلاف من العمال الذين يأتون من المنـــاطق العشـــوائية ، والذين يذهبون بعد انتهاء عملهم للمبيت فى حجرات لا تتوافر فيها حتى مياه الشرب النقية ، فهل هناك استفزاز أكثر من هذا ؟! "

(سمير نعيم فى : كريمة كمال (فساد الكبار) ، ص ٢٥)

ثالثاً : غياب العدالة الاجتماعية :

اتضح من تحليل نتائج الدراسة أن المجتمع المصرى يشهد حالـــة مـــن اللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية ، والتى تمثل سبباً ونتيجة للفساد فـــى نفس الوقت .

فحينما يكون هناك تفاوت صارخ فى توزيع الثروة القومية بين أفـــراد المجتمع الواحد ، ولا توجد فى نفس الوقت مساع قوية للتقليـــل مـــن هـــذا التفاوت من قبل النظام الحاكم وكبار المسئولين ، هنا ينشأ الفساد والانحراف الذى يتخذ اتجاهين أساسيين وكما يشير " Patrick Dobel " فـــى مؤلفـــه

فساد الدولة " The corruption of a state " الاتجاه الأول : هو أن يكون الفساد إحدىالوسائل التى يلجأ إليها الأفراد لحصول على الحقوق التى عجز النظام السياسى عن تحقيقها من خلال سياساته الخاصـــة بتوزيـــع الدخـــول والثروة القومية .

الاتجاه الثانى : وهو مرتبط بالاتجاه الأول حيث إن فقدان الإحســـاس بالمساواة وغياب العدالة الاجتماعية يؤديان إلى الشعور بالإحباط وضعـــف قيم ومشاعر الانتماء للوطن ، وهنا تظهر مشاعر الأنانية وتغليب المصلحـــة الخاصة على المصلحة العامة ، ومن ثـــم يصبـــح الإطـــار العـــام مناســـباً للانحراف والفساد بكافة أنواعه " .

(Patrick Doble (1978)p.p.961-962)

وفى إطار هذا المناخ الذى يمثل البيئة الخصبة للفساد وكمـــا يشـــير " نعمان جمعة " : " يتم التربح وتتضخم الثروات للكبار وأبناء الكبار ، تـــارة بالعمولات وأخرى بالمخدرات وأيضاً بالإتاوات وبالمشـــاركة فـــى كـــبرى الصفقات . وهنا ينفلت العيار ويتسابق الجميع إلى الكسب بأى وسيلة وبـــأى طريق ، ويزيد الثراء وينتشر الاستهلاك الـــترفى ، وفـــى المقـــابل يزيـــد الحرمان وتمتلئ الصدور بالحقد ويلـــهث الموظفـــون وأصحـــاب الدخـــول المحدودة للبحث عن الكفاف ولا يتيسر الكفـــاف إلا بالرشـــوة والاختـــلاس والسرقة والتسول " . (نعمان جمعة ، الوفد ، ١٧/١٢/١٩٩٤ ، ص٢)

وتجب الإشارة هنا إلى أن المحافظة على هيبة النظام ومشروعيته لـــن تكون من خلال تقديم صغار المنحرفين للمحاكمـــة أو قرابيـــن لأشـــخاص يعتلون مناصب هامة . وإنما تتم المحافظة على هيبة النظام وتأكيد نزاهتـــه ومشروعيته من خلال تطبيق الديمقراطيـــة وتحقيـــق العدالـــة الاجتماعيـــة والمساواة فى كل شىء لكل أفراد المجتمع .

** ** **

الخاتمة

في ختام الدراسة يمكننا أن نحدد أهم الاستخلاصات التى خرجنا بـــها سواء على المستوى النظرى والمنهجى أو على مستوى الجانب التطبيقـــى ، الذى قمنا به من خلال تحليل مضمون الصحف المصرية (مايو –الوفـد – الشعب –الأهالى) فى الليبرالية التاريخية من (١٩٨٥-١٩٩٨) .

ومن أهم الاستخلاصات على الجانب النظرى لدراستنا : أن الدراســات السوسيولوجية للفساد قليلة جداً وذلك بالمقارنة بالدراســات السوســيولوجية لظاهرتى الجريمة والانحراف بصفة عامة . هذا وقد لوحظ أن الدراســات العلمية المنظمة للفساد سواء السياسية أو الاجتماعية لم تظـــهر إلا مؤخـــراً والسبب فى ذلك يرد إلى صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات فإنه قد يصعب البرهنة عليها ، وحتى لو توافرت البيانـــات والمعلومـــات وأمكــن البرهنة عليها فربما يكون من الصعوبة نشر تلـــك البيانـــات والمعلومـــات وخاصة إذا ما تعلقت تلك البيانات بشخصيات هامة ومسئولة داخل المجتمـــع فى الدول النامية .

ومن أهم الاستخلاصات على مستوى منهجية تحليل مضمون الصحـــف المصرية لظاهرة الفساد. فقد اتضح لنا أهمية التعامل مع كل صحيفة علـــى أنها وحدة كلية، أى أنه يجب ألا تخصص كل صحيفة من صحف الدراســـة مثلاً لمعرفة جانب معين من جوانب ظاهرة الفساد .

فقد استطاعت كل صحيفة أن تقدم معالجة شاملة لجوانب الظاهرة كمـــا طرحت فى دراستنا من حيث رؤية الصحيفة للفساد وعوامله والآثار الناتجـة عنه وأساليب المواجهة وكذلك صورة النظام السياسي فـــى المجتمـــع كمـــا تعكسها الصحيفة .

ومن أهم الاستخلاصات على الجانب التطبيقى :

١- اتضح لنا من خلال مناقشة موضوع الفساد أنه ظـــاهرة عالميـــة تشهدها كافة النظم الاجتماعية متقدمة ومتخلفة . وأن الاختلاف بيـن الدول وبعضها البعض هو اختلاف فى درجة الفســـاد وليـــس فـــى مستوى الفساد أو شكله. وتختلف الحكومات عن بعضها البعض فى كيفية التعامل مع الفساد ، ففى الدول المتقدمة الديمقراطيـــة يمكـــن التحكم فى الفساد والقضاء عليه أو علـــى الأقـل تقليصـــه لأدنـــى درجاته، أما الدول النامية والتى تشـــهد مـــا يســـمى الديمقراطيـــة الصورية فإن الفساد بها يكاد يكون أسلوب حياة وقد يصـــل الأمـــر بالفساد ويصبح دولة داخل الدولة ، وهنـــا يصعـــب التحكـــم فيـــه أو القضاء عليه خاصة بالطرق الســـلمية . وقـــد شـــهدت القـــارة

الإفريقية العديد من الانقلابات العسكرية بهدف الإطاحة بالأنظمة الفاسدة واستبدالها بأخرى نظيفة.

٢- إن معالجة ظاهرة الفساد خاصة أساليب المواجهة التى طرحتها الصحف التى خضعت للدراسة لا تفرق كثيراً بين الأيديولوجيات المختلفة ، التى قد تتباين على سبيل المثال فى نظرتها لعملية التنمية ، فقد ترى إحدى الأيديولوجيات أن الاشتراكية هى السبيل الوحيد لبلوغ الأهداف ، فى حين ترى أخرى أن الليبرالية هى الحل الأمثل.

هذا وقد تختلف الأيديولوجيات فى موقفها من بعض الظواهر مثل ظاهرة الحريات أو ظاهرة الخصخصة. وكذلك موقفها من قضايا كثيرة مثل قضية الدعم، أو قوانين الإيجارات، أو القروض الخارجية، أو المساعدات الأجنبية ... إلخ ، إلا أن دراستنا الراهنة قد أوضحت أن الأيديولوجيات التى كانت محل الدراسة وذلك من خلال صحفها التى تمثل التطبيق العلمى لتلك الأيديولوجيات قد اتفقت فى إحساسها بحجم المشكلة وخطورتها على المجتمع المصرى ولاسيما الصحف الثلاث (الوفد –الشعب –الأهالى) فقد اشتركت هذه الصحف فى بعض الجوانب الأساسية من أهمها أن الفساد فى مصر يمثل ظاهرة اجتماعية ، وليس مجرد حالات فردية كما أظهر تحليل صحيفة مايو. ومن ثم فإن عوامل الفساد التى طرحتها تلك الصحف (الوفد –الشعب –الأهالى) كانت أكثر ارتباطاً ببنية المجتمع المصرى لا بشخصية المنحرفين مع العلم بأن ذلك لا يقلل من مسئوليتهم عما ارتكبوه من أفعال ضارة بالمجتمع.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد اتفقت نفس الصحف على أن الفساد وخاصة الفساد الكبير الذى ركزت عليه الدراسة هو مسئولية الدولة ، والحكومة تتستر على الفساد . وهذا التقارب فى رؤية الصحف للفساد إن دل على شئ فإنما يدل على أن الإحساس بالفساد كما أشرنا لا يفرق بين الأيديولوجيات المختلفة التى كانت محل الدراسة .

٣- اتضح من خلال الدراسة الراهنة أن الاستبداد بالسلطة واحتكار حزب واحد لها من بين عوامل الفساد فى مصر ، لأن ذلك يترتب عليه آثار سلبية كثيرة من أهمها تزييف الانتخابات لصالح مرشحى هذا الحزب ومن ثم ضعف إمكانية تداول السلطة بالطرق السلمية. فضلاً عن إتاحة الفرصة لأشخاص غير مؤهلين لتولى مراكز هامة

مثل الوزراء وأعضاء البرلمان الذين يستغلون الحصانة وصلاحيات وظائفهم العامة أسوأ استغلال بهدف التربح والكسب السريع غير المشروع والسماح لأقاربهم وأصدقائهم باعتلاء مناصب هامة ، وهنا يتم الاعتماد على معايير شخصية تتقلص أمامها معايير الموضوعية والكفاءة . وتتزايد شبكات المصالح التى تربط بينها العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ فى محاولة دائمة لإعادة تدوير رأس المال بينهم بحيث لا يتسرب خارج نطاق دائرة المصالح.

٤- أوضحت نتائج الدراسة أن غياب الديمقراطية وضعف الأجهزة الرقابية، وعدم استقلال القضاء ، وتقلص دور الأجهزة التشريعية أمام الأجهزة التنفيذية وضعف هيبة القانون وعدم احترام نصوصه والحرص على تطبيقها من أهم عوامل الفساد فى مصر.

٥- اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء الناتج عن تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب الفساد لا يمكن أن يحمل أى بشائر إيجابية بل هو ينذر بحدوث ردود فعل عنيفة وانفجارات اجتماعية تعبر عن نفسها بصور مختلفة مثل العنف والإرهاب والبلطجة والتسول ... إلخ.

هذا فضلا عن أن الفساد يؤثر على الاستقرار السياسي للمجتمع ويضعف من قيم الولاء والانتماء للوطن ، وبناءً عليه تشيع فى المجتمع التكتلات المختلفة والانقسامات بين الأفراد فى المجتمع الواحد وغالباً ما تكون هذه الجماعات المنقسمة متنافرة لا متجانبة وذلك بسبب السير فى فلك المصلحة الخاصة التى تسمو على أى مصلحة عامة أو قومية وخاصة فى ظل المجتمع الذى يمثل فيه الفساد قاعدة وليس مجرد حالات فردية.

هذا وقد لوحظ أن بعض المتورطون فى كبرى جرائم الفساد من كبار المسئولين فى مواقع مختلفة وهذا أدعى لحفز باقى فئات وشرائح المجتمع على الانحراف وفقاً لنموذج القائد والأتباع أو نظرية الفاعل الرئيسى.

٦- أوضحت نتائج الدراسة أن ظاهرة الفساد فى مصر لم يعد يُجدى التستر عليها أو التقليل من شأنها ، خاصة أن الآثار الناتجة عن الفساد تعوق عملية التنمية التى ننشدها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية آخرى فإن مجتمعنا المصرى مجتمع نامٍ لايزال يضع قدميه على أولى خطوات التنمية والتى

لا يمكن أن يجنى أى فرد ثمارها فى ظل إهدار المال العام، وسرقة أقوات الشعب وتحويلها إلى بنوك سويسرا وكافة البنوك الأجنبية لكى تؤدى دورتها هناك بنجاح. ثم تمنحنا تلك الدول المتقدمة بعض الفتات من أرباح تلك الأموال فى شكل قروض مجحفة يتحمل عبئها (عبء خدمة القروض) الأكبر المواطن المصرى العادى.

٧- اتضح من خلال الدراسة أن علاج الفساد لن يكون إلا بتطبيق الديمقراطية الحقيقية ومؤشراتها :

الغذاء الصحى السليم –حق التعليم –حق العمل –حق العلاج –حق الفرد فى التعبير عن رأيه واختيار حكامه أو من ينوب عنه فى مجلس الشعب والمجالس المحلية وليس هذا فحسب بل حق متابعة أعمالهم ومحاسبتهم بل وخلعهم من مناصبهم إذا ما أخفقوا عن عمد أو أن يكونوا مستغلين لمناصبهم الوظيفية العامة بهدف تحقيق مآربهم الشخصية.

إن هذه المنظومة الديمقراطية المتكاملة هى التى تجعل الفساد مجرد حالات يمكن التحكم فيها بل والقضاء عليها ، وليس مشكلة اجتماعية يصعب التغلب عليها إلا بقبولها والتكيف معها ، لأن هذا لا يمثل حلاً على وجه الإطلاق بقدر ما هو طوق يضعه النظام السياسى والأفراد حول عنقهم ، والنتيجة تراجع للوراء ولا تقدم للأمام وتخلف لا تنمية " وإعادة إنتاج للتبعية وهيمنة الدول الإمبريالية على مقدرات حياتنا ومستقبلنا . لأن التنمية هى حجر الزاوية فى أى مجتمع من المجتمعات ، وعندما نتحدث عن التنمية ، فنحن أمام عملية مركبة متعددة الجوانب (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية).

ولا ينبغى أن نعتمد على جانب واحد فى عملية التنمية ونستعيض عنه بباقى الجوانب الأخرى لأن ذلك معناه ببساطة إخفاق تجربة التنمية بمعناها الصحيح والشامل ، وقد تشهد بعض البلدان شكلاً من أشكال النمو الاقتصادى وهنا قد يعتقد البعض أن المجتمع قد خطا بثبات نحو الأمام معتمداً فى ذلك . على الصورة الظاهرة لحالة النمو إلا أن الواقع قد يكون عكس ذلك ، مادام التطور لم يلحق ببقية الجوانب الأخرى الاجتماعية والسياسية والثقافية.

ولو تساءلنا ما هى علاقة التنمية بموضوعنا عن الفساد فى المجتمع المصرى ؟ وهل هو ظاهرة أم مجرد حالات فردية وأسبابه وآثاره وأساليب مواجهته ؟

والإجابة تتمثل فى أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية والفساد، وبالطبع هى علاقة(*) عكسية ، فلا يمكن أن تحدث تنمية صحيحة وشاملة إلا فى مجتمع يخلو من الفساد أو على الأقل يمكن التحكم فيه وتقليصه لأدنى مستوياته.

والعكس صحيح بمعنى إذا زاد الفساد أخفقت تجارب التنمية لأن الفساد هو الآفة الخطيرة التى تهدد تجارب التنمية خاصة فى تلك الدول النامية التى لازالت تضع الدعائم الأولى لعملية التنمية ، وخاصة فى ظل مراحل التحول نحو آليات السوق الحرة .

والمجتمع المصرى بصفة خاصة فى أشد الحاجة لبذل الجهد والعطاء فى سبيل التطور والرقى والوصول لمصاف الدول الديمقراطية المتقدمة وهذا الجهد لابد أن يتم من قبل النظام الحاكم والشعب على السواء .

(*) إن دور الحكومات فى مواجهة الفساد لا يقتصر على تحجيم الفساد فحسب ، بل أنه يمتد لابعد من ذلك ليشمل عملية التنمية ذاتها ، تلك العملية التى يشكل الفساد أهم معوقا لها . ومن ثم فإن قدرة الحكومة على مواجهة الفساد لن تتحقق إلا بوجود الحكومة الرشيدة فى الأساس . مع مراعاة ان تحسين النظام الحاكم واختيار القيادات المناسبة هو نفسه مؤشر لتحسين أوضاع الفقراء فى مجتمعاتهم وخاصة المجتمعات الفقيرة فضلا عن أن تحسين الحكم Improving Governance يعد محورا أساسيا لخلق المناخ الملائم لتحقيق نمو اقتصادى سريع Fast economic growth .

(See : Dfid (1997) P.30)

قائمة المراجع

المراجع

أولاً : مراجع اللغة العربية :

(١) إبراهيم العيسوى (١٩٨٤) : فى إصلاح ما أفسده الأنفتاح ، كتاب الأهالى (عدد خاص) رقم (٣) .

(٢) أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية التى عقدت بالقاهرة (١٩٩١) : (٩-١١يناير ١٩٩١) بعنوان اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية ، مركز البحوث العربية .

(٣) أحمد العايد وداود عبده وآخرون ، تقديم محيي الدين صابر (١٩٨٩) : المعجم العربى الأساسى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

(٤) أحمد زكريا الشلق (تحرير رؤوف عباس) (١٩٩٥) : الأحزاب المصرية ١٩٢٢-١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

(٥) أحمد صادق سعد (سنة النشر غير مدونة) : صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٤٦) ، مكتبة مدبولى.

(٦) أحمد محمد صالح (١٩٩٩) : كل هذا الفساد ، مجلة سطور ، ع (٣٥) ، أكتوبر.

(٧) أسامة الباز (المحرر) (١٩٩٦) : مصر فى القرن ٢١ الآمال والتحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر (ط) (١).

(٨) إسماعيل صبرى عبد الله (وآخرون) (١٩٨٥) : دعم الأغنياء ودعم الفقراء ، كتاب الأهالى رقم (٥) .

(٩) إسماعيل على سعد (١٩٧٢) : الاتصال والرأى العام ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

(١٠) السيد شتا (١٩٧٦) : الاتجاهات النظرية لفهم الفساد الإدارى وعلاقته بتفشى صور الفساد فى الدول النامية، مؤتمر الرشوة والاختلاس والانحراف الإدارى، المجلد الأول (الانحراف الإدارى) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(١١) السيد يسين (١٩٨٢) : تحليل مضمون الفكر القومي العربي (دراسة استطلاعية) مركز دراسات الوحدة العربية.

(١٢) ـــــــــ : التحليل الثقافى للمجتمع المصرى ، الأهرام الاقتصادى ، ع (١٠٧٣) أغسطس ١٩٨٣.

(١٣) إكرام بدر الدين (١٩٩٣) : ظاهرة الفساد السياسى ، مجلة الفكر العربى ، بيروت ، ع(٧١) السنة (١٤) يناير -مارس ١٩٩٣.

(١٤) إكرام فتحى إلياس بادية (١٩٩٩) : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التى تلحق بالوظيفة العامة في مصر، دراسة لبعض قضايا الفساد (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات.

(١٥) أمينة شفيق (رئيس تحرير) (١٩٩٧) : مصر وقضايا المستقبل ، كتاب الأهالى رقم (٦٠).

(١٦) بطرس اللبنانى (١٩٧٠) : محيط المحيط ، مكتبة لبنان ، ساحة رياضة الصلح ، بيروت .

(١٧) تيريزا هايتر (ترجمة مجدى نصيف) (١٩٩١) : صناعة الفقر العالمى ، كتاب الأهالى رقم (٣٥) أغسطس .

(١٨) ثناء فؤاد عبد الله (١٩٩٧) : آليات التغيير الديمقراطى في الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ط (١) .

(١٩) جلال أمين (١٩٨٤) : الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح ، مكتبة مدبولى .

(٢٠) جلال عبد الله معوض (١٩٨٧) : الفساد السياسى في الدول النامية، مجلة دراسات عربية ع (٤) السنة الثالثة والعشرون ، فبراير ، ١٩٨٧.

(٢١) حزب التجمع (١٩٨٧) : لهذا نعارض مبارك ، كتاب الأهالى ، أكتوبر .

(٢٢) ـــــــــ (١٩٨٠) : البرنامج السياسى العام ولائحة النظام الداخلى ، المؤتمر العام الأول للحزب (١٠-١١إبريل) .

(٢٣) ـــــــــ (١٩٩٨) : المؤتمر العام الرابع ، ٢٢يوليو .

(٢٤) حسين عبد الرازق (١٩٨١) : مصر في ١٨، ١٩ يناير ، دراسة سياسية وثقافية ، بيروت ، دار الكلمة للنشر (ط) (٢) .

(٢٥) حسن معلوم (١٩٩١) : قراءات في نقد اليسار العربى ، التجربـــة الحزبية العربية من الكائن .... إلى ما ينبغى أن يكـــون ، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب .

(٢٦) حمدى عبد الرحمن (١٩٩٠) : الأيديولوجية والتنمية في إفريقيـــا ، رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياســـية ، قســـم العلـــوم السياسية ، جامعة القاهرة .

(٢٧) ـــــــــــــ (١٩٩٣) : الفساد السياســـى فـــي إفريقيـــا ، دار القارئ العربى ط (١) .

(٢٨) حيدر طه (١٩٩٣) : الإخوان والعسكر ، قصة الجهاد الإســـلامية والسلطة في السودان ، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشـــر ، (ط) (١) .

(٢٩) خالد محيى الدين (١٩٨٤) : مستقبل الديمقراطية في مصر ، كتـــاب الأهالى ، يصدر عن جريدة الأهالى حزب التجمع الوطنى التقدمـــى الوحدوى .

(٣٠) خلدون النقيب (١٩٩١) : الدولة التسلطية فـــي المشـــرق العربـــى المعاصر ، دراسة بنائية مقارنة ، مركز دراسات الوحدة العربيـــة ، (ط) (١) .

(٣١) خطاب الرئيس محمد حسنى مبـــارك (١٩٩٨) : المؤتمـــر العـــام السابع ، ٢٠-٢٢يوليو ١٩٩٨ ، الحزب الوطنـــى الديمقراطـــى ، الأمانة العامة ، أمانة التنظيم .

(٣٢) رشـــيد مســـعود (١٩٨٠) : ملاحظـــات حـــول الفـــهم الفلســـفى للأيديولوجيا، مجلة الفكر العربى ، حزيران .

(٣٣) رفعت السعيد (١٩٧٦) : تاريخ المنظمات اليســـارية المصريـــة ، ١٩٤٠-١٩٥٠ ، دار الثقافة الجديدة .

(٣٤) ريشارد ميتشل (ترجمة عبد السلام رضوان) (١٩٨٥) : الإخـــوان المسلمون ، مكتبة مدبولى ، القاهرة .

(٣٥) سعد الدين إبراهيم (١٩٨٧) : مصر في ربع قرن ، معهد الآنمـــاء العربى .

(٣٦) ـــــــــــــ (١٩٩٢) : إعادة الاعتبار للرئيس الســـادات ، دار الشروق ، ط١ (١) .

(٣٧) سعيد عيد مرسى (١٩٩٠) : الأيديولوجية ونظرية التنظيم ، مدخل نقدى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

(٣٨) سمير محمد حسين (سنة النشر غير مدونة) : تحليل المضمون ، مركز بحوث الرأى العام ، جامعة القاهرة .

(٣٩) سمير نعيم أحمد (١٩٨٨) : المشكلات الاجتماعية والسلوك الإجرامى ، مؤسسة العروبة للطباعة والنشر .

(٤٠) ———— (١٩٩٨) : النظرية في علم الاجتماع (دراسة نقدية) كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ط (٥) .

(٤١) ———— (١٩٩٠) : المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى في مصر ، المستقبل العربى .

(٤٢) ———— (١٩٨٣) : أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، مجلة العلوم الاجتماعية ع (١) ، الكويت .

(٤٣) صلاح الإمام (سنة النشر غير مدونة) : حسين الشافعى وأسرار ثورة يوليو وحكم السادات ، مكتبة أوزيريس ، القاهرة .

(٤٤) طه عبد العاطى ، مصطفى نجم (١٩٩٤) : التوجهات الأيديولوجية ومعالجة الصحافة المصرية للحريات السياسية ، دراسة في الليبرالية من ١٩١٩-١٩٨٩ ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .

(٤٥) عبد الله العدوى (١٩٩٣) : مفهوم الأيديولوجيا ، المركز الثقافى العربى (ط) (٥) .

(٤٦) عبد الباسط عبد المعطى (١٩٨٥) : بعض الأبعاد البنائية للفساد في القرية المصرية ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ع (١) ، مارس ١٩٨٥ ، المجلد الثامن والعشرون .

(٤٧) عبد الحميد بهجت وثابت عبد الرحمن إدريس (١٩٩٠) : الإدارة العامة ، مكتبة عين شمس .

(٤٨) عبد الخالق لاشين (١٩٧٥) : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، دار العودة ، بيروت ، ومكتبة مدبولى ، القاهرة .

(٤٩) عبد العظيم رمضان (١٩٩٣) : الصراع الاجتماعى والسياسى في

عصر مبارك (الجزء الثانى) الهيئة العامة للكتاب .

(٥٠) ـــــــــ (١٩٩٤) : الصراع الاجتماعى والسياسى في عصر مبارك (الجزء الرابع) الهيئة العامة للكتاب .

(٥١) عبد الكريم محمد هاشم (١٩٩٠) : أثر البيئة في سلوك العاملين ، مجلة التنمية الإدارية ، يوليو ، ١٩٩٠ ، ع(٤٨) ، السنة الثانية عشرة.

(٥٢) عاطف غيث (١٩٦٥) : المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى ، دار المعارف .

(٥٣) عدلى السمرى (١٩٩٣) : دراسة المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

(٥٤) عزة أحمد عبد المجيد صيام (١٩٩٢) : المشكلات الاجتماعية وتحديات التنمية فى المجتمع المصرى ، رسالة دكتوراة ، كلية الآداب، جامعة عين شمس .

(٥٥) عصمت سيف الدولة (١٩٨٩) : الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر ، دار المسيرة .

(٥٦) على الدين هلال (١٩٧٥) : محاضرات فى التنمية السياسية ، مكتبة القاهرة الحديثة .

(٥٧) على الصاوى (١٩٩٥) : مدخل فى الاجتماع السياسى للإدارة ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة .

(٥٨) على ليلة (١٩٩٤) : النيابة الوظيفية فى علم الاجتماع ، (ط) (٢) جامعة عين شمس ، دار الهانى للطباعة .

(٥٩) علياء شكرى (١٩٩٣) : أولويات المشكلات الاجتماعية بين الجمهور العام والباحث العلمى فى : دراسة المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية .

(٦٠) فايز إبراهيم الحبيب (سنة النشر غير مدونة) : التنمية الاقتصادية بين النظرى وواقع الدول النامية ، الناشر عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية .

(٦١) فصول (١٩٨٥) : مجلة النقد الأدبى ، المجلد الخامس بعنوان الأدب والأيديولوجيا (ع) (٤) يوليو – أغسطس – سبتمبر ١٩٨٥ .

(٦٢) فؤاد مرسى وآخرون (المحرر أحمد عبد الله) (١٩٩٠) : الانتخابات البرلمانية في مصر ، درس انتخابات ١٩٨٧ ، مركز البحوث العربية (ط) (١) .

(٦٣) قبارى محمد إسماعيل (سنة النشر غير مدونة) : علم الاجتماع السياسى وقضايا التخلف والتنمية والتحديث ، منشأة المعارف بالإسكندرية.

(٦٤) كارل ماركس وفردريك (ترجمة فؤاد أيوب) (١٩٧٦) : الأيديولوجية الألمانية ، دار دمشق .

(٦٥) كريمة كمال (سنة النشر غير مدونة) : فساد الكبار ، دار سوزانا للنشر .

(٦٦) كولين ليز (١٩٧٦) : حول مشكلة الفساد ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الخامس ، (ظاهرة الفساد) .

(٦٧) لويس التوسير (ترجمة سهيل القش) (١٩٨١) : الأيديولوجية وأجهزة الدولة الأيديولوجية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت .

(٦٨) محمد الجندى (١٩٩٨) : دائرة الحوار ، مجلة تصدر عن حزب التجمع ع (٦٨) ١١يوليو ١٩٩٨ .

(٦٩) محمد الجوهرى (١٩٩٣) : دراسة المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

(٧٠) محمد السعيد إدريس (١٩٨٩) : حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤-١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة .

(٧١) محمد السيد سعيد (١٩٩٩) : سبل مواجهة الفساد ، ندوة عولمة الفساد ، نوفمبر ١٩٩٩ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام .

(٧٢) محمد حسنين هيكل (١٩٨٩) : خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر السادات ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت .

(٧٣) ــــــــــــ (١٩٩٨) : المقالات اليابانية ، دار الشروق (ط) (٤) .

(٧٤) محمد بيلا (١٩٩٢) : الأيديولوجية (نحو نظرة تكاملية) ط (١) ، المركز الثقافى العربى .

(٧٥) محمد عابد الجابرى (١٩٩٦) : المشروع النهضوى العربى ، مراجعة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (ط) (١) .

(٧٦) محمد عبد الحميد (١٩٩٢) : بحوث الصحافة ، عالم الكتب ، القاهرة

(٧٧) محمود عبد الفضيل (١٩٩٩) : الفساد وتداعياته في الوطن العربى ، مجلة المستقبل العربى ، مايو ١٩٩٩.

(٧٨) محمود متولى (١٩٨٠) : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ ، دراسة تاريخية وثائقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر .

(٧٩) ماجد عبد الله المنيف (١٩٩٨) : التحليل الاقتصادى للفساد وأثره على الاستثمار والنمو " بحوث اقتصادية عربية " ، ع (١٢) صيف ١٩٩٨.

(٨٠) ماريوس كامل ديب (١٩٨٧) : السياسة الحزبية في مصر ، الوفد وخصومه ١٩١٩-١٩٣٩ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ودار البيادر للنشر والتوزيع .

(٨١) مصطفى كامل السيد ، وصلاح سالم زرنوقة (١٩٩٩) : الفساد والتنمية ، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة في : " النهضة " مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ع (١) اكتوبر ١٩٩٩ .

(٨٢) ميشيل فادية (ترجمة أمينة رشيد وسيد البحراوى) (١٩٨٢) : الأيديولوجية ، وثائق من الأصول الفلسفية ، دار التنوير ، بيروت .

(٨٣) نبوية على مجمود محمد الجندى (١٩٨٣) : الفساد السياسى في الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الإيرانى حتى قيام الثورة الإسلامية (١٩٤١-١٩٨٧) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

(٨٤) نعمان الخطيب (١٩٨٣) : الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر ، دار الثقافة للنشر والتوزيع .

(٨٥) يونان لبيب رزق وآخرون (تحرير رؤوف عباس حامد) (١٩٩٥) : الأحزاب المصرية ١٩٢٢- ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

ثانياً : الصحف المصرية الخاصة بالدراسة :

صحيفة " مايو "

(1985) (يناير –فبراير –مارس)

(1987) (يناير –فبراير –مارس)

(1991) (يوليو –اغسطس –سبتمبر –أكتوبر– نوفمبر –ديسمبر)

(1992) (أكتوبر –نوفمبر –ديسمبر)

(1994) (يناير –فبراير –مارس)

(1995) (أكتوبر –نوفمبر –ديسمبر)

(1996) (مايو –يونية –أكتوبر –ديسمبر)

(1997) (يناير –فبراير –أغسطس)

صحيفة " الوفد "

(1985) (أكتوبر –نوفمبر –ديسمبر)

(1987) (أكتوبر –نوفمبر –ديسمبر)

(1990) (ديسمبر)

(1991) (يوليو– سبتمبر)

(1992) (يناير –فبراير– أكتوبر– نوفمبر –ديسمبر)

(1993) (أغسطس)

(1994) (يناير –فبراير– مارس –يوليو– أغسطس –سبتمبر– نوفمبر)

(1995) (أكتوبر –نوفمبر –ديسمبر)

(1996) (اغسطس –أكتوبر –نوفمبر –ديسمبر)

(1997) (يناير –فبراير– مارس –ابريل– أكتوبر– نوفمبر– ديسمبر)

(1998) (يناير –فبراير –مارس)

صحيفة " الشعب"

(1985) (أكتوبر –نوفمبر –ديسمبر)
(1987) (أكتوبر –نوفمبر –ديسمبر)
(1991) (يناير –يونية –ديسمبر)
(1992) (يوليو –أغسطس –سبتمبر – أكتوبر)
(1993) (يونية –يوليو – أغسطس)
1994) (يناير –فبراير – مارس)
(1995) (مايو –يوليو – سبتمبر –نوفمبر)
(1996) (يناير –فبراير)
(1997) (يوليو –أغسطس –سبتمبر – أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر)
(1998) (يناير –فبراير –مارس)

صحيفة "الأهالى"

(1985) (يناير –فبراير –مارس – أغسطس –سبتمبر – نوفمبر – ديسمبر)
(1988) (مايو – يونية – أغسطس – أكتوبر – نوفمبر)
(1990) (يناير – مارس)
(1991) (يناير –ابريل – مايو –سبتمبر – أكتوبر)
(1992) (يوليو)
(1993) (مارس –يونية –أغسطس –سبتمبر – نوفمبر)
(1994) (يناير –فبراير)
(1995) (مارس –ابريل –نوفمبر – ديسمبر)
(1996) (يوليو –سبتمبر – ديسمبر)
(1997) (فبراير – مارس –أغسطس – أكتوبر)
(1998) (مايو –يونيه –أغسطس – سبتمبر – ديسمبر

** ** **

ثالثاً : مراجع باللغة الأجنبية :

(1) Badhan. P (1996) : The Economices corruption in Less Developed Countries : a Review of the issues, OECD Development Centre, Paris.

(2) Corse. L, (1962) . : some Functions of Deviant Behavior, and Normative flexibility, The American Jorunal of sociology.

(3) Clinard, B.C, (1961) : sociology of Deviant Behavior, New York.

(4) Curran.o.y, and. Renzetti. C.M. (1987) : Social problems . society in crisis , Boston Ally and Bacon .

(5) Dfid, (1991) L Eliminating world poverty, London : HMSO.

(6) Dillman. D, and, Christensen. J, (1919) : Toward the Assessment of public values, public opinion quarterly .

(7) Doig. A, (1998) : Dealing with corruption , the next steps crime, Law & social change, Kluwer A cademic publishers printed in the rather lands , Liverpool, John Moores University .

(8) Evans - B, and Rauch . J, (1995) : Bureaucratic structures and Economic performance in less Developed countries , IRIS working paper , No (175) August, 1995.

(9) Gergald. C, and Normi.c, (1977) : Administrative corruption, public Administrative corruption Review , vol (37), No (3) (May – June 1977).

(10) Goudie. A, and stasavage. D, (1998) : Aframe work for the Analysis of corruption . Department for international Development, London, UK , Oxford University.

(11) Gould.J, and, Kolb. W, (eds), (1964) : A dictionary

of the social sciences, New York, free. press.

(12) Granom. C, (1981) : Ideology and contemporary sociological Theory, New Jersey, prentice Hall inc,

(13) Halevy. E, (1995) : Comparing Semi-Corruption a many parliamentarians in Britain and Australia, in comparative Methodology, ed, E, Oyen.

(14) John. B, (1971) : Asian Development, problems and prognosis, New York, the press.

(15) Kitsuse. J, (1980) : Coming out All over : Deviant and the politics of social problems, vorl (28), (1980).

(16) Leff. N, (1979) : Economic Development through Bureaucratic corruption, in Ekpo ed.

(17) Levi. M, and, Nelken. D, (1996) : The corruption of politics and the politics of corruption, Black well, publishers Omford.

(18) Levi. M, Pithouse. A, (1996) : Victims of white-Coller, The social and Hedia Constuction of corrupt froud forth coming.

(19) Merton. R, (1960) : Social theory and social structure, New York.

(20) Max. F, (1991) : The Emerging Nations, Boston, Little Brown and Company.

(21) Miller. N, (1984) : The quest for prosperity, London westview.

(22) Nye. S, (1979) : Corruption and political Development, A cost Benefit Analysis, in EKPO ed.

(23) Patric. D, (1978) : The corruption of a state, American political science Review, Vol, (72), No (3). (1978).

(24) Peter. H. M, (1975) : Modern comparative politics,

New York : Holt, Rinehart and Winston inc.

(25) Polin, D. E, (1978) : Social Problems, New Jersey, scott, Foresman and company.

(26) Rostow. W, (1971) : Politics and stages of Growth, Cambridge University, press.

(27) Ronal. W, and simpkins, (1963) : corruption in Developing countries, London, George, Allen and Unuvin Ltd.

(28) Robertson. I, (1980) : Social problems, New York, Random House, second Edition.

(29) Seymour. M, (1964) : Political Man, London, Mercury Books, farrold and sons, limited.

(30) Shleifer. A, and vishny. R, (1993) : Corruption, Quarterly Journal of Economics, Vol, (108), No.(3) 1993.